ديوان المحاسبة



ديوان المحاسبة

التقرير السنوي

تقرير ديوان المحاسبة
تابع الجزء الثالث
عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات المستقلة وحساباتها الختامية
القطاع النفطي
للسنة المالية 2014 ـ 2015

ديوان المحاسبة



فهرس

	الموضـــــــــــــوع	الصفحة
	الفصل الأول: نظرة عامة على البيانات المالية ونتائج تنفيذ الميزانية	
المحور الأول	- نتائج تحليل البيانات المالية الإجمالية	1
المحور الثاني	- أبرز الظواهر الناتجة من تنفيذ الميزانية	11
المحور الثالث	- المستجدات	16
	الفصل الثاني: بيانات الحساب الختامي وأهم الملاحظات التي أسفرت عنها عمليات الفحص والمراجعة لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة	
	- مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة	22
	- شركة البترول الوطنية الكويتية	60
	- شركة نفط الكويت	153
	- شركة صناعة الكيماويات البترولية	217
	- شركة ناقلات النفط الكويتية	234
	- الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية	255
	- الشركة الكويتية لنفط الخليج	273
	- الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود (كافكو)	336
	- شركة خدمات القطاع النفطي	345
	الفصل الثالث: نتائج رقابية	
المحور الأول	- النتائج الرقابية	357
المحور الثاني	- تقرير نتائج الفحص والمراجعة للعقود المخاطبة بالقانون رقم (25) لسنة 1996 في شأن الكشف عن العمولات التي تقدم في العقود التي تبرمها الدولة خلال السنة المالية 2015/2014	368
المحور الثالث	- بيان إحصائي بالملاحظات المسجلة على الجهات والتي لم تدرج ضمن التقرير السنوي عن السنة المالية 2015/2014	370

ديوان المحاسبة

الفصل الأول

نظرة عامة على
البيانات المالية ونتائج تنفيذ الميزانية

المحـــور الأول

نتائج تحليل البيانات المالية الإجمالية

من خصائص صناعة النفط الكويتية أنها متكاملة حيث أنها تشمل مجموعة متسلسلة من المراحل التي تعتمد على بعضها البعض ابتداء من مرحلة البحث والتنقيـــب والاستكشـــاف ثـــم مرحلة الإنتاج ومرحلة التكرير والتصنيع وصولاً إلى مراحل التسويق والبيع والنقل.

وتتميز هذه الصناعة بكبر حجم رأس المال المستثمر فيها نظراً لما تستلزمه من أصول ثابتة ذات خصائص عديدة ومتنوعة ومجموعات متكاملة من المرافق والمعدات.

كما تتميز بالتوسع الجغرافي حيث تقوم مؤسسة البترول الكويتية بالاستثمار في بعـــض الشركات التي تزاول أنشطتها من تكرير وبيع المنتجات النفطية في الدول الأوروبيـــة والحفـــر والاستكشافات في بعض دول العالم.

وفيما يلي بعض السمات والملامح الأساسية لمساهمة مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة في تنفـــيـــذ ســـيـاســـات وأهـــداف برنامج عمل الحكومة، وأهم نتائج تحليل البيانـــات الماليـــة الإجماليـــة:

1- مساهمة مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة في تنفيذ خطـــة التنميـــة للســـنة المالية 2015/2014:

تساهم مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة بتطوير المستقبل التنموي لدولة الكويت من خلال طرح المشروعات التنموية التي تدعم الاقتصاد الوطني وتنشط الحركـــة الاقتصادية، حيث قامت المؤسسة بإدراج 64 مشروعاً ضمن السنة المالية 2015/2014 من خطة التنميـــة وبلغ المعتمد لها خلال السنة المالية مبلغ 19,441 مليـــون دينار كويتي بينما بلغ المنصـــرف الفعلي 2,458 مليـــون دينار كويتي وبنسبة 12.6% من المعتمد للخطة السنوية.

ويبين الحساب الختامي لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة حرصها على ترجمة كافة سياسات تطوير الأداء للقطاع النفطي الواردة ضمن الخطة الإنمائيـــة متوســـطة الأجـــل للسنوات المالية 2015/2014-2013/2012 إلى خطوات تنفيذية.

ديوان المحاسبة

2- التفاوت الكبير في نتائج الأنشطة الرئيسية وغير الرئيسية لمؤسسة البترول الكويتية مقارنة بالسنوات المالية السابقة:

اتضح من تحليل البيانات المالية لمؤسسة البترول الكويتية (المركز الرئيسي) وجود تفاوت كبير في أرباح وخسائر تشغيل المركز الرئيسي وأرباح وخسائر الشركات التابعة والإيرادات المحققة من الاستثمار والإيرادات الأخرى مقارنة بالسنوات المالية السابقة، والبيان التالي يوضح ذلك:

مليون دينار كويتي

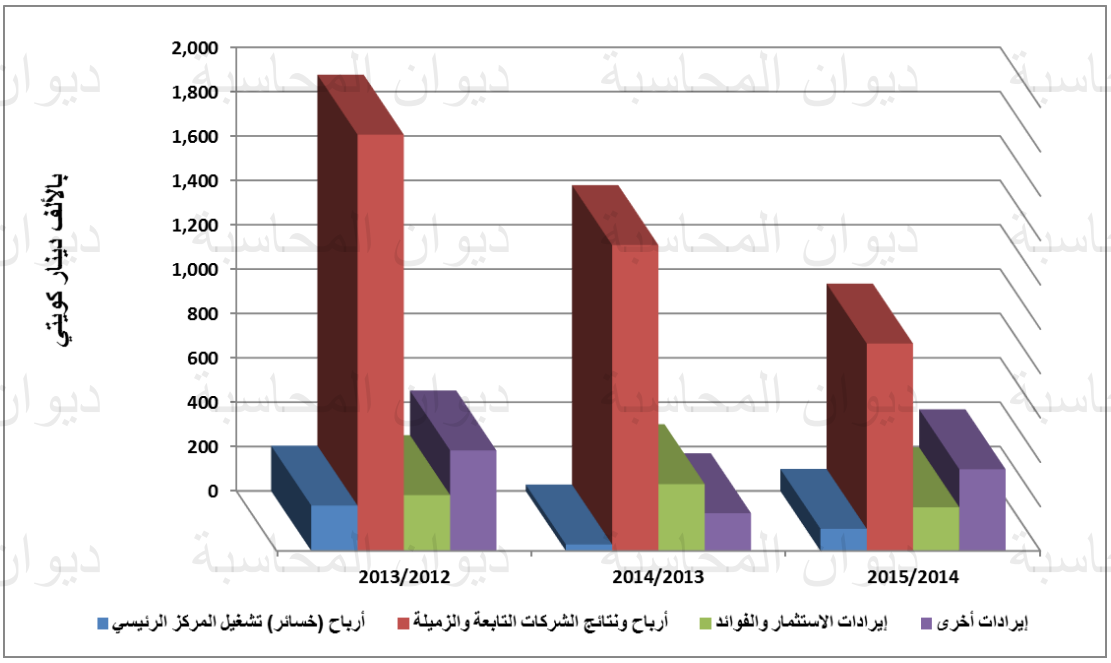
السنة المالية / البيان	2013/2012		2014/2013		2015/2014	
	المبلغ	النسبة من الإجمالي %	المبلغ	النسبة من الإجمالي %	المبلغ	النسبة من الإجمالي %
أرباح (خسائر) تشغيل المركز الرئيسي	204.3	8.2	28.9	1.9	99.5	7.9
أرباح ونتائج الشركات التابعة والزميلة	1,876.6	75	1,378.6	92.6	934.8	74.6
إيرادات الاستثمار والفوائد	251.5	10	300.7	20.2	196.6	15.7
إيرادات أخرى	452.8	18.1	170	11.4	367.9	29.3
مخصص استبدال أصول ثابتة	(284)	(11.3)	(390)	(26.1)	(345)	(27.5)
الإجمالي	2,501.2	100	1,488.2	100	1,253.8	100

ويتضح من البيان السابق ما يلي:

- تذبذبت الأرباح التشغيلية لمؤسسة البترول الكويتية (المركز الرئيسي) حيث بلغت 204.3 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2013/2012 ثم انخفضت خلال السنة المالية 2014/2013 إلى 28.9 مليون دينار كويتي وارتفعت في السنة المالية 2015/2014 لتصل إلى 99.5 مليون دينار كويتي.
- بلغت أرباح ونتائج الشركات التابعة والزميلة 1,876.6 مليون دينار كويتي خلال السنة المالية 2013/2012 ثم انخفضت في السنة المالية 2014/2013 حيث بلغت 1,378.6 مليون دينار كويتي ثم استمرت بالانخفاض في السنة المالية 2015/2014 لتصل إلى934.8 مليون دينار كويتي.
- تذبذبت الإيرادات الأخرى والتي تتمثل في فوائد التمويل المستردة وأرباح وخسائر تحويل العملات والإيرادات المتنوعة خلال الفترة حيث بلغت 452.8 مليون دينار

كويتي في السنة المالية 2013/2012 ثم انخفضت إلى 170 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2014/2013 وارتفعت لتبلغ 367.9 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2015/2014، بزيادة قدرها 197.9 مليون دينار كويتي وبنسبة 116.4% عن السنة المالية 2014/2013.

والرسم البياني التالي يبين تطور الأنشطة الرئيسية لمؤسسة البترول الكويتية (المركز الرئيسي):



3- <u>انخفاض أرباح بعض الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية عن السنة المالية السابقة:</u>

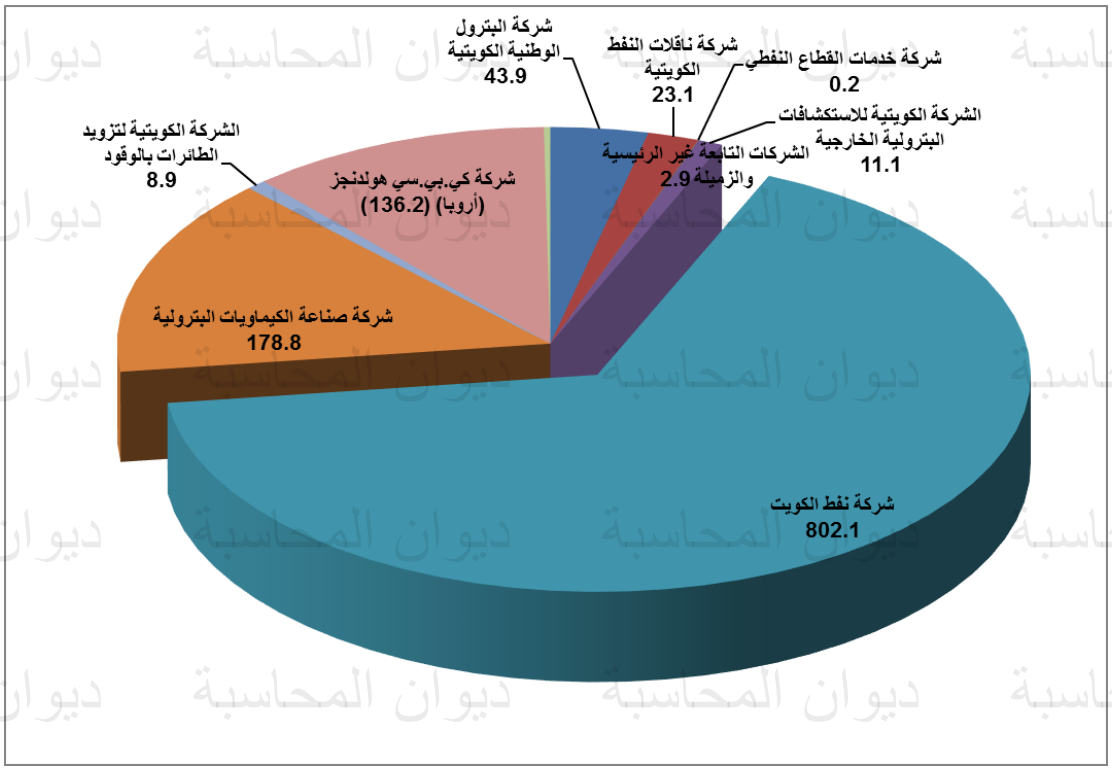
أظهرت البيانات المالية لمؤسسة البترول الكويتية (المركز الرئيسي) في السنة المالية 2015/2014 أن أرباح بعض الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية انخفضت بشكل ملحوظ هذا بالإضافة إلى استمرار خسائر إحدى تلك الشركات مما أنعكس على النتائج الإجمالية لصافي أرباح تلك الشركات، والبيان التالي يبين ذلك:

مليون دينار كويتي

السنة المالية / الشركات التابعة الرئيسية *	2013/2012	2014/2013	2015/2014
شركة البترول الوطنية الكويتية	377.6	216.5	43.9
شركة نفط الكويت	1,177.5	1,127.3	802.1
شركة صناعة الكيماويات البترولية	316.1	266.1	178.8
شركة ناقلات النفط الكويتية	(6.7)	20.4	23.1
الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية	55.6	48.3	11.1
الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود	5.1	8	8.9
شركة كي.بي. سي هولدنجز (أوربا)	(56.7)	(313)	(136.2)
شركة خدمات القطاع النفطي	3.9	2.1	0.2
إجمالي نتائج الشركات التابعة الرئيسية	1,872.4	1,375.7	931.9
الشركات التابعة غير الرئيسية والزميلة	4.4	2.9	2.9
الإجمالي	1,876.8	1,378.6	934.8

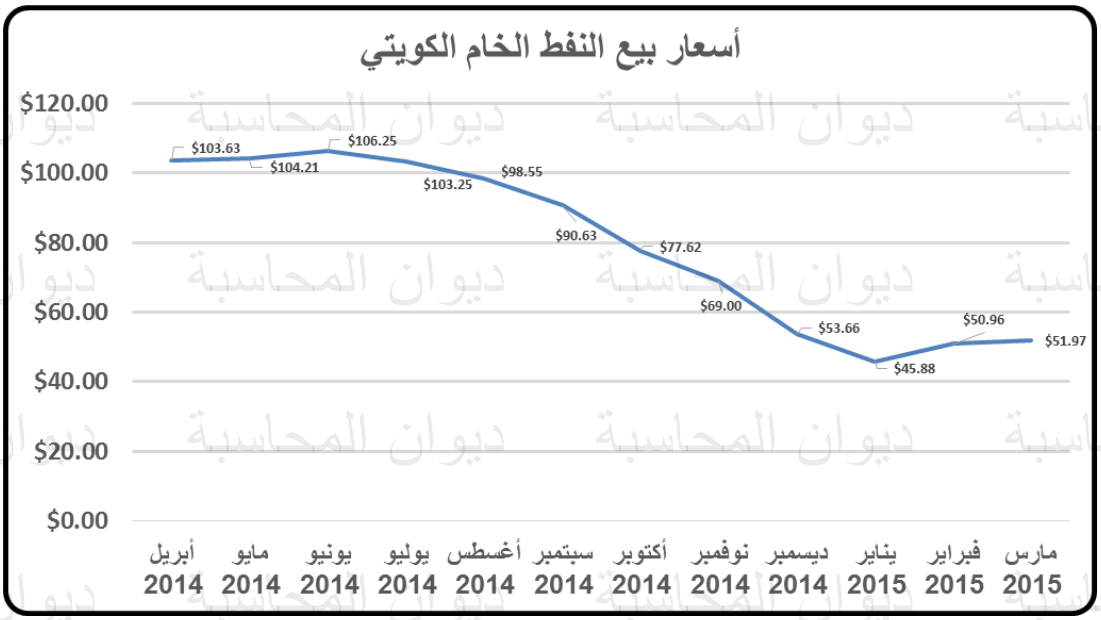
* لم يتضمن البيان الشركة الكويتية لنفط الخليج حيث تقوم المؤسسة باسترداد مصروفاتها من وزارة النفط.

والرسم البياني التالي يبين أرباح كل شركة إلى إجمالي أرباح الشركات التابعة والزميلة للسنة المالية 2015/2014:



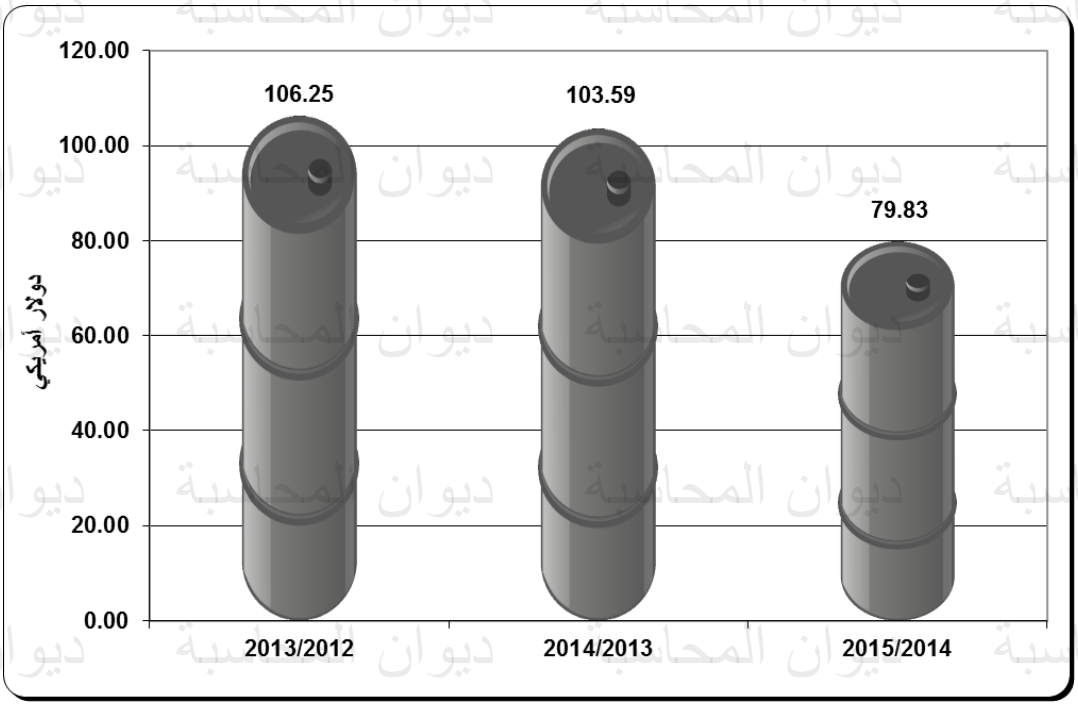
4- الانخفاض الكبير في أسعار بيع النفط الخام الكويتي خلال السنة المالية 2015/2014:

أظهر الحساب الختامي لمؤسسة البترول الكويتية انخفاض كبير في أسعار بيع النفط الخام الكويتي خلال السنة المالية 2015/2014، حيث بلغ أعلى سعر للبرميل 106.25 دولار في يونيو 2014، بينما بلغ أدنى سعر للبرميل 45.88 دولار في يناير 2015، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها زيادة الكمية المعروضة عن الطلب، وزيادة المخزون النفطي، وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، وضعف النمو العالمي، والرسم البياني التالي يبين أسعار بيع النفط الخام الكويتي خلال السنة المالية 2015/2014:



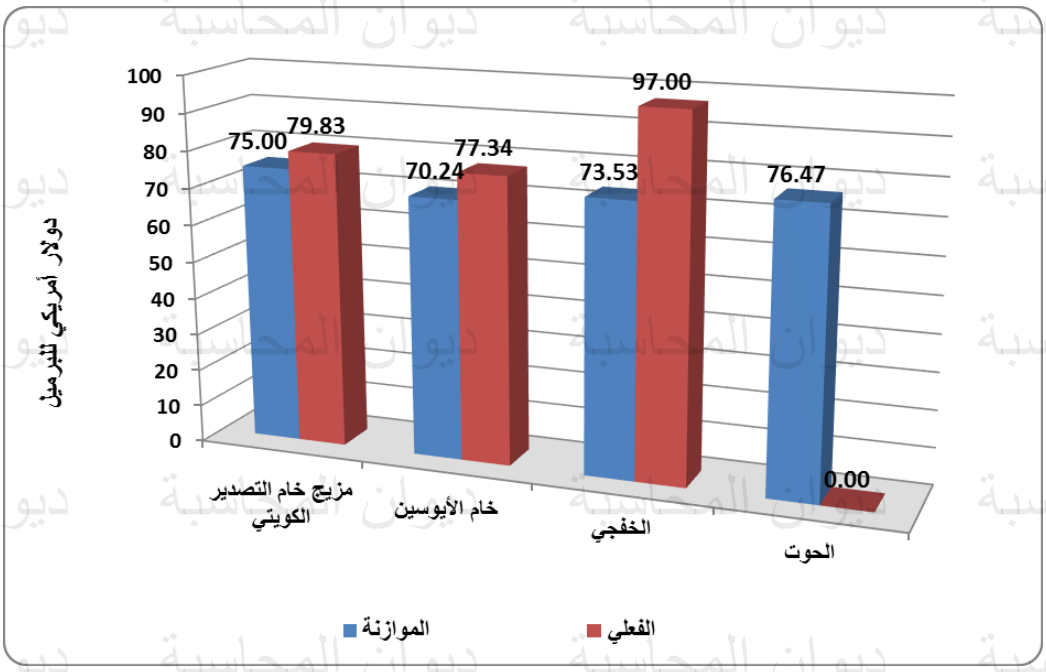
5- انخفاض متوسط أسعار بيع مزيج خام التصدير الكويتي خلال السنة المالية الحالية عن السنة المالية السابقة:

أظهر الحساب الختامي لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة أن متوسط سعر بيع مزيج خام التصدير الكويتي خلال السنة المالية 2015/2014 بلغ 79.83 دولار أمريكي/ برميل بانخفاض قدره 23.76 دولار أمريكي عن متوسط سعر البيع البالغ 103.59 دولار أمريكي/ برميل في السنة المالية 2014/2013 بينما كان متوسط سعر البيع 106.25 دولار أمريكي/ برميل في السنة المالية 2013/2012، وذلك لظروف أسواق النفط الخام والعرض والطلب، والرسم البياني التالي يبين ذلك:



6 - زيادة إيرادات مبيعات النفط الخام عن المقدر:

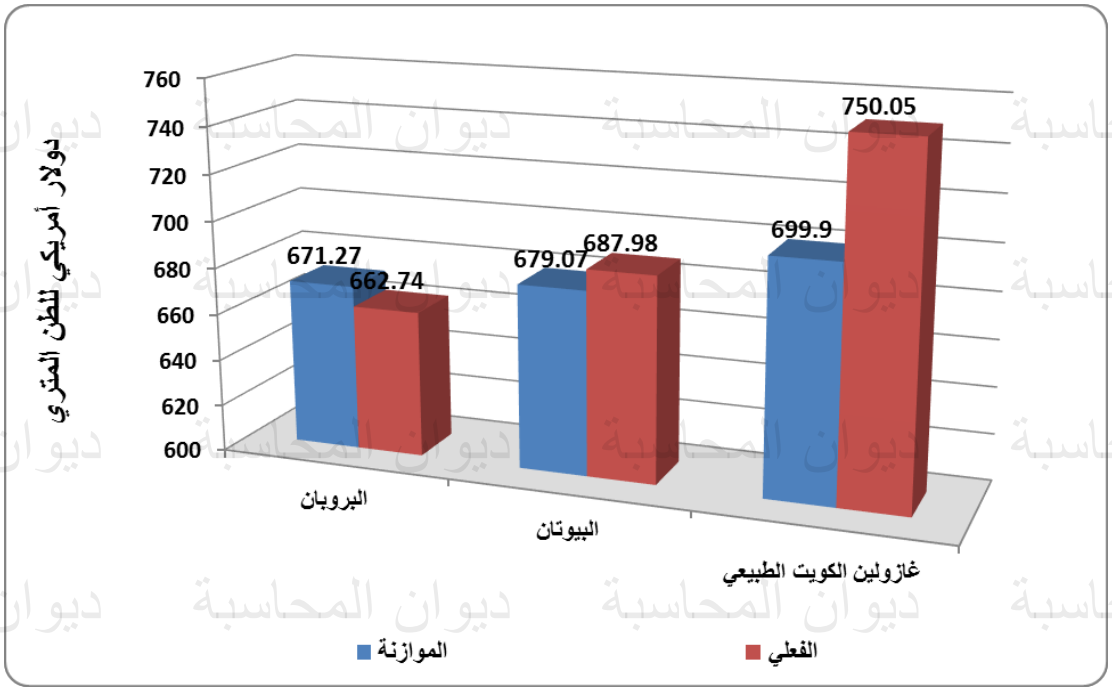
أظهر الحساب الختامي لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة زيادة إيرادات مبيعات خامات التصدير خلال السنة المالية 2015/2014، حيث بلغت 16,618.4 مليون دينار كويتي وبزيادة قدرها 2,143.6 مليون دينار كويتي وبنسبة 14.8% عن المقدر لها بالموازنة التشغيلية لمؤسسة البترول الكويتيـــة وشركاتها التابعـــة والبالغة 14,474.8 مليون دينار كويتي وتلـــك الزيادة هي محصلة زيادة كميات المبيعات وارتفاع متوسط أسعار البيع عن المقدر لها وانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي وإيرادات الشحن، والرسم البياني التالي يبين مقارنة بين متوسط أسعار بيع خامات التصدير الفعلية مع المقدر لها بالموازنة:



ديوان المحاسبة

7- زيادة إيرادات مبيعات الغاز والغازات المسالة عن المقدر:

أظهر الحساب الختامي لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة زيادة إيرادات مبيعات الغاز والغازات المسالة، حيث بلغت 1,949 مليون دينار كويتي وبزيادة قدرها 522 مليون دينار كويتي وبنسبة 36.6% عن المقدر لها بالموازنة التشغيلية لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة والبالغة 1,427 مليون دينار كويتي وتلك الزيادة هي محصلة ارتفاع متوسط أسعار البيع الفعلية والكميات المباعة عن المقدرة وانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي وزيادة إيرادات الشحن البحري، والرسم البياني التالي يبين مقارنة بين متوسط أسعار البيع الفعلية للغاز والغازات المسالة مع المقدر لها بالموازنة:



8- زيادة إيرادات مبيعات المنتجات البترولية:

أظهر الحساب الختامي لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة زيادة إيرادات مبيعات المنتجات البترولية حيث بلغت 8,258.3 مليون دينار كويتي بزيادة قدرها 250.7 مليون دينار كويتي وبنسبة 3.1% عن المقدر لها بالموازنة التشغيلية لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة والبالغة 8,007.6 مليون دينار كويتي وتلك الزيادة هي محصلة ارتفاع متوسط أسعار المنتجات على الرغم من انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي وانخفاض الكميات المباعة من المنتجات البترولية وانخفاض إيرادات الشحن البحري.

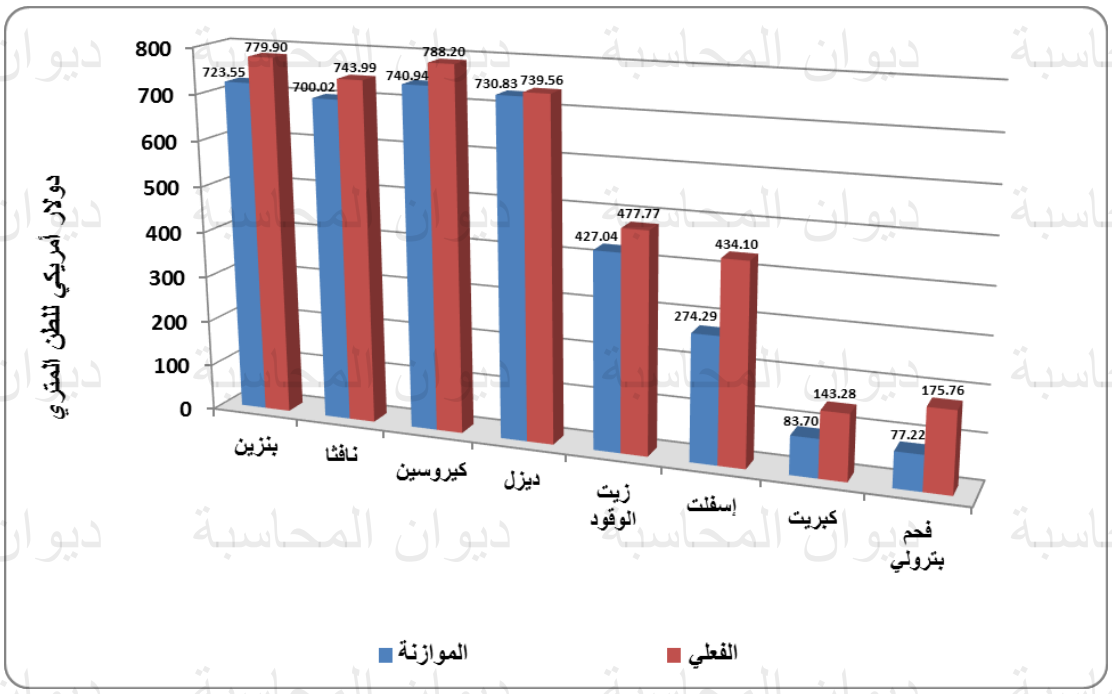
ديوان المحاسبة

والبيان التالي يبين مقارنة بين متوسط أسعار البيع الفعليـــة للمنتجـــات والمقـــدر لهـــا بالموازنة للسنة المالية 2015/2014:

دولار/ طن متري

البيـــــان	الفعلي	المقدر بالموازنة	زيادة الفعلي عن المقدر
بنزين	779.90	723.55	56.35
نافثا	743.99	700.02	43.97
كيروسين/ وقود محركات الطائرات	788.20	740.94	47.26
ديزل السرعة العالية/ الغاز الأوروبي	739.56	730.83	8.73
زيت الوقود	477.77	427.04	50.73
إسفلت	434.10	274.29	159.81
كبريت	143.28	83.70	59.58
فحم بترولي	175.76	77.22	98.54

والرسم البياني التالي يبين مقارنة بين متوسط أسعار البيع الفعلية للمنتجات البترولية مع المقدر لها بالموازنة:



ديوان المحاسبة

9- انخفاض قيمة المنصرف الفعلي على عقود الصيانة والتشغيل والخدمات عن المقدر لها بالموازنة التشغيلية 2015/2014:

أظهر الحساب الختامي لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة للسنة المالية 2015/2014 انخفاض قيمة المنصرف الفعلي على عقود الصيانة والتشغيل والخدمات حيث بلغت قيمة المنصرف الفعلي 477,547 ألف دينار كويتي وبانخفاض قدره 76,279 ألف دينار كويتي وبنسبة 13.8% عن المقدر بالموازنة التشغيلية 2015/2014 والبالغ 553,826 ألف دينار كويتي، والبيان التالي يبين ذلك:

ألف دينار كويتي

بيان	الفعلي	المقدر	زيادة (نقص) الفعلي عن المقدر
شركة نفط الكويت	312,928	383,049	(70,121)
شركة البترول الوطنية الكويتية	129,104	134,986	(5,882)
شركة صناعة الكيماويات البترولية	21,513	21,908	(395)
شركة ناقلات النفط الكويتية	5,700	7,280	(1,580)
مؤسسة البترول الكويتية (المركز الرئيسي)	8,059	5,798	2,261
الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود	139	226	(87)
شركة خدمات القطاع النفطي	104	579	(475)
الإجمالي	477,547	553,826	(76,279)

10- استمرار تضخم المبالغ المصروفة على بند الرواتب والمزايا لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة:

أظهر الحساب الختامي لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة للسنة المالية 2015/2014 استمرار تضخم المبالغ المصروفة على بند الرواتب والمزايا التي بلغت نسبتها 58.7% من إجمالي المصروفات التشغيلية قبل خصم المصروفات المستردة من الدولة، والبيان التالي يبين تطور المبالغ المنصرفة ابتداءً من السنة المالية 2011/2010 حتى السنة المالية 2015/2014:

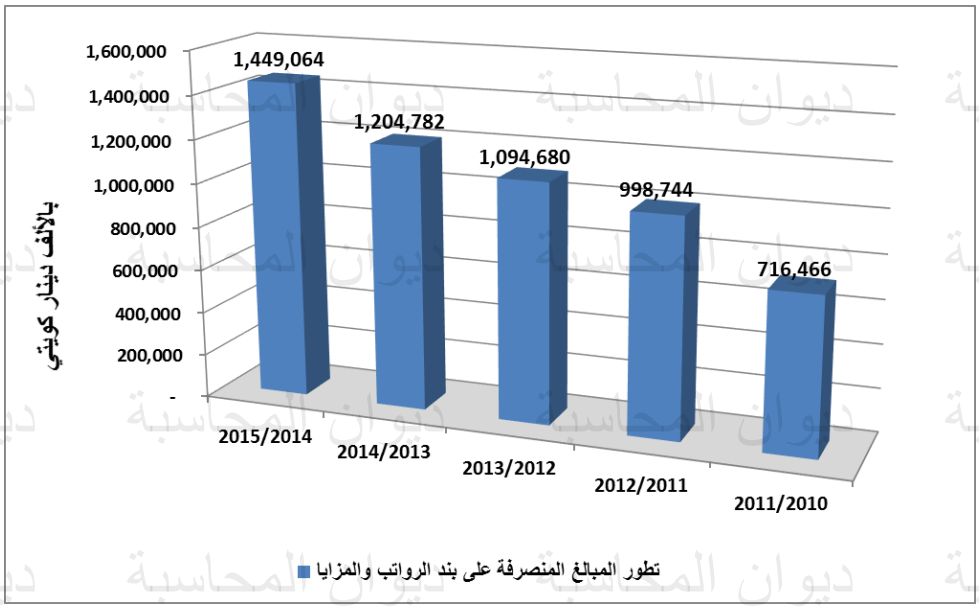
ألف دينار كويتي

البيان / السنة المالية	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014
الرواتب والبدلات	322,011	444,544	487,135	532,565	584,310
العمل الإضافي	39,208	51,007	50,471	59,756	73,007
مزايا العاملين	303,355	451,479	490,781	543,714	704,204
التدريب والتطوير الوظيفي	51,892	51,714	66,293	68,747	87,543
الإجمالي	716,466	998,744	1,094,680	1,204,782	1,449,064
إجمالي مصروفات التشغيل قبل خصم المصروفات المستردة من الدولة	1,664,040	2,127,361	2,285,467	2,439,775	2,466,775
نسبة مصروفات الرواتب والمزايا إلى إجمالي المصروفات التشغيلية	%43.1	%46.9	%47.9	%49.4	%58.7
نسبة الزيادة السنوية لإجمالي الرواتب والمزايا	%8.7	%39.4	%9.6	%10.1	%20.3

ومن البيان السابق يتضح ما يلي:

- استمرار زيادة قيمة المصروفات المتعلقة بالرواتب والمزايا حيث بلغت 1,449,064 ألف دينار كويتي خلال السنة المالية 2015/2014 وبزيادة قدرها 244,282 ألف دينار كويتي عن تلك المصروفات خلال السنة المالية 2014/2013 والبالغة 1,204,782 ألف دينار كويتي.
- وجود تفاوت بين نسب الزيادة السنوية للرواتب والمزايا من سنة لأخرى، حيث تراوحت بين 8.7% و 39.4%.

والرسم البياني التالي يبين تطور المبالغ المنصرفة على بند الرواتب والمزايا:



المحـــور الثاني

أبرز الظواهر الناتجة من تنفيذ الميزانية

أورد ديوان المحاسبة في تقاريره خلال السنوات المالية السابقة العديد من الملاحظـــات، وقامت مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة باتخاذ بعض الإجراءات اللازمـــة لمعالجـــة وتلافي العديد منها، إلا أن هناك بعض الملاحظات الواردة بتقرير السنة الماليـــة 2015/2014 اتسمت بالاستمرارية، وينعكس أثرها على مستوى الأداء أو الحسابات الختامية وتم إدراج تلـــك الملاحظات بشكل مفصل في الفصل الثاني من التقرير المتعلق بأهم الملاحظات التي أســـفرت عنها عملية الفحص والمراجعة الخاصة بمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعـــة، ونعرض ذلك فيما يلي:

1- التأخر في تنفيذ بعض المشروعات الرأسمالية:

التأخر في تنفيذ العديد من المشروعات الرأسمالية في الشركات النفطية على الرغم مـــن أهميتهـــا الاستراتيجية مما يؤثر بشكل ملحوظ على حسن سير العمل وتنفيـــذ الخطـــط وذلـــك نتيجـــة القصور وعدم التكامل في إعداد الدراسات والتصاميم الخاصة بها، الأمر الذي أدى إلى:

- تدن نسب التنفيذ وعدم الالتزام بالبرنامج الزمني المخطط.
- تأخر الاستفادة من تلك المشروعات في عمليات التشغيل.
- عدم الالتزام بتحقيق الانفاق الرأسمالي لتلك المشروعات.

2- عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من ظاهرة هجرة النفط من المكامن الموجودة فـــي منطقة العمليات المشتركة بالخفجي:

عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من ظاهرة هجرة النفط من المكـــامن المـــــوجودة بحقل الخفجي والتي أشارت إلى أبعادها الدراسة المعدة من قبل العمليات المشتركة في مـــارس 2008، ويرجع ذلك لعدم حفر المزيد من الآبار وتطويرها وكذلك عـــدم تنفيـــذ المشـــروعات المتعلقة بالاستكشافات والتسهيلات الإنتاجية.

3- عدم تحقيق شركة نفط الكويت خطط إنتاج النفط الخام والغاز المستهدفة من الحقول الجوراسية في منطقة شمال الكويت:

لم تحقق الشركة خطط إنتاج النفط الخام والغاز المستهدفة من الحقول الجوراسية في منطقة شمال الكويت نتيجة تعثر المقاول السابق في أعماله وعدم البدء في إجراءات طرح تنفيذ المشروع حتى نهاية السنة المالية 2015/2014.

4- تحقيق مصافي شركة البترول الوطنية الكويتية لخسائر:

حققت الثلاث مصافي بشركة البترول الوطنية الكويتية لخسائر خلال السنة المالية 2015/2014 ويرجع ذلك إلى بعض التوقفات غير المخطط لها وانخفاض أسعار المنتجات.

5- صدور العديد من الأوامر التغييرية على بعض عقود الشركات النفطية التابعة للمؤسسة:

تم إصدار العديد من الأوامر التغييرية على بعض عقود الشركات النفطية التابعة للمؤسسة نتيجة عدم مراعاة الدقة في تحديد نطاق الأعمال المطلوبة في تلك العقود أو في تحديد الاحتياجات المطلوبة في تنفيذ أعمال بعض المشروعات أو إضافة أعمال لم تكن مدرجة في بنود العقد الأصلي، الأمر الذي أدى إلى تحمل تلك الشركات لتكاليف إضافية وتمديد فترة إنجاز بعضها وبالتالي تأخر الاستفادة منها في التاريخ المحدد لها.

6- ضعف أداء المقاولين المسند إليهم تنفيذ بعض مشروعات الشركات النفطية التابعة للمؤسسة:

ضعف أداء المقاولين في تنفيذ العديد من البنود الأساسية التي تخص عقود بعض مشروعات الشركات النفطية التابعة للمؤسسة، حيث تمثلت أوجه القصور في عدم قدرة المقاولين على توفير العمالة والمعدات اللازمة لإتمام أعمال المشروعات بالإضافة الى تعاقدهم مع مقاولين بالباطن غير مؤهلين وغير معتمدين لدى الشركات النفطية التابعة للمؤسسة.

ديوان المحاسبة

7- عدم استغلال كميات كبيرة من الغاز المصاحب لعمليات إنتاج النفط الخام وكذلك الاحتياطيات المؤكدة منه في المنطقة المقسومة:

عدم قيام شركة نفط الكويت والشركة الكويتية لنفط الخليج بالاستغلال الأمثل لكميات كبيرة من الغاز المصاحب لعمليات إنتاج النفط الخام، حيث يتم حرقها وعدم الاستفادة منها وبما لا يتماشى مع استراتيجية المؤسسة وشركاتها التابعة في هذا الخصوص، بالإضافة إلى عدم الاستفادة من الاحتياطيات المؤكدة من الغاز في بعض حقول المنطقة المقسومة بالخفجي على الرغم من حاجة الدولة الملحة لها.

8- ارتفاع تكلفة إنتاج البرميل من النفط:

ارتفاع تكلفة إنتاج البرميل من النفط وذلك في مناطق العمليات المشتركة في الشركة الكويتية لنفط الخليج وشركة نفط الكويت، والبيان التالي يبين ذلك:

الشركة	السنة المالية 2013/2012		السنة المالية 2014/2013		السنة المالية 2015/2014	
	فلس	دينار كويتي	فلس	دينار كويتي	فلس	دينار كويتي
الشركة الكويتية لنفط الخليج السنة المالية من 1/1 إلى 12/31	643	3	328	4	646	*5
شركة نفط الكويت	167	1	211	1	229	1

* تأثرت تكلفة انتاج البرميل في السنة المالية 2014 نظرا لتوقف الإنتاج من منطقة الخفجي.

9- بيع بعض المنتجات ذات الجودة العالية للعملاء بالخارج بسعر أقل من سعرها الفعلي:

بيع بعض المنتجات ذات المواصفات عالية الجودة بأسعار منتجات أدنى في المواصفات مما يعني بيعها بأقل من سعرها الفعلي.

10- قيام شركة البترول الوطنية الكويتية بتزويد محطات تعبئة الوقود غير المرخصة في النقع والنوادي البحرية بالمنتجات البترولية:

استمرار شركة البترول الوطنية الكويتية بتزويد محطات تعبئة الوقود غير المرخصة في النقع والنوادي البحرية بالمنتجات البترولية دون حصول الشركات المستثمرة لتلك المحطات على التراخيص المطلوبة لبيع المنتجات البترولية.

11- وجود أرصدة ضخمة من مخزون المواد الراكد وبطيء الحركة:

وجود أرصدة لمواد راكدة وبطيئة الحركة في مخازن بعض الشركات النفطية التابعة للمؤسسة لم يتم استخدامها منذ فترات طويلة وذات قيمة كبيرة ما يمثل رأسمال عاطل بالإضافة إلى تحمل الشركات تكاليف تخزينها.

12- تأخر طرح العقود البديلة قبل انتهاء العقود السارية بوقت كاف:

تأخرت بعض الشركات النفطية التابعة للمؤسسة في طرح العقود البديلة قبل انتهاء العقود السارية بوقت كاف مما أدى إلى إصدار أوامر تغييرية بتمديد العقود السارية وتحملها لتكاليف إضافية.

13- ضعف أنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

وجود ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في بعض أنشطة وأعمال بعض الشركات النفطية التابعة للمؤسسة نتج عنها سرقة بعض كميات من منتج الديزل وصرف مبالغ كبيرة لا تقابلها أعمال فعلية وإعارة بعض ممتلكات إحدى الشركات للمقاولين، وصرف مبالغ أكثر من المستحقات الفعلية، بالإضافة إلى ضعف في إجراءات تشكيل بعض اللجان الخاصة بدراسة مطالبات المقاولين وفي استخدام مبالغ المخصص الاحتياطي بالعقود.

14- تحمل الشركات النفطية التابعة للمؤسسة تكلفة ايجار سيارات مخصصه للعديد من الجهات الحكومية:

تحمل بعض الشركات النفطية التابعة للمؤسسة تكلفة ايجار سنوية لسيارات مخصصة للعديد من الجهات الحكومية منها وزارة الداخلية، الأمر الذي ترتب عليه تحمل تلك الشركات تكاليف لا تخصها.

15- إعفاء أو تخفيض قيمة غرامات التأخير المستحقة على بعض المقاولين:

قامت بعض الشركات النفطية التابعة للمؤسسة بإعفاء أو تخفيض قيمة غرامات التأخير المستحقة على بعض المقاولين نتيجة إخلالهم بتنفيذ بنود العقد.

16- وقوع حوادث صناعية وبيئية ببعض مصافي شركة البترول الوطنية الكويتية:

وقوع العديد من الحوادث والحرائق في بعض مصافي شركة البترول الوطنية الكويتية وارتفاع الحوادث البيئية في جميع مصافي الشركة، هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الملوثات الكيميائية.

17- زيادة التكاليف الفعلية لحفر الآبار عن المقدر وانخفاض الإنتاجية للبعض الآخر:

زيادة التكاليف الفعلية لحفر بعض الآبار عن التكاليف المقدرة لها وذلك لوجود مشاكل فنية صاحبت عمليات الحفر، هذا بالإضافة إلى انخفاض الإنتاجية للعديد من الآبار بعد إجراء أعمال الصيانة لها الأمر الذي أدى إلى عدم الاستفادة من إنتاج هذه الآبار.

18- وجود العديد من التوقفات غير المخطط لها:

وجود العديد من التوقفات غير المخطط لها لبعض الوحدات الإنتاجية في الشركات النفطية التابعة للمؤسسة مما أدى إلى تحملها لخسائر كبيرة نتيجة ضياع فرصة زيادة الإنتاج.

19- وجود بعض الأصول المتوقفة عن العمل منذ فترات طويلة:

وجود بعض الأصول في شركة نفط الكويت متوقفة عن العمل منذ فترات طويلة يرجع بعضها لعام 1990 بسبب عدم توفر قطع الغيار اللازمة لإصلاحها ووجود العديد من الآبار المتوقفة عن العمل لحاجتها إلى معدات وإجراءات صيانة لها.

20- عدم إعادة النظر في الأعمار الافتراضية لأصول مصفاة الشعيبة:

عدم قيام شركة البترول الوطنية الكويتية بإعادة النظر في الأعمار الافتراضية لأصول مصفاة الشعيبة، حيث سيتم إغلاقها مع تشغيل المصفاة الجديدة (الزور) والمقرر لها عام 2018 بحيث يتم إهلاك كافة الأصول التي سيتم الاستغناء عنها نهائياً ويتم خروجها من الخدمة.

المحـــور الثالث

المســـــتجدات

مارس ديوان المحاسبة عمله الرقابي وفق قانون إنشائه رقـم 30 لسـنة 1964 علـى الجهات المشمولة برقابته في القطاع النفطي، وتم استخلاص أهم المستجدات التي تمثل وقـائع حدثت خلال السنة المالية 2015/2014 ولها انعكاس سواء في الوقت الحالي أو مستقبلاً علـى نشاط وأعمال تلك الجهات وهي كالتالي:

1- <u>صدور العديد من قرارات مجلس إدارة مؤسسـة البتـرول الكويتيـة بشـأن بعـض الموضوعات المتعلقة بأعمال المؤسسة وشركاتها التابعة ومنها ما يلي:</u>

- القرار رقم (2014/49) بتاريخ 2014/11/3 بالموافقة على اعتماد نتـائج الدراسـات الخاصة بالاحتياجات التسويقية والغطاء الاستراتيجي من الناقلات على المدى البعيـد، وعلى الناقلات المطلوب توفيرهـا لتتماشـى مـع الاحتياجـات التسـويقية والغطـاء الاستراتيجي، وتحديث الدراسة الخاصة بها في عام 2020 أو عند الحاجة لذلك، وقيـام شركة ناقلات النفط الكويتية بالتنسـيق مـع قطـاعي التسـويق العـالمي والتخطـيط بالمؤسـسـة لدراسـة اقتصاديات تشغيل كل ناقلة على حده قبل التقدم لاعتماد بنائها.
- القرار رقم (2014/31) بتاريخ 2014/5/7 بعدم الموافقة على المضي قدما في مشروع تطوير مصفاة يوروبورت وتكليف شركة البترول الكويتية العالمية بالعمل على إيجـاد مشتري للمصفاة وذلك خلال فترة الشهور الستة القادمة، وفي حال بيع المصـفاة يـتم العمل على إيجاد شريك استراتيجي لشراء مرافق تخزين في أوربا، والموافقـة علـى الخطة المقترحة من قبل الشركة لتحويل المصفاة إلى مرافق تخزين في حال عدم إيجاد مشتري للمصفاة، وبما يدعم عمليات الشركة والمؤسسة في أوربا.

2- <u>شركة نفط الكويت:</u>

- قامت الشركة بتوقيع ثلاثة عقود لإنشاء مراكز تجميع أرقام (29) ، (30) ، (31) بقيمة تبلغ 194 ، 240 ، 228 مليون دينار كويتي على التوالي في مناطق عملياتها بشـمال

الكويت في إطار خطتها الرامية إلى زيادة إنتاج النفط في حقول الشمال ليصل إلى مليون برميل يومياً خلال السنوات الخمس القادمة.

- قامت الشركة بتوقيع عقد مشروع النفط الثقيل من مكمن فارس السفلي في شهر يناير 2015، وذلك لإنتاج 60 ألف برميل يومياً بقيمة تقدر بنحو 1.2 مليار دينار كويتي.
- الانتهاء من مشروعي الحقن المركزي لمياه البحر وحقن المياه المعدة للطرح في شمال الكويت في أغسطس 2014 بطاقة ضخ استيعابية تقدر بما يقارب 580 ألف برميل من المياه، حيث سيسهم المشروعان في زيادة الطاقة الإنتاجية للحقن إلى 880 ألف برميل من المياه لمنطقة شمال الكويت وزيادة معدلات إنتاج النفط الخام وتطوير مكامن الحقول.
- تدشين مركز تجميع (16) الجديد في منطقة عمليات غرب الكويت، والذي سيؤدي بدوره إلى الحفاظ على الطاقة الإنتاجية للنفط الخام في حقل المناقيش تماشياً مع الخطة الاستراتيجية للشركة، حيث قدرت الطاقة الإنتاجية 100 ألف برميل نفط يومياً و75 مليون قدم مكعب يومياً من الغاز عالي الضغط و40 مليون قدم مكعب يومياً من الغاز منخفض الضغط، بالإضافة إلى وحدة لمعالجة مياه التدفق المصاحبة للنفط بطاقة 150 ألف برميل من المياه يومياً ليتم إعادة حقنها من خلال مركز حقن المياه في حقل المناقيش.
- تشغيل محطتي معالجة كميات الغاز المصاحبة وإعادة حقنها في منطقة عمليات غرب الكويت خلال شهري فبراير ومارس 2015، والتي ساهمت في خفض نسبة حرق الغاز إلى 0.9% في المنطقة.
- قامت الشركة بتوقيع عقد مشروع معالجة وضخ المياه في حقول نفط الشمال (EWTIP) في شهر سبتمبر 2014 بقيمة تبلغ نحو 267 مليون دينار كويتي، وسيسهم المشروع في زيادة الطاقة الإنتاجية للحقن إلى 500 ألف برميل من المياه لمنطقة شمال الكويت وبالتالي زيادة معدلات إنتاج النفط الخام وتطوير مكامن الحقول.
- تم حفر عدد 362 بئرا (تطويرية، استكشافية) لإنتاج النفط الخام خلال السنة المالية 2015/2014.

- تم ترسية مشروع إنشاء محطة للطاقة الشمسية في حقل أم قدير بغرب الكويت لتوفير الطاقة الكهربائية المستخدمة في تشغيل المضخات الغاطسة الكهربائية للاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة.

3- <u>شركة البترول الوطنية الكويتية:</u>

- مشروع مصفاة الزور:

- المضي قدما في تنفيذ المشروع والذي يعد من أكبر المشروعات الاستراتيجية النفطية لدولة الكويت لتلبية الطلب المتنامي لمحطات توليد الطاقة الكهربائية من زيت الوقود ذو المحتوى الكبريتي المنخفض (أقل من 1% كبريت)، وتبلغ الطاقة الإنتاجية لمصفاة الزور والتي سيتم تشييدها في منطقة الزور حوالي 615 ألف برميل في اليوم، وتحتوي على أحدث التكنولوجيا والنظم الصناعية المستخدمة في صناعة تكرير النفط.
- تبلغ الميزانية المعتمدة لتنفيذ المشروع 4 مليار دينار كويتي، وتم طلب اعتماد إضافي للمشروع يبلغ 871 مليون دينار كويتي.
- متوقع الانتهاء من المشروع في أغسطس 2019.
- أهم ما تم إنجازه:
  - تم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من أعمال نظم التحكم الآلي من خلال العقد المبرم مع إحدى الشركات الأجنبية.
  - تم الانتهاء من بعض الأعمال التحضيرية مثل ترحيل الحائط الشمالي لمحطة الزور الشمالية.
  - تم البدء بأعمال عقد تجهيز واستصلاح موقع المشروع في نهاية شهر مارس 2014.
  - كما تم طرح مناقصات مجموعات الأعمال الخمسة الرئيسية من خلال لجنة المناقصات المركزية، حيث تم ما يلي:
    - إغلاق المناقصتين رقم (4) و (5) في شهري ديسمبر 2014 ويناير 2015 والمتعلقة بتنفيذ حظيرة الخزانات وإنشاء مرافق التصدير البحرية.

- إغلاق المناقصات الرئيسية الأخرى رقم (1، 2، 3) في مارس 2015، والتي تتعلق بإنشاء وحدات التصنيع الرئيسية، الوحدات المساندة والمرافق والخدمات الأخرى والبنية التحتية.
- تم الانتهاء من تقييم العروض المقدمة حيث جاءت العروض أعلى من الميزانية التقديرية، حيث يتم التنسيق للحصول على الموافقة على المبالغ الإضافية المطلوبة.

– مشروع الوقود البيئي:

- يهدف المشروع إلى تطوير مصفاتي ميناء عبدالله وميناء الأحمدي ليصبحا مجمع تكريري متكامل بطاقة تكريرية تبلغ 800 ألف برميل يومياً من النفط الخام الكويتي بعد إغلاق مصفاة الشعيبة مع زيادة القدرة التحويلية للمصفاتين لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للسوق العالمي من المنتجات النفطية ذات المواصفات والجودة العالية.
- تبلغ الميزانية المحدثة المعتمدة لتنفيذ المشروع 4.680 مليار دينار كويتي.
- متوقع الانتهاء من أعمال المشروع في أبريل 2018.
- أهم ما تم إنجازه:
  - تم توقيع العقود مع الشركات الفائزة في أبريل 2014 لكل حزم مصفاة ميناء الأحمدي وحزمتي مصفاة ميناء عبدالله، والبدء في تنفيذ المشروع، وقد تم مراجعة التصاميم الهندسية والمخططات والبدء في أعمال الهندسة التفصيلية والمشتريات والمواد والمعدات الرئيسية.
  - تم إصدار أوامر الشراء للمعدات الرئيسية بالإضافة إلى نظام التحكم الجديد لمصفاة ميناء عبدالله.
  - جاري تنفيذ أعمال تحديث وحدة التكسير بالعامل الحفاز والوحدات المتعلقة بها في مصفاة ميناء الأحمدي، بالإضافة إلى الأعمال الكهربائية للمشروع.

– قامت الشركة بتوقيع عقد مشروع رفع وتعزيز جاهزية الرصيف الجنوبي في أكتوبر 2014 لتسهيل استيراد الغاز الطبيعي وتعزيز سلامة وجاهزية الرصيف الجنوبي في

مصفاة ميناء الأحمدي حتى عام 2025 والذي يهدف إلى تسهيل عمليات استيراد الغاز الطبيعي المسال، نظراً للحاجة الضرورية للاستمرار في استيراد الغاز الطبيعي المسال بهدف تزويد الشبكة المحلية بالغاز والإيفاء بالاحتياجات الحالية والمستقبلية من الوقود لوزارة الكهرباء والماء ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذ المشروع في ديسمبر 2015.

- مشروع إنشاء وحدة خامسة لإنتاج غاز البترول المسال في مصفاة ميناء الأحمدي، حيث تم طرح مناقصة أعمال الهندسة والتوريد والإنشاء في سبتمبر 2014، وذلك بعد الحصول على موافقة مجلس إدارة شركة البترول الوطنية الكويتية ومؤسسة البترول الكويتية للبدء في تنفيذ المشروع بتكلفة إجمالية تبلغ 428 مليون دينار كويتي وتم إغلاق المناقصة في شهر مارس 2015 ودراسة العروض حيث تم مؤخراً التوصية بترسية العطاء على إحدى الشركات.

4- <u>الشركة الكويتية لنفط الخليج:</u>

- تم إيقاف الإنتاج في منطقة العمليات المشتركة بالخفجي بناءً على قرار فردي من رئيس اللجنة التشغيلية المشتركة بالمنطقة (رئيس الشركة الممثلة للجانب الآخر) ابتداءً من تاريخ 2014/10/16 وبدون موافقة ممثلي الشركة الكويتية لنفط الخليج بالمخالفة لاتفاقية عمليات الخفجي المشتركة.

- تم إيقاف عمليات الإنتاج في منطقة العمليات المشتركة في الوفرة ابتداءً من تاريخ 2015/5/12 بناء على طلب الشركة الممثلة للجانب الآخر.

- قامت منطقة العمليات المشتركة بالوفرة بإسناد العقد الخاص بتنفيذ عملية المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد في المنطقة في 2014/1/26 بقيمة تعاقدية بلغت 225 مليون دولار أمريكي والذي يغطي مساحة 4,612 كيلو متر مربع لإحدى الشركات الأجنبية.

- تم إيقاف إنتاج وحدة الغاز البرية في 2014/5/25 حتى 2014/9/10 في منطقة العمليات المشتركة بالخفجي وذلك لأسباب غير مثبتة متعلقة بالمخاطر المحتملة للبيئة والسلامة مما أدى إلى خفض الإنتاج بنسبة 50%.

5- **الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية:**

- صدر قرار مجلس إدارة الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية رقم (2014/22) بتاريخ 2014/8/20 بالاستحواذ على حصة شيفرون كندا المحدودة بنسبة 30% بمشروع كاياك الكندي لاستكشاف وإنتاج غاز الزيت الصخري وبقيمة 1,500 مليون دولار أمريكى حيث سيضيف هذا الاستثمار أكثر من 500 مليون برميل نفط مكافئ صافي احتياطيات بحلول عام 2030.

6- **شركة ناقلات النفط الكويتية:**

- انتهاء شركة ناقلات النفط الكويتية من بناء عدد (7) ناقلات نفط خام ومنتجات بترولية ثنائية البدن بلغت تكلفتهم الفعلية نحو 185,622 ألف دينار كويتي، وليصل بذلك عدد ناقلات اسطول الشركة إلى (30) ناقلة.

- تشغيل شركة ناقلات النفط الكويتية لمصنع تعبئة الغاز المسال الجديد (أم العيش) والذي يعد من مشروعاتها الاستراتيجية التي تغطي جميع احتياجات استهلاك السوق المحلي من أسطوانات الغاز المسال بأحجامها المختلفة، حيث تقدر طاقته الإنتاجية القصوى نحو 8,870 أسطوانة/ ساعة وطاقته التشغيلية المتوقعة بكمية 7,818 أسطوانة/ ساعة وبلغت تكلفة المصنع الفعلية حتى 2015/3/31 نحو 55,494 ألف دينار كويتي.

ديوان المحاسبة

الفصل الثاني

بيانات الحساب الختامي
وأهم الملاحظـــات التي أسفرت عنها عمليـــات الفحص والمراجعة لمؤســـسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة

مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة

أنشئت مؤسسة البترول الكويتية في يناير 1980 طبقا لأحكام المرسوم بالقانون رقم 6 لسنة 1980 والمعدل بالقانون رقم 54 لسنة 1982 كمؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي يكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة ويشرف عليها ويرأس مجلس إدارتها وزير النفط، ومن بين أغراض المؤسسة القيام بكافة الأعمال المتعلقة بصناعات البترول والمواد الهيدروكربونية بصفة عامة في كافة مراحلها وبالصناعات المتفرعة من هذه الصناعات أو المرتبطة أو المتعلقة أو المكملة لها في الكويت والخارج وفي سبيل تحقيق ذلك لها أن تباشر الأنشطة المبينة بالقانون.

وتقوم المؤسسة بممارسة نشاطها من خلال الشركات التابعة والمملوكة لها بالكامل في دولة الكويت والخارج وتتولى نشاط تسويق النفط الخام والغاز العائد للدولة وفقا للأسس المالية التي يقترحها وزير النفط ويوافق عليها المجلس الأعلى للبترول ويصدر بها مرسوم.

وصدر المرسوم بقانون رقم 100 لسنة 2014 بربط ميزانية مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة للسنة المالية 2015/2014.

ونورد فيما يلي بيانات الحساب الختامي وأهم الملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة لحسابات وسجلات المؤسسة وشركاتها التابعة:

أولا: الإيـــــــــــرادات:

قدرت الإيرادات بالمرسوم بقانون رقم 100 لسنة 2014 بربط ميزانية مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة للسنة المالية 2015/2014 بمبلغ 24,719,376,000/000 دينار كويتي.

في حين بلغت الإيرادات الفعلية 27,666,331,000/000 دينار كويتي بزيادة قدرها 2,946,955/000 دينار كويتي وبنسبة 11.9% من الإيرادات التقديرية.

ثانياً: المصروفـــــات:

قــدرت المصــروفات حسب ما ورد بالمرسوم بقانون رقم 100 لســنة 2014 بــربط ميزانية مؤسسة البترول الكويتية وشركاتهـــا التابعــة للســنة الماليــة 2015/2014 بمبلــغ 23,645,668,000/000 دينار كويتي.

في حين بلغت المصروفات الفعلية 26,412,557,000/000 دينــار كــويتي بزيــادة قدرهــا 2,766,889/000 دينار كويتي وبنسبة 11.7% من المصروفات التقديرية، حيث يسمح للمؤسسة بالتجاوز في تكلفة شراء النفط الخام والغاز والمنتجات (التكاليف المتغيرة) بشــرط أن يقابلها زيادة في إيرادات المبيعات وتفصيل الزيادة كما يلي:

البيـــــــان	المصروفات التقديرية		المصروفات الفعلية		زيادة المصروفات الفعلية عن التقديرية		نسبة الزيادة للتقديري (%)
	فلس	دينار كويتي	فلس	دينار كويتي	فلس	دينار كويتي	
التكاليف المباشرة المتغيرة	000	22,135,396,000	000	25,040,839,000	000	2,905,443,000	13.1
مصروفات التشغيل	000	3,075,470,000	000	2,466,775,000	(000)	(608,695,000	(19.8)
المصروفات المستردة من الدولة	(000)	(1,910,198,000	(000)	(1,440,057,000	000	470,141,000	24.6
المخصصات	000	345,000,000	000	345,000,000	--	--	--
المجموع	000	23,645,668,000	000	26,412,557,000	000	2,766,889	11.7

وقد بينت المذكرة التفسيرية للحساب الختامي للمؤسسة وشركاتها التابعة أسباب الزيــادة في الإيرادات والمصروفات.

ثالثا: مقارنة الإيرادات الفعلية بالمصروفات الفعلية:

- بمقارنة الإيرادات الفعلية البالغة	27,666,331,000/000	دينار كويتي
- بالمصروفات الفعلية والتي بلغت جملتها	26,412,557,000/000	دينار كويتي
يتضح أن الأرباح الصافية بلغت	1,253,774,000/000	دينار كويتي
- تؤول إلى الاحتياطي العام	1,253,774,000/000	دينار كويتي

وذلك طبقا لما جاء بمشروع القانون باعتماد الحساب الختامي لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة للسنة المالية 2015/2014.

ونشير إلى أنه وفقاً للمادة (12) من المرسوم بقانون رقم 6 لسنة 1980 بإنشاء المؤسسة يتم اقتطاع نسبة 10% من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي قانوني ويوقف الاقتطاع إذا بلغ هذا الاحتياطي 50% من رأس المال المصرح به والمدفوع، وتم وقف اقتطاع تلك النسبة من السنة المالية 2006/2005، حيث بلغ الاحتياطي القانوني 1,250,000,000/000 دينار كويتي وهو ما يعادل نصف رأس المال.

رابعاً: أهم الملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة للبيانات المالية الواردة في الحساب الختامي لمؤسسة البترول الكويتية للسنة المالية 2015/2014:

- **قيام المؤسسة بتعلية صافي الأرباح إلى الاحتياطي العام قبل الحصول على موافقة المجلس الأعلى للبترول:**

ورد الحساب الختامي لديوان المحاسبة من مجلس الوزراء بتاريخ 2015/8/4 وتبين قيام المؤسسة بتعلية قيمة أرباح السنة المالية 2015/2014 والبالغة 1.254 مليار دينار كويتي إلى الاحتياطي العام للمؤسسة ليصبح نحو 14.498 مليار دينار كويتي دون الحصول على موافقة المجلس الأعلى للبترول وبالمخالفة للمادة رقم (12) من المرسوم بالقانون رقم 6 لسنة 1980 بإنشاء المؤسسة والتي أجازت للمجلس الأعلى للبترول تعديل نسبة 10% من الأرباح الصافية التي يتم اقتطاعها لتكوين الاحتياطي العام.

خامساً: أهم الملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة لحسابات وسجلات وشئون التوظف لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة:

- **مؤسسة البترول الكويتية:**

1- استمرار تأخر المؤسسة وشركاتها التابعة في البدء بتنفيذ بعض مشروعات الخطة الإنمائية:

استمر تأخر المؤسسة في البدء بتنفيذ بعض مشروعات الخطة الإنمائية والبالغ عددها 64 مشروعا بتكلفة تقديرية بلغت 19,440,978,791/000 دينار كويتي بينما بلغ إجمالي المنصرف الفعلي 2,457,657,705/000 دينار كويتي وبنسبة 12.6% حتى 2015/3/31، وتجدر الإشارة إلى صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم 37 لسنة 2010 في شأن تنظيم برامج وعمليات التخصيص في 2015/2/15، إلا أنه لم يتم إنشاء الجهاز الفني للتخصيص حتى 2015/3/31.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقاريره عن السنوات المالية السابقة، وأفادت المؤسسة في حينه بأنها تعمل مع الشركات التابعة والجهات المختصة لتذليل وتلافي المعوقات، وتفعيل إنجاز مشروعات الخطة الإنمائية والإسراع بتنفيذها.

وطلب الديوان بيان أسباب استمرار تأخر المؤسسة في إنجاز مشروعات الخطة الإنمائية وفق البرنامج الزمني وخطط الإنفاق السنوية.

وأفادت المؤسسة بأن من أهم أسباب تأخرها وشركاتها التابعة في البدء بتنفيذ مشروعات الخطة الانمائية هي إجراءات التعاقد وطول الدورة المستندية لأخذ الموافقات اللازمة من الجهات المعنية بالإضافة إلى تدني مستوى الأداء والوضع المالي لبعض المقاولين، ووجود عقبات لوجستية تواجه بعض المشروعات على سبيل المثال التأخر في توريد المواد، ونقل مواد التصنيع والبناء، ونقص الموارد البشرية.

وفيما يتعلق بمشروعات الخصخصة، فإن المؤسسة تنتظر حاليا تشكيل الجهاز الفني لبرنامج التخصيص من قبل المجلس الأعلى للتخصيص، وفيما يخص مشروع إنشاء مركز لأبحاث البترول تابع للمؤسسة، فإنها حاليا في مرحلة متقدمة من الدراسة الهندسية التفصيلية

الأولية، ومن المتوقع اعتماد المشروع بتكلفته التقديرية خلال الفترة القادمة، وذلك بعد التحقق من استيفاء كافة الدراسات والمتطلبات اللازمة.

وعقب الديوان باتخاذ الإجراءات اللازمة لسرعة الانتهاء من إجراءات التعاقد والحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المعنية واختيار أفضل المقاولين المؤهلين للتغلب على العقبات التي تواجه البدء في تنفيذ مشروعات الخطة الانمائية وأهمية التنسيق مع الجهات المختصة لتشكيل الجهاز الفني لبرنامج التخصيص.

2- <u>استمرار تحقيق شركة البترول الكويتية للطاقة لصافي خسائر:</u>

صدر قرار مجلس إدارة المؤسسة رقم (2014/9) المؤرخ 2014/2/13 بإلغاء قرار مجلس الإدارة رقم (2004/45) بشأن إنشاء صندوق استثمار لتكنولوجيا الطاقة الجديدة والذي بلغت قيمته 100,000,000/00 دولار أمريكي، وتحويل الصناديق التي تديرها الشركة إلى الجهاز المالي بالمؤسسة لإدارتها تمهيداً للتخارج منها في الوقت المناسب، وتخفيض رأس مالها بما يتناسب مع حجم التزاماتها في الصناديق المستثمر فيها، ودراسة الوضع القانوني في جزر الكيمان، حيث تم تحويل مبلغ 62,000,000/00 دولار أمريكي والتي كانت تحتفظ بها الشركة كودائع بتاريخ 2014/12/24 إلى الجهاز المالي بالمؤسسة، هذا وأسفرت مراجعة البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31 عن استمرار تحقيقها لصافي خسائر بلغ 4,086,549/00 دولار أمريكي ليصبح إجمالي صافي الخسائر منذ بدء الاستثمار مبلغ 4,961,807/00 دولار أمريكي تتمثل معظمها في خسائر انخفاض قيمة استثمارات الشركة في الصناديق الاستثمارية والبالغة 4,708,528/00 دولار أمريكي نتيجة انخفاض تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة وليصل إجمالي قيمة الانخفاض منذ بدء الاستثمار وحتى نهاية العام المالي 2014 إلى مبلغ 27,216,712/00 دولار أمريكي، بينما كان المقدر بالموازنة التشغيلية للشركة تحقيق صافي أرباح بما قيمته 388,063/00 دولار أمريكي، وأورد الديوان بيان يبين تطور نتائج أعمال الشركة.

وسبق للديوان أن أشار إلى استمرار تحقيق الشركة لصافي خسائر بتقاريره عن السنوات المالية السابقة، وأفادت المؤسسة في حينه بأنه سوف يتم مراسلة المستشار القانوني

للحصول على الإجراءات المطلوبة وتخفيض رأس مال الشركة وفقا لما تتطلبه القوانين بجـــزر الكيمان بعد انعقاد مجلس إدارة الشركة.

وطلب الديوان اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرار مجلـــس إدارة مؤسســـة البتـــرول الكويتية بشأن التخارج من إستثمارات الشركة في الوقت المناسب واستكمال إجراءات تصـــفيتها بما يخدم مصالح المؤسسة وتجنب تحملها المزيد من الخسائر حفاظا على أموالها.

وأفادت المؤسسة بأن الاستثمارات في صناديق الاستثمار المباشر تعتبـــر اســـتثمارات طويلة الأمد تميل في مراحلها الأولى إلى تحقيق إيرادات منخفضة أو سلبية، ومن ثم تتحول هذه الاستثمارات إلى الربحية في المراحل الأخيرة لفترة الاستثمار، وذلك بعـــد تطـــوير الشـــركات لمنتجاتها والحصول على حصة في الأسواق المستهدفة، الأمر الذي يتطلب عدد من الســـنوات للوصول إليه، أما بخصوص اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الإدارة بشأن التخارج من استثمارات الشركة، فإنها ما زالت تعمل على استكمال اجراءات التخارج من الصناديق بما يخدم مصالح المؤسسة ودون الاخلال بالتزاماتها التعاقدية مع الصناديق تفادياً لاتخاذ اجـــراءات قانونية ضدها من قبل الغير، علاوة على أي حق آخر في هذا الصدد محتفظ بـــه فـــي العقـــود وقانون جزر كيمان، حيث تم مخاطبة شركة استشارية متخصصة بإدارة صناديق بشكل مبـــدئي بشأن الاستفادة من خدماتها ببيع استثمارات الشـــركة وجـــاري مناقشـــــة إحـــدى الشـــركات المحلية التابعة للهيئة العامة للاستثمار لبحث ما إذا كانت لديهم الرغبة بشراء استثمارات الشركة وسيتم اخطار مدراء الصناديق الاستثمارية برغبة الشركة بالتخارج من الصناديق وبيع حصتها وما إذا كان لديهم من يرغب بشراء استثمارات الشركة.

وعقب الديوان مؤكدا على ما جاء طلبه، والتزام المؤسسة بما جاء بردها باستكمالها إجراءات التخارج من الصناديق الاستثمارية وموافاته بما يتم بهذا الشأن.

3- <u>الملاحظات التي شابت أعمال قطاع التسويق العالمي:</u>

أ- <u>خسارة المؤسسة الدعوى التحكيمية المقامة من إحدى الشركات المحلية نتيجة مطالبـــة المؤسسة لها بفروق أسعار بيع كميات من منتج الفحم البترولي:</u>

تبين خسارة المؤسسة للدعوى التحكيمية رقم 10 لسنة 2014 بتاريخ 2015/4/6 المقامة من إحدى الشركات المحلية ضدها وإلزامها بالمصروفات وأتعاب المحامـــاة نتيجـــة مطالبتهـــا

للشركة بفروق أسعار بلغت 17,900,334/00 دولار أمريكي وذلك عن كميات منتج الفحم البترولي للفترة من يوليو 2012 حتى يونيو 2013 التي لم يتم استلام الشركة لها وتم بيعها في الأسواق الفورية العالمية بأسعار تقل عن الأسعار المتفق عليها مع الشركة والبالغة 320/07 دولار أمريكي للطن المتري والذي رفضته الشركة على الرغم من أنه تم حسابها وفقا للمعادلة السعرية المنصوص عليها في العقد.

وسبق للديوان أن أشار في تقريره عن السنة المالية السابقة إلى عدم تحصيل المؤسسة لمطالباتها للشركة، وأفادت المؤسسة في حينه بأنها أرسلت كتاب إلى الشركة بتاريخ 2014/3/27 لتمديد فترة السداد حتى تاريخ 2014/4/1، إلا أن الشركة أبدت تحفظها على مضمون الكتاب، وعليه قامت المؤسسة بالبدء بالإجراءات القانونية بتاريخ 2014/4/24.

وطلب الديوان بيان أسباب خسارة الدعوى التحكيمية واتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لحفظ حقوقها، وموافاته بما تسفر عنه تلك الإجراءات.

وأفادت المؤسسة بأنه عند ورود الحكم تم إلزام المؤسسة بالمصروفات ومبلغ 3,000/000 دينار كويتي مقابل أتعاب المحاماة الفعلية ورفضت ما عدا ذلك من طلبات، وكذلك حكمت في الدعوى الفرعية المقامة من المؤسسة برفضها وألزمت رافعها المصروفات، وقامت المؤسسة بالتنسيق مع إدارة الفتوى والتشريع وطلب الطعن بالتمييز على هذا الحكم وقد أودعت صحيفة الطعن بالتمييز بتاريخ 2015/5/5 تحت رقم (15/821 تجاري/04).

وعقب الديوان بموافاته بما تسفر عنه إجراءات الطعن المقدم وما يصدر عنه من أحكام بهذا الشأن.

ب- وجود مطالبات مالية من إحدى الشركات المحلية نتيجة تزويدها بمنتج الفحم البترولي غير مطابق للمواصفات المتفق عليها في العقد:

تبين وجود مطالبات مالية من إحدى الشركات المحلية بقيمة بلغت 12,000,000/00 دولار أمريكي خلال السنة المالية 2015/2014 بسبب ارتفاع نسبة الكبريت في منتج الفحم البترولي المزود للشركة عن 3% وهي النسبة المتفق عليها في العقد رقم (T/FO/C/648) وقامت المؤسسة بعقد عدة اجتماعات مع الشركة ولم يتم التوصل إلى حسم الخلاف حتى 2015/3/31.

وطلب الديوان دراسة تلك المطالبات واتخاذ ما يلزم في ضوء نتائج تلك الدراسة والالتزام بمواصفات الفحم البترولي المتفق عليها في العقد وحسم الخلاف لتفادي مثل تلك المطالبات والتعويضات وموافاته بما يتم التوصل إليه مع الشركة بهذا الشأن.

وأفادت المؤسسة بأنها قامت بمخاطبة الشركة بعدم إمكانية توفر كميات من منتج الفحم البترولي بنسبة الكبريت وفقا للمواصفات المنصوص عليها في العقد، كما طالبت المؤسسة الشركة المحلية من خلال المفاوضات والمراسلات بتعديل بند مواصفات المنتج في العقد حتى تتوافق مع النسب التي يمكن للوحدات المختصة في مصفاة ميناء عبدالله إنتاجها، إلا أن الشركة تحفظت واعترضت على تعديل هذا البند، كما سبق بحث إمكانية تقليل نسبة الكبريت في الفحم البترولي مع شركة البترول الوطنية الكويتية والتكاليف اللازمة لذلك، وتبين أنه لا يمكن في الوقت الحالي حتى تدشين مشروع الوقود النظيف، من تغيير السياسة التشغيلية للمصافي المحلية لتقليل نسبة الكبريت دون أن تتكبد شركة البترول الوطنية الكويتية خسائر كبيرة جراء عوامل تشغيلية عديدة، كما أن المؤسسة ما زالت تقوم بالتنسيق مع الشركة المحلية لإنهاء هذه المطالبة في القريب العاجل.

وعقب الديوان مؤكدا على قيام المؤسسة بالإستمرار في التنسيق مع الشركة للإتفاق على مواصفات الفحم البترولي وبما يتناسب مع ما تنتجه الوحدات المختصة بشركة البترول الوطنية الكويتية وذلك لحسم أية مطالبات مستقبلية وموافاته بما يتم بشأن المطالبات الحالية.

ج- <u>استمرار تحمل المؤسسة قيمة تعويضات عن خسائر شركة ناقلات النفط الكويتية في تأجير أسطول ناقلاتها:</u>

استمر تحمل المؤسسة قيمة علاوة على الأسعار العالمية لتأجير ناقلات شركة ناقلات النفط الكويتية الخاصة بالغطاء الاستراتيجي بمبلغ 49,981,645/672 دينار كويتي خلال السنة المالية 2015/2014 للوصول إلى الحد الأدنى للعائد على الاستثمار المعتمد لقطاع النقل بالمؤسسة والمحدد بـ 7.2% وذلك بخلاف مبلغ 52,911,588/454 دينار كويتي تحملته خلال السنة المالية 2014/2013 وذلك بناءا على قرار مجلس إدارة المؤسسة رقم (2013/48) المؤرخ 2013/6/27، الأمر الذي يتنافى مع الأسس التجارية التي تتعامل بها المؤسسة مع شركاتها التابعة.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقريره عن السنة المالية السابقة وأفادت المؤسسة في حينه بأن الأعباء المالية التي تتكبدها الشركة لتحقيق الهدف الاستراتيجي للمؤسسة للحفاظ على حجم ونوعية الأسطول من أهم مبررات حصولها على تعويض منها لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي.

وطلب الديوان القيام بالتنسيق مع الشركة لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتلافي أسباب عدم تحقيق نتائج أعمالها أرباحاً والمتابعة الدورية لمدى قدرتها على تحقيق الأهداف المخطط لها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي كافة الصعوبات والمعوقات التي تواجه تحقيق تلك الأهداف، وأهمية توحيد أسس التحاسب بين المؤسسة وشركاتها التابعة وفق الاتفاقيات المبرمة معها.

وأفادت المؤسسة بأنه جاري حاليا مراجعة آلية التعويض التي تم اعتمادها لتحقيق أهداف منها تبني أسلوب تعويض يتماشى مع ماهو معمول به عالمياً وفي الوقت ذاته يحفز على سياسة الترشيد وتقليل مصروفات الشركة التشغيلية.

وعقب الديوان بموافاته بالنتائج التي تسفر عنها مراجعة المؤسسة لآلية التعويض المعتمدة.

4- <u>الملاحظات التي شابت تنفيذ عقود المؤسسة:</u>

أ- <u>الملاحظات التي شابت أعمال العقد الاستشاري الخاص بتنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر 2030:</u>

قامت المؤسسة بالتعاقد في 2011/9/25 مع إحدى الشركات الأجنبية لأعمال العقد الاستشاري الخاص بتنفيذ استراتيجية ادارة المخاطر 2030 وبقيمة 3,267,000/000 دينار كويتي ولمدة ثلاث سنوات وبلغ المنصرف الفعلي على العقد 3,543,195/150 دينار كويتي حتى 2015/3/31، وتبين من المراجعة ما يلي:

- عدم مراعاة الدقة في تحديد الاحتياجات الفعلية من العقد الأمر الذي أدى إلى قيام المؤسسة بإصدار الأمر التغييري رقم (1) في 2014/9/10 وذلك لإضافة أعمال إضافية بقيمة بلغت 1,700,000/000 دينار كويتي وبنسبة 52% من قيمة

العقد ولمدة 18 شهرا لتصبح القيمة الإجمالية للعقد بعد إصدار الأمر التغييري 4,967,000/000 دينار كويتي.

- لم تقم المؤسسة بإصدار أمر المباشرة للبدء بالأعمال وبما لايتفق مع البند رقم (1.1) من العقد والذي يقضي بإصدار كتاب من قبل المؤسسة إلى المستشار لتحديد موعد بدء تنفيذ أعمال العقد.
- لم تقم المؤسسة بتضمين بند في العقد خاص بتقديم الاستشاري كفالة إنجاز لصالحها تكون سارية المفعول طوال مدة العقد بما لا يتفق مع ما نص عليه كتاب إدارة الفتوى والتشريع المؤرخ 2011/5/19 وكتاب ديوان المحاسبة المؤرخ 2011/5/5 والذي اشترط مراعاة الأخذ بما قد يرد من ملاحظات لإدارة الفتوى والتشريع على مشروع العقد.
- قام الاستشاري بتوقيع إقرار الكشف عن العمولات بتاريخ 2012/4/12 أي بعد مضي 6 شهور تقريبا من توقيع العقد في 2011/9/25 وبما لا يتفق مع المادة رقم (3) من القانون رقم 25 لسنة 1996 في شأن الكشف عن العمولات التي تبرمها الدولة والتي تقضي بأن يتم تقديم الإقرار خلال الثلاثين يوما التالية للدفع أو القبض أو الوعد إلى الجهة المتعاقد معها إقرارا كتابيا.
- عدم وجود ما يثبت قيام المؤسسة بالموافقة على أفراد الطاقم الإستشاري الذين تم إستبدالهم، وبما لا يتفق مع البند رقم (4.3) من العقد والذي نص على "أن تكون هناك موافقة مسبقة من المؤسسة على من يتم استبدالهم"، حيث يتم قبول أو رفض المرشح من الشركة الإستشارية بناء على موافقة ضمنية بين الطرفين طبقا لإفادة المؤسسة بذلك.

وطلب الديوان التزام المؤسسة بتحديد احتياجاتها بدقة ومراعاة التطورات المستقبلية لتفادي تمديد العقود وتحمل مبالغ إضافية والإلتزام بملاحظات إدارة الفتوى والتشريع وإشتراطات الرقابة المسبقة في ديوان المحاسبة وإلزام الاستشاري بتنفيذ بنود العقد حفاظا على حقوقها طرف الغير.

وأفادت المؤسسة بأنه قد تم تحديد نطاق العمل بالعقد وفقا للاحتياجات الفعلية إلا أنه عند التنفيذ ظهرت متطلبات جديدة بناءاً على المعطيات التي حصلت عليها المؤسسة على ضوء نتائج أعمال المستشار خاصة وأن نطاق العمل متشعب ويشمل القطاع النفطي بأكمله وبناءً على ذلك فقد ارتأت الإدارة أن يتم إصدار أمر تغييري لتغطية هذه الاحتياجات على العقد الحالي بدلا من إبرام عقد جديد، كما تم اعتبار تاريخ توقيع العقد هو بداية أعمال المستشار ولذلك لم يتم إصدار أمر المباشرة، وسوف يتم مراعاة ذلك فى العقود المستقبلية وكذلك تم مراعاة كفالة الإنجاز في الأمر التغييري وسوف يتم بالتعاون مع الدائرة القانونية الاطلاع على المادة رقم (3) من القانون رقم 25 لسنة 1996 لتطبيق النصوص التي تحتويها، كما لم تنص المادة (4.3) على موافقة خطية من قبل المؤسسة للموافقة على استبدال أفراد الطاقم الاستشاري وعليه كانت المؤسسة والمستشار ملتزمون بذلك، حيث اعتاد المستشار على إبلاغ إدارة المخاطر عند استبدال أي فرد من طاقمه العامل على العقد وذلك بعرض سيرته الذاتية على إدارة المخاطر في مؤسسة البترول للموافقة وقد تمت تلك الإجراءات أثناء مقابلات مدير المشروع الاستشاري مع إدارة المخاطر.

وعقب الديوان مؤكدا على أهمية التزام المؤسسة بما جاء بردها، وأن يتم توثيق جميع الموافقات المسبقة التي يتطلبها تنفيذ البند رقم (4.3) من العقد.

ب- <u>الملاحظات التي شابت تنفيذ عقود الخدمات وتقنية المعلومات وخدمات التدريب:</u>

- **<u>الملاحظات التي شابت العقد الخاص بترخيص برمجيات أوراكل للمؤسسة:</u>**

قامت المؤسسة في 2014/11/6 بتوقيع العقد رقم (18464) مع إحدى الشركات المحلية والخاص بترخيص برمجيات أوراكل وبقيمة 96,250/000 دينار كويتي، ولمدة سنة، وتم صرف قيمة العقد بالكامل حتى 2015/3/31، وتبين من المراجعة ما يلي:

- تأخر المؤسسة في إجراءات الطرح الخاصة بمناقصة ترخيص برمجيات أوراكل مما أدى إلى تنفيذ العقد الجديد في 2014/9/1 وقبل إبرامه في 2014/11/6، الأمر الذي يعرض المؤسسة لضياع حقوقها في حال وجود نزاع بين الطرفين، فضلا عن وجود تعارض بين المادة رقم (35) من العقد والتي تقضي بأنه يصبح العقد ساري المفعول من

تاريخ توقيع الطرفين وهو 2014/11/6 مع المادة رقم (4) من ذات العقد والتي نصت على أنه "يسري العقد من تاريخ 2014/9/1".

- قامت اللجنة الدائمة للعقود والشراء بالموافقة على طلب الدائرة المعنية بإصدار الأمر التغييري رقم (1) بتاريخ 2014/12/28 وبقيمة 11,300/000 دينار كويتي وبنسبة 11.7% من قيمة العقد لتصبح القيمة الإجمالية للعقد 107,550/000 دينار كويتي، الأمر الذي أدى إلى تفادي العرض على الرقابة المسبقة بديوان المحاسبة فضلا عن عدم مراعاة الدقة في تقدير احتياجات المؤسسة وتحديد حجم الأعمال المطلوبة منذ بداية العقد.
- لم تقم المؤسسة بإصدار أمر المباشرة لتنفيذ العقد وبما لا يتفق مع البند رقم (17) من إعلان المناقصة والذي يقضي بأن تجري المباشرة الفعلية لتنفيذ الأعمال خلال المدة المحددة اعتبارا من تاريخ أمر المباشرة الصادر من المؤسسة.
- لم تقم الشركة بتعيين مدير للعقد وبما لا يتفق مع المادة رقم (25) من العقد.

وطلب الديوان عدم البدء في تنفيذ العقود إلا بعد إبرامها حفاظا على حقوق المؤسسة وإلزام الشركة بتنفيذ جميع بنود العقد وعدم تجزئته لتفادي نصاب العرض على ديوان المحاسبة.

وأفادت المؤسسة بأنها تأخرت في إجراءات الطرح بسبب تأخر الجهات المعنية في اصدار الموافقات المطلوبة وكذلك طول الدورة المستندية، أما بخصوص موافقة اللجنة الدائمة للعقود والشراء على الأمر التغييري رقم (1) بتاريخ 2014/12/28 وذلك بسبب طلب دائرة الموارد البشرية تراخيص إضافية لبرنامج التوظيف بصفة الاستعجال وذلك حتى يتسنى تطبيق خطة المؤسسة طويلة المدى 2030 فى الوقت المحدد، كما يعتبر هذا العقد تجديد لتراخيص برمجيات دعم فنى إلكتروني عبر الانترنت وسوف يتم تلافي هذه الملاحظة للعقود المستقبلية.

وعقب الديوان مؤكدا على ماجاء بطلبه، والعمل على الأخذ في الإعتبار مستقبلاً التأخر في إجراءات الطرح بسبب الموافقات المطلوبة وطول الدورة المستندية كما جاء برد المؤسسة.

- **<u>الملاحظات التي شابت العقد الخاص بتوريد وتركيب وتشغيل وصيانة وضمان أجهزة حفظ المعلومات:</u>**

قامت المؤسسة في 2012/6/6 بإبرام العقد رقم (16595) الخاص بتوريد وتركيب وتشغيل وضمان أجهزة حفظ المعلومات مع إحدى الشركات المحلية ولمدة ثلاث سنوات تنتهي في 2015/6/5، وذلك بقيمة 201,000/000 دينار كويتي، وبلغ المنصرف الفعلي على العقد 190,950/000 دينار كويتي حتى 2015/3/31، وتبين من المراجعة ما يلي:

- تجاوزت الشركة المتعاقد معها المدة المطلوبة لتوريد الأجهزة وتشغيلها، حيث تم توريد الأجهزة بتاريخ 2012/8/15 وتشغيلها بتاريخ 2012/9/22 وبما لا يتفق مع المادة رقم (3) من العقد والتي تنص على أن "المدة المحددة لتوريد وتركيب وتشغيل وصيانة وضمان أجهزة حفظ المعلومات في مقر المؤسسة بالمجمع النفطي أو أي مكان آخر تابع للمؤسسة في مدة أقصاها 45 يوم من تاريخ توقيع العقد"، فضلا عن عدم تطبيق غرامات التأخير وفقا للمادة رقم (18) من العقد والخاصة بالغرامات والخصومات.
- قامت الشركة المتعاقد معها بتوريد وتركيب وتشغيل وصيانة وضمان أجهزة حفظ المعلومات في شركة ناقلات النفط الكويتية ومركز التدريب البترولي دون وجود المستندات المؤيدة لذلك طبقا لما ورد برد المؤسسة على استفسارات الديوان وبما لا يتفق مع المادة رقم (12) من العقد، هذا بالإضافة إلى عدم قيام المؤسسة بالتحقق من خلو الأجهزة من العيوب، حيث تبين أن استلام القسم المختص للأجهزة هو ما تعتبره الدائرة المعنية المستند المؤيد لخلوها من العيوب.
- لم تقم المؤسسة بتعيين ناظر للعقد، وبما لا يتفق مع المادة رقم (9) من العقد.

وطلب الديوان بيان أسباب عدم تطبيق غرامات التأخير على الشركة المتعاقد معها والتزام المؤسسة بكافة بنود وشروط العقد حفاظا على حقوقها تجاه الغير مع موافاته بالمستندات المؤيدة للأجهزة التي تم تركيبها في الأماكن الأخرى التابعة للمؤسسة.

وأفادت المؤسسة بأنه بخصوص تجاوز الشركة المتعاقد معها المدة المطلوبة لتوريد الأجهزة وتشغيلها، وكذلك قيامها بتوريد وتركيب وتشغيل وصيانة وضمان أجهزة حفظ المعلومات في مركز التدريب البترولي، فإنه يعتبر جزء من المؤسسة، أما فيما يخص

شركة ناقلات النفط الكويتية فإن المؤسسة قامت بإنشاء مركز طوارىء لاسترجاع المعلومات هناك، حيث أن هذه الأجهزة مملوكة بالكامل للمؤسسة ويتم استخدامها من قبل إدارة تقنية المعلومات فى حالة الأعطال الفنية فى مبنى المؤسسة، وسوف يتم تلافى ذلك من خلال استحداث نموذج لاستلام الأجهزة، أما بخصوص عدم قيام المؤسسة بتعيين ناظر للعقد، فقد تمت هذه العملية بشكل ضمني، حيث تابع موظف القسم المختص عملية تنفيذ المشروع مع نظيره من الشركة الموردة وسوف يتم تلافي جميع تلك الملاحظات للعقود المستقبلية.

وعقب الديوان مؤكدا على أهمية إلتزام المؤسسة ببنود وشروط العقود المستقبلية وتلافي الملاحظات كما جاء بردها وضرورة تطبيق غرامات التأخير على الشركة المتعاقد معها طبقا لبنود العقد وموافاته بما يتم في هذا الشأن.

- **<u>الملاحظات التي شابت تنفيذ أعمال العقد الخاص بتوريد وتركيب وصيانة وضمان أجهزة الاتصالات:</u>**

قامت المؤسسة في 2012/3/1 بإبرام العقد رقم (16339) بالأمر المباشر والخاص بتوريد وتركيب وتشغيل وصيانة وضمان أجهزة الاتصالات مع إحدى الشركات المحلية وذلك بقيمة 95,377/000 دينار كويتي ولمدة سبعة وثلاثون شهرا ونصف، وبلغ المنصرف الفعلي على العقد 90,608/150 دينار كويتي حتى 2015/3/31، وتبين من المراجعة ما يلي:

- لم تقم المؤسسة بإخطار الشركة المنفذة للأعمال بمباشرة العمل وبما لا يتفق مع المادة رقم (3) من العقد والتي تقضي بأنه تبدأ المدة من تاريخ اخطار الشركة لمباشرة العمل.
- تأخرت الشركة المنفذة للأعمال في توريد وتركيب وتشغيل أجهزة الاتصالات ولم تقم المؤسسة بفرض غرامات تأخير نظير ذلك، حيث تم توريد الأجهزة في تاريخي 2012/4/30 و2012/5/1 بينما كانت مدة التوريد والتركيب والتشغيل المتفق عليها في العقد هي 45 يوم من تاريخ توقيع العقد في 2012/3/1، أي بمدة تأخير 15 يوماً تقريبا ولم يتم موافاة الديوان بتاريخ التشغيل الفعلي لتلك الأجهزة حسب طلبه.
- لم تقم المؤسسة بتعيين مشرف عام لمتابعة تنفيذ العقد وكذلك عدم تعيين الشركة المنفذة للأعمال مديراً له وذلك بما لا يتفق مع المادة رقم (26) من العقد.

- عدم التزام المتعهد بالمادة رقم (23) من العقد والتي تقضي بأن يلتزم المتعهد عند توقيع العقد بتقديم وثائق تأمين من إحدى شركات التأمين المحلية المعتمدة من المؤسسة، حيث قامت الشركة المنفذة للأعمال بتقديم وثيقة تأمين جميع أخطار التركيب بتاريخ 2012/5/6 أي بعد مضي نحو شهرين على توقيع العقد بتاريخ 2012/3/1.
- عدم تغطية خطاب الضمان المقدم من الشركة المنفذة للأعمال لمدة الضمان والصيانة المحددة في العقد، حيث قامت الشركة بتقديم خطاب ضمان ينتهي في 2015/1/31 وذلك بما لا يتفق مع المادة (4) من العقد والتي تقضي بأن يبقى هذا التأمين لدى المؤسسة إلى أن يتم تنفيذ هذا العقد وانقضاء مدة الضمان والصيانة في 2015/4/15.
- لم تقم المؤسسة بإصدار شهادة بقبول الأجهزة التي تم توريدها وذلك بما لا يتفق مع المادة (14) من العقد والتي تقضي بفرض ثبات الكميات الموردة عند استلام المؤسسة لكل الأجهزة بشكل مرضي وإصدار شهادة بقبول الأجهزة.
- عدم وجود بيانات لدى المؤسسة عن العمالة المشمولة بالعقد على الرغم من قيام الشركة المنفذة للأعمال بالتأمين على تلك العمالة وبما لا يتفق مع المادة رقم (9) من العقد.

وطلب الديوان العمل على التزام كل من المؤسسة والشركة المنفذة للأعمال بشروط وبنود العقد حفاظا على حقوق المؤسسة تجاه الشركة وموافاته بتاريخ التشغيل الفعلي للأجهزة.

وأفادت المؤسسة بأنه بخصوص عدم قيامها بإصدار أمر مباشرة العمل، فإنه تمت هذه العملية بشكل ضمني، حيث تابع موظف القسم المختص عملية تنفيذ المشروع مع نظيرة من الشركة الموردة، أما فيما يتعلق بتأخر الشركة المنفذة للأعمال في توريد وتركيب وتشغيل أجهزة الاتصالات، فإن المؤسسة لم تطبق بند الغرامات لعدم تكبدها لأى خسائر أو أضرار، أما بخصوص عدم قيام المؤسسة بتعيين مشرف عام لمتابعة تنفيذ العقد، فقد تمت هذه العملية بشكل ضمني، حيث تابع موظف القسم المختص عملية تنفيذ المشروع مع نظيره من الشركة الموردة بعد توقيع العقد مباشرة، أما بخصوص عدم قيام المؤسسة بإصدار شهادة بقبول الأجهزة التي تم توريدها، فإن الدائرة تعتبر صرف الفاتورة الثالثة والأخيرة شهادة القبول للأجهزة الموردة، حيث أن الدائرة لا تقوم بصرفها في حال وجود أي ملاحظة تستدعي وقف الدفعة آنذاك، أما فيما

يتعلق بعدم وجود بيانات لدى المؤسسة عن العمالة المشمولة بالعقد، فإن هذا العقد لا يتطلب عمالة متواجدة بشكل دائم، حيث أن تواجدهم يكون أثناء فترة التركيب والتشغيل فقط، وبعد ذلك فى فترات الصيانة المتفق عليها، وسوف يتم تلافي جميع تلك الملاحظات في العقود المستقبلية.

أما بخصوص عدم التزام المتعهد عند توقيع العقد بتقديم وثائق تأمين عند استلام موافقة لجنة المناقصات المركزية بتاريخ 2012/1/23 فقد تمت مخاطبة الشركة بتاريخ 2012/1/24 لتزويدنا بالمستندات المطلوبة وبناءا عليه قدمت الشركة بوالص تأمين إلا أنه بعد التدقيق عليها من قبل دائرة المخاطر اتضح عدم مطابقتها للمطلوب وتم طلب تعديلها أكثر من مرة إلى أن تم تزويدنا بوثائق مقبولة ومطابقه لشروط العقد، أما بخصوص عدم تغطية خطاب الضمان المقدم من الشركة المنفذة للأعمال لمدة الضمان والصيانة المحددة في العقد، فإن الشركة قدمت خطاب ضمان بنكي صادر في 2012/1/29 يسري من 2012/2/1 ولغاية 2015/1/31 أي لمدة ثلاث سنوات ونظراً لتأخر توقيع العقد أدى ذلك إلى انقضاء مدة الضمان البنكي قبل نهاية العقد مما أدى إلى عدم تغطية كامل فترة العقد، ونتفق مع الملاحظة حيث سيتم مراعاتها مستقبلا.

وعقب الديوان مؤكدا على أهمية التزام المؤسسة بما جاء بردها بتلافي الملاحظات المشار إليها.

5- <u>الملاحظات التي شابت شئون التوظف واللوائح الإدارية والمالية والقوى العاملة الوطنية:</u>

أ- <u>استمرار عدم اعتماد التعديلات الواردة على الهيكل التنظيمي للمؤسسة من مجلس الخدمة المدنية:</u>

استمر قيام المؤسسة بإجراء تعديلات على هيكلها التنظيمي دون عرضها على مجلس الخدمة المدنية لاعتمادها وذلك بالمخالفة للمادة الثالثة من قرار مجلس الوزراء رقم (666) لسنة 2001 بشأن ضبط نمو الهياكل التنظيمية بالوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والتي تنص على أن "يكون استحداث أو تعديل الهياكل التنظيمية بالعرض على مجلس الخدمة المدنية من خلال ديوان الخدمة المدنية الذي يقوم بالدراسة وإحاطة الجهة بنتائجها ثم العرض على مجلس الخدمة المدنية للاعتماد"، وكذلك بالمخالفة لتعميم ديوان الخدمة المدنية رقم (15) لسنة 2001 بشأن ضبط نمو الهياكل التنظيمية بالوزارات والإدارات الحكومية

والهيئات والمؤسسات العامة، وذلك على الرغم من قيامها منذ عام 2001 بمخاطبة ديوان الخدمة المدنية متضمنة هياكلها التنظيمية وتسمية اثنين من موظفيها كضابطي اتصال بينها وبين ديوان الخدمة المدنية لتوفير المعلومات المطلوبة، علما بأن المؤسسة قامت بمخاطبة إدارة الفتوى والتشريع للإفادة عن مدى خضوع المؤسسة لقرار مجلس الوزراء رقم (666) لسنة2001 بشأن ضبط نمو الهياكل التنظيمية بالوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة في 2014/4/17 وفي 2015/3/3، فضلا عن قيامها بمخاطبة الأمين العام لمجلس الوزراء في 2015/2/17 للإفادة عن مدى انطباق أحكام القرار المشار إليه عليها.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الوزراء بقراره رقم (1020) المؤرخ 2010/7/8 حسم الخلاف بهذا الشأن وألزم الهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة بعرض هياكلها التنظيمية على مجلس الخدمة المدنية تنفيذا للقرار رقم (666) لسنة 2001 المشار إليه.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقاريره عن السنوات المالية السابقة، وأفادت المؤسسة في حينه بأنها ارتأت عدم انطباق قرار مجلس الوزراء المشار إليه عليها وذلك لنص المادة الأولى من مرسوم إنشائها بأنها مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي يشرف عليها وزير النفط وتباشر أعمالها وفقاً لأحكام المواد (3 و4 و5) من قانون إنشائها نشاطاً اقتصادياً وتجارياً واستثمارياً.

وطلب الديوان مجددا الالتزام بقرار مجلس الوزراء المشار إليه الذي خاطب المؤسسات العامة ولم يستثن منها أحدا مما يوجب على المؤسسة التقيد بموجب أحكامه وموافاته بما يتم بشأن المخاطبات التي قامت بها مع الجهات المختصة بهذا الشأن.

وأفادت المؤسسة بأنه تمت مخاطبة إدارة الفتوى والتشريع للإفادة عن مدى خضوع المؤسسة لقرار مجلس الوزراء رقم (666) لسنة 2001 بشأن ضبط نمو الهياكل التنظيمية بالوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة، وقد طلبت إدارة الفتوى والتشريع بتاريخ 2015/3/20 موافاتها ببعض البيانات التي تمت موافاتهم بها في 2015/5/10.

وعقب الديوان مؤكدا على ما جاء بطلبه، وموافاته بما يرد من إدارة الفتوى والتشريع بهذا الشأن.

ب- استمرار عدم اعتماد بعض لوائح ونظم العمل بالمؤسسة على الرغم من تفعيلها منذ سنوات سابقة:

استمر عدم اعتماد بعض لوائح ونظم العمل بالمؤسسة على الرغم من تفعيلها منذ سنوات وكذلك إجراء تعديل على اللائحة الإدارية المعتمدة من مجلس الإدارة دون الحصول على موافقة المجلس الأعلى للبترول وذلك بالمخالفة للمادتين (14، 16) من المرسوم بالقانون رقم 6 لسنة 1980 بإنشاء المؤسسة، وأورد الديوان بياناً يبين أمثلة على ذلك.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقاريره عن السنوات المالية السابقة، وأفادت المؤسسة في حينه بأنه طبقاً لما ورد بمواد اللائحة المالية المعتمدة من المجلس الأعلى للبترول فإن هناك تفويض من المجلس الأعلى لمجلس إدارة المؤسسة بالصلاحيات اللازمة، لإصدار اللوائح والقرارات التنفيذية للائحة المالية، والخطوات الإجرائية ودورة المستندات اللازمة للتطبيق، ووضع النظم التي تمكنها من متابعة التنفيذ.

وطلب الديوان مجددا الالتزام بالمرسوم بقانون رقم 6 لسنة 1980 بإنشاء المؤسسة الذي نص على أن دور مجلس إدارة المؤسسة هو "اقتراح اللوائح الداخلية" بينما ينعقد حق اعتمادها للمجلس الأعلى للبترول بموجب المادة (16) من ذات المرسوم، لذا يتوجب إقرار الأنظمة واللوائح وتعديلاتها منه، والتقيد بمقتضيات القانون، وحدود الاختصاصات.

وأفادت المؤسسة بأنه فيما يتعلق بنظام إجراءات عقود الخدمات الاستشارية ولائحة الشراء والعقود والمزايدات، فأنه طبقاً لما ورد بمواد اللائحة المالية المعتمدة من المجلس الأعلى للبترول فإن هناك تفويض من المجلس الأعلى لمجلس إدارة المؤسسة بصلاحيات حق إصدار اللوائح والقرارات التنفيذية للائحة المالية، حيث أن النظام ولائحة الشراء والعقود والمزايدات معتمدان من مجلس إدارة المؤسسة فلا يعتبر هناك مخالفة للمادتين (14 ، 16) من المرسوم بالقانون رقم (1980/6) بإنشاء المؤسسة، أما بالنسبة لنظام البعثات والإجازات الدراسية، لا تتطلب اعتماد المجلس الأعلى للبترول حيث أنه وفق نص الفقرة (6) من أغراض المؤسسة تنمية الخبرات الوطنية في المجالات الفنية والاقتصادية والتنظيمية وأنه حسب نص المادة (14) فإن لمجلس الإدارة جميع السلطات اللازمة لإدارة المؤسسة ويخرج هذا النظام عن نطاق اختصاصات المجلس الأعلى للبترول الوارد في نص المادة (16) من قانون إنشاء المؤسسة.

أما بخصوص إجراء تعديل على المادة السابعة من الباب السادس من اللائحة الإدارية ونظام العاملين والمتعلقة بالبدل النقدي عن رصيد الإجازات، فقد تم رفع اللائحة الإدارية المعدلة إلى المجلس الأعلى للبترول بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة، تمهيداً لاعتمادها النهائي.

كما أن المجلس الأعلى للبترول فوض مجلس الإدارة في وضع لائحة السلطات المالية ضمن نص المادة 8/1 التي أعطت الصلاحيات في إقرار قيمة المكافآت المالية للجنة والصلاحيات الموجودة فيها، فقد تم وضع ضوابط المشاركة في تلك اللجان، وطبقا لنص المادة 3 مكرر من القرار رقم 1 لسنة 2005 للمجلس الأعلى للبترول فإن لائحة نظام عمل اللجنة العليا لمناقصات مؤسسة البترول الكويتية والشركات البترولية تختص بها اللجنة العليا للمناقصات وحدها في ضوء قرار مجلس الإدارة رقم 68 لسنة 2005، وأنه تم اعتمادها من قبل الرئيس التنفيذي الذي شكل اللجنة، كما أن المعايير المهنية المنظمة للتدقيق الداخلي حددت في أحد معاييرها المهنية "بأن يتم تحديد كل ما يتعلق بوظيفة التدقيق الداخلي في المنشآت والمؤسسات في ميثاق عمل التدقيق الداخلي وعرضه على مجلس الإدارة للموافقة عليه وعلى التعديلات ذات الصلة"، وقامت إدارة الجهاز المركزي للتدقيق الداخلي بإعداد لائحة تنظيم أعمال الجهاز في حين أن تلك اللائحة ذات طبيعة تختلف في مضمونها عما تتضمنه اللوائح ونظم العمل المعتادة الأخرى والتي تتطلب ضرورة اعتمادها من المجلس الأعلى للبترول، كما أن المؤسسة خلت أنظمتها من أية نصوص تتيح لها إعادة التعيين في المؤسسة، وإن قانون الخدمة المدنية وقرارات مجلس الخدمة تكون واجبة التطبيق فيما لم يرد فيه نص في لوائح المؤسسة فإن المؤسسة وفي ظل احتياجها إلى إعادة تعيين بعض الكفاءات قامت بإصدار قرار في حدود المعمول به في قانون الخدمة المدنية وقراراتها وبما يتناسب مع ظروفها.

أما فيما يتعلق بنظام التعاقد على البرامج التدريبية والتطويرية، فإنها لا تتطلب اعتماد المجلس الأعلى للبترول حيث أنه استنادا إلى نص المادة (40) من اللائحة المالية فقد فوض المجلس الأعلى للبترول مجلس إدارة المؤسسة وضع اللوائح التنظيمية، وفيما يخص لائحة الاتصالات والإجراءات المعدلة عليها، فإن اللائحة قد وضعت لتسيير العمل في المؤسسة من قبل مجلس الإدارة المهيمن على أعمال المؤسسة في تسيير أعمالها ولا تخرج عن نطاق المادة (16) من قانون إنشاء المؤسسة.

وعقب الديوان بأن المادة (14) من مرسوم إنشاء المؤسسة قصرت دور مجلس الإدارة فيما يتعلق بهذا الشأن على حق "اقتراح اللوائح الداخلية" بينما منحت حق اعتمادها للمجلس الأعلى للبترول بموجب المادة (16) من ذات المرسوم، لذا يلزم إقرار الأنظمة واللوائح وتعديلاتها المشار إليها بالسبل المنصوص عليها قانونا وأن قرار وزير الطاقة ورئيس مجلس إدارة المؤسسة رقم (12) لسنة 2007 حدد على سبيل الحصر اختصاصات الرئيس التنفيذي ولم تتضمن إقرارا لأنظمة أو لوائح مما يوجب الالتزام به.

ج- استمرار المؤسسة بالعمل بقرار مجلس الإدارة المتعلق بالمكافأة التشجيعية (المشاركة بالنجاح والفردية) دون إقرارها من المجلس الأعلى للبترول:

استمرت المؤسسة بالعمل بقرار مجلس الإدارة رقم (2003/15) الخاص بنظام التعويضات والحوافز دون اعتماده من المجلس الأعلى للبترول والذي يمنح العامل بموجبه مكافأة تشجيعية سنوية تشمل مكافأة المشاركة بالنجاح المرتبطة بمستويات الأداء وتحقيق الأهداف التشغيلية، وكذلك المكافأة الفردية المرتبطة بتحقيق الأهداف كوحدات تنظيمية، وبما يعد خروجا عن الاختصاص الممنوح لمجلس الإدارة قانوناً بموجب المادتين (14،16) من المرسوم بالقانون رقم 6 لسنة 1980 بإنشاء المؤسسة.

وتجدر الإشارة إلى قيام المؤسسة بتعديل الحد الأعلى لها بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (2013/72) بشأن اعتماد أنظمة الحوافز في القطاع النفطي الصادر في 2013/10/6، بحيث لا تتجاوز راتب أربع شهور أساسية كحد أقصى بدلا من خمس شهور أساسية، كما طرأت تعديلات على أسس وضوابط صرف المكافأة من قبل مجلس إدارة المؤسسة وفق القرار رقم (2014/34) الصادر في 2014/5/31 تضمنت صرف المكافأة على أساس راتب وربع الراتب لموظفي القطاع النفطي وذلك حسب النسبة المحققة من الأرباح.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقاريره عن السنوات المالية السابقة، وأفادت المؤسسة في حينه بأنه قد تم عرض جميع التعديلات التي طرأت على أنظمة الرواتب والعلاوات والحوافز والمزايا التي أقرها مجلس إدارة المؤسسة على المجلس الأعلى للبترول والذي قام في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2003/7/1 بإصدار قراره رقم (64/3-3/2003) بالموافقة على التعديلات ومصادقة مجلس الوزراء باجتماعه المنعقد بتاريخ 2003/7/6 على

محضر الإجتماع، كما أن المقصود بنظام المكافأة التشجيعية الوارد بقرار مجلس ادارة المؤسسة رقم (2007/32) الصادر بتاريخ 2007/8/17 هو نظام المكافأة الفردية ولا تتضمن مكافأة المشاركة بالنجاح.

وطلب الديوان مجددا التزام المؤسسة باعتماد القرارات المشار إليها المنشئة للمكافأة والمعدلة عليها من المجلس الأعلى للبترول وفق قانون إنشائها، حيث لم تكن المكافأة المشار إليها من ضمن ما تم اعتماده.

وأفادت المؤسسة بأن وزير النفط ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة أحاط المجلس الأعلى للبترول علما بملاحظات ديوان المحاسبة حول نظم المكافآت التشجيعية للعاملين والقياديين في المؤسسة وشركاتها التابعة.

وعقب الديوان مؤكدا على ما جاء بطلبه، وأهمية اعتماد المكافأة المشار إليها من المجلس الأعلى للبترول.

د- استمرار عدم التزام المؤسسة بشغل جميع الوظائف الشاغرة للسنة المالية 2015/2014:

استمر عدم التزام المؤسسة بشغل جميع الوظائف الشاغرة حتى 2015/3/31، حيث بلغ عدد الوظائف الشاغرة في قطاعات المؤسسة (169) وظيفة، وذلك بالمخالفة لقرار مجلس إدارة المؤسسة رقم (2002/23) والذي نص على "الموافقة على خطة توظيف وتنمية العمالة الوطنية في القطاع النفطي للسنوات 2002/2001 - 2006/2005، مع الوضع بعين الاعتبار شغل جميع الوظائف الشاغرة في كل سنة مالية".

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقريره عن السنة المالية السابقة وأفادت المؤسسة في حينه بأنها قامت بإجراء إعادة هيكلة شاملة وواسعة النطاق تضمنت العديد من عمليات الدمج والإلغاء بكافة القطاعات والدوائر والأقسام، فضلا عن قيامها بإلغاء الوظائف غير الأساسية بالهيكل ودمج بعض الدوائر.

وطلب الديوان مجدداً أهمية التقيد بشغل جميع الوظائف الشاغرة التزاما بقرار مجلس الإدارة المشار إليه، واتخاذ ما يلزم لدراسة التوزيع الأمثل للقوى العاملة.

وأفادت المؤسسة بأنه يبلغ عدد الشواغر (123) شاغر للوظائف التشغيلية حتى 2015/3/31 وقد تم حصر هذه الشواغر لدى بعض القطاعات وإعادة توزيعها وفق مواطن الاحتياج الفعلي على القطاعات ووضع خطة توظيف لتعبئتها واستغلالها كما سبق أن تم توزيع فائض الوظائف من عملية الدمج على بعض الشركات التابعة التي لها احتياجات اضافية وبعد الانتهاء من ذلك الإجراء سيتم توزيع الشواغر بنفس النهج.

وعقب الديوان مؤكدا على سرعة الانتهاء من دراسة التوزيع الأمثل للقوى العاملة بعد حصر تلك الشواغر واتخاذ ما يلزم في ضوء ما يتم التوصل إليه، مع موافاته بما يتم اتخاذه من إجراءات بهذا الشأن.

هـ- تأخر المؤسسة في الحصول على موافقة المجلس الأعلى للبترول على اعتماد اللائحة الإدارية ونظام العاملين واللائحة المالية المعدلة:

تأخرت المؤسسة في الحصول على موافقة المجلس الأعلى للبترول على اعتماد اللوائح الادارية والمالية المعدلة التي تم الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة المؤسسة، حيث صدر قرار مجلس إدارة المؤسسة رقم (2013/71) في 2013/10/6 باعتماد التعديلات على اللائحة الإدارية المعدلة لموظفي المؤسسة ورفع اللائحة الإدارية للمجلس الأعلى للبترول للاعتماد ولم يتم اعتمادها حتى 2015/3/31، هذا بالإضافة إلى صدور قرار مجلس ادارة المؤسسة رقم (2014/1) في 2014/2/13 بشأن التعديلات على اللائحة المالية للمؤسسة ورفعها إلى المجلس الأعلى للبترول للاعتماد وعلى الرغم من مرور أكثر من عام على صدور القرار لم يتم اعتمادها حتى 2015/3/31، الأمر الذي لا يتفق مع ما ورد في البند (8) من الفصل الأول من قواعد تنفيذ ميزانيات الهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة والذي نص على " ضرورة مراجعة القوانين واللوائح المالية للمؤسسات المستقلة واقتراح تحديث الضروري منها بما يتفق مع التطور والتغيير في السياسات المالية العامة وبما يتماشى من النظم المالية الحديثة المزمع تطبيقها والعمل على إقرارها وذلك تنفيذا لقرار مجلس الوزراء رقم (181) في اجتماعه رقم (2009/12) الصادر بتاريخ 2009/3/2."

وطلب الديوان العمل على التنسيق مع المجلس الأعلى للبترول لسرعة اعتماد اللوائح الادارية والمالية المعدلة.

وأفادت المؤسسة بأنه سيتم التنسيق لاعتماد اللوائح الإدارية والمالية المعدلة من قبل المجلس الأعلى للبترول.

وعقب الديوان مؤكدا على ما جاء بطلبه، وموافاته باللوائح حال إعتمادها من المجلس الأعلى للبترول.

و- <u>الملاحظات التي شابت تطبيق اللائحة التنفيذية بشأن تكويت العمالة في عقود المقاولين بالقطاع النفطي:</u>

تبين من مراجعة تطبيق اللائحة التنفيذية بشأن تكويت العمالة في عقود المقاولين بالقطاع النفطي الصادرة بقرار مجلس إدارة المؤسسة رقم (2002/23) الصادر بتاريخ 2002/4/22، وجود بعض الملاحظات نوردها في ما يلي:

- عدم قيام المؤسسة بإنشاء وحدة فرعية للتكويت تختص بمتابعة تنفيذ المقاول لالتزاماته الواردة باللائحة التنفيذية في شأن تكويت العمالة في عقود المقاولين بالقطاع النفطي، وذلك بما لا يتفق مع قرار الرئيس التنفيذي رقم (39) لسنة 2013 الصادر في 2013/8/21 والذي نص البند رقم (9) من المادة الثانية منه على " التأكد من قيام المؤسسة وشركاتها التابعة بإنشاء وحدة فرعية للتكويت مختصة لمتابعة تنفيذ المقاول لالتزاماته الواردة في هذا القرار."

- عدم قيام اللجنة الدائمة لمتابعة تنفيذ تكويت العمالة في عقود المقاولين بالقطاع النفطي برفع تقارير دورية ربع سنوية للرئيس التنفيذي بنتائج أعمالها وذلك بما لا يتفق مع المادة الثالثة من قرار الرئيس التنفيذي رقم 39 لسنة 2013 بشأن تشكيل اللجنة الدائمة، الأمر الذي لا يحقق الهدف من تشكيل تلك اللجنة ومتابعة تنفيذ تكويت العمالة في عقود المقاولين.

- عدم قيام اللجنة الدائمة بالمراجعة الدورية للجداول المتعلقة بالعقود والوظائف القابلة وغير القابلة للتكويت وبشكل منتظم طبقا لما قضت به المادة رقم (11) من اللائحة التنفيذية بشأن تكويت العمالة في عقود المقاولين بالقطاع النفطي وبما لا يتفق مع المادة رقم (46) من ذات اللائحة والتي قضت بأن يقوم فريق برنامج التكويت بمراجعة الجداول المرفقة مع هذه اللائحة بصفة دورية مرة كل ستة أشهر وذلك على الرغم من

وجود عقود قابلة للتكويت في شركة نفط الكويت طبقا لما أشار إليه رئيس اللجنة العليا لمناقصات المؤسسة وشركاتها التابعة في كتابه إلى الرئيس التنفيذي المؤرخ 2014/11/2 بوجود عقود خدمات وعقود تخصصية قابله للتكويت ومما يستلزم معه تعديل المرفق من لائحة تكويت عقود الخدمات لتشمل إدراج بند التكويت في كافة عقود الخدمات بما في ذلك العقود التخصصية.

وطلب الديوان الالتزام بتطبيق أحكام اللائحة التنفيذية للتكويت وإجراء المراجعة اللازمة بالمواعيد المقررة وتحديث مرفقاتها وفقا لما نصت عليه اللائحة والالتزام بقرارات الرئيس التنفيذي ذات الصلة مع مراعاة أحكام القرارات المتعلقة بالاستحداث على الهياكل التنظيمية.

وأفادت المؤسسة بأنها قامت بتشكيل لجنة دائمة لمتابعة تنفيذ تكويت العمالة في عقود المقاولين بالقطاع النفطي مناط بها متابعة تنفيذ القوانين واللوائح والنظم والقرارات الخاصة بالعمالة الكويتية في عقود المقاولين لدى المؤسسة وشركاتها التابعة العاملة داخل الكويت، كما أن الشركات النفطية التابعة قامت بإنشاء وحدات للتكويت مختصة لمتابعة تنفيذ المقاولين لإلتزاماتهم الواردة باللائحة التنفيذية وستقوم المؤسسة بتكليف قسم العقود في الدائرة التجارية والخدمات للقيام بهذا الدور.

كما تم التأكيد خلال الإجتماع الأخير المنعقد في 2015/6/15 للجنة الدائمة لمتابعة تنفيذ تكويت العمالة في عقود المقاولين بالقطاع النفطي على ضرورة تفعيل المادة الثالثة من قرار الرئيس التنفيذي رقم (39) لسنة 2013 بشأن "قيام اللجنة برفع تقارير دورية ربع سنوية للرئيس التنفيذي بنتائج أعمالها وأي ملاحظات ترى اللجنة ضرورة رفعها" وتم التأكيد خلال ذات الإجتماع على ضرورة قيام اللجنة بمراجعة الجداول المرفقة مع اللائحة التنفيذية بما يتفق مع المادة (46) من اللائحة وبموجب ما تقدم نؤكد بأنه سيتم تطبيق النصوص كما جاءت في اللائحة الإدارية.

وعقب الديوان مؤكدا على ما جاء بطلبه، والتزام المؤسسة بما جاء بردها وموافاته بما تسفر عنه إجراءات المؤسسة بهذا الشأن.

ز- **انخفاض المنصرف الفعلي على البرامج التدريبية الداخلية المنفذة في مركز التدريب البترولي عن المقدر لها:**

انخفض المنصرف الفعلي على البرامج التدريبية الداخلية المنفذة في مركز التدريب البترولي عن المقدر لها خلال السنة المالية 2015/2014 بسبب عدم تنفيذ بعض البرامج التدريبية الخاصة بالقياديين والبرامج طويلة المدى، حيث بلغ المنصرف الفعلي 173,654/000 دينار كويتي مقابل المقدر لها بالموازنة والبالغ 526,900/000 دينار كويتي وبنسبة 33%، وبما لا يتفق مع البند السادس من السياسة العامة للتدريب والتطوير الوظيفي في القطاع النفطي والذي يقضي بالاستغلال الأمثل لميزانيات التدريب والتطوير الوظيفي وتحقيق العائد من التدريب.

وطلب الديوان بتفعيل خطة التدريب الداخلية والاستفادة من ميزانيات التدريب لما لها من أثر على التطوير المهني ورفع كفاءة الموظفين.

وأفادت المؤسسة بأن أسباب ذلك تعود إلى عدم تنفيذ برامج تدريبية طويلة الأمد والتي تكون قيمتها في الغالب عالية، كما يتم حالياً طرح ممارستين تدريبيتين طويلتي الأمد لبرنامج اللغة الإنجليزية لموظفي القطاع النفطي وبرنامج مشغلي المصفاة لموظفي شركة البترول الوطنية الكويتية، كما أن عدم قيام لجنة التقييم والاختيار بالترسية على أغلب العطاءات الوحيدة الواردة من الشركات التدريبية وطلبها بأن يتم إعادة مراسلة المزيد من الشركات، وهذا أدى إلى عدم تنفيذ العديد من البرامج وقد تم لاحقاً عمل قوائم تشمل الشركات النخبة ومراسلتها بعد ذلك لتفادي عمليات الإلغاء، كما أن أغلب الشركات المؤهلة لدى المركز هي شركات محلية وتكون في الغالب أسعارها متقاربة بالقيم ومنخفضة القيمة.

وعقب الديوان مؤكدا على ما جاء بطلبه، ودراسة الأسباب التي أوردتها المؤسسة في ردها ووضع الحلول المناسبة لتحقيق الإستفادة المثلى من ميزانيات التدريب.

6- الملاحظات التي شابت الاستثمار في شركة كي. بي. سي. هولدنجز (آروبا):

أ- **استمرار تحقيق الشركة لصافي خسائر خلال السنة المالية 2015/2014:**

أسفرت نتائج أعمال الشركة خلال السنة المالية 2015/2014 عن تحقيق صافي خسائر بلغت 475,417,000/00 دولار امريكي، ليصل بذلك صافي خسائر الشركة خلال السنوات

المالية من 2013/2012 الى 2015/2014 لنحو 1,698,581,000/00 دولار أمريكي، وتبين من المراجعة ما يلي:

- استمر تحقيق خسائر في نتائج أعمال بعض الشركات التابعة خلال السنة المالية 2015/2014 وكذلك خسائر في البعض الآخر على الرغم من تحقيقها لأرباح خلال السنة المالية السابقة، وأورد الديوان بياناً بأمثلة على ذلك.
- استمر انخفاض أرباح بعض الشركات التابعة خلال السنة المالية 2015/2014 عن السنة المالية السابقة، وأورد الديوان بياناً بأمثلة على ذلك.

وسبق أن أشار إلى ذلك بتقاريره عن السنوات المالية السابقة، وأفادت المؤسسة في حينه بأن الخسائر التشغيلية التي تكبدتها تلك الشركات خلال السنة المالية 2013/2012 ترجع بشكل أساسي إلى انخفاض هوامش ربح عمليات التكرير عالميا وكذلك الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم المخزون بسبب انخفاض سعر النفط.

وطلب الديوان دراسة أسباب استمرار تحقيق الشركة لخسائر واتخاذ ما يلزم في ضوء نتائج تلك الدراسة، للحد من تلك الخسائر وتحسين اقتصادياتها حتى تتناسب نتائجها مع حجم الأموال المستثمرة بها.

وأفادت المؤسسة بأن الوحدات العاملة بالشركة حققت أرباحاً تشغيلية بلغت 279,000,000/00 دولار خلال السنة المالية 2015/2014، وترجع الخسائر الدفترية بشكل رئيسي إلى إعادة تقييم المخزون بسبب انخفاض أسعار النفط والمنتجات، بالإضافة إلى حساب مخصص بقيمة 187,000,000/00 دولار أمريكي لمصفاة يوروبورت.

أما بالنسبة إلى استمرار تحقيق خسائر في نتائج أعمال بعض الشركات التابعة خلال السنة المالية 2015/2014 وكذلك خسائر في البعض الآخر على الرغم من تحقيقها لأرباح خلال السنة المالية السابقة فتعود إلى تعرض بعض من الشركات التابعة إلى خسائر دفترية ناتجة عن إعادة تقييم المخزون بسبب إنخفاض أسعار النفط عالميا، أما شركة (KP Europe) فتعود الخسائر بشكل رئيسي إلى إرتفاع مبالغ الفوائد على القروض خلال العام والتي تدفعها الشركة إلى شركة نغي سون للتكرير والبتروكيماويات لتغطية مساهمة الشركة في المشروع والمتمثلة بنسبة 35.1%، بالإضافة إلى انخفاض العائد على الأموال المستثمرة في

تلك الشركة، حيث كانت حصة الشركة من المصروفات التشغيلية في المشروع 11,200,000/00 دولار أمريكي ولا توجد عوائد حاليا، وكذلك فرع الشركة في السويد والدنمارك، حيث تأثرت نتائج الشركة بإنخفاض أسعار النفط عالميا وإنعكاس ذلك على تقييم المخزون.

أما بالنسبة إلى استمرار انخفاض أرباح بعض الشركات التابعة خلال السنة المالية 2015/2014 عن السنة المالية السابقة فقد تأثرت نتائج شركة (KP Luxembourg) بشكل رئيسي بانخفاض أسعار النفط عالمياً وإنعكس ذلك سلبا على تقييم المخزون بالإضافة إلى قيام فرع الشركة بدفع قيمة مستحقات إستثنائية كضريبة دخل عن السنة المالية 2014/2013 بمبلغ 4,400,000/00 يورو، أما شركة (Conqord Oil) فقد حققت الشركة صافي أرباح بمبلغ 1,500,000/00 دولار أمريكي في السنة المالية 2015/2014 بينما بلغ صافي الأرباح عن السنة المالية 2014/2013 نحو 3,400,000/00 دولار أمريكي متضمنة مخصص قضية قانونية بقيمة 2,900,000/00 دولار أمريكي تم استعادته لصالح الشركة، أما شركة (Calpam Belgium) فيعود الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع هوامش الربح في كل من العقود التي تديرها الشركة بالإضافة الى عقود البيع بالتجزئة وزيادة قيمة الخصومات على المبيعات نتيجة زيادة المنافسة، كما أن نتائج الشركة في قطاع المبيعات المباشرة للمستهلكين كانت مستقرة وفي مستوى الأعوام الماضية.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه، وأهمية دراسة جدوى الاستمرار في الاستثمارات غير المجدية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة انخفاض الأسعار والآثار المترتبة على ذلك.

ب- <u>استمرار تحقيق مصفاة يوروبورت لخسائر:</u>

استمر تحقيق مصفاة يوروبورت لخسائر بلغت قيمتها 183,013,000/00 دولار أمريكي، ليصل إجمالي الخسائر المرحلة حتى 2015/3/31 ما قيمته 2,264,046,000/00 دولار أمريكي تتضمن مخصصات بيئية تتعلق بالمصفاة بقيمة 186,700,000/00 دولار أمريكي تم ادراجها خلال السنة المالية 2015/2014، كما قامت الشركة باحتساب انخفاض

القيمة للمصفاة بنحو 32,651,000/00 دولار أمريكي، على الرغم من قيامها في السنة المالية 2014/2013 بتخفيض كامل قيمة المصفاة الدفترية نتيجة انخفاض نتائجها وتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية منها.

علما بأنه لم يتم تفعيل قرار مجلس إدارة المؤسسة رقم (31) لسنة 2014 الصادر في 2014/5/7 والذي نص على "تكليف الشركة بالعمل على إيجاد مشتري للمصفاة خلال فترة الشهور الستة القادمة، وفي حال بيع المصفاة يتم العمل على إيجاد شريك استراتيجي لشراء مرافق تخزين في أوروبا وفي حال عدم إيجاد مشتري للمصفاة يتم تحويل المصفاة إلى مرافق تخزين لدعم عمليات الشركة في أوروبا".

وطلب الديوان حسم الموقف بشأن مصفاة يوروبورت وفقاً لقرار مجلس الإدارة لتجنب تحمل تكاليف إضافية مستقبلا وللحد من الخسائر المستمرة وبيان أسباب احتساب الانخفاض في قيمة الاستثمار على الرغم من تخفيض قيمة المصفاة بالكامل العام السابق.

وأفادت المؤسسة بأن الشركة قامت باحتساب انخفاض القيمة للمصفاة بنحو 32,000,000/00 دولار أمريكي نتيجة تخفيض قيمة مشروعات صيانة تعتبر ضرورية في المصفاة خلال السنة المالية 2015/2014، وبناءا على قرار مجلس ادارة المؤسسة رقم (2014/31) الصادر بتاريخ 2014/5/7 فقد تقرر عدم المضي قدما في مشروع تطوير المصفاة، وتحويل المصفاة إلى مرافق تخزين في حالة عدم وجود مشتري وبالتزامن مع ذلك فقد أطلقت الشركة عدة مبادرات لتحسين أداء المصفاة والتقليل من الخسائر كوقف العمل في بعض الوحدات التي لا تدر الربحية المطلوبة والتقليل من المصروفات التشغيلية والعمل على زيادة المبيعات وقد أثمرت الجهود إلى تقليل المصروفات التشغيلية، مما ساهم في تقليل الخسائر التشغيلية الناجمة عن انخفاض هامش ربحية المصافي عالمياً، وحققت مصفاة يوروبورت أرباح تشغيلية بما يعادل 17,600,000/00 دولار أمريكي في نهاية السنة المالية 2015/2014، ولا زالت الشركة في طور المفاوضات لعملية البيع مع الأطراف المهتمة بشراء المصفاة.

وعقب الديوان مؤكدا على ما جاء بطلبه، وموافاته بنتائج المفاوضات الجارية مع الأطراف المهتمة بشرائها.

ج- <u>تحمل الشركة لخسائر حادث حريق في مصفاة ميلاتزو:</u>

تحملت الشركة خسائر حادث حريق في مصفاة ميلاتزو خلال السنة المالية 2015/2014 بلغت 3,068,000/00 دولار أمريكي، حيث قامت السلطات الإيطالية بتطويق الخزان ومنع الدخول إليه حتى الانتهاء من التحقيق ولم يتم السماح لمسؤولي المصفاة أو شركات التأمين بمعاينة الخزان طبقا لإفادة الشركة.

وطلب الديوان موافاته بما يتم التوصل إليه من نتائج التحقيق وتحديد الأسباب والإجراءات الوقائية لتفادي مثل تلك الحوادث مستقبلا.

وأفادت المؤسسة بأنه لم تتأثر عمليات المصفاة نهائيا بسبب الحريق وتمكنت الشركة من مواصلة الإنتاج بالشكل الإعتيادي وتم الاتفاق طبقا للعقود المبرمة على أن تتحمل شركة التأمين أي تكلفة إضافية في حال احتياج الشركة لتأجير خزان من طرف ثالث لحين إنتهاء السلطات الإيطالية من التحقيق بالحادث والسماح لمسؤولي المصفاة وشركات التأمين بمعاينة الخزان.

وعقب الديوان مؤكدا على ماجاء بطلبه.

7- <u>الملاحظات المستمرة لأكثر من سنة مالية ولم تقم المؤسسة بتلافيها:</u>

- **عدم الإنتهاء من تحديد أسس التحاسب بين المؤسسة ووزارة النفط الكويتية بشأن تحويل بعض الشركات التابعة إلى مراكز ربحية، حيث تم الانتهاء من إعداد مسودة نطاق العمل وعرضها على الفريق المشكل لهذا الغرض وإرسالها مع مسودة العقد لاعتمادها من قبل الوزارة.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة تسع سنوات)

- **عدم تحصيل بعض مطالبات الإدارة البحرية المتفق عليها والبالغة 8,680,616/88 دولار أمريكي يرجع بعضها لعام 2008 بالإضافة إلى العديد من المطالبات التي لم يتم الاتفاق عليها والبالغ قيمتها 30,996,180/36 دولار أمريكي، وليصل بذلك إجمالي قيمة تلك المطالبات في 2015/3/31 نحو 39,676,797/24 دولار أمريكي.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة خمس سنوات)

- **عدم وجود عقود أو اتفاقيات مبرمة مع الشركات المحلية والتي يتم تزويدها بالغاز النحيل يرجع بعضها إلى عام 2003، حيث تم إصدار فواتير مبدئية لها بقيمة**

79,354/240 دينار كويتي خلال السنة المالية 2015/2014. (وتكررت هذه الملاحظة لمدة خمس سنوات)

- **عدم تحصيل المؤسسة لقيمة الغاز المسال المحقون على الرغم من الانتهاء من وضع آلية التوزيع الجديدة من قبل الدائرة المالية واحتساب حصص الشركات وإصدار الإشعارات المدينة للشركات التابعة للمؤسسة بقيمة 43,519,526/64 دولار أمريكي ووزارة الكهرباء والماء بقيمة 66,129,843/457 دينار كويتي.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة خمس سنوات)
- **عدم تحصيل المبالغ المستحقة على وزارة النفط نظير استغلال برج مبنى المجمع النفطي، والتي بلغت قيمتها نحو 17,064,000/000 دينار كويتي عن الفترة من أبريل 2006 وحتى 2015/3/31.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة ست سنوات)
- **قامت المؤسسة بتضمين اللائحة أحكاما لنظام التأمين على الحياة والحوادث الشخصية سواء كانت متصلة بالعمل أو خارجه للموظفين الدائمين الذين لم يبلغوا سن الستين بناء على قرار رئيس مجلس الإدارة وذلك على الرغم من أن المادة رقم (10) من الباب السادس للوائح الإدارية ونظام العاملين المعتمد في تاريخ 1983/4/6 فوضت رئيس مجلس الإدارة آنذاك بوضع أحكاما للتعويض عن إصابات العمل فقط وبما يتضح معه خروجا عن حدود التفويض الممنوح له، هذا بالإضافة إلى قيام المؤسسة بشمول التغطية التأمينية لموظفين تجاوزوا سن الستين وبما يتعارض مع النص الوارد في المادة رقم (9) من اللوائح الإدارية.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة خمس سنوات)
- **تأخر تنفيذ المشروع المشترك لإنشاء مجمع التكرير والبتروكيماويات بالصين، وذلك على الرغم من إعداد اتفاقية تمهيدية في ديسمبر 2013، إلا أنه لم يتم الرد من الجانب الصيني حتى نهاية السنة المالية 2015/2014، هذا وبلغت قيمة ما تحملته الشركة من مصروفات حتى ذلك التاريخ نحو 8,330,140/000 دينار كويتي يتمثل معظمها في مصروفات استشارية ومرتبات ومصروفات مكتب الشركة بالصين.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة خمس سنوات)
- **تحمل شركة كي. بي. سي. هولدينجز (أروبا) لمصروفات مصفاة نابولي بإيطاليا على الرغم من اغلاقها منذ عام 1994 طبقاً لمتطلبات السلطات المحلية والوطنية بإيطاليا**

وذلك نظراً لما تسببه من مخاطر بيئية، حيث بلغت قيمة مصروفات المصفاة خلال السنة المالية 2015/2014 نحو 6,400,000/00 يورو ليصل إجمالي مصروفات الشركة منذ إغلاق المصفاة وحتى 2015/3/31 نحو 152,600,000/00 يورو، هذا بالإضافة إلى تحمل الشركة التزامات أخرى مترتبة على إغلاق وإخلاء المصفاة تم تكوين مخصصات للبعض منها بلغت نحو 56,400,000/00 دولار أمريكي، وكذلك المخصصات البيئية بنحو 6,900,000/00 دولار أمريكي. (وتكررت هذه الملاحظة لمدة أربع سنوات)

- **عدم البدء في تنفيذ العديد من المشروعات الرأسمالية لشركة كي. بي. سي. هولدنجز (أروبا)، حيث لم يتم الصرف عليها منذ اعتمادها، وبلغت التكاليف المعتمدة نحو 61,202,167/00 دولار أمريكي، يتمثل معظمها وبنسبة 56.5% في مشروعات الشركة الاستراتيجية، هذا بالإضافة إلى استمرار تدني الصرف على البعض الآخر منها، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة ثلاث سنوات)

سادساً: <u>أهم الملاحظات التي أسفرت عنها الرقابة المسبقة للسنة المالية 2015/2014:</u>

تم دراسة وبحث عدد (22) موضوعاً لمؤسسة البترول الكويتية من مختلف الوجوه المالية والقانونية والفنية خلال السنة المالية (2015/2014) ما بين مناقصة عامة أو محدودة وممارسات وعقود توريد وشراء وعقود استشارية وارتباطات بأوامر تغييرية أو تمديد أو تجديد عقود وقد بلغت جملة تلك الموضوعات مبلغ 22,086,880/990 ديناراً كويتياً.

وفيما يلي عرض لأهم الملاحظات التي أسفرت عنها رقابة الديوان المسبقة:

1- <u>ملاحظات وتوجيهات ذات أهمية خاصة:</u>

- مناقصة رقم (م ب ك/خ/2013/248): توريد أحبار طابعات كمبيوتر (التعاقد المباشر) حيث أفاد الديوان بكتابه رقم (3236) بتاريخ 2014/6/11 بالموافقة شريطة أن يكون كتاب الشركة الفائزة بشأن التعاقد المباشر بنفس شروط وأسعار المناقصة سالفة الذكر وتوفير الأحبار المطلوبة عند الحاجة إليها جزءً لا يتجزأ من مستندات التعاقد.

- مناقصة رقم (م ب ك/خ/2013/251): توفير خدمات صحفية لمؤسسة البترول الكويتية، حيث أفاد الديوان بكتابه رقم (3832) بتاريخ 2014/7/16 بالموافقة شريطة أن يكون كتاب الشركة المؤرخ 2014/7/6 بشأن التزامها بتنفيذ البندين رقمي (2، 6) من المجموعة (أ) من جدول الأسعار بشأن كل من خدمة التدقيق اللغوي وخدمتي الطباعة والتغليف دون أي تأثير على الأسعار جزءً لا يتجزأ من مستندات العقد.

- مناقصة رقم (م ب ك/خ/257-2014): استئجار مركبات مع وبدون سائق: حيث أفاد الديوان بكتابه رقم (6693) بتاريخ 2014/12/10 بالموافقة شريطة أن يكون ما يلي جزء لا يتجزأ من مستندات التعاقد:

- جميع الاستفسارات التي تمت بين المؤسسة والشركة الموصي بالترسية عليها وردود الشركة على تلك الاستفسارات بكتابها رقم (TND/20141350/) بتاريخ 2014/10/29 مع جميع المرفقات.
- كتاب الشركة الموصي بالترسية عليها (وكيل السيارات للبندين السادس والسابع) بتاريخ 2014/10/30 والخاص باختبار الارتطام.
- كتاب الوكيل المحلي لسيارات البندين (الثالث والخامس) رقم (MS/FLT/LTR1967-2014) بتاريخ 2014/11/3 والخاص باختبار الارتطام.
- تجديد وثيقة التأمين الجماعي (الحياة وإصابات العمل والحوادث الشخصية) لموظفي مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها للفترة من 1 يناير 2015 إلى 31 ديسمبر 2016: حيث افاد الديوان بكتابه رقم (6968) بتاريخ 2014/12/25 بالموافقة شريطة أن تتحمل الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية القسط التأميني الخاص بها من هذا المبلغ.

2- <u>عدم التزام الجهة بالدراسة والتوصية خلال المدة المحددة لها من لجنة المناقصات المركزية عملاً بنص المادة (38) من القانون رقم (37) لسنة 1964 في شأن المناقصات العامة:</u>

- مناقصة رقم (م ب ك/خ/2014/260): توريد وتطوير وتركيب وصيانة نظام الحسابات المجمعة.

وأفاد الديوان بكتابه الصادر بالموافقة مع مراعاة أن يتم الالتزام بفترة دراسة العطاء المحددة بكتاب الإحالة من لجنة المناقصات المركزية حتى لا يترتب على التأخير انسحاب المناقص الأقل سعراً وتحميل المال العام بمبالغ إضافية مستقبلاً.

سابعاً: تحليل الإيرادات والمصروفات ومؤشرات الربحية للسنوات المالية من 2013/2012 إلى 2015/2014:

يوضح البيان التالي التطورات التي طرأت على الإيرادات والمصروفات وصافي الربح للسنوات المالية الثلاث الأخيرة بشكل إجمالي:

ألف دينار كويتي

السنة المالية / البيان	2013/2012	2014/2013	2015/2014
الإيرادات	35,875,602	34,841,949	27,666,331
المصروفات	33,374,411	33,353,765	26,412,557
صافي الربح	2,501,191	1,488,184	1,253,774

ومن البيان السابق للإيرادات والمصروفات وصافي الربح للمؤسسة وشركاتها التابعة للسنوات المالية من 2013/2012 إلى 2015/2014 يمكن عرض التطورات الأساسية للإيرادات والمصروفات ونسب الربحية على النحو التالي:

1- الإيرادات:

بلغت الإيرادات 35,875.6 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2013/2012 وانخفضت في السنة المالية 2014/2013 لتصل إلى 34,841.9 مليون دينار كويتي واستمرت بالانخفاض لتبلغ 27,666.3 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2015/2014، ويرجع ذلك إلى انخفاض كل من الإيرادات الأخرى وحجم مبيعات التصدير للمنتجات البترولية والنتائج المالية للشركات التابعة والزميلة ومتوسط سعر بيع كل من نفط خام التصدير وبعض المنتجات البترولية والبروبان وبعض المنتجات الكيماوية، والبيان التالي يوضح التغير في بنود الإيرادات خلال السنتين الماليتين 2014/2013 و 2015/2014:

ألف دينار كويتي

الإيـــــــرادات	2014/2013	2015/2014	التغيـــــــر	
			المبلغ	النسبة (%)
مبيعات النفــط الخام	21,870,493	16,618,396	(5,252,097)	(24)
مبيعات المنتجات البترولية	10,173,477	8,258,275	(1,915,202)	(18.8)
مبيعات الغاز والغازات المسالــة	2,079,314	1,949,060	(130,254)	(6.3)
مبيعات منتجات الكيماويات البترولية	166,921	137,902	(29,019)	(17.4)
إيرادات النقل البحري من أطراف أخرى	39,038	33,007	(6,031)	(15.4)
الإيرادات الأخرى	728,412	789,003	(60,591)	(8.3)
النتائج المالية للشركات التابعة غير المجمعة	(215,706)	(119,312)	(96,394)	(44.7)
إجمالي الإيــرادات	34,841,949	27,666,331	(7,175,618)	(20.6)

2- المصروفـــــــات:

بلغت المصروفــات 33,374.4 مليون دينــار كويتي في السنة الماليــة 2013/2012 وانخفضت في السنة المالية 2014/2013 لتبلغ 33,353.8 مليون دينار كويتي، واستمرت فــي الانخفاض لتبلغ 26,412.6 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2015/2014، ويرجع ذلك إلى انخفاض تكلفة مشتريات النفط الخام و الغاز الغني ولقيم الانتاج، والبيان التالي يوضح التغير في عناصر المصروفات خلال السنتين الماليتين 2014/2013 و2015/2014:

ألف دينار كويتي

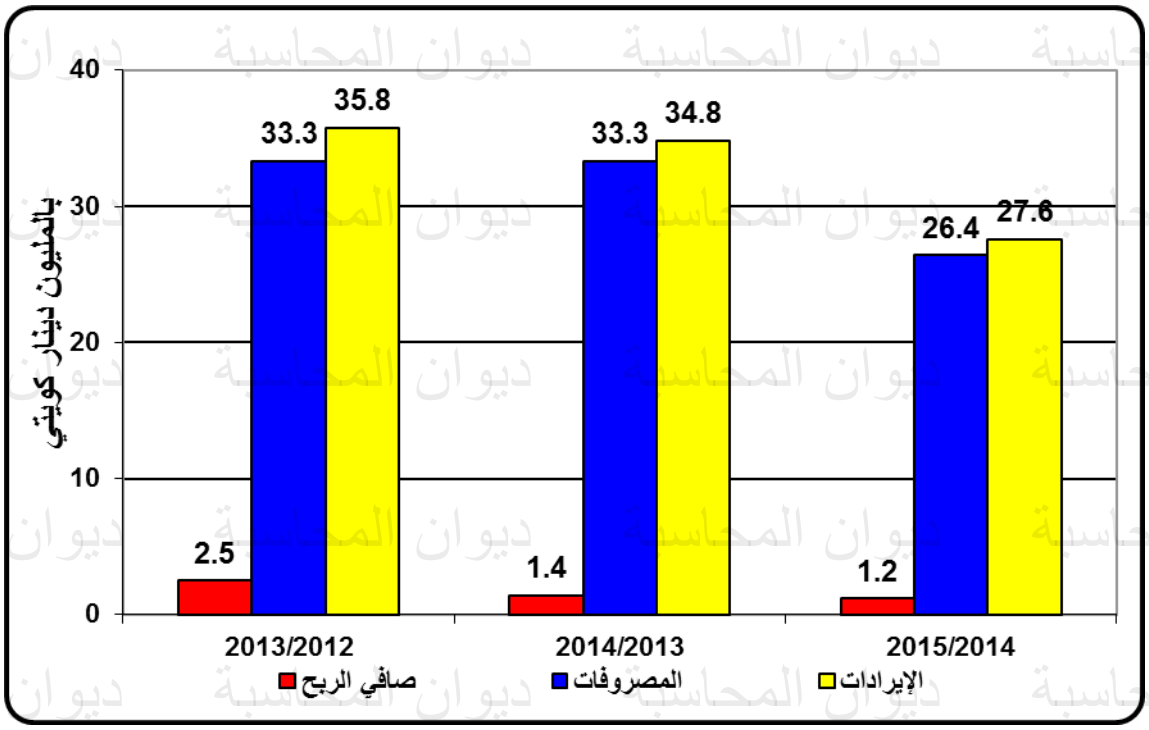
المصروفـــــــات	2014/2013	2015/2014	التغيـــــــر	
			المبلغ	النسبة (%)
تكلفة المبيعات				
مشتريات النفط الخام /الغاز الغني/ لقيم الإنتاج	31,045,522	23,229,543	(7,815,979)	(25.2)
مشتريات المنتجات البترولية وغازات مسالة من أطراف أخرى	784,922	876,226	91,304	11.6
استئجار الناقلات ورسوم الموانئ	174,561	163,578	(10,983)	(6.3)
لوازم اسطوانات الغاز	149	208	59	39.6
النقص (الزيادة) في المخزون	(68,769)	771,284	840,053	1,222
إجمالي التكاليف المتغيرة	31,936,385	25,040,839	(6,895,546)	(21.6)
مصروفات التكرير والتصنيع	810,046	818,021	7,975	1
مصروفات النقل البحري	73,619	76,719	3,100	4.2
إجمالي تكلفة المبيعات	32,820,050	25,935,579	(6,884,471)	(20.9)
مصروفات التسويق والتوزيع	40,865	39,605	(1,260)	(3.1)
المصروفات الإدارية للمكتب الرئيسي	102,850	92,373	(10,477)	(10.2)
المخصصات	390,000	345,000	(45,000)	(11.5)
إجمالي المصروفات	33,353,765	26,412,557	(6,941,208)	(20.8)

3- صافـــــي الربـــح:

بلغ صافي الربح 2,501.2 مليون دينار كويتي للسنة المالية 2013/2012 وانخفض إلى 1,488.2 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2014/2013، واستمر بالانخفاض ليبلغ 1,253.8 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2015/2014، وذلك نتيجة انخفاض الإيرادات من مبيعات النفط الخام والمنتجات البترولية والغاز والغازات المسالة ومنتجات الكيماويات البترولية والنقل البحري من أطراف أخرى.

وطبقا للمرسوم بالقانون رقم 6 لسنة 1980 بإنشاء مؤسسة البترول الكويتية تؤول الأرباح المتبقية بعد استقطاع الاحتياطيات ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الخزانة العامة للدولة إلا أن المؤسسة قامت بتعلية صافي الأرباح لحساب الاحتياطي العام.

والبيان التالي يوضح تطور العناصر السابقة خلال الفترة المذكورة:



4- مـــؤشـــرات الربحيـــــة:

يوضح البيـــان التالي نسبة صافي الربح إلى كل مـــن رأس المـــال وحقـــوق الملكيـــة وإجمالي الأصول:

البيـــان / السنة المالية	2013/2012	2014/2013	2015/2014
صافي الربح / رأس المال المدفوع	%100	%59.5	%50.2
صافي الربح / صافي حقوق الملكية	%11.1	%6.1	%5.6
صافي الربح / إجمالي الأصـــول	%8.4	%4.6	%3.7

ومما سبق يتبين انخفاض جميع مؤشـــرات الربحية للسنة المالية 2015/2014 مقـــارنة بالسنة المالية 2014/2013، حيث بلغت نسبة صافي الربح إلى كل من رأس المـــال وحقـــوق الملكية وإجمالي الأصول في السنة المالية 2015/2014 ما نسبته 50.2%، 5.6%، 3.7% على التـــوالـــي بينمـــا كانـــت 59.5% ، 6.1% ، 4.6 % على التـــوالـــي فـــي الســـنة الماليـــة 2014/2013.

5- تطور رأس المال وحقوق الملكية وإجمالي الأصول:

يوضح البيان التالي تطور رأس المال المدفوع وحقوق الملكية وإجمالي الأصول للسنوات المالية من 2013/2012 إلى 2015/2014:

ألف دينار كويتي

السنة المالية	2013/2012	2014/2013	2015/2014
رأس المال المدفوع	2,500,000	2,500,000	2,500,000
حقوق الملكية	22,451,623	24,266,057	22,336,831
إجمالي الأصول	29,920,408	32,016,664	33,711,885

- **رأس المال:**

استمر رأس المال دون تغير خلال السنة المالية 2015/2014.

- **حقوق الملكية:**

بلغت حقوق الملكية 22,451.6 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2013/2012 ثم ارتفعت إلى 24,266.1 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2014/2013 (تم التعديل بعد اعتماد المجلس الأعلى للبترول على تحويل الأرباح إلى الاحتياطي العام) ثم انخفضت لتصل إلى 22,336.8 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2015/2014 بانخفاض قدره 1,929,3 مليون دينار كويتي عن السنة المالية السابقة.

- **إجمالي الأصول:**

ارتفع إجمالي الأصول خلال الفترة حيث بلغ 33,711.8 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2015/2014 مقابل 32,016.7 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2014/2013 ومقابل 29,920.4 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2013/2012، ويرجع ذلك إلى التغيرات التي طرأت على معظم عناصر تلك الأصول وعلى الأخص الأصول الثابتة والاستثمارات.

ديوان المحاسبة

بيانات القوى العاملة الفعلية

لمؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها كما هي في 2015/3/31

م	الجـهـــــة	الهيكل التنظيمي للموازنة المعتمدة 2015/2014					عدد العاملين الفعلي					زيادة (نقص) المقدر عن الفعلي		
		كويتي		غير كويتي		المجموع	كويتي		غير كويتي		المجموع	كويتي	غير كويتي	المجموع
		العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)		العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)		العدد	العدد	
1	مؤسسة البترول الكويتية	935	89.8	106	10.2	1041	793	90.9	79	9.1	872	(142)	(27)	(169)
2	شركة نفط الكويت	7776	77.5	2255	22.5	10031	7488	80.6	1807	19.4	9295	(288)	(448)	(736)
3	شركة البترول الوطنية الكويتية	6293	84.8	1127	15.2	7420	5605	86.7	859	13.3	6464	(688)	(268)	(956)
4	شركة صناعة الكيماويات البترولية	566	85.9	93	14.1	659	499	85.6	84	14.4	583	(67)	(9)	(76)
5	شركة ناقلات النفط الكويتية	685	90.4	73	9.6	758	617	87.4	89	12.6	706	(68)	16	(52)
6	الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود	73	93.6	5	6.4	78	60	93.8	4	6.3	64	(13)	(1)	(14)
7	شركة خدمات القطاع النفطي	37	71.2	15	28.8	52	14	41.2	20	58.8	34	(23)	5	(18)
8	الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية	152	68.5	70	31.5	222	143	71.9	56	28.1	199	(9)	(14)	(23)
9	الشركة الكويتية لنفط الخليج	980	89.3	117	10.7	1097	853	91.9	75	8.1	928	(127)	(42)	(169)
10	شركة البترول الكويتية العالمية	170	94.4	10	5.6	180	149	97.4	4	2.6	153	(21)	(6)	(27)
	المجموع الكلـــــي	17667	82	3871	18	21538	16221	84.1	3077	15.9	19298	(1,446)	(794)	(2,240)

- **شركة البترول الوطنية الكويتية**:

تأسست شركة البترول الوطنية الكويتية في أكتوبر 1960 ويسري عليها أحكام قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته والنظام الأساسي للشركة، وبصدور المرسوم بقانون رقم 6 لسنة 1980 بإنشاء مؤسسة البترول الكويتية أصبحت الشركة تابعة ومملوكة بالكامل لها، ومن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة الاشتغال في صناعة البترول في أي من مراحل هذه الصناعة بما في ذلك البحث والتنقيب عن البترول والغاز الطبيعي وغيرهما من المواد الهيدروكربونية وإنتاج وتصفية وتصنيع ونقل وتخزين المواد المذكورة وأي من منتجاتها ومستحضراتها وبيعها وتصديرها، وتزاول الشركة عمليات تكرير النفط بما فيها عمليات تصنيع إسالة الغاز، كما تقوم الشركة بتوزيع المشتقات النفطية داخل دولة الكويت وذلك بالنيابة عن مؤسسة البترول الكويتية بالإضافة إلى تقديم الخدمات الفرعية الأخرى المتعلقة بمحطات خدمة السيارات.

وبلغ رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع في 2015/3/31 مبلغ 260,000,000/000 دينار كويتي.

وأسفرت نتيجة نشاط الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2015/3/31 عن تحقيق صافي ربح بلغ 43,945,669/000 دينار كويتي بانخفاض قدره 172,515,031/000 دينار كويتي وبنسبة 79.7% عن صافي الربح للسنة المالية المنتهية في 2014/3/31 والبالغ 216,460,700/000 دينار كويتي.

ونورد فيما يلي أهم الملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة لحسابات وسجلات الشركة:

1- **الملاحظات التي شابت مشروع مصفاة الزور:**

بلغت التكلفة الإجمالية التقديرية لمشروع مصفاة الزور وفقاً لقرار المجلس الأعلى للبترول ما قيمته 4 مليار دينار كويتي وبلغ إجمالي المنصرف الفعلي حتى 2015/3/31 ما قيمته 399,175,107/266 دينار كويتي، وتبين من مراجعة المشروع بعض الملاحظات أهمها ما يلي:

أ- **زيادة تكاليف تنفيذ المشروع:**

صدر قرار مجلس إدارة الشركة رقم (2015/12) بتاريخ 2015/4/12 بشأن طلب اعتماد إضافي قدره 871,000,000/000 دينار كويتي بنسبة قدرها 21.8% من قيمة الميزانية المعتمدة للمشروع من مؤسسة البترول الكويتية والمجلس الأعلى للبترول والبالغة 4 مليار دينار كويتي وذلك لاستكمال تنفيذ البرنامج الرأسمالي لمصفاة الزور.

وطلب الديوان دراسة أسباب طلب الاعتماد الإضافي من مؤسسة البترول الكويتية والمجلس الأعلى للبترول واتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافيها مستقبلاً للحد من زيادة التكاليف عن المقدر لها لاستكمال تنفيذ المشروع وتلافي المزيد من التأخير مما قد يترتب عليه زيادة التكاليف.

وأفادت الشركة بأنها طلبت الموافقة على اعتماد المبلغ الإضافي المذكور وذلك نتيجة أن جميع الأسعار المقدمة في عطاءات المناقصين للمناقصات الخمس الرئيسية للمشروع أكبر من الأسعار المحددة لها في الميزانية المعتمدة في عام 2007، كما قامت الشركة باحتساب تكاليف المشروع الكلية وذلك بعد إضافة ما تم صرفه حتى تاريخه والتكاليف الأخرى المتوقع صرفها حتى إنجاز المشروع للمناقصات الخمس الرئيسية بناءً على أقل الأسعار المقدمة في عطاءات المناقصين، وتبين أن تكاليف المشروع تزيد عن قيمة الميزانية المعتمدة وهي 4 مليار دينار كويتي بمقدار 871,000,000/000 دينار كويتي وتم دراسة أسعار المناقصين المقدمة في عطاءاتهم للمناقصات الرئيسية الخمس من خلال مستشار المشروع وتبين أن أقل الأسعار المقدمة تعتبر ملائمة وتعكس سعر سوق المقاولات في الوقت الحالي، وقامت الشركة بمراجعة بدائل تنفيذية أخرى كإلغاء المناقصات وإعادة طرحها بصورة أخرى في سبيل تلافي زيادة التكاليف إلا أنه تبين أن جميع تلك البدائل يعتريها عدة مخاطر من شأنها أن تؤدي إلى المزيد من التأخير وزيادة أكثر في تكاليف المشروع، وبناءً على ذلك اتخذت الشركة قرار القيام بطلب اعتماد مبلغ إضافي لتنفيذ المشروع وتلافي المزيد من التأخير، وبالفعل تم الحصول على موافقة مجلس الإدارة في 2015/4/12، وجاري حالياً التنسيق للحصول على باقي الموافقات من مؤسسة البترول الكويتية والمجلس الأعلى للبترول.

وعقب الديوان بسرعة التنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال المشروع لتلافي المزيد من التأخير وزيادة التكاليف وتنفيذه بما يكفل تشغيله في التاريخ المخطط.

ب- استمرار التأخر في تنفيذ الأعمال الرئيسية للمشروع:

استمر تأخر الشركة في تنفيذ الأعمال الرئيسية للمشروع وذلك نتيجة لعدم الانتهاء من ترسية مناقصات مجموعات الأعمال للحزم الخمس الرئيسية للمشروع على الرغم من تعديل تاريخ الترسية المخطط لها من مارس 2014 إلى أبريل 2015 إلا أنه حتى مايو 2015 لم يتم الانتهاء من أعمال الترسية وتم إلغاء أحداهن وإعادة طرحها كممارسة.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك بتقريره عن السنة المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه إلى أن التأخر بسبب قرار اللجنة المشكلة من قبل وزير النفط بطرح مشروع الوقود البيئي كمرحلة أولى ثم طرح مناقصة مشروع مصفاة الزور بعد استلام عطاءات مناقصة مشروع الوقود البيئي وأيضاً إلى عدم إعلان نتيجة التأهل لمشروع مصفاة الزور لحين ترسية مناقصات مشروع الوقود البيئي.

وطلب الديوان مجدداً بيان أسباب عدم الالتزام بالتاريخ المخطط لترسية مناقصات حزم الأعمال الخمس للمشروع على الرغم من تعديله وتأجيله لنحو عام كامل، وضرورة سرعة الانتهاء من إجراءات الترسية، وبيان آثار ذلك على كل من تكلفة المشروع والتاريخ المخطط لتشغيله.

وأفادت الشركة بأن سبب عدم الالتزام بالتاريخ المخطط لترسية المناقصات الرئيسية الخمس يعود لعدم توفر الميزانية الكافية، وأنها بانتظار الحصول على موافقة مؤسسة البترول الكويتية والمجلس الأعلى للبترول على اعتماد المبلغ الإضافي ليتسنى لها مباشرة إجراءات ترسية المناقصات، وجدير بالذكر أن الميزانية الإضافية المطلوبة مبنية على أسعار العطاءات الحالية وفي حال الحصول على الموافقات أعلاه في أغسطس 2015 لن يكون هناك زيادة أخرى للمشروع وسيتم الانتهاء من أعمال المشروع في نوفمبر 2019.

وعقب الديوان مؤكداً على التزام الشركة بما جاء بردها.

ج- تخفيض الموازنة الرأسمالية المعتمدة للمشروع للسنة المالية 2015/2014:

قامت الشركة بتخفيض المبلغ المعتمد بالموازنة الرأسمالية للمشروع للسنة المالية 2015/2014 والبالغ 159,300,000/000 دينار كويتي بما قيمته 95,800,000/000 دينار كويتي بنسبة قدرها 60.1%، وذلك نتيجة لتوقع تدني المبالغ التي سوف يتم صرفها على المشروع خلال السنة المالية 2015/2014 والتي بلغت قيمتها الفعلية 62,175,228/000 دينار كويتي.

وطلب الديوان عدم تخفيض المبلغ المعتمد بالموازنة الرأسمالية لتقليل الفارق بينها وبين المبلغ المنصرف الفعلي وبالتالي عدم ظهور تدني في قيمة الأعمال المنفذة لما لذلك من أثر على تنفيذ وتشغيل المشروع في التاريخ المحدد له.

وأفادت الشركة بأن ما تقوم به من تعديل مبالغ الصرف المعتمدة في كل سنة مالية وقبل بدايتها سواء كان بالزيادة أو بالنقصان هو إجراء روتيني مطلوب من كل دائرة من دوائر الشركة المختلفة ليتم رصد المبالغ المطلوبة فقط وبما يعكس نشاط العمل وأخذاً بالاعتبار أية ظروف قد تطرأ على المشروع كتأخير في خطط الإنجاز وغيره.

وعقب الديوان بأهمية التزام الشركة بتنفيذ خطط إنجاز المشروع بالتواريخ المحددة مسبقاً بما يمكن من استخدام المبالغ المعتمدة بالموازنات الرأسمالية خلال السنوات المالية المختلفة وعدم تعديلها مما يؤثر على التاريخ المحدد للانتهاء من المشروع.

د- الملاحظات المتعلقة بإجراءات طرح وترسية مناقصات أعمال الهندسة والتوريد والإنشاء (EPC) لمشروع مصفاة الزور:

قامت الشركة بطرح المناقصات أرقام (NRP/EPC-0055, 0045, 0044) بشأن الهندسة والتوريد والإنشاء والإعداد لتشغيل مشروع المصفاة الجديدة – الزور للحزم الخمس للمشروع، ومن المراجعة تبين الملاحظات الآتية:

- **عدم الدقة في تحديد القيمة التقديرية للمناقصات:**

- بلغت قيمة أقل العطاءات المقدمة من المقاولين المؤهلين لجميع الحزم والمناقصات مبلغ 3,986,526,558/000 دينار كويتي بزيادة قدرها 504,526,558/000 دينار كويتي بنسبة قدرها 14.5% عن القيمة التقديرية لها والبالغة 3,482,000,000/000 دينار

كويتي، حيث تم اعتماد موازنة المشروع في عام 2007 إلا أن الشركة بدأت في تنفيذ المشروع عام 2013، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

- قامت الشركة بإلغاء المناقصة رقم (NRP/EPC-0044) بشأن الهندسة والتوريد والإنشاء والإعداد لتشغيل مشروع مصفاة الزور حسب متطلبات الحزمة الرابعة (حظيرة الخزانات) وذلك نتيجة لزيادة القيمة الفعلية لأقل العروض المطابقة لشروط المناقصة بمبلغ 174,437,332/000 دينار كويتي بنسبة قدرها 53% مقارنة بالقيمة التقديرية للمناقصة (المبلغة إلى لجنة المناقصات المركزية)، حيث قررت الشركة إعادة طرح المناقصة المشار إليها في ممارسة بين المقاولين المؤهلين وزيادة القيمة التقديرية للأعمال إلى مبلغ 429,600,000/000 دينار كويتي.

وطلب الديوان بيان أسباب عدم تحديث القيمة التقديرية لأعمال الهندسة والشراء والإنشاء (EPC) للحزم الخمس قبل طرحها بالمناقصات لتتناسب والتغيرات التي طرأت على بنود تكاليف مكونات المشروع، وإعادة النظر في الطرق المستخدمة في تحديد القيمة التقديرية لمثل هذه المشروعات لتكون أكثر دقة لما لها من أهمية في اتخاذ قرار ترسية وإسناد المناقصات للمقاولين لتجنب إلغاء المناقصات وإعادة طرحها مرة أخرى الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من التأخير في تنفيذ المشروع.

وأفادت الشركة بأن ميزانية المشروع والتي تم اعتمادها بمبلغ 4 مليار دينار كويتي كانت قد اعتمدت في عام 2007 وتم مراجعتها في عام 2010، كما أن التباين الإجمالي بين المرصود بالميزانية وأسعار المناقصين يبلغ 14.5%، وهذا التباين يعتبر مقبولاً حيث أن مجال دقة التقدير يتراوح بين سالب 15% وموجب 20%، كما أن القيمة التقديرية التي تم ذكرها بكتاب الشركة الصادر إلى لجنة المناقصات المركزية هي عبارة عن تقديرات مخفضة عما هو مرصود في الميزانية المعتمدة بغرض استقطاب أسعار أقل من المناقصين.

وعقب الديوان بأنه كان يتعين على الشركة القيام بمراجعة وتحديث القيمة التقديرية لكل حزمة أعمال على حدى قبل طرحها بالمناقصات لتتناسب والأسعار السائدة وقت الطرح حيث أن الشركة ذكرت بردها أن آخر مراجعة لميزانية المشروع كانت عام 2010 في حين أنه تم طرح المناقصات في عام 2014 هذا بالإضافة إلى أن قيمة أقل العطاءات المقدمة من المقاولين

لبعض حزم الأعمال تزيد عن المبالغ المعتمدة لها بميزانية المشروع في عام 2007 وهي تزيد عن مجال دقة التقدير الذي ذكرته الشركة بردها، وأن تكون القيمة التقديرية للمناقصات التي يتم إبلاغها للجنة المناقصات المركزية بالمبالغ المعتمدة لها بميزانية المشروع حيث أن هناك تباين كبير بينهما بلغت قيمته 631,200,000/000 دينار كويتي.

- **استمرار عدم الحصول على موافقة إدارة الفتوى والتشريع على وثائق المناقصات وعدم تعديل بعض شروط المناقصات قبل طرحها بما يتفق وملاحظاتها:**

قامت الشركة بطرح المناقصة رقم (NRP/EPC-0055) بتاريخ 2014/6/1 قبل الحصول على موافقة إدارة الفتوى والتشريع على وثائق طرح المناقصة التي تسلمتها الشركة بتاريخ 2014/6/12، وعدم إجراء تعديلات على شروط المناقصة رقم (NRP/EPC-0044) قبل طرحها بتاريخ 2014/4/13 على الرغم من استلام الشركة لملاحظات إدارة الفتوى والتشريع على شروطها بتاريخ 2014/3/27 قبل طرحها بنحو 17 يوماً، الأمر الذي أدى إلى إصدار بعض الملاحق للمناقصتين بعد تاريخ طرحهما لإجراء التعديلات على بعض شروط المناقصتين، هذا بالإضافة إلى عدم إجراء تعديل على بعض شروط جميع المناقصات بما يتفق وملاحظات إدارة الفتوى والتشريع بالمخالفة للبند رقم (2) من المادة (13) من قرار مجلس إدارة الشركة رقم (7) لسنة 2009 بشأن مشتريات المواد والتكليف بخدمات ومقاولات الأعمال والدراسات الاستشارية وبيع الأصناف المستغنى عنها بالشركة.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك بتقريره عن السنة المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه أنه بعد الحصول على موافقة اللجنة العليا للمناقصات بمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها النفطية يتم إرسال نسخة من وثائق المناقصة إلى إدارة الفتوى والتشريع لمراجعتها، وذلك بغرض تسريع الدورة المستندية، وفي حال وجود ملاحظات لإدارة الفتوى والتشريع توافق عليها الدائرة القانونية بالشركة يتم أخذها في الاعتبار ويتم إصدار تعديل لوثائق المناقصة قبل تاريخ الإقفال لتوضيح تلك التعديلات للمناقصين وذلك من خلال لجنة المناقصات المركزية.

وطلب الديوان مجدداً الالتزام بالحصول على موافقات إدارة الفتوى والتشريع على وثائق المناقصات وإجراء التعديلات على شروط المناقصات قبل الطرح بما يتفق وجميع ملاحظات إدارة الفتوى والتشريع عليها وليس على بعضها.

وأفادت الشركة بأنها تقوم بعرض وثائق عقودها على إدارة الفتوى والتشريع من بـــاب الاسترشاد والاستئناس بالرأي، وهذا ما أكدته إدارة الفتوى والتشريع من خلال كتابها الصـــادر في عام 2008 إلى نائب رئيس مجلس الوزراء في معرض ردها على استفسارات رئيس مجلس الأمة بهذا الشأن، وقد تم الاتفاق مع لجنة المناقصات المركزية على عدم عرض وثائق عقـــود الشركة على إدارة الفتوى والتشريع، وسوف يتم اعتبار ذلك عند التعديل القادم لقـــرار مجلـــس إدارة الشركة رقم (6) لسنة 2015 بشأن مشتريات المواد والتكليف بخدمات ومقاولات الأعمال والدراسات الاستشارية وبيع الأصناف المستغنى عنها.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه وموافاته بالتعديلات على اللوائح والإجـــراءات التي أشارت إليها الشركة بردها.

- **تعديل كيان أحد التحالفات المؤهلة للمناقصة (NRR/EPC-0055):**

قامت الشركة بتاريخ 2015/2/23 بالموافقة على تعديل كيان التحالف المكون من ثلاث شركات والذي تم تأهيله للمناقصة رقم (NRP/EPC-0055) إلى تحالف مكـــون من شركتين فـــقـــط بعد استبعاد إحدى الشركات لعدم رغبتها في الاستمرار بالتحالف، وذلك على الرغم من أن التحالف المكون من ثلاث شركات تم تأهيله للمناقصة وفقاً للمعايير التي حددتها الشركة على أساس الإمكانيات والخبرات الفنية والتنفيذية والمالية لثلاث شركات وليس شركتان فقط.

وطلب الديوان بيان أسباب الموافقة على تعديل كيان التحالف الذي تم تأهيله للمناقصـــة من ثلاث شركات إلى شركتين فقط وضرورة إعادة تقييم الإمكانيات والخبرات الفنية والتنفيذية والمالية للتحالف الجديد وتحديد مدى قدرته على تنفيذ أعمال المناقصة.

وأفادت الشركة بأنه أثناء فترة المناقصة تقدم التحالف بطلب للجنة المناقصات المركزية في 2015/2/19 بتغيير التحالف وذلك بعد ابداء إحدى الشركات المكونة للتحالف بعدم رغبتهـــا بالاستمرار في هذا التحالف، وعليه تمت مراجعة قدرات التحالف بكيانه المعدل وتبـــين قدرتـــه على الاستمرار في المنافسة، وعليه تم المضي بالإجراءات المتبعة لتغيير كيان التحالف وذلـــك بأخذ موافقة كل من لجنة المناقصات الداخلية للشركة، واللجنة العليا للمناقصات لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها النفطية، ولجنة المناقصات المركزية.

وعقب الديوان بأهمية تضمين هذه المناقصات شرط استمرار التحالفات التي يتم تأهيلها للمناقصات حتى تاريخ الانتهاء من إجراءات الترسية والإسناد لها لضمان جدية هذه التحالفات وقدرتها على تنفيذ أعمال تلك المناقصات.

هـ- <u>الملاحظات المتعلقة بتنفيذ عقود المشروع:</u>

- بلغت نسبة التنفيذ الفعلية لعقد إنشاء مبنى فرق إدارة المشروع رقم (NRP/BLDG-0046) ما نسبته 41% بانخفاض نسبته 5.5% عن نسبة التنفيذ المخططة وذلك لتأخر المقاول في إتمام شراء كميات الصلب اللازمة للأعمال من المورد.

- **<u>العقد رقم (NRP/EPC-0048):</u>**

أسندت الشركة تنفيذ العقد رقم (NRP/EPC-0048) بشأن أعمال الهندسة والتوريد والإنشاء وتنفيذ اختبارات معالجة الأرض وتجهيز الموقع لمشروع مصفاة الزور لأحد المقاولين بتاريخ 2014/3/25 بمبلغ 186,405,000/000 دينار كويتي، وتبين من المراجعة الملاحظات الآتية:

- تعديل تاريخ الانتهاء من تنفيذ الأعمال على أجزاء من أرض المشروع بتأجيلها لمدة وصلت إلى تسعة شهور لبعض منها وعلى الرغم من ذلك فإنه من المتوقع تأخر المقاول في الانتهاء من تنفيذ الأعمال لهذه الأجزاء عن التاريخ المعدل لمدة تأخير تصل إلى نحو 77 يوماً لبعض منها، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.

- اختلاف نسبة التنفيذ المخططة الأساسية للعقد بتقرير سير أعمال المشروع الشهري لشهر مارس 2015 والتي بلغت 52.7% عن نسبة التنفيذ المخططة المدرجة ببيانات دائرة مشروع مصفاة الزور في 2015/3/31 والتي بلغت 25%، الأمر الذي لا يمكن معه التحقق من أن نسبة التنفيذ الفعلية لأعمال العقد والتي بلغت 41% تمثل تقدماً أو تأخراً في تنفيذ أعمال العقد ومدى التزام المقاول بتنفيذها بما يتفق والجدول الزمني المحدد لها بالعقد.

وطلب الديوان اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المقاولين لتنفيذ الأعمال المسندة إليهم بما يتفق والتاريخ المحدد لها بالعقود، وتحديد أسباب اختلاف نسبة التنفيذ المخططة بين تقرير سير

أعمال المشروع الشهري وبيانات دائرة مشروع مصفاة الزور وضرورة توحيد هذه النسبة بجميع تقارير وبيانات المشروع إحكاماً للرقابة.

وأفادت الشركة بأن السبب في تأخر المقاول المسند إليه تنفيذ عقد إنشاء مبنى إدارة فرق المشروع في إتمام شراء كميات الصلب اللازمة للأعمال من المورد يعود إلى طلب الشركة بموجب شروط الأمن والسلامة المنصوص عليها في العقد على الالتزام بأن تكون ألواح سقف المبنى خالية من مواد قابلة للاشتعال، مما نتج عنه إضافة طبقة ثانية من العازل الحراري للسقف، وقد ترتب على ذلك إعادة دراسة تصميم الهيكل الحديدي للمبنى للتأكد من سلامته قبل الشروع بتصنيعه، ونتيجة لذلك تم إعادة التصميم مما أدى إلى تعديل كميات الصلب ونتج عن ذلك التأخر في توريد المواد للموقع، أما بخصوص تعديل تاريخ الانتهاء من تنفيذ الأعمال على أجزاء من أرض المشروع، فإن ما بينه المستشار في تقريره من تغيير في تسلسل أعمال العقد (NRP/EPC-0048) لم يتم اعتماده من قبل الشركة، وستقوم بالإيعاز للمستشار بتحديد تواريخ العقد الأصلية بالإضافة للتسلسل المعدل، كما أن جداول تواريخ التسليم الخاصة بأجزاء أرض المشروع والمحددة بالعقد قد تم وضعها أثناء إعداد مستندات المناقصة وذلك بهدف تسليم هذه الأجزاء وفق تسلسل ومواعيد محددة للمقاولين الرئيسيين للمشروع، كما أن الشركة لم تقم بتعديل أي تواريخ لتسليم أجزاء أرض المشروع، والتواريخ المعدلة هي طلب من المقاول الذي اقترح إعادة تسلسل تسليم أجزاء الأرض وذلك بسبب بعض متطلبات التنفيذ اللوجستية وطريقة العمل الخاصة بالمقاول، وقام مستشار المشروع بدراسة شاملة للموضوع وأوصى بالموافقة على طلب المقاول لتعديل تسلسل تسليم بعض أجزاء الأرض وأنه لن يؤثر على تواريخ تسليم أي من الأراضي إلى المقاولين للحزم الخمس الرئيسية، وتمت الموافقة على طلب المقاول، دون أي تغيير لمدة تنفيذ العقد وذلك طبقاً للوائح والصلاحيات في الشركة، أما بخصوص اختلاف نسبة التنفيذ المخططة الأساسية بتقرير سير أعمال المشروع لشهر مارس 2015 عن نسبة التنفيذ الفعلية لأعمال العقد، فإن تعديل خطة التنفيذ في تسلسل تسليم أجزاء أرض المشروع أدى إلى تأخر مرحلي في تسليم بعض أجزاء أرض المشروع مما نتج عنه تأخر في نسبة الإنجاز من 52% إلى 41%، كما أكد مقاول المشروع أن هذا التأخير المرحلي لن يؤثر على موعد إكمال أعمال العقد، أما بخصوص نسبة التنفيذ في الخطة المدرجة ببيانات دائرة مشروع مصفاة الزور فهي عبارة عن نسب الإنجاز المخطط لها وفق تواريخ تسليم أجزاء أراضي المشروع المنصوص عليها في العقد وما يترتب عليها من دفعات مستحقة، ونسبة 25% كانت هي النسبة

المتوقعة في نهاية السنة المالية، وعليه فإن نسبة الإنجاز الفعلي للمقاول وهي 41% تدل على أن المقاول قد أحرز تقدماً كبيراً بسير تقدم المشروع أكبر مما هو مخطط له.

وعقب الديوان بأهمية مراعاة الدقة في تحديد أنواع وكمية المواد المستخدمة في تنفيذ الأعمال بما يكفل عدم تعديلها وتعديل التصميم الخاص بها أثناء تنفيذ تلك الأعمال مما يؤدي إلى التأخر في تنفيذها، ومراعاة الدقة في إعداد بيانات التقرير الشهري لمستشار المشروع عن موقف تنفيذ المشروع فيما يتعلق بتاريخ الانتهاء من تنفيذ أعمال العقود ونسبة تنفيذها المخططة والفعلية واعتماد تلك البيانات من إدارة الشركة بحيث تتفق البيانات الواردة به مع بيانات الشركة إحكاماً للرقابة على التزام المقاولين بتنفيذ أعمال العقود بما يتفق واللوائح المحددة بها.

- قامت الشركة بإصدار أمر تغييري للمقاول بتاريخ 2014/9/21 بمبلغ 620,000/000 دينار كويتي لإنشاء سياج شبكي مؤقت بمحيط مشروع مصفاة الزور باستخدام مبلغ المخصصات المتنوعة بالعقد على الرغم من عدم تضمين أعمال العقد إنشاء السياج وأن إسناد تنفيذ العقد للمقاول تم بتاريخ 2014/3/25 وذلك نتيجة تضمين إنشاء السياج نطاق أعمال الحزمة رقم (3) التي تم طرح مناقصتها في 2014/6/1 ولم يتم الانتهاء من ترسيتها حتى مايو 2015، الأمر الذي أدى إلى التأخر في الحصول على موافقة بلدية الكويت لكثير من الأعمال الخاصة بتجهيز وتطوير موقع المشروع وعدم تأمينه.

وطلب الديوان بيان أسباب عدم تضمين نطاق أعمال العقد إنشاء السياج الشبكي المؤقت على الرغم من أهميته للحصول على موافقة بلدية الكويت لأعمال تجهيز وتطوير موقع المشروع وتأمينه حيث تم تضمينه مناقصة أعمال الحزمة رقم (3)، والتي لم يتم الانتهاء من ترسيتها حتى مايو 2015.

وأفادت الشركة بأنه طبقاً لخطة تنفيذ مشروع مصفاة الزور فإن أعمال إنشاء السياج الشبكي لموقع المشروع يقع ضمن نطاق أعمال الحزمة رقم (3)، وقد كان مخططاً أن يتم تنفيذ السياج بواسطة مقاول الحزمة رقم (3)، لذا لم يتم تضمين نطاق أعمال العقد رقم (NRP/EPC-0048) إنشاء السياج الشبكي المؤقت، ولكن نظراً للمعوقات التي واجهت مقاول أعمال العقد أثناء تنفيذ الأعمال وذلك كون الموقع مفتوحاً بدون تأمين أو حماية مما تسبب معه دخول سيارات وأفراد والماشية للرعي داخل موقع التنفيذ، إضافة إلى تأخر طرح مناقصات الحزمة رقم (3،2،1)، لذا كان من الضروري عمل هذا السياج لتأمين الموقع وحماية العاملين

به، وتداركت الشركة الأمر ووجدت أن أنسب الطرق لتنفيذ هذا السياج هو من خلال الأمر التغييري الصادر لمقاول العقد رقم (NRP/EPC-0048) وأنه بعد إصدار الأمر التغييري تم حذفه من نطاق أعمال الحزمة رقم (3) وذلك عن طريق ملاحق مستندات المناقصة رقم (NRP/EPC-0055) التي تم إصدارها للمقاولين عن طريق لجنة المناقصات المركزية.

وعقب الديوان بأهمية الالتزام بطرح مناقصات أعمال المشروع في التواريخ المخططة لها لعدم إجراء تعديلات على نطاق أعمال العقود والمناقصات نتيجة للتأخر في طرحها.

- **عدم تعديل عقد استشاري المشروع:**

لم تقم الشركة بتعديل عقد مستشار إدارة المشروع رقم (NRP/PMC-0049/CNSL) حتى مايو 2015 وذلك بعد تعديل الكيان القانوني له باندماجه مع مستشار إدارة مشروع الوقود البيئي في فبراير 2015 وإبلاغ الشركة بذلك في مارس 2015، حيث طلبت منه بعض الشهادات المؤقتة وإعادة تقديم ضمان الشركة الأم والكفالة النهائية ووثائق التأمين السابق تقديمها عن العقد المشار إليه بما يتفق والكيان القانوني الجديد لمستشار إدارة المشروع.

وطلب الديوان اتخاذ الإجراءات اللازمة لسرعة تعديل عقد مستشار إدارة المشروع بما يتفق والكيان القانوني الجديد له والحصول على الشهادات والكفالات والضمانات اللازمة حفاظاً على حقوق الشركة.

وأفادت الشركة بأن مستشار إدارة المشروع قدم طلباً لتغيير اسمه في مارس 2015 وقدم الوثائق القانونية الداعمة، واستجابة لهذا الطلب قامت الشركة متمثلة بإدارة مشروع مصفاة الزور والدائرة القانونية بمراجعة هذه الوثائق كما تم طلب وثائق إضافية جاري حالياً استكمالها من شركة المستشار.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه وسرعة الانتهاء من الإجراءات المطلوبة وموافاته بما يتم بهذا الشأن.

- **إسناد تنفيذ بعض أعمال المشروع لمقاولي الباطن غير المؤهلين لدى الشركة:**

قام المقاولون المسند إليهم تنفيذ عقود أعمال المشروع بإسناد تنفيذ بعض الأعمال لبعض مقاولي الباطن غير المؤهلين لدى الشركة وغير معتمدين بالقائمة المعتمدة لدى لجنة تأهيل

المقاولين بالشركة بعضهم اسند إليهم تنفيذ فئات أعمال غير مدرجة بتلك القائمة، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.

وطلب الديوان بيان أسباب إسناد بعض أعمال المشروع لمقاولين باطن غير مؤهلين لدى الشركة واتخاذ الإجراءات اللازمة التي تكفل تنفيذ هؤلاء المقاولين للأعمال وفقاً لمعايير الأداء بالشركة.

وأفادت الشركة بأن العديد من أعمال مشروع مصفاة الزور تعتبر ذات طبيعة خاصة، حيث دعت الحاجة للاستعانة بشركات من خارج قوائم التأهيل الخاصة بالشركة لتنفيذها.

وعقب الديوان بأهمية قيام الشركة بتأهيل مثل هؤلاء المقاولين وتطوير القائمة المعتمدة لدى لجنة تأهيل المقاولين بالشركة لتشمل مقاولين مؤهلين لتنفيذ فئات الأعمال الخاصة لتتناسب مع المشروعات الجديدة.

2- <u>الملاحظات المتعلقة بمشروع الوقود البيئي:</u>

بلغت التكلفة التقديرية لمشروع الوقود البيئي ما قيمته 4.680 مليار دينار كويتي، ويهدف المشروع إلى تطوير وتوسيع كل من مصفاتي ميناء الأحمدي وميناء عبدالله، وبلغ المنصرف على المشروع حتى 2015/3/31 مبلغ 592,149,626/000 دينار كويتي، وتبين من المراجعة الملاحظات الآتية:

أ- <u>انخفاض نسبة الإنجاز الفعلي للمشروع عن المخطط:</u>

- انخفاض نسب الإنجاز الفعلي للمشروع عن المخطط له، والبيان التالي يبين أمثلة على ذلك.

الأعمال	نسبة الإنجاز %		الفرق %	الأسباب
	المخططة	الفعلية		
حزمة مصفاة ميناء عبدالله 2	16.3	8.8	7.5	- التأخر في أعمال الإنشاء في مواقع العمل. - التأخر في أعمال الشراء للأسباب التالية: • اختلاف إجراءات الشراء لكل شركة من شركات التحالف. • اختلاف المواصفات القياسية بين الشركة والمواصفات العالمية. • عدم تمكن المقاول الرئيسي للوصول لاتفاق نهائي بقيمة الترسية مع الموردين والمصنعين. • رفض بعض العطاءات من قبل الشركة. • اعتماد المقاول لخطة زمنية غير منطقية لأوامر الشراء.
مشروع الأعمال التحضيرية وتجهيز الأرض	100	88.2	11.8	ضعف أداء المقاول بشكل عام والتأخر في أعمال التصاميم الهندسية التفصيلية والتأخر في أعمال الشراء والتوريد وكذلك الأعمال الإنشائية لنطاق العمل علماً بأن العقد انتهى في أغسطس 2014.
مشروع هندسة وتوريد وبناء وتشغيل وفحص للوحدات FCC,SWT,MAFQ	96	84.3	11.7	- التأخر في أعمال التوريد لبعض المواد الخام أدى إلى التأخر في أعمال إنشاء الأنابيب والأجهزة الدقيقة. - قصور المقاول في وضع خطة لأنشطة ما قبل التشغيل للوحدات حيث أدى إلى التأخر في تنفيذ الأعمال اللازمة قبل موعد إغلاق الوحدة. - نقص العمالة أدى إلى التأخر في تسليم المنشآت.
مشروع توريد وتركيب محطة KV132 في مصفاة الأحمدي، وتوريد وتركيب KV 300/132 في مصفاة ميناء عبدالله	79.4	70.7	8.7	- عدم صحة ودقة المخططات الهندسية الواردة من الجهات المختصة. - تأخر وزارة الكهرباء في إعطاء الموافقات على المخططات الهندسية. - تأخر الأعمال الإنشائية أدى إلى التأخر في تركيب المعدات المطلوبة. - التشابك والتداخل مع مشاريع أخرى ونقص العمالة أدى إلى التأخير في الأعمال الإنشائية.
حزمة مصفاة ميناء الأحمدي	22.7	20.5	2.2	- التأخر في أعمال الشراء.

- تحمل الشركة مبلغ 2,078,012/000 دينار كويتي لتكاليف تمديد فترة عمل الفريق الاستشاري واستئجار مكاتب لهم وذلك نتيجة لتأخر الانتهاء من مشروع الأعمال التحضيرية وتجهيز الأرض، وكذلك عدم تطبيق غرامات التأخير على المقاول والبالغ قيمتها كحد أقصى مبلغ 2,649,017/000 دينار كويتي وهي نسبة 10% من القيمة الإجمالية للأعمال.

- تحمل الشركة مبلغ شهري قدره 200,000/000 دينار كويتي لتكاليف تمديد فترة عمل فريق الاستشاري بالإضافة لتكلفة فريق الشركة البالغة ما يقارب 32,451/000 دينار كويتي شهرياً وذلك نتيجة تأخر مشروع هندسة وتوريد وبناء وتشغيل وفحص الوحدات (FCC,SWT,MAFQ).

وطلب الديوان دراسة أسباب تأخر المقاولين في تنفيذ الأعمال واتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي تأخر المشروع والحد من تحمل الشركة تكاليف إضافية نتيجة لذلك وضرورة تطبيق غرامات التأخير على المقاول طبقاً لشروط العقد وموافاته بما يتم في هذا الشأن حفاظاً على حقوق الشركة.

وأفادت الشركة بأنها تتفق مع ملاحظات الديوان وبدراسة أسباب التأخير اتضح أنها كانت هي نفسها المذكورة في الجدول السابق، أما بالنسبة لاتخاذ الإجراءات اللازمة فإن الشركة تتابع أداء المقاولين لتفادي تأخر العقود وتقوم إدارة المشروع بعمل ورش عمل خاصة لمراجعة المخاطر والمعوقات لعمل ما يلزم للحد منها ووضع الحلول اللازمة مع الإدارة العليا والإدارات المختصة وعن تحمل المقاول غرامات التأخير طبقاً لشروط العقد، فقد قامت بتطبيق الغرامات على أحد المقاولين وستقوم بتطبيق الغرامات على المقاول الآخر بعد أخذ موافقة الإدارة العليا، وستوافي الديوان بما يثبت ذلك، وتعمل الشركة للحد من تحمل أي تكاليف إضافية.

وعقب الديوان مؤكداً على أهمية التزام الشركة بما جاء بردها باتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي تأخر المقاولين، والحد من تحملها تكاليف إضافية ناتجة عن ذلك ومتابعة تنفيذ الأعمال وتطبيق غرامات التأخير على أحد المقاولين وموافاته بما يتم بهذا الشأن.

ب- <u>استمرار وجود بعض المعوقات التي تؤدي إلى تأخر تنفيذ المشروع:</u>

استمر وجود بعض المعوقات التي تواجه تنفيذ المشروع ومن أهمها ما يلي:

- التأخير في تسليم الأراضي المخصصة للمشروع من قبل بلدية الكويت والتأخير في البت بطلبات الأراضي لإسكان العمالة.
- التأخير في إصدار التصاريح اللازمة للأشخاص والمعدات لارتباط آلية الإصدار بالموافقة من جهات أمنية وجهات أخرى.
- تعثر المقاول في تحويل القوى العاملة من ذوي الخبرة في المشروعات المماثلة من داخل الكويت.
- وجود عوائق تحت الأرض في بعض مناطق العمل والتي لم يتم اكتشافها مسبقاً.
- عدم كفاية أرض التشوين الخاصة بمقاول مصفاة ميناء الأحمدي واكتشاف عوائق أسفل أرض المشروع مثل خطوط أنابيب وكابلات الكهرباء.

- توفر بوابة واحدة لدخول جميع المقاولين في المصفاة إلى موقع العمل بمنطقة (Brown Field) مما قد يؤدي إلى اختناقات مرورية وبالتالي تعطل التواجد في منطقة العمل.
- التأخر في إنشاء بوابات إضافية لدخول وخروج المركبات للحد من الازدحام المتوقع حدوثه عند بدء أعمال البناء والتنفيذ.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقريره عن السنة المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه بأنها تعمل على تلافي المعوقات التي تواجه المشروع.

وطلب الديوان مجدداً اتخاذ الإجراءات اللازمة والتنسيق مع الجهات المعنية لتلافي جميع المعوقات التي تواجه تنفيذ المشروع.

وأفادت الشركة بأنها تتفق مع ملاحظات الديوان وأنها تعمل لتذليل الصعاب وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة والمعنية في الدولة لتسهيل جميع المعوقات التي تواجه المشروع.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه وأهمية التزام الشركة بما جاء بردها.

ج- <u>عدم ملائمة اللوائح التنفيذية والآلية المنظمة للعمل لدى الشركة بما يناسب حجم أعمال المشروع:</u>

عدم ملائمة اللوائح التنفيذية والآلية المنظمة للعمل لدى الشركة في تنفيذ أعمال مشروع الوقود البيئي ومن أهمها الآتي:

- لوائح المقاولين والموردين المعتمدين لدى الشركة لا تستوعب كمية الأعمال وحجمها.
- آلية إصدار التراخيص للعمالة التابعة للمقاولين الرئيسيين ومقاولي الباطن غير قادرة على استيعاب حجم العمالة المتوقع وجودها خصوصاً خلال فترة البناء.
- بعض لوائح السلامة لا تتناسب مع كمية أعمال المشروع ومثال على ذلك وجوب عمل دراسة مخاطر مستقلة لكل عمل سيقوم به المقاول في الموقع.

وطلب الديوان تعديل اللوائح التنفيذية وتطوير آلية العمل لدى الشركة بما يتناسب مع حجم وكمية الأعمال الخاصة لمشروع الوقود البيئي وكذلك مشروع مصفاة الزور.

وأفادت الشركة بأنها تتفق مع ملاحظات الديوان وأنه تم الاتفاق مع الإدارة العليا على مناقشة أسبوعية لمواضيع المشروع ووضع الحلول الملائمة لمصلحة المشروع.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه وأهمية التزام الشركة بما جاء بردها.

د- <u>الملاحظات التي شابت عقد الاستشاري لمشروع الوقود البيئي:</u>

أسندت الشركة تنفيذ أعمال العقد رقم (CFP/CNSL/0045) لأحد الاستشاريين بمبلغ 140,569,619/000 دينار كويتي في تاريخ 2012/12/4، وتبين من المراجعة الملاحظات الآتية:

- تحمل الشركة تكاليف مالية بلغت 7,800,992/000 دينار كويتي حتى نهاية مارس 2015 نتيجة لتوريد عمالة مؤقتة لسد نقص العمالة المطلوبة دون إصدار أمر تغييري حيث أنها ليست من ضمن متطلبات العقد.
- قام المستشار بتوقيع عقد مع أحد مقاولي الباطن وبتكلفة بلغت 1,928,500/780 دينار كويتي لتقديم خدمات الحراسة الأمنية لمواقع الشركة الجديدة على الرغم من وجود إدارة متخصصة للأمن والسلامة في الشركة.
- عدم تطبيق غرامات التأخير على المقاول والبالغ قيمتها 307,500/000 دينار كويتي حتى نهاية مارس 2015.
- استمرار الاستشاري في التأخر في توفير الموارد البشرية في الوقت المناسب بالمكاتب الخارجية والمواقع الإنشائية وخاصة في مصفاة ميناء الأحمدي.
- استمرار عدم تقديم كشف الحضور والانصراف كمستند للدفع عند تقديم الفاتورة بالمخالفة للبند رقم (1 ، 2 ، 10) من العقد وضعف الرقابة على الحضور والانصراف لعمالة المقاول في المواقع الخارجية.

وسبق للديوان أن أشار إلى بعض من هذه الملاحظات في تقريره عن السنة المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه بأنها ستقوم بتعديل بنود العقد المتعلقة مع التزامها بتقديم كشف الحضور والانصراف لإحكام الرقابة على الحضور والانصراف.

وطلب الديوان بيان أسباب توقيع المستشار عقد مع إحدى الشركات بالباطن لتقديم خدمات الحراسة الأمنية على الرغم من وجود إدارة متخصصة للأمن والسلامة في الشركة وكذلك تحملها مبالغ لتوريد عمالة مؤقتة لسد نقص العمالة المطلوبة واتخاذ الإجراءات اللازمة مع المقاول للالتزام بالمتطلبات التعاقدية الخاصة بالعمالة وإحكام الرقابة على حضور وانصراف العمالة واتخاذ كافة الإجراءات التي تحفظ حقوق الشركة.

وأفادت الشركة بأنها تتفق مع ملاحظة الديوان فيما يخص القصور في الموارد البشرية من قبل المستشار، أما بخصوص توقيع المستشار عقد مع إحدى الشركات بالباطن لتقديم خدمات الحراسة الأمنية، فإنه تم توفير هذا المقاول من قبل مستشار المشروع وهو معتمد من وزارة الداخلية لحراسة المواقع الانشائية لمشروع الوقود البيئي المعزولة عن المرافق التشغيلية ولتخفيف العبء على دائرة الأمن والسلامة، كما أن إدارة الأمن والسلامة في الشركة تقوم بتوفير خدمات الأمن للمشروع في المرافق التشغيلية للشركة، أما بخصوص العمالة المؤقتة التي وضعت لسد النقص في المكاتب الهندسية فقد تم الانتهاء منها في ديسمبر 2014 وذلك لعدم الحاجة لها وهناك عمالة فنية تخصصية من حملة المؤهل الجامعي تمت الاستعانة بهم لعمل دراسات وأماكن تواجدهم الأساسي في بريطانيا وينتقلون إلى المكاتب الهندسية في المواقع الأخرى حسب حاجة ومتطلبات العمل وهي عمالة (موارد مشتركة) تخدم كافة الحزم، كما أن موضوع تطبيق الغرامات حالياً هو محل نقاش مع الدائرة القانونية في الشركة والإدارة العليا لاتخاذ اللازم، كما تتفق مع الديوان في استمرار المقاول في التأخر في توفير الموارد البشرية في الوقت المناسب بالمكاتب الخارجية والمواقع الانشائية وجاري مناقشة المقاول باستمرار بخصوص هذا التأخير في توفير الموارد البشرية اللازمة، أما بخصوص عدم تقديم كشف الحضور والانصراف كمستند للدفع عند تقديم الفاتورة، فإنه جاري حاليا تعديل العقد لصعوبة تطبيقه أما بخصوص ضبط الرقابة على الحضور والانصراف فأنه جاري العمل على ضبط عملية الحضور والانصراف وتقديم بديل آخر يضمن ضبط الحضور والانصراف ليصبح أكثر أمنا وفعالية.

وعقب الديوان مؤكداً على أهمية قيام الشركة بسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المقاول لتنفيذ جميع المتطلبات التعاقدية والتي لم يلتزم بها وبسرعة تطبيق غرامات التأخير وموافاته بذلك، وبأهمية التزام الشركة بما جاء بردها من تقديمها بديل آخر لكشوف الحضور والانصراف يضمن ضبط الحضور والانصراف، أما ما ورد برد الشركة بشأن تنفيذ إجراءات

الطرح والترسية وتوقيع العقد من قبل المستشار مع إحدى الشركات لتقديم خدمات الحراسة الأمنية فمردود عليه بأن الشركة لديها إدارات متخصصة لتحديد مدى احتياجاتها لهذه الخدمات وتنفيذ جميع الإجراءات اللازمة لذلك خاصة أنها تتحمل التكاليف المترتبة على هذا التعاقد.

هـ- الملاحظات المتعلقة بالمهمات الرسمية لأعضاء مجلس الإدارة لمشروع الوقود البيئي:

تبين من مراجعة قرار لجنة المشاريع المنبثقة عن مجلس الإدارة رقم (2014/1) الصادر باجتماعها المنعقد بتاريخ 2014/12/7، حيث قررت القيام بجولة للاجتماع بالتحالفات التي ستقوم بتنفيذ حزم مشروع الوقود البيئي من 2015/2/7 وحتى 2015/2/15 الآتي:

- تحمل الشركة مبلغ 59,669/709 دينار كويتي نتيجة لتلك الجولات في عدة بلدان خارجية مختلفة على الرغم من إمكانية توفير المعلومات الفنية المطلوبة من خلال الإدارة التنفيذية للمشروع وكذلك مستشار المشروع.
- عدم تضمين مهام واختصاصات لجنة المشاريع قيام أعضائها بجولات للاجتماع مع المقاولين خارج الكويت.
- عدم تضمين لائحة السلطات المالية وكذلك أنظمة شئون الموظفين صلاحية اعتماد مهمات أعضاء مجلس الإدارة وصرف المخصصات لهم الأمر الذي أدى إلى اعتماد تلك المهمات من قبل مدير مشروع الوقود البيئي بالوكالة.
- تحمل الشركة مبلغ 7,424/754 دينار كويتي تكاليف رحلة أحد أعضاء مجلس الإدارة لزيارة التحالفات من تاريخ 2015/4/9 وحتى 2015/4/19 على الرغم أنها ليست من ضمن لجنة المشاريع.

وطلب الديوان تحديد أسباب قيام بعض أعضاء مجلس الإدارة بمهام رسمية خارجية كان من الممكن تأديتها بواسطة الإدارة التنفيذية للمشروع أو مستشار إدارة المشروع الأمر الذي أدى إلى تحمل الشركة لتكاليف تلك المهمات، وضرورة التزام لجنة المشاريع بالمهام والاختصاصات المخولة لها دون التوسع فيها وتحديد السلطات الإدارية والمالية المخولة باعتماد المهمات الرسمية الخارجية لأعضاء مجلس الإدارة والمخصصات المالية الخاصة بها.

وأفادت الشركة بأن لجنة المشاريع ارتأت القيام بزيارة ميدانية للأطراف المنوط بها تنفيذ مشروع الوقود البيئي، وذلك للاطمئنان على توفر الجوانب الفنية اللازمة لدى التحالفات

المنفذة للمشروع والوقوف على ملاءة القدرة العملية لها، كما أنها تتفق مع ملاحظة الديوان الخاصة بالسلطات المالية والإدارية وأنه سوف يتم مناقشة هذا الموضوع مع مجلس الإدارة.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه وأهمية التزام الشركة بما جاء بردها بشأن مناقشة مجلس الإدارة صلاحية اعتماد المهمات وصرف المخصصات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة، وموافاته بما يتم في ذلك الشأن.

3- <u>الملاحظات التي شابت المشروعات الرأسمالية:</u>

أ- <u>التسويات المالية لمطالبات المقاولين:</u>

- عدم وجود إدارة متخصصة محايدة لدى الشركة لاستقبال مطالبات المقاولين ودراستها وتقييمها.
- ضعف إجراءات الضبط والرقابة الداخلية بشأن تشكيل بعض اللجان الخاصة بدراسة مطالبات المقاولين حيث يتم اختيار بعض أعضاء الفريق من إدارة المشروعات مما يؤثر على استقلالية اللجنة لدراسة المطالبات وكذلك عدم وجود محاضر اجتماع لتلك اللجان.
- موافقة الشركة على بعض التسويات المالية لبعض مطالبات المقاولين على الرغم من تحفظ الدائرة القانونية على تلك المطالبات، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وطلب تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية وإنشاء إدارة متخصصة محايدة لاستقبال مطالبات المقاولين والالتزام بالرأي القانوني بشأن التسويات المالية إحكاماً للرقابة على مطالباتهم.

وأفادت الشركة بأنها تقوم بأخذ ملاحظة الديوان في الاعتبار، وجاري تشكيل لجنة متخصصة محايدة للنظر في مطالبات المقاولين حسب أنظمة الرقابة الداخلية.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه وبأهمية التزام الشركة بما جاء بردها وموافاته بقرار تشكيل اللجنة المشار إليها والصلاحيات المخولة لها للبت في مطالبات المقاولين.

- **الملاحظات التي شابت التسوية المالية لأعمال العقد رقم (CA/CSPD/0011):**

قامت الشركة بإجراء التسوية المالية لمطالبة المقاول لأعمال العقد رقم (CA/CSPD/0011) والبالغ قيمتها 73,078,600/000 دينار كويتي، بالموافقة بتاريخ 2014/10/13 على مبلغ 19,800,000/000 دينار كويتي للمقاول بالإضافة لإعفائه من غرامات التأخير والبالغ قيمتها 11,658,856/000 دينار كويتي والمتمثلة بنسبة 10% من قيمة العقد وتم تمديد العقد من 2014/6/20 لينتهي في 2017/4/12، وتبين من المراجعة الآتي:

- قامت الشركة بالموافقة على التسوية المالية بالزيادة عن ما تم تقييمه بالتقرير الأول من قبل الشركة الأجنبية المكلفة بدراسة المطالبة من قبل الشركة حيث حددت أقصى ما يستحق المقاول وفقاً لتقييمها مبلغ 13,087,289/000 دينار كويتي بالإضافة إلى أنه تمت الموافقة على التسوية والمشروع تحت الإنشاء والتنفيذ ولم يتم الانتهاء منه.
- طلبت الشركة من الشركة المكلفة بدراسة المطالبة بعد تقديمها التقرير الأول بتاريخ 2014/4/27 للرئيس التنفيذي بمراجعة التقرير بناء على المستندات الجديدة وتم تقديم التقرير الثاني بتاريخ 2014/7/15 والتي قدمت حلول أخرى بمبالغ مختلفة.
- حصول المقاول على تقرير لجنة التدقيق الداخلي للمشروع والمرسل لها من قبل مدير المشروع (موظف الاستشاري) بتاريخ 2012/3/28 والذي قدمه من ضمن مستندات المطالبة لتأييد مطالبته ودعمت موقفه بالمطالبة حيث أن التقرير أوضح عدة ملاحظات من أهمها الآتي:
  - وجود أخطاء في التصاميم الهندسية وعدم دقة متطلبات الصيانة والتشغيل.
  - تأخر مساهمة ومتابعة دائرة المشاريع في مرحلة التصميم الهندسي وكذلك عدم إجراء تقييم دوري هندسي خلال فترة التصميم.
  - عدم وجود رؤى واضحة لدراسة المخاطر في مرحلة التصميم.
  - عدم مراجعة خطة التنفيذ بشكل دوري وعدم وضوح المواد المطلوبة في التصاميم الهندسية ونطاق الأعمال.
  - ضعف الزيارات الميدانية لموقع المشروع.

- عدم قيام الشركة باتخاذ الإجراءات تجاه مدير المشروع (موظف الاستشاري) لإرساله تقرير لجنة التدقيق للمقاول والذي كبد الشركة مبالغ مالية كبيرة.

- عدم قيام الشركة باتخاذ الإجراءات لمطالبة المكتب الاستشاري الذي قام بعمل التصاميم الهندسية للمشروع ببعض التكاليف المتعلقة بأضرارعدم دقة التصاميم وذلك بناءً على قرار اللجنة العليا لمناقصات مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها النفطية باجتماعها الاستثنائي رقم (2014/1) المنعقد بتاريخ 2014/8/6.

- قامت الشركة بالموافقة على عدد (18) أمر تغييري بقيمة إجمالية بلغت 5,600,000/000 دينار كويتي بتاريخ 2012/1/24 والتي تخص بعض مطالبات المقاول بشأن أخطاء التصاميم الهندسية دون استشارة الدائرة القانونية حيث أبدت رأيها بتاريخ 2012/7/19 بعدم اتباع الإجراءات والصلاحيات المتبعة في الشركة عند الموافقة على الأوامر التغييرية إضافة إلى أنها تضعف موقف الشركة بشأن مطالبات المقاول، والجدير بالذكر أن المقاول اعتبر الموافقة على هذه الأوامر التغييرية كاعتراف من قبل الشركة لوجود أخطاء في التصاميم الهندسية من ضمن مستندات المطالبة.

- ضعف إجراءات الرقابة الداخلية بشأن استخدام مبالغ المخصص الاحتياطي بالعقود نتيجة لعدم تحديد لائحة السلطات المالية والصلاحيات المخولة للمستويات الوظيفية المختلفة لاعتماد الأوامر التغييرية للمقاولين الأمر الذي أدى إلى قيام رئيس فريق المشاريع باعتماد جميع الأوامر التغييرية والبالغ عددها 18 أمر تغييري بقيمة إجمالية بلغت 5,600,000/000 دينار كويتي بتاريخ 2012/1/24.

- قيام مدير المشروع (موظف الاستشاري) باعتماد أمر تغييري بقيمة 50,000/000 دينار كويتي بتاريخ 2011/6/9 دون الرجوع إلى مشرف العقد بالمخالفة للصلاحيات المخولة له بالعقد.

- مخالفة قرار تشكيل اللجنة التي تقوم بدراسة المطالبة والتي شكلت بناءً على قرار الرئيس التنفيذي بتاريخ 2013/11/27 وذلك بحضور نائب الرئيس التنفيذي للمشروعات لبعض اجتماعات اللجنة ومنها الاجتماع الذي عقد في إحدى الدول

المجاورة بتاريخ 2014/4/17 لمناقشة آلية التعامل في المطالبة المقدمة من المقاول وكذلك إرسال نسخة من التقرير له الأمر الذي يؤثر على استقلالية عمل اللجنة.

- تحمل الشركة مبلغ 477,866/566 دينار كويتي تقريباً كراتب لمدير مشروع (موظف الاستشاري) خلال الفترة من 2010/10/4 إلى 2013/7/25 دون الحاجة إليه حيث تم إدارة المشروع من قبل مشرف العقد من تاريخ إنهاء خدمات مدير المشروع وحتى 2015/3/31.

- قيام الشركة بتقديم التسهيلات المالية للمقاول وذلك لعدم قدرته على استكمال المشروع لتعثره مالياً على الرغم من رفض الدائرة القانونية لتلك التسهيلات المالية التي قدمتها الشركة للمقاول في عدة مراسلات بتواريخ 2012/10/8 ، 2012/12/11 ، 2012/12/13 كما أنه اتضح قيام المقاول باستخدام الأموال المخصصة للمشروع لمشروعات أخرى يقوم بتنفيذها وذلك حسب الاجتماع الذي تم في 2013/8/6 مما يدل على عدم متابعة الشركة لمدى التزام المقاول بالسداد لمقاولي الباطن والموردين.

والجدير بالذكر أن المقاول قدم مطالبة أخرى بتاريخ 2015/2/28 بلغت قيمتها 7,017,983/530 دينار كويتي.

وطلب الديوان بيان أسباب الموافقة على مبلغ التسوية وأسس تحديده وأيضاً بعدم اتباع الإجراءات والصلاحيات المتبعة في الشركة عند الموافقة على الأوامر التغييرية وكذلك عن أخطاء التصاميم الهندسية وعدم الدقة في تحديد احتياجات المشروع والقصور والملاحظات التي تضمنها تقرير التدقيق الداخلي للمشروع والتي أدت لتأخر المشروع وتحمل الشركة تكاليف مالية إضافية، وعدم اتخاذ الإجراءات تجاه مدير المشروع (موظف الاستشاري) وسرعة البت في مطالبة المقاول الجديدة وموافاته بالإجراءات المتخذة حيال ما سبق.

وأفادت الشركة بخصوص بيان أسباب الموافقة على مبلغ التسوية بالزيادة عما تم تقييمه من قبل الشركة المختصة بالمطالبات أن المبلغ المقدر بتقريرها المقدم بتاريخ 2014/4/27 يعتبر من وجهة نظرها تقييماً مبنيا على أساس المعطيات آنذاك، وأنها احتفظت بحقها في تعديل تقييمها للمطالبة بناءً على أي معلومات إضافية تقدم من قبل أيا من الطرفين يكون لها الأثر في تغيير تقييمها للمطالبة، وعندما شرعت بدراسة وتحليل مطالبة المقاول ومن ثم إصدار تقريرها،

لم يكن أمام الشركة أو الشركة المختصة بالمطالبات تقرير مستشار المقاول ومعلومات عن تفاصيل المطالبة والأساس الذي بنيت عليه، لذا عندما قام المقاول بتقديم تقرير مستشاره للشركة قررت الشركة عقد اجتماع مشترك بين الشركة المختصة بالمطالبات ومستشار المقاول بحضور أعضاء اللجنة لبحث التقرير، وبعد عقد الاجتماع، كلفت الشركة الشركة المختصة بالمطالبات بدراسة تفاصيل تقرير مستشار المقاول وإفادة الشركة عما إذا كان هناك ما يستدعي تعديل عناصر تقييمها التي تضمنها تقريرها المشار إليه أعلاه، وعليه عرضت الشركة المختصة بالمطالبات النتائج التي توصلت إليها في تقريرها الثاني المؤرخ 2014/7/12 والذي قدر بأن القيمة المعقولة للتعويض تتراوح ما بين مبلغ 13,087,289/000 دينار كويتي ومبلغ 25,085,835/000 دينار كويتي وبذلك قررت الشركة التسوية بمبلغ 19,800,000/000 دينار كويتي.

أما بخصوص عدم اتباع الإجراءات والصلاحيات المتبعة في الشركة عند الموافقة على الأوامر التغييرية، فسوف تقوم الشركة بدراسة هذه الملاحظة وإبلاغ الديوان بالنتائج، أما بخصوص أخطاء التصاميم الهندسية وعدم الدقة في تحديد احتياجات المشروع والتي أدت لتأخر المشروع وتحمل الشركة تكاليف مالية إضافية فقد تم مخاطبة المكتب الاستشاري الهندسي والذي أنجز الدراسات الأولية وتم الاجتماع مع ممثلي المكتب في الكويت لمناقشة القصور في التصاميم الهندسية وسوف يقوم المكتب الاستشاري بالرد على الاستفسارات المقدمة من قِبَل الشركة.

أما بخصوص عدم اتخاذ الإجراءات تجاه مدير المشروع (موظف الاستشاري)، فتم تخفيض درجة مدير المشروع السابق الى درجة منسق فقط ومن بعدها قامت الشركة بإنهاء خدماته إثر انقطاعه عن العمل، كما أن حضور نائب الرئيس التنفيذي للمشروعات لبعض اجتماعات اللجنة مبرر بتكليف شفهي من الرئيس التنفيذي للشركة الذي اعتمد تصريح السفر، وقد ارتأى ضرورة وجود نائبه للمشروعات هناك لتقديم التسهيلات الممكنة بما يضمن نجاح الإجتماعات، وأن حضوره لا يعد مخالفة لقرار التشكيل أو التأثير على استقلالية عمل اللجنة، بل كان التواجد لغرض المتابعة والتحقق من إحراز التقدم في سير عمل اللجنة تفادياً لأي معوقات قد تطرأ على أعمالها والعودة من جديد إلى عقد اجتماعات تفاوضية أخرى، أما إرسال

نسخة من التقرير إلى نائب الرئيس التنفيذي للمشروعات فإن ذلك كان بهدف الإطلاع والعلم بما توصلت إليه أعمال اللجنة.

وعقب الديوان بأن التقرير الثاني للشركة المكلفة بدراسة المطالبة بتحديد مبلغ التسوية أشار إلى فارق كبير بلغ 12,000,000/000 دينار كويتي بين حدي التسوية (25,000,000/000 – 13,000,000/000 دينار كويتي) على الرغم من أنها شركة عالمية وتمت التسوية بأخذ متوسط هذا المبلغ والذي بلغ 19,800,000/000 دينار كويتي، هذا بالإضافة إلى قيام الشركة بإعفائه من غرامة التأخير، كما يؤكد على سرعة الانتهاء من تحديد أسباب القصور في التصاميم مع المكتب الاستشاري وموافاته بما يتم بشأنها، وأن الإجراءات التي اتخذتها الشركة تجاه مدير المشروع لا يتوافق مع ما قام به بإرسال تقرير التدقيق الداخلي للمقاول، وبأهمية الالتزام بقرار تشكيل اللجان الخاصة بدراسة المطالبات وأن يقتصر اجتماعاتها على أعضاءها فقط وأن يكون التكليف بحضور اجتماع اللجنة لغير أعضاءها كتابة وليس شفاهه، وبالتزام الشركة بما جاء بردها بشأن دراسة ملاحظة الديوان الخاصة بعدم اتباع الإجراءات وتحديد الصلاحيات والسلطات المالية بشأن اعتماد الأوامر التغييرية والتي يتم خصمها من المخصص الاحتياطي وموافاته بنتائج تلك الدراسة.

- **<u>الملاحظات التي شابت التسوية المالية للعقد رقم (CA/PD/3603):</u>**

قامت الشركة بإجراء التسوية المالية للمطالبة النهائية المقدمة من المقاول بتاريخ 2013/1/6 بمبلغ 3,777,276/196 دينار كويتي بالموافقة بتاريخ 2013/11/7 على مبلغ 1,048,116/000 دينار كويتي، وتبين من المراجعة الملاحظات الآتية:

- بلغت نسبة التسوية المالية لمطالبات المقاول 69.4% من قيمة العقد والبالغ 1,510,000/000 دينار كويتي وتمت موافقة المؤسسة على اعتماد مالي إضافي للمشروع بقيمة بلغت 978,116/000 دينار كويتي بتاريخ 2014/2/24.
- عدم الدقة في تحديد المواصفات الفنية للمعدات خلال مرحلة التصاميم الهندسية التفصيلية واختلاف المواصفات والمعلومات لبعض المعدات عن بعضها في مستندات العقد.
- عدم توفر الخبرة الفنية للشركة والمقاول بخصوص التكنولوجيا المطلوبة في العقد.

وطلب الديوان بيان أسباب عدم الدقة في تحديد المواصفات الفنية للمعدات واختلافها عن بعضها في مستندات العقد الأمر الذي أدى إلى تحمل الشركة قيمة التسوية.

وأفادت الشركة بأن سبب عدم الدقة في تحديد المواصفات الفنية للمعدات واختلافها عن بعضها في مستندات العقد يعود إلى أنه تم إعداد الدراسات الأولية والتصاميم الهندسية للمشروع بواسطة المكتب الاستشاري القائم بأعمال التصميم، حيث يعتبر هذا المشروع فريداً من نوعه وتؤول فكرة تنفيذه إلى تكنولوجيا حديثة العهد لم يتم تطبيقها بشكل واسع من قبل ولا توجد خبرات هندسية تصميمية متوفرة لدى المكاتب الاستشارية لهذا النوع من المشروعات، إضافة إلى أن الشركة لا تملك أي خبرة سابقة لتنفيذ هذه التكنولوجيا في المشروعات، وعليه تسبب ذلك في عدم دقة الدراسات الأولية الهندسية للمشروع وعلى الرغم من الخبرة المحدودة في تنفيذ مثل تلك المشروعات، تم الانتهاء من مرحلة التصميم بمعايير عالية، كما تم الانتهاء من تنفيذ المشروع بما يحقق الأهداف المرجوة.

وعقب الديوان بمراعاة الدقة في تأهيل واختيار الشركات الاستشارية العالمية ذات الاختصاص والتي تتمتع بخبرات فنية كبيرة وإعادة النظر في الشروط التعاقدية لتلك المكاتب وضرورة تحملها تكاليف الأخطاء الناتجة عن التصاميم الهندسية لكي لا تتحملها الشركة.

- **<u>الملاحظات التي شابت التسوية المالية للعقد رقم (CB/PD/1123):</u>**

قامت الشركة بإجراء التسوية المالية للمطالبة المقدمة من المقاول بتاريخ 2012/8/9 بمبلغ 40,508,097/000 دينار كويتي بالموافقة بتاريخ 2013/12/25 على مبلغ 1,737,823/000 دينار كويتي مع إعفاءه من غرامات التأخير والبالغة 5,040,000/000 دينار كويتي، وتبين من المراجعة الملاحظات الآتية:

- عدم الدقة في تحديد نطاق أعمال العقد مما أدى لتأخر إنجاز المشروع لمدة حوالي أربعة سنوات الأمر الذي أدى لطلب اعتماد مالي إضافي بقيمة التسوية.
- قيام المقاول بالموافقة على التسوية بتاريخ 2013/9/4 قبل موافقة واعتماد الرئيس التنفيذي للشركة بتاريخ 2013/12/25 على الرغم من تحفظ الدائرة القانونية على تلك المطالبة.

وطلب الديوان بيان أسباب إعفاء المقاول من غرامة التأخير ومدى اتفاق هذا الإعفاء مع القوانين واللوائح والسلطات المالية المنظمة لذلك وتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية والالتزام بالرأي القانوني بشأن التسويات المالية إحكاماً للرقابة على المطالبات المقدمة من المقاولين ومراعاة الدقة عند تحديد نطاق أعمال المشروع ومتابعة تنفيذه لإنجازه في الوقت المحدد.

وأفادت الشركة بأن اللجنة المعنية قامت بمراجعة مطالبات المقاول للعقد المذكور أعلاه وعرض النتائج والتوصيات النهائية أمام الإدارة العليا للشركة وتم أخذ الموافقة المبدئية لعمل تسوية مع المقاول الرئيسي، بناءً على توجيهات الرئيس التنفيذي للشركة بتأمين مبلغ التسوية قبل اعتماد التسوية، وتم مخاطبة دائرة التخطيط الشامل لطلب ميزانية إضافية تعزيزية وتم الموافقة على المبلغ الإضافي المطلوب بتاريخ 2013/12/16، وتم رفع كتاب التسوية وملحقاتها للرئيس التنفيذي للشركة بتاريخ 2013/12/18 وتم اعتماد وتوقيع التسوية من قبل الرئيس التنفيذي بتاريخ 2013/12/25، وكان قرار الشركة بإعفاء المقاول الرئيسي للعقد المذكور أعلاه من غرامة التأخير مبنياً على عدة معطيات وحقائق هي قصر المدة المعتمدة لإنجاز المشروع مقارنة بحجم العمل في مصافي الشركة الثلاث، التغييرات القسرية لنطاق عمل المقاول في المشروع، عدم توقف أعمال المقاول في المشروع رغم الانهيار الاقتصادي الذي ضرب الأسواق العالمية والمحلية في عام 2008 وأدى إلى تعطيل الكثير من المشروعات النفطية بالمنطقة، وأن قرار إعفاء المقاول من غرامات التأخير والتسوية تتماشى مع القوانين واللوائح والسلطات المالية المنظمة بالشركة والتي هي من الصلاحيات والسلطات المخول بها الرئيس التنفيذي للشركة، ونظراً لظهور معوقات لم تكن متوقعة بموقع العمل بعد ترسيه المناقصة على المقاول الرئيسي أدت إلى زيادة مساحة موقع المشروع مما ترتب عليه من أعمال إضافية تكبدها المقاول الرئيسي للمشروع، وسوف تراعي الشركة وتلتزم بالرأي القانوني مستقبلاً.

وعقب الديوان بأهمية قيام الشركة بتعديل لائحة السلطات المالية المخولة للرئيس التنفيذي والخاصة بإعفاء واعتماد التسويات والمطالبات للمقاولين وذلك بتحديد حد أقصى لها، والتزام الشركة بما جاء بردها بشأن التزامها بالرأي القانوني بشأن التسويات المالية مستقبلاً.

- **<u>الملاحظات التي شابت التسوية المالية للعقد رقم (CA/PD/3570):</u>**

قامت الشركة بإجراء التسوية المالية للمطالبة النهائية المقدمة من المقاول بتاريخ 2009/9/15 بمبلغ 27,023,320/000 دينار كويتي بالموافقة بتاريخ 2013/5/15 بمبلغ

1,000,000/000 دينار كويتي وإعفاء المقاول من غرامات التأخير والبالغ قيمتها 4,058,031/000 دينار كويتي، حيث تبين قيام الشركة بزيادة قيمة التسوية بمبلغ 74,545/780 دينار كويتي عن ما تم تقييمه من قبل اللجنة المشكلة لدراسة وتحديد مبلغ التسوية.

وطلب الديوان بيان أسباب الموافقة على مبلغ التسوية بالزيادة عن ما تم تقييمه من قبل اللجنة المشكلة لدراسة المطالبة وكذلك إعفاء المقاول من غرامات التأخير ومدى اتفاق ذلك مع القوانين واللوائح والسلطات المالية المنظمة له.

وأفادت الشركة بأن اللجنة المشكلة لدراسة مطالبات المقاول أوصت بتعويضه بمبلغ وقدره 925,454/220 دينار كويتي، وتم عرض مبلغ التسوية المذكور على المقاول من قبل إدارة المشاريع (II) حيث أشار المقاول إلى أن هذا التعويض غير مناسب بسبب الخصم الكبير من قيمة المواد، وعليه ومن أجل الوصول إلى التسوية تمت مراجعة قيمة التعويض الخاص بالمواد وتم تعديل المبلغ من قبل إدارة المشاريع (II) واعتماد مبلغ تعويض إضافي وقدره 213,095/990 دينار كويتي، وأوصى قسم التأمين بخصم قيمة التأمين الإضافي الذي تحملته الشركة نتيجة تأخير المقاول والتي تعادل 137,474/016 دينار كويتي، وبناءً على ما سبق تم تعديل واعتماد مبلغ التسوية إلى مليون دينار كويتي من قبل إدارة المشاريع (II)، وأما بخصوص قرار الشركة بإعفاء المقاول الرئيسي للعقد من غرامة التأخير فإنه مبنياً على عدة معطيات وحقائق هي قصر المدة المعتمدة لإنجاز المشروع مقارنة بحجم العمل، التغيرات القسرية لنطاق عمل المقاول في المشروع، التأخير الذي تسبب به بعض الموردين المعتمدين والمصنعين لتحديث بعض المعدات في مصفاة ميناء الأحمدي، كما أن بعض المصنعين قد أغلقت مصانعهم وتغيرت مسمياتهم وملاكهم، الحاجة إلى تنفيذ أغلب الأعمال أثناء عمل الوحدات والتأخير في اصدار تصاريح العمل، التأخير في إيقاف بعض الوحدات التشغيلية لتركيب المعدات اللازمة، وأن قرار إعفاء المقاول من غرامات التأخير والتسوية يتماشى مع القوانين واللوائح والسلطات المالية المنظمة في الشركة والتي هي من الصلاحيات المخول بها الرئيس التنفيذي للشركة.

وعقب الديوان بأهمية التزام الشركة بمبلغ التسوية المحدد من قبل اللجنة المشكلة لدراسة المطالبة وعدم تعديله بالزيادة من قبل الإدارة المعنية الأمر الذي أدى إلى تحمل الشركة مبلغ

أعلى من المبلغ المحدد في التسوية وضرورة قيام الشركة بتعديل لائحة السلطات المالية المخولة للرئيس التنفيذي والخاصة بإعفاء واعتماد التسويات والمطالبات للمقاولين وذلك بتحديد حد أقصى لها.

ب- مشروع مركز الإسناد الرئيسي بالأحمدي:

تبين من مراجعة مشروع مركز الإسناد الرئيسي بالأحمدي والذي تم توقيع عقده بين شركة خدمات القطاع النفطي وأحد المقاولين في 2012/4/28 بمبلغ 15,700,000/000 دينار كويتي والذي تم نقله للشركة في 2014/6/1، الملاحظات التالية:

- تدني نسبة إنجاز المشروع حيث بلغت 59.7% مقارنة بالنسبة المخططة والبالغة 98.4% في مارس 2015.
- عدم التزام المقاول بالتواريخ المخططة لتوريد المواد للموقع على الرغم من تعديلها، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.
- عدم التزام المقاول بتوفير العمالة المحددة بالعقد خلال الفترة من يناير حتى أكتوبر 2013، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.
- قصور المقاول في تحقيق التنسيق المطلوب بين أعماله والأعمال المنفذة بواسطة مقاولي الباطن وكذلك في اعتماد المخططات الهندسية في الوقت المناسب مما أدى إلى تراكم الأعمال لفترات زمنية، كما تأخر المقاول في جلب مقاولي الباطن للأعمال التخصصية خلال المشروع والذي من شأنه التأثير سلبا على الجدول الزمني المخطط لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بهذه الأعمال.
- تأخر المقاول في تقديم البرنامج الزمني المعدل للمشروع الأمر الذي أدى إلى صعوبات لدى الشركة في متابعة وتقييم الأداء الفعلي للمقاول.
- تم تسليم مبنى التحكم (C4I) إلى اللجنة الأمنية التابعة لمجلس الوزراء في 2014/9/3 إلا أنها لم تنتهي من أعمال المبنى حتى تاريخه الأمر الذي أثر سلبا على نسبة إنجاز المشروع، علما بأن التاريخ المخطط لإكمال المبنى هو 2013/1/7.

- عدم التحديد لبعض أعمال المشروع، حيث تم إصدار أمر من الشركة لإيقاف العمل بالمبنى (K9) في 2015/1/27 بقرار من الإدارة العليا في لجنة القيادة (LC) لتغيير نطاق الأعمال به واستغلاله كمبنى لدائرة تقنية المعلومات والأمن والسلامة، الأمر الذي أدى إلى القيام بإصدار أمر تغييري بقيمة 45,000/000 دينار كويتي لمقاول التصاميم الهندسية لتقديم خدمات تصميم التعديلات المطلوبة للمباني.
- تم إصدار أمر تغييري رابع لمقاول الأعمال في 2014/12/9 بقيمة 148,362/092 دينار كويتي لتمديد المشروع لمدة 150 يوماً لتصبح المدة الإجمالية لإتمام المشروع 1102 يوم، الأمر الذي أدى إلى قيام الشركة بتمديد عقد مقاول الإدارة في 2014/11/2 لمدة 20 شهر بقيمة 331,118/000 دينار كويتي، وكذلك تمديد عقد مقاول التصاميم الهندسية في 2015/2/8 لمدة 16 شهر بقيمة 204,109/000 دينار كويتي.

وطلب الديوان تحميل المقاول بقيمة غرامات التأخير طبقاً لشروط العقد لتقصيره في تنفيذ الأعمال، وكذلك التنسيق مع المقاول لإصدار جدول زمني محدث لإنجاز المشروع وبيان الأسباب التي أدت إلى تغيير نطاق العمل في مبنى (K9) وأسباب عدم الانتهاء من مبنى (C4I) حتى تاريخه.

وأفادت الشركة بأن مشروع مركز إسناد الإطفاء والطوارئ والعمليات الرئيسي للقطاع النفطي جنوب منطقة الأحمدي، كان تحت إدارة وملكية شركة خدمات القطاع النفطي حيث انتقل المشروع فعلياً إلى الشركة في 2014/6/1، وتم تمديد العقد للمقاول حتى تاريخ 2015/11/15، وسوف تقوم الشركة بتحميله غرامات التأخير طبقاً لشروط العقد وحسب النظم واللوائح المعمول بها في الشركة، وأما بخصوص الجدول الزمني، فقد قام المقاول فعلياً بإصدار الجدول الزمني المحدث لإنجاز المشروع، وبما أنه تم تحويل خدمات (K9) إلى وزارة الداخلية لذا فقد قررت الإدارة العليا في اجتماعها بتغيير استخدام مبنى (K9) إلى مكاتب إدارية وفنية لاستخدام كل من إدارة تقنية المعلومات وإدارة الصحة والسلامة والبيئة في الشركة مما يتيح الاستعمال الأمثل لمباني الشركة وأيضا توفير مبالغ كبيرة لبناء مباني جديدة، أما بخصوص مبنى (C4I) وما يتضمنه من أعمال فإنه لا زال بحوزة وتحت إدارة اللجنة الأمنية التابعة لمجلس الوزراء بشكل كامل، وعند انتقال المشروع إلى الشركة فإنها ستقوم بعدها بدراسة وضع

المبـــنى واتخـــــاذ الإجـــراءات اللازمة لاستكماله حسب النظـــــم والإجراءات المتبعة فـــي الشركة وجاري التنسيق مع اللجنة الأمنية لتسليم المبنى بأقرب وقت ممكن.

وعقب الديوان بأهمية التزام الشركة بما جاء بردها بتطبيق غرامـــات التـــأخير علـــى المقاول والالتزام بتنفيذ الجدول الزمني المحدث المقدم منه وموافاته بالمســـتندات الدالـــة علـــى تحويل خدمات (K9) إلى وزارة الداخلية كما ورد بإفادة الشركة، والتنسيق مع اللجنة الأمنيـــة لضمان سرعة انتقال مبنى (C4I) إلى الشركة.

ج- <u>الملاحظات التي شابت مشروع مرافق جديدة وتحديث المرافق الحالية لمناولة الكبريت في مصفاة ميناء الاحمدي:</u>

تبين من مراجعة أعمال عقد مشروع إنشاء مرافق جديدة وتحـــديث المرافـــق الحاليـــة لمناولة الكبريت في مصفاة ميناء الاحمدي والبالغ قيمته 147,309,710/000 دينـــار كـــويتي بتاريخ 2013/5/28 والمقرر الانتهاء منه بتاريخ 2016/6/30، الملاحظات التالية:

- عدم الدقة في إعداد الدراسات الأولية حيث تم استبدال المعدات الواجب تحديثها بمعدات جديدة عن طريق إصدار طلب تغييري رقم (5) بتكلفة 8,235,182/000 دينار كويتي حيث بلغ عدد الطلبات التغييرية الصادرة والمعتمدة للمقاول (7) طلبات تغييرية بتكلفـــة اجمالية بلغت 9,311,544/600 دينار كويتي وبنسبة 46.5% من قيمـــة المخصـــص الموجود بالعقد والبالغ قيمته 20,000,000/000 دينار كويتي، الأمر الذي أدى إلى قيام الشركة بتمديد الفترات الزمنية لمراحل المشروع وذلك من خلال إصدار الأمر التغييري رقم (2) والذي أدى إلى تمديد تاريخ انتهاء المشروع إلى 2017/3/31، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.
- تعاقد المقاول المنفذ للمشروع مع (40) مقاول بالباطن منهم (16) مقاول غير مؤهـــل وغير معتمد بالقائمة المعتمدة لدى لجنة تأهيل المقاولين بالشركة.
- وجود بعض المعوقات التي تواجه تنفيذ المشروع تمثلت في الآتي:

- توقف الأعمال في المنطقة المحيطة بحادث صرف المياه لمعمل الغاز في منطقـــة ميناء الأحمدي لمدة تزيد عن ستة أشهر.

- تأخر تصنيع المعدات والمواد اللازمة من المورد الأمر الذي أثر سلباً على البرنامج الزمني للمشروع.
- تأخر أعمال البناء الرئيسية نتيجة توقف الأعمال في منطقة (CPI Oil Separator and LSH Foundation Grid).
- وجود صعوبات في دخول المقاول الرئيسي ومقاولي الباطن للبوابات الأمنية في مصفاة ميناء الأحمدي الأمر الذي يؤثر على إنجاز الأعمال اليومية للمشروع.

وطلب الديوان مراعاة الدقة عند إعداد الدراسات الأولية وتحديد احتياجات المشروعات ونطاق أعمالها، لما لذلك من آثار على الانتهاء من تنفيذها في المواعيد المحددة لها والحد من إصدار الأوامر التغييرية، وعدم التعاقد مع مقاولي الباطن غير المؤهلين بالشركة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي جميع المعوقات التي تواجه المشروع.

وأفادت الشركة بأنه لوجود حيود في عرض المورد لمعدات مناولة الكبريت ولتعرض بعض معدات وحدة مناولة الكبريت في مصفاة ميناء الأحمدي لحوادث حريق في الآونة الأخيرة والتي كان من المقرر تحديثها في المشروع المذكور أعلاه، فقد ارتأت الشركة ضرورة استبدال هذه المعدات القديمة بمعدات جديدة ذات تقنية حديثة ومواصفات عالية من حيث السلامة، وتم تأهيل جميع مقاولي الباطن غير المشمولين على قوائم لجنة تأهيل المقاولين بالشركة واعتمادهم وأخذ الموافقات اللازمة حسب الإجراءات الداخلية والمعتمدة من قبل الشركة، وأما فيما يتعلق بالمعوقات التي تواجه المشروع فإن جميع الأعمال المتوقفة في المنطقة المحيطة بحادث صرف المياه لمعمل الغاز في مصفاة ميناء الأحمدي قد عادت للعمل من تاريخ 2015/5/20 بالإضافة إلى أعمال البناء للقواعد الإسمنتية لمستودع الكبريت بعد تطبيق توصيات اللجنة الفنية المختصة بتقييم أسباب الحادث وتداعياته، أما فيما يتعلق بتأخر تصنيع وتوريد المعدات الميكانيكية من قبل المورد فقد قامت الشركة ممثلة بدائرة المشروعات بعقد عدة زيارات ميدانية للمورد لمتابعة نسبة الإنجاز وحل مشاكل المورد مع مقاول المشروع، كما أن المورد سيبدأ بتوريد المواد للموقع تباعاً من شهر سبتمبر 2015، أما بخصوص صعوبة دخول عمال المقاول الرئيسي ومقاولي الباطن من البوابات الأمنية في مصفاة ميناء الأحمدي، فقد عكفت الشركة ممثلة بالإدارة العليا والمسؤولون بالدوائر المعنية والجهة المسؤولة بوزارة الداخلية على حل هذه المشكلة، كما قامت

الشركة بإصدار بطاقات دخول ممغنطة لعمال المقاول مما أسهم في تقليص مدة الانتظار عند بوابات الدخول.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه والمتابعة المستمرة لأعمال المشروع للحد من المعوقات التي قد تواجهه مستقبلاً.

د- <u>الملاحظات التي شابت مشروع توسعة وتحديث مستودع الأحمدي لدائرة التسويق المحلي:</u>

تبين من مراجعة مشروع توسعة وتحديث مستودع الأحمدي لدائرة التسويق المحلي المسند تنفيذه إلى أحد المقاولين بمبلغ 66,522,206/000 دينار كويتي على أن يبدأ في تاريخ 2014/10/20 وينتهي في تاريخ 2017/9/19 الملاحظات التالية:

- عزوف المناقصين عن المشاركة في المناقصة حيث تم دعوة 43 مقاول، إلا أنه تم استلام عطاءين فقط.
- عدم الدقة في تحديد القيمة التقديرية للمشروع والبالغة 55,358,600/000 دينار كويتي، وبنقص عن قيمة الترسية بمبلغ 11,163,606/000 دينار كويتي.
- التأخر في أخذ الموافقة على الاعتماد الإضافي للميزانية (RAF) من قبل مؤسسة البترول الكويتية في تاريخ 2014/8/18 وذلك بعد موافقة لجان المناقصات الداخلية والعليا والمركزية على الترسية في تواريخ 2014/5/28 ، 2014/6/3 ، 2014/6/18 على التوالي، وبعد إرسال فاكس الترسية للمقاول في 2014/6/25.

وطلب الديوان دراسة أسباب عزوف المقاولين عن تقدمهم بعطاءات واتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء نتائج تلك الدراسة لتلافي ذلك مستقبلاً وبيان أسباب التفاوت بين القيمة التقديرية وقيمة الترسية، ووضع آلية تمكن من سرعة الحصول على موافقات الاعتماد الإضافي.

وأفادت الشركة بأنها قامت بدعوة (27) مقاول انشائي مؤهل من قبل لجنة تقييم المقاولين التابعة للشركة للمشاركة في العطاء، حيث أبدى (7) مقاولين استعدادهم للمشاركة بينما اعتذر (9) عن المشاركة نظراً لانشغالهم بتنفيذ مشروعات أخرى داخل وخارج دولة الكويت، ولم يستجب المقاولين المتبقين على الإطلاق، ووفقاً لتوصية اللجنة العليا للمناقصات تم إرسال

دعوة للمشاركة في العطاء إلى (16) مقاول آخر من قائمة المقاولين المؤهلين لدى شركة نفط الكويت، وبعد طرح مستندات المناقصة، قام (3) مقاولين بشراء كراسات العطاء بينما التزم عدد (2) مقاولين فقط بتقديم العطاء، ويستدل مما سبق على أن المقاولين العالميين مستقطبين من قبل المشروعات الكبرى في المنطقة بالإضافة إلى تزامن العديد من المشروعات الكبرى في مختلف انحاء العالم، أما فيما يخص بيان أسباب التفاوت بين القيمة التقديرية وقيمة الترسية فقد قامت الشركة بطرح المناقصة بتكلفة تقديرية تبلغ 55,358,600/000 دينار كويتي على أساس تقدير تكاليف من الطبقة –III التي قدمها مستشار الدراسة الهندسية الأولية مع معامل دقة يبلغ +/– 15٪ مبنيه على تقديرات دقيقة ودراسات كثيرة ولكن العطاءات جاءت قيمتها عالية وبلغ الاختلاف نسبة 20%، وعليه تم تقديم طلب زيادة الموارد (RAF)، وأما فيما يخص آلية تمكن من سرعة الحصول على موافقات الاعتماد الإضافي، فإن الشركة تلتزم باتباع الإجراءات للحصول على اعتماد إضافي، حيث أن الوقت الذي تتطلبه الموافقة على طلب زيادة الموارد يعتمد على أخذ الموافقات والاعتمادات اللازمة من قبل اللجنة التنفيذية لإدارة المحفظة ولجنة إدارة المشروعات التابعة للشركة ومجلس الإدارة ومجلس ادارة مؤسسة البترول الكويتية.

وعقب الديوان بأهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل وتحديث القوائم المعتمدة للمقاولين بالشركة، وإعادة النظر بالنسبة للمقاولين اللذين يتكرر اعتذارهم عن المشاركة بمناقصات الشركة بما يكفل مشاركة أكبر عدد ممكن من المقاولين بالمناقصات التي تطرحها الشركة للحصول على أسعار تنافسية ومراعاة الدقة عند تحديد القيمة التقديرية للمشروعات.

هـ- <u>استمرار الملاحظات التي شابت مشروع حقل الخزانات الشمالية الجديدة في مصفاة ميناء الأحمدي:</u>

تأخر الشركة في تنفيذ مشروع إنشاء حقل الخزانات الشمالية الجديدة بمصفاة ميناء الأحمدي والمسند تنفيذه لأحد المقاولين بتاريخ 2011/4/6 بمبلغ 153,849,296/420 دينار كويتي، وتبين من المراجعة الملاحظات الآتية:

- استمرار عدم التزام المقاول بتنفيذ أعمال المشروع بخطة الإنجاز حسب العقد الذي يتم تنفيذه على ثلاث أجزاء، حيث انتهى المقاول من الجزء الثالث للمشروع بينما تأخر في تنفيذ الجزئيين الأول والثاني، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

- استمر تأخر الشركة في تسليم الخزان رقم (TK-34-426) للمقاول للقيام بأعمال التحديث في التواريخ المحددة بالإضافة إلى تأخر المقاول في البدء بأعمال تحديث الخزانات وعدم التزامه بالتواريخ المدرجة بالخطة الزمنية للبدء بأعمال تحديث الخزانات الجنوبية، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وسبق للديوان أن اشار إلى ذلك في تقريره عن السنة المالية السابقة، وأفادت الشركة في حينه بأنها ستقوم باتخاذ كافة التدابير اللازمة لسرعة الانتهاء من أعمال المشروع.

وطلب الديوان مجدداً اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لسرعة الانتهاء من المشروع، والالتزام بالخطة الزمنية لتسليم الخزانات للمقاول وبدء تنفيذ أعمال تحديثها تفادياً لأي تأخيرات.

وأفادت الشركة بأنها اتخذت كافة التدابير اللازمة لسرعة الانتهاء من أعمال المشروع بما فيها العمل على تطبيق غرامات التأخير بالوقت المناسب حسب بنود العقد، ويرجع تأخر الشركة بتسليم الخزانات المذكورة بسبب الحاجة الملحة والخارجة عن الإرادة والمرتبطة بعمليات الإنتاج، وقد عملت الشركة جاهدة لتسليم الخزانات للمقاول ومن المخطط تسليم الخزان الثاني للمقاول بتاريخ 2015/7/15 وذلك بعد إتمام عمليات التفريغ والتنظيف المتعلقة بالسلامة.

وعقب الديوان مؤكداً على أهمية التزام الشركة بما جاء بردها حتى يتم الانتهاء من أعمال التحديث في التاريخ المخطط لما لذلك من آثار على كفاءة استخدام وتشغيل الخزانات.

و- <u>استمرار الملاحظات على مشروع إنشاء وحدة جديدة لمعالجة عادم الغازات الحمضية لمصفاة ميناء الأحمدي:</u>

تبين من المراجعة لأعمال تنفيذ مشروع إنشاء وحدة جديدة لمعالجة عادم الغازات الحمضية لمصفاة ميناء الأحمدي بالعقد رقم (CA/CSPD/0017) المبرم مع أحد المقاولين في 2012/7/15 بمبلغ 15,679,371/000 دينار كويتي الملاحظات التالية:

- استمر تأخر المقاول في إنجاز المشروع على الرغم من تعديل التاريخ المخطط لإنجازه بتمديده من أكتوبر 2014 إلى مارس 2015، حيث بلغت نسبة إنجاز المشروع 89.9% حتى 2015/3/31.
- استمرت الشركة في إصدار أوامر تغييرية على المشروع في السنة المالية 2015/2014 نتيجة لعدم الدقة في نطاق العمل، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

- بلغت قيمة المطالبات التي تقدم بها المقاول منذ بداية المشروع حتى 2015/3/31 ما قيمته 7,749,196/000 دينار كويتي.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقريره عن السنة المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه بأنه جاري اتخاذ الإجراءات اللازمة مع المقاول لإنجاز المشروع طبقاً للخطة الزمنية الموضوعة.

وطلب الديوان مجدداً اتخاذ الإجراءات اللازمة لسرعة إنجاز المشروع وتحميل المقاول بقيمة غرامات التأخير وفقاً لبنود العقد حفاظاً على حقوق الشركة المالية تجاه المقاول.

وأفادت الشركة أنه جاري تنفيذ المراحل الأخيرة من أعمال المشروع ومنها الاختبار الهيدروستاتيكي واختبارات ما قبل التشغيل، وبلغت نسبة إنجاز المشروع بنهاية يونيو 2015 حوالي 93%، كما أنها مستمرة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سرعة الإنتهاء من الأعمال المتأخرة ولإنجاز المشروع، ومن ضمن تلك الإجراءات تكثيف الاجتماعات مع المقاول لإيجاد حلول لمشاكل العمل ولضمان سرعة اتخاذ القرارات وتسريع الإنجاز، وطلب توفير عمالة إضافية والعمل لساعات إضافية دون تحمل الشركة مسئولية هذا الإجراء، والتنبيه المتكرر للمقاول بشأن التأخير الحاصل، وقام المقاول بتقديم مطالبات تشتمل على تمديد زمني لمدة العقد، وجاري مراجعة هذه المطالبات للبت فيها، وسيتم تحميل غرامات التأخير طبقاً لشروط العقد بحسب النظم واللوائح المعمول بها في الشركة.

وعقب الديوان بأهمية التزام الشركة بما جاء بردها من تفعيلها الإجراءات التي اتخذتها لضمان سرعة الانتهاء من الأعمال المتأخرة لإنجاز المشروع وتطبيق غرامات التأخير على المقاول وموافاته بما يتم في هذا الشأن.

4- <u>الملاحظات المتعلقة بعقود الأعمال والخدمات:</u>

أ- <u>العقد رقم (CA/3832):</u>

تبين من مراجعة العقد رقم (CA/3832) بشأن تقديم خدمات التصوير الإشعاعي لمصفاة ميناء الأحمدي بمبلغ 197,787/700 دينار كويتي، ما يلي:

- إيقاف العمل بالعقد رقم (CA/3832) وتم الاستعانة لتنفيذ نفس الأعمال من قبل المقاول المسند إليه تنفيذ العقد رقم (CA-3720-A) رغم ارتفاع أسعاره بنسبة 70% عن

أسعار العقد الحالي والذي قام بدوره بالاستعانة بالباطن بالمقاول الأصلي المسند له تنفيذ العقد رقم (CA/3832) لتنفيذ هذه الأعمال بناء على اتفاق بينهما.

- لم تقم الشركة باتخاذ الإجراءات لوضع مقاول العقد رقم (CA/3832) لمصفاة ميناء الأحمدي ضمن قوائم المقاولين الممنوعين من المشاركة بمناقصات الشركة مستقبلاً حيث أنها اتفقت مع المقاول الذي استعانت به لاحقاً لتقديم خدمات التصوير الإشعاعي بأسعار أعلى من أسعاره.

وطلب الديوان دراسة وضع المقاول المنفذ بقوائم المقاولين الممنوعين من المشاركة بمناقصات الشركة.

وأفادت الشركة بأنه سوف يتم دراسة ملاحظات الديوان لاتخاذ ما يلزم بهذا الشأن.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه وبأهمية التزام الشركة بما جاء بردها وموافاته بالإجراءات التي سوف تتخذ مع مقاول الباطن.

ب- <u>العقد رقم (CA/3769):</u>

تبين من مراجعة العقد رقم (CA/3769) بشأن خدمات صيانة التكييف والتبريد والتهوية والتدفئة بمصافي الشركة الثلاث والمسند تنفيذه لأحد المقاولين بتاريخ 2009/7/8 لمدة 63 شهراً بمبلغ 8,508,546/500 دينار كويتي الآتي:

- قامت الشركة بالموافقة للمقاول على استقدام عمالة خارجية بعدد (300) عامل بزيادة قدرها (60) عامل بنسبة 25% عن الأعداد المحددة بالعقد وعلى الرغم من ذلك لم يقم المقاول بتوفير الأعداد اللازمة من العمالة الخارجية كاملة خلال مدة تنفيذ العقد حيث بلغ متوسط العجز نحو (50) عامل شهرياً بنسبة قدرها 20.8% عن الأعداد المتفق عليها بالعقد.

وطلب الديوان بيان أسباب موافقة الشركة للمقاول باستقدام عمالة خارجية تزيد عن الأعداد المحددة له بالعقد وتحميل المقاول بالغرامات المتعلقة بنقص العمالة طبقاً لشروط العقد والتزام الشركة بالأعداد المحددة بالعقود عند موافقتها على استقدام عمالة خارجية.

وأفادت الشركة بأن العمالة الخارجية التي قامت الشركة بالموافقة عليها بعد توقيع العقد هي (300) عامل تحتوي على (240) عامل يجب توافرها بالمصافي الثلاث كما هو مبين بالعقد و (60) عامل إضافي لتغطية الاجازات والمرضيات وهذا يعد إجراء روتيني في جميع العقود لتمكين المقاول للمحافظة على الأعداد المطلوبة كما هو منصوص عليه بالعقد، وقد قامت الشركة بتحميل المقاول غرامات نقص العمالة.

وعقب الديوان بأهمية قيام الشركة بمراجعة الموافقات الصادرة منها للمقاولين لاستقدام العمالة الخارجية أثناء تنفيذ العقود وتعديل هذه الموافقات لتتناسب والأعداد الفعلية المتوفرة من هذه العمالة.

- تضمنت قيمة العقد مبلغ 465,387/500 دينار كويتي قيمة المشتريات من المواد وقطع الغيار وبلغ المنصرف منها مبلغ 70,617/360 دينار كويتي، وتبين من المراجعة ضعف إجراءات الرقابة على المنصرف من المشتريات نتيجة لعدم خضوعها لإجراءات الشراء بما يتفق وقرار مجلس الإدارة رقم (7) لسنة 2009 بشأن مشتريات المواد والتكليف بخدمات ومقاولات الأعمال، حيث تنفذ إجراءات تلك المشتريات بواسطة مستخدمي العقد وليس إدارة المشتريات بالدائرة التجارية وتحمل الشركة لمبالغ إضافية كرسوم مناولة للمقاول عن تلك المشتريات.

وطلب الديوان شراء المواد وقطع الغيار التي يتطلبها تنفيذ العقود بواسطة إدارة المشتريات بالدائرة التجارية بما يتفق والإجراءات المنظمة لأعمال الشراء بالقرار رقم (7) لسنة 2009 إحكاماً للرقابة عليها وعدم تحمل الشركة لمبالغ إضافية تدفع للمقاولين عن تلك المشتريات.

وأفادت الشركة بأن عقد التكييف هو عقد مشترك بين المصافي الثلاث، وأنه تم الشراء بما يتفق مع بنود العقد الموقعة مع المقاول، وتقوم الدائرة التجارية بالشركة الآن بوضع آلية لإحكام الرقابة على أوامر الشراء من المقاول من خلال وضع وإصدار إجراءات استرشاديه لاستخدام المبالغ الاحتياطية المخصصة والحصول على مشتريات المواد التي يتطلبها تنفيذ العقد، بحيث تكون عن طريق الدائرة التجارية وتتفق والإجراءات المنظمة لأعمال الشراء بالقرار الجديد رقم (6) لسنة 2015، وستخضع أوامر الشراء للمشتريات التي تزيد عن 5,000/000 دينار كويتي لموافقات لجنة المناقصات بالشركة.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه وسرعة الانتهاء من وضع الآلية التي أشارت إليها الشركة بردها لإحكام الرقابة على أوامر الشراء المنفذ إجراءاتها بواسطة المقاول وموافاته بها.

- عدم إصدار تقارير عن أداء المقاول لمدة 21 شهراً الأولى لتنفيذ العقد (من ديسمبر 2009 إلى أغسطس 2011) بنسبة 35% من الفترة الإجمالية لتنفيذ العقد، الأمر الذي لم يتمكن معه الديوان من الحكم على أداء المقاول خلال تلك الفترة وتحديد الغرامات والعقوبات الواجب توقيعها عليه في حال ضعف أدائه خلال تلك الفترة.

وطلب الديوان بيان أسباب عدم إصدار تقارير أداء المقاول الشهرية خلال الفترة المشار إليها لتحديد مدى التزام المقاول بتنفيذ الإجراءات التعاقدية المحددة بالعقد.

وأفادت الشركة بأنه لم يتواجد لديها سجل آلي لحفظ تقارير أداء المقاول خلال الفترة من ديسمبر 2009 إلى أغسطس 2011 ولكنها تحرص على الالتزام بتقديم تقارير الأداء الدورية للمقاول إلى لجنة التأهيل بشكل دوري مستقبلاً.

وعقب الديوان مؤكداً على ضرورة وجود سجل لحفظ تقارير أداء المقاولين وتقديمها للجنة التأهيل بشكل دوري.

- قام نائب الرئيس التنفيذي لمصفاة ميناء الأحمدي بتاريخ 2014/2/24 بتشكيل لجنة تحقيق بشأن استغلال مهندس صيانة التكييف بمصفاة ميناء الأحمدي رقم وظيفي (13811) وظيفته لمصالح شخصية وتجاوزات إدارية ومالية قام بها خلال فترة تنفيذ العقد، وانتهت اللجنة من أعمالها وأصدرت تقريرها النهائي بتاريخ 2014/9/7، وقد تبين من مراجعة أعمال لجنة التحقيق المشار إليها الآتي:

- عدم قيام لجنة التحقيق بإدانة أو تحميل المسئولية لكل من مشرف العقد وممثل مشرف العقد بمصفاة ميناء الأحمدي عن عدم صحة تطبيق بنود العقد بشأن المبالغ الواجب خصمها من مستحقات المقاول مقابل عدم حضور العمالة المحددة بالعقد وذلك على الرغم من مسئوليتهما المباشرة عن تنفيذ العقد واعتماد صرف الفواتير الشهرية عن أعمال العقد للمقاول حيث اقتصرت إدانتها وتحميل المسئولية لمهندس صيانة التكييف بالمصفاة فقط.

- أن لجنة التحقيق لم تحدد المسئولية بشأن عدم اتباع المسئولين عن تنفيذ أعمال العقد بمصفاتي الشعيبة وميناء عبدالله الآلية السليمة لحساب المبالغ الواجب خصمها من مستحقات المقاول مقابل عدم حضور العمالة أسوة بما اتبع مع مهندس صيانة التكييف بمصفاة ميناء الأحمدي، حيث تبين عدم خصم أية مبالغ من مستحقات المقاول تطبيقاً للبند رقم (20.1.1) من العقد والاكتفاء بتطبيق البند (20.1) من العقد وذلك بخصم 10% فقط من مستحقات المقاول وذلك بداية من تنفيذ العقد بمصفاة الشعيبة ونوفمبر 2012 بمصفاة ميناء عبدالله.
- عدم تنفيذ توصية لجنة التحقيق بشأن حصر المبالغ التي يتعين مطالبة المقاول بها عن عدم حضور العمالة المحددة بالعقد تطبيقاً للبند رقم (20.1.1) من العقد خلال فترة تنفيذه والتي قدرتها لجنة التحقيق بمبلغ من 3,000/000 دينار كويتي إلى 5,000/000 دينار كويتي شهرياً.
- الاتفاق بين مصافي الشركة الثلاث على تطبيق آلية موحدة بشأن تحديد الغرامات والمبالغ الواجب خصمها من المقاول في حالة عدم التزامه بتوفير أعداد العمالة المحددة بالعقد وذلك بتطبيق المادة رقم (22) فقرة (1) من الجزء الثاني بالعقد دون تطبيق المادة (22.1.1).

وطلب الديوان بيان أسباب عدم قيام لجنة التحقيق بإدانة أو تحميل المسئولية لكل من مشرف العقد وممثل مشرف العقد بمصفاة ميناء الأحمدي وكذلك عن عدم اتباع الآلية السليمة لتحديد المبالغ الواجب خصمها من مستحقات المقاول عن عدم حضور العمالة تطبيقاً لبنود العقد بمصفاتي ميناء عبدالله والشعيبة، وسرعة تنفيذ توصية لجنة التحقيق بحصر المبالغ التي يتعين مطالبة المقاول بها عن عدم حضور العمالة بمصافي الشركة الثلاث، وموافاته برأي الدائرة القانونية بشأن مدى اتفاق الآلية الموحدة التي سيتم تطبيقها بمصافي الشركة الثلاث مع شروط العقد حفاظاً على حقوق الشركة تجاه المقاول.

وأفادت الشركة بخصوص أسباب عدم قيام لجنة التحقيق بإدانة أو تحميل المسئولية لكل من مشرف العقد وممثل مشرف العقد بمصفاة ميناء الأحمدي إلى أن لجنة التحقيق قد ثبت لديها بالدليل القاطع بأن إهمال مهندس صيانة التكييف وتقصيره في واجباته الوظيفية هو فقط الذي

أدى إلى عدم تطبيق الخصومات بطريقة صحيحة حسب بنود العقد، حيث أنه هو المسؤول عن مراجعة وتدقيق كشوفات الحضور والغياب والدفعات الشهرية، أما بخصوص اختلاف آلية الخصومات ما بين المصافي الثلاث فإنه تم مخاطبة الدائرة القانونية فيما يخص بند (20.1) وبند (20.1.1) بالعقد وسيتم دراسة ملاحظة الديوان بشأن تطبيق الخصومات عن غياب العاملين في مصفاتي الشعيبة وميناء عبدالله بما يتفق وشروط العقد، أما فيما يتعلق بتوصية لجنة التحقيق بشأن المبالغ الواجب خصمها من المقاول خلال مدة تنفيذ العقد والآلية الموحدة التي تم الاتفاق على تطبيقها بمصافي الشركة الثلاث فإنه سيتم تحديدهما بالتنسيق مع الدائرة القانونية، أما بخصوص التوصية الصادرة عن لجنة التحقيق باسترجاع المبالغ المخصومة، فإنه جاري العمل للحصول على رأي الدائرة القانونية حول الآلية الموحدة للخصم.

وعقب الديوان بأنه كان يتعين إدانة وتحميل المسئولية لكل من مشرف العقد وممثل مشرف العقد بمصفاة الأحمدي وذلك لمسئوليتهما المباشرة عن تنفيذ العقد واعتماد صرف الفواتير الشهرية عن أعمال العقد للمقاول، وكذلك المسئولين عن تنفيذ أعمال العقد بمصفاتي ميناء عبدالله والشعيبة، وبالتزام الشركة بما جاء بردها بسرعة الحصول على رأي الدائرة القانونية بشأن الآلية الموحدة التي تم الاتفاق على تطبيقها بمصافي الشركة الثلاث والتوصية الصادرة من لجنة التحقيق بشأن المبالغ الواجب خصمها من المقاول خلال مدة تنفيذ العقد وموافاته بما يتم في هذا الشأن.

ج- <u>الملاحظات التي شابت العقد رقم (HOCS/CC/0359) والمتعلق بتنظيم رحلة العمرة:</u>

تبين من مراجعة العقد رقم (HOCS/CC/0359) بشأن تنظيم رحلة العمرة لشهر رمضان لموظفين الشركة وعائلاتهم والمسند تنفيذه لإحدى الشركات بتاريخ 2014/6/19 بمبلغ 96,400/000 دينار كويتي الآتي:

- إسناد العقد بالأمر المباشر بالمخالفة للمادة رقم (63) من الفصل التاسع من اللائحة المنظمة لمناقصات الشركات النفطية التابعة لمؤسسة البترول الكويتية.
- سبق طرح أعمال العقد بالمناقصة رقم (ITB#1000040) بتاريخ 2014/5/14 إلا أنه تم إلغاؤها وإعادة طرحها بتاريخ 2014/6/8 بمناقصة رقم (ITB#1000554) وأعيد

إلغاؤها مرة أخرى بتاريخ 2014/6/19 بقرار لجنة المناقصات الداخلية بالتمرير وذلك لعدم تقديم المتناقصين شهادة مزاولة المهنة من الهيئة العامة للطيران المدني موجهة للشركة على الرغم من أن هذه الشهادة تصدر موجهة إلى وزارة التجارة والصناعة لإصدار تراخيص مزاولة المهنة.

- أن الشركة المسند لها تنفيذ أعمال العقد لم يسبق لها المشاركة بالمناقصة الملغاة ولم تقدم شهادة مزاولة المهنة التي على أساسها تم إلغاء المناقصتين المشار إليهما.
- تم دعوة وإجراء الترسية بالإسناد بالأمر المباشر وتوقيع العقد بتاريخ 2014/6/19 وهو نفس يوم إلغاء المناقصة رقم (ITB#1000 554).
- أن طالب الخدمة والمسؤول عن دراسة وتقييم العطاءات وتقديم توصية بالإسناد إلى الجهة المختصة هو شقيق رئيس مجلس إدارة الشركة المسند إليها تنفيذ العقد وذلك حسب الإفصاح الذي قدمه بتاريخ 2014/6/19.

وطلب الديوان بيان أسباب إسناد العقد للمقاول بالأمر المباشر على الرغم من عدم تقديمه للشهادة التي بسببها تم إلغاء المناقصتين السابقتين، والتحقق من وجود شبهة تضارب مصالح بين مستخدم العقد ورئيس مجلس إدارة الشركة المسند إليها تنفيذه وضرورة التزام الشركة باللائحة المنظمة لمناقصات الشركات النفطية التابعة لمؤسسة البترول الكويتية.

وأفادت الشركة بأن إلغاء المناقصة في المرة الأولى والثانية تم بناء على مفهوم خاطئ لدى العاملين بالشركة بضرورة تقديم المقاول الذي يتقدم لهذه المناقصة شهادة مزاولة المهنة صادرة من الهيئة العامة للطيران المدني وليس شهادة صادرة من وزارة التجارة والصناعة بناء على كتاب توصية من الهيئة موجه إلى الوزارة بمنح هذه الشهادة، وذلك يرجع إلى أن هذا المطلب تم لأول مرة في الشركة في هذه المناقصة، وأما فيما يتعلق بشبهة تضارب المصالح، فإن طالب الخدمة قدّم الإفصاح المطلوب للدائرة القانونية، ونظراً لضيق وقت التنفيذ وقرب موعد رحلة العمرة فإنه تم إسناد العقد للشركة المسند إليها تنفيذه حسب الموافقات والإجراءات القانونية بالتمرير، وعليه فإن الشركة لا ترى وجود شبهة تضارب مصالح.

وعقب الديوان بأن إسناد العقد للشركة المسند إليها تنفيذه رغم علم الشركة بوجود شبه تضارب المصالح نظراً لضيق الوقت قد جانبه الصواب حيث أنها ألغت المناقصة الثانية وتم

الترسية بالأمر المباشر في نفس اليوم، هذا بالإضافة إلى اعترافها بردها بأنه تم إلغاء المناقصة الثانية بناءً على مفهوم خاطئ لدى العاملين لديها.

د- <u>الملاحظات التي شابت أعمال عقد إدارة مناسبات الشركة:</u>

تبين من المراجعة لأعمال العقد رقم (HO/CC/0259) والمتعلق بإدارة مناسبات الشركة والمسند تنفيذه لأحد المقاولين بمبلغ 796,922/000 دينار كويتي بتاريخ 2012/10/18، الآتي:

- عدم دقة تقدير أعمال العقد الأمر الذي أدى إلى تجاوز المنصرف الفعلي للمناسبات عن المبالغ المحدد لها بالعقد بنسبة وصلت إلى 451% لإحدى المناسبات وعدم تنفيذ بعض المناسبات، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.
- نفاد المبالغ المخصصة لتنفيذ أعمال المناسبات المدرجة بالعقد قبل تاريخ انتهائه في أكتوبر 2015 الأمر الذي أدى الى قيام الشركة بتجزئة أعمال تلك المناسبات لأربعة عقود بتكلفة اجمالية بلغت 121,745/000 دينار كويتي، أسند للمقاول منها عقدين بمبلغ 61,500/000 دينار كويتي، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.
- تضمن العقد تكلفة عمالة ثابتة تتحملها الشركة خلال مدة تنفيذ العقد بلغ قيمتها 347,976/000 دينار كويتي بنسبة 43.7% من إجمالي قيمة العقد، الأمر الذي أدى إلى تحمل الشركة تكاليف أجور شهرية لتلك العمالة حتى نهاية العقد في أكتوبر 2015 وذلك على الرغم من عدم تنفيذ بعض المناسبات المدرجة بالعقد وأن آخر مناسبة تم تنفيذها خلال شهر رمضان 2015 وذلك لنفاد المبالغ المخصصة بالعقد.
- تفاوت سعر إيجار الشاشة (LED Screen) ابتداءً من 200/000 دينار كويتي حتى 500/000 دينار كويتي بين كل مناسبة وأخرى على الرغم من عدم اختلاف مواصفاتها، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.
- عدم الدقة في تحديد الاحتياجات من العمالة الوطنية، الامر الذي أدى إلى قيام الشركة بإصدار أمر تغييري بتاريخ 2013/4/22 لإضافة عدد (2) موظفين كويتيين بتكلفة 73,591/530 دينار كويتي.

وطلب الديوان مراعاة الدقة في تحديد نطاق أعمال العقد بما يكفل تنفيذ جميع الاعمال المطلوبة وعدم اصدار أوامر تغييرية لها، وعدم تجزئة الأعمال عند طرحها وإسنادها للمقاولين لحصول الشركة على أقل الأسعار، وتحديد أسباب تحملها تكلفة عمالة ثابتة لتنفيذ أعمال العقد، واختلاف أسعار ايجار الشاشة على الرغم من عدم اختلاف مواصفاتها.

وأفادت الشركة بأنه تم تقدير تكلفة البنود الواردة في نطاق الأعمال في العقد المذكور بناءً على معطيات الخبرة والتكنولوجيا المتوفرة آنذاك، مع وجود مخصص للمتطلبات الإضافية والتكنولوجيا الحديثة، كما تم استنفاد هذا المخصص بالكامل عند تنفيذ المناسبات المذكورة في العقد، حيث قامت الشركة بعدها بمراجعة التكلفة التقديرية للمناسبات المذكورة في العقد وتم تعديلها في نطاق العمل الجديد لعقد إدارة مناسبات الشركة لعام 2015 بحيث يكون شاملاً لجميع متطلبات تنفيذ المناسبات دون الحاجة لإصدار أوامر تغييرية أو تجزئة الأعمال، ويوفر المقاول عمالة ثابتة طوال مدة العقد وذلك للقيام بتجهيز وترتيب وتنفيذ الأعمال والمناسبات المذكورة في العقد والمطابقة لخطة مناسبات العلاقات العامة والإعلام، مما يستوجب تواجدهم كعمالة ثابتة طوال مدة العقد، أما بالنسبة لتكلفة استئجار شاشة العرض (LED Screen) في مناسبات الشركة فتختلف نظراً لاختلاف طبيعة ومدة كل مناسبة على حده، إذ تتطلب بعض المناسبات تركيب شاشة العرض قبل المناسبة بيوم أو يومين وذلك لإجراء تجربة للعرض، بينما تتطلب بعض المناسبات البسيطة الأخرى تركيب الشاشة في نفس اليوم لذا يتم تقدير تكلفتها بقيمة أقل.

وعقب الديوان على أهمية التزام الشركة بما جاء بردها.

هـ- <u>الملاحظات التي شابت عقد استئجار سيارات لشركة البترول الوطنية الكويتية وشركة كافكو (HO/GS/0327):</u>

تبين من مراجعة العقد رقم (HO/GS/0327) بشأن استئجار سيارات الشركة وشركة كافكو والمسند تنفيذه لمقاولين أثنين والذي بلغت قيمته الإجمالية 7,496,800/000 دينار كويتي على أن يبدأ في 2015/2/1 ولمدة 28 شهر ما يلي:

- عدم قيام الشركة بتعديل مسمى عنوان المناقصة على الرغم من توصية الدائرة القانونية بذلك أثناء فترة الطرح حيث رأت بأنه غير سليم من الناحية القانونية وذلك لاستقلال كل من الشركتين الزميلتين (شركة البترول الوطنية الكويتية وشركة كافكو) وانفصالهما من

ناحية الشخصية المعنوية وعدم وجود صفة قانونية للشركة تخولها لطـــرح المناقصـــة بالنيابة عن شركة كافكو.

- قامت الشركة بطرح المناقصة بتاريخ 2014/8/31 عـــن طريـــق لجنـــة المناقصـــات المركزية قبل الحصول على موافقة إدارة الفتوى والتشريع على وثائق طرح المناقصة التي تسلمتها الشركة بتاريخ 2014/11/11، ولم تقم الشركة بإجراء التعـــديلات علـــى شروط وثائق المناقصة بما يتفق وملاحظات إدارة الفتوى والتشريع بالمخالفة للبند رقـــم (2) من المادة (13) من قرار مجلس إدارة الشـــركة رقـــم (7) لســـنة 2009 بشـــأن مشتريات المواد والتكليف بخدمات ومقاولات الأعمال.
- قامت الشركة بإضافة مادة رقم (1-8) في الجزء رقم (2) من الملحق رقم (أ) في العقد تخول فيه الموظف أو أبنـــاءه أو أحد أقاربه أو أحد تابعيه أو ســـائق يعمل لدى الشركة أو المقاول بقيـــادة المركبة، على الرغم من أن السيارة تعتبر ميزة شخصية للمـــوظف دون سواه.
- قامت الشركة بتحديد دقيق للمواصفات في بعض فئات السيارات المطلوبـــة للمـــراقبين والمشرفين الأوائل، وكذلك السيارات المطلوبة لرؤساء الفرق لتطابق المواصفات طراز معين من السيارات على الرغم من طلب المقاولين وبعض الوكلاء المحليين في محضر الاجتماع التمهيدي توسيع المواصفات بشكل أكبر لتطابق أنواع أكثر من السيارات، إلا أن الشركة لم تقم بتغيير المواصفات، والبيان التالي يبين تلك المواصفات:

الفئة المستحقة	المواصفات المطلوبة
المراقبين والمشرفين الاوائل	سيارات دفع رباعي / المحرك لا يقل عن 6 سلندر لا تقل سعته عن 4 لتر وبقوة لا تقل عن 270 حصان
رؤساء الفرق	سيارات دفع رباعي /المحرك لا يقل عن 8 سلندر / حجم خزان الوقود لا يقل عن 130 لتر

- قامت الشركة بإسناد تنفيذ عقد المجموعة الثانية لمقاول غير مؤهل لدى لجنـــة تأهيـــل الموردين والمقاولين بالشركة.

وطلب الديوان الالتزام بتعديلات إدارة الفتوى والتشريع على شروط وثائق المناقصة قبل طرحها وبيان أسباب كل من عدم الالتزام بتوصية الدائرة القانونية بتعديل مسمى المناقصة، والتحديد الدقيق للمواصفات لبعض الفئات من السيارات المطلوبة، وإسناد تنفيذ أعمال العقد لمقاول غير مؤهل لدى لجنة تأهيل الموردين والمقاولين بالشركة.

وأفادت الشركة بخصوص عدم الالتزام بتعديلات إدارة الفتوى والتشريع على شروط وثائق المناقصة، وبناءً على قرار مجلس إدارة الشركة رقم (7) لسنة 2009 المطبق خلال فترة سريان العقد، والذي تم استبداله لاحقا بقرار رقم (6) لسنة 2015 وإجراءات المناقصات الاعتيادية لدى الشركة، فإنه يتم إرسال جميع الوثائق المتعلقة بالمناقصة إلى إدارة الفتوى والتشريع من أجل الإفادة فقط بدلاً من الموافقة وذلك خلال نفس الفترة التي يتم التقدم فيها إلى لجنة المناقصات المركزية للحصول على الموافقة لطرح المناقصة، ولكن وبسبب تأخر إفادة إدارة الفتوى والتشريع والتي قد تصل إلى أشهر مما يؤثر على الدورة الزمنية للمناقصة وبالتالي التأخير في توقيع العقود وتنفيذها، فأننا نقوم بالأخذ في إفادة إدارة الفتوى والتشريع مشترطة بموافقة الدائرة القانونية على الإفادة وعلى محاضر اجتماعات الـ (PTM)، وفي هذه المناقصة تحديداً تم إرسال جميع الوثائق إلى إدارة الفتوى والتشريع من أجل الإفادة في 2014/8/5، وتم طرح المناقصة في 2014/8/24 مع موعد إغلاق مبدئي في 2014/10/21 والذي تم تمديده لاحقا إلى 2014/11/4 بسبب تأخر وصول إفادة إدارة الفتوى والتشريع والتي وصلت بعد موعد الإغلاق في 2014/11/11، أما بخصوص عدم الالتزام بتوصية الدائرة القانونية بتعديل مسمى المناقصة، فإن الشركة ترى بأن مسمى عنوان المناقصة صحيح لأن المناقصة تتضمن متطلبات شركة كافكو مع متطلبات الشركة من السيارات في العقد المذكور والذي تم بطلب وتفويض من شركة كافكو من خلال كتاب رسمي، وعليه فقد تم وضع العنوان ليعكس نطاق وموقع العمل الفعلي الذى سيكون من حق المقاول معرفته للإحاطة بجميع التفاصيل المتعلقة بنطاق العمل الذى سيقوم بتقديم عرض أسعاره بناءً عليه، بالإضافة إلى ذلك حدثت حالات كثيرة في السابق لطرح مناقصات مشتركة مع الشركات النفطية الزميلة بالمؤسسة دون أي مشاكل.

أما بخصوص التحديد الدقيق للمواصفات لبعض الفئات من السيارات المطلوبة فإنه تم إعداد مواصفات السيارات الخاصة بفئة رؤساء الفرق بحيث تنطبق على نوعين من السيارات

هما نيسان باترول وتويوتا لاندكروزر، أما مواصفات سيارات فئة المراقبين الأوائل فإن الشركة تتفق مع ملاحظة الديوان وسوف يتم تلافي ذلك مستقبلاً بناء على المواصفات الموحدة للسيارات من مؤسسة البترول الكويتية بالكتاب المؤرخ بتاريخ 2015/1/31.

أما بخصوص إسناد تنفيذ العقد لمقاول غير مؤهل لدى لجنة تأهيل الموردين والمقاولين بالشركة، فإن المقاول المسند إليه تنفيذ العقد هو المقاول للعقد قبل الحالي المنتهي حديثاً وهو مصنف من قبل لجنة تأهيل المقاولين والموردين بأنه غير نشط وليس غير مؤهل كما ذكر في ملاحظة الديوان، كما أن هذه المناقصة قد تم طرحها على قائمة مختصرة مكونة من عشر مناقصين معتمدة من الجهات المعنية والمخولة بذلك طبقاً لقرار مجلس الإدارة رقم (7) بهذا الشأن، وكانت مبررات استخدام هذه القائمة أنها نفس القائمة التي اشتركت في المناقصة السابقة ومن أجل الحصول على أسعار تنافسية.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه والتنسيق مع الدائرة القانونية لتوحيد الرأي القانوني بخصوص مسمى المناقصة بصفتها جهة اختصاص والتزام الشركة بما جاء بردها بالتزامها بالمواصفات الفنية الموحدة لسيارات فئة المراقبين مستقبلاً والتي يتم تحديدها من قبل مؤسسة البترول الكويتية.

و- <u>الملاحظات التي شابت العقد رقم (CS/2049) لفرق الكشف عن المتفجرات:</u>

تبين من مراجعة الاتفاقية رقم (OSSC/SDFC/SLA/1/2013-1/3) بشأن فرق الكشف عن المتفجرات (قوة الأثر) والتي تم توقيعها سابقا بين شركة خدمات القطاع النفطي ولجنة متابعة القرارات الأمنية والتي تم نقلها في 2014/3/9 لصالح الشركة ولمدة 8 أشهر تبدأ من 2014/4/1 إلى 2014/11/30 بقيمة 1,000,000/000 دينار كويتي والعقد رقم (CS/2049) والذي تم توقيعه في 2014/10/21 بمبلغ 1,427,400/000 دينار كويتي لمدة 24 شهراً، عدم تحويل مسئولية إدارة العقدين لوزارة الداخلية حتى مايو 2015 على الرغم من أنها الجهة المختصة في الدولة لتأمين المواقع الحيوية بقوة الأثر والكشف عن المتفجرات، حيث أن الشركة ليست جهة اختصاص ولا يتوفر لديها العنصر البشري المختص لهذا النوع من النشاط.

وطلب الديوان إسناد تنفيذ مثل هذه الأعمال التخصصية لوزارة الداخلية لعدم اختصاص الشركة بتنفيذها وموافاة الديوان بما يتم في هذا الشأن.

وأفادت الشركة بأنه فيما يخص الاتفاقية رقم (OSSC/SDFC/SLA/1/2013-1/3) بشأن فرق الكشف عن المتفجرات (قوة الأثر)، فإنها ملتزمة بكافة شروط وأحكام الإتفاقية الأصلية والتي لم تنص على أن مسئولية إدارة العقد هي لوزارة الداخلية.

وبدءًا من العقد الجديد رقم (CS/2049) بين الشركة والمقاول المتخصص بالخدمة فإنه تم التنسيق مع وزارة الداخلية لتحويل مسئولية إدارة العقد إليها، وتم مخاطبة وزير الداخلية من قبل وزير النفط بتاريخ 2015/2/2 بطلب الموافقة على تحويل كامل المسؤولية بإدارة عقد المقاول التابع للشركة إلى وزارة الداخلية، حيث أفاد وزير الداخلية بالكتاب المؤرخ في 2015/3/3 بأن إحالة المقاول المتخصص بتوفير خدمة الكلاب البوليسية بإدارتها وتنظيم عملها وتدريبها لإدارة الأثر التابعة لوزارة الداخلية هو اقتراح صائب، وبناءً على رد وزير الداخلية تم إعداد مسودة مذكرة تفاهم بهذا الخصوص وتم مخاطبة وكيل الوزارة بكتاب من قبل الرئيس التنفيذي للشركة المؤرخ في 2015/5/25 على أن يتم تحويل المسئولية حال الحصول على الموافقة والإنتهاء من اعتماد مذكرة التفاهم.

وعقب الديوان بسرعة اعتماد مذكرة التفاهم التي أشارت إليها الشركة بردها مع وزارة الداخلية لتحويل مسئولية إدارة العقد لها بصفتها الجهة المختصة وموافاته بما يتم في هذا الشأن.

5- <u>الملاحظات التي شابت عمليات الإنتاج وتداول المنتجات بمصافي الشركة ومصنع الغاز:</u>

أ- <u>استمرار عدم تحقيق خطتي التكرير والإنتاج لبعض المنتجات بمصافي الشركة:</u>

تبين من مراجعة خطتي التكرير والإنتاج لمصافي الشركة خلال السنة المالية 2015/2014 الآتي:

- استمرار عدم تحقيق خطتي التكرير من النفط الخام بمصفاتي ميناء الأحمدي والشعيبة حيث بلغت كمية التكرير الفعلية لهما 23,861 ألف طن و 10,054.9 ألف طن بنقص قدره 1,342 ألف طن و 235.2 ألف طن بنسبة قدرها 5.32% و 2.29% مقارنة

بكميتي النفط الخام المخطط تكريرهما واللتان بلغتا 25,203 ألف طن و 10,290.1 ألف طن على التوالي.

- استمرار عدم تحقيق الشركة لإيرادات بلغ ما أمكن حصره من قيمتها مبلغ 1.534 مليار دولار أمريكي نتيجة لاختلاف كميات الإنتاج الفعلية لأنواع المنتجات النهائية عن كمياتها المخطط لها بمصفاتي ميناء الأحمدي والشعيبة، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك بتقاريره عن السنوات المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه بأن الفروقات ما بين الإنتاج الفعلي والمخطط ترجع إلى عدة أسباب أهمها وجود مشاكل تشغيلية لبعض الوحدات وأعمال الصيانة الدورية الشاملة لها.

وطلب الديوان مجدداً اتخاذ مزيد من الإجراءات الفنية اللازمة للحد من التوقفات غير غير المخطط لها وخاصة تلك التي تخضع لسيطرة الشركة لتحقيق خطتي الإنتاج والتكرير للمنتجات لما لذلك من آثار على إيرادات الشركة وتعظيم ربحيتها.

وأفادت الشركة بأنه فيما يتعلق بالتوقفات غير المخطط لها فهي من التحديات التي يواجهها القطاع النفطي عالمياً وبشكل مستمر، لذا اتخذت الشركة سلسلة من الإجراءات الفنية التي من شأنها الحد من التوقفات غير المخطط لها.

وعقب الديوان بأهمية قيام الشركة بتفعيل الإجراءات الفنية التي اتخذتها ومتابعة آثارها على الحد من التوقفات غير المخططة لوحدات الإنتاج بمصافي الشركة.

ب- <u>الملاحظات التي شابت التوقفات غير المخططة للوحدات:</u>

- استمر تحمل الشركة لخسائر بلغت قيمتها 179,382,320/00 دولار أمريكي نتيجة للتوقفات غير المخطط لها لبعض الوحدات الإنتاجية خلال السنة المالية 2015/2014، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

- استمر تكرار التوقفات غير المخطط لها لبعض الوحدات الإنتاجية بمصافي الشركة بعضها يتكرر سنوياً والبعض الآخر بلغ عدد التوقفات لها (7) توقفات خلال السنة المالية الأمر الذي ترتب عليه تكبد الشركة لخسائر كبيرة، والبيان التالي يبين أمثلة على الخسائر التي سببتها بعض الوحدات:

المصفاة	الوحدة	رقم الوحدة	عدد أيام التوقف	الخسائر الفعلية للتوقفات غير المخططة		الملاحظات
				سنت	دولار أمريكي	
ميناء الأحمدي	CDU	3	12.03	00	10,200,000	
	NGOD	--	24.57	00	17,900,000	
	ALKYLATION	--	84.53	00	29,600,000	توقف الوحدة (8) مرات خلال السنة
ميناء عبدالله	وحدة إزالة الكبريت من الزيت الثقيل ARDS	U-12-11	13.78	00	13,610,000	توقف مرتين
	وحدة التقطير	U-11	4.6	00	2,950,252	
	وحدة إزالة الكبريت من الزيت الثقيل RCD	U-03	16.6	00	6,007,074	
ميناء الشعيبة	وحدة التكسير الهيدروجيني للزيت الثقيل (الإتش أويل)	07B	40.4	00	26,600,000	تكرار توقف الوحدة خلال السنة والسنوات السابقة
	وحدة التكسير الهيدروجيني للزيت الثقيل (الإتش أويل)	07A	1.2	00	800,000	تكرار توقف الوحدة خلال السنة والسنوات السابقة

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقاريره عن السنوات المالية السابقة، وأفادت الشركة في حينه بأنها تطبق الأنظمة والممارسات المطبقة عالمياً للتقليل من تكرار أعطـــال المعـــدات المؤدية لتوقف الوحدات مع حصر الخسائر الناتجة من توقف الوحدة.

وطلب الديوان مجدداً الحد من التوقفات غير المخطط لها والعمل على تلافي أسبابها لما لها من آثار على أرباح الشركة في ظل استمرارها بمصافي الشركة الثلاث.

وأفادت الشركة بأنها اتخذت سلسلة من الإجراءات الفنية التي من شـــأنها الحـــد مـــن التوقفات غير المخطط لها متمثلة في تشكيل لجنة فنية تضم أعضاء من مصافي الشركة الثلاث تحت مسمى لجنة إدارة وارتقاء الأصول وذلك للوقوف على أهم الأسباب الجذرية للتوقفات غير المخطط لها ومحاولة تفاديها مستقبلاً، ولقد انتهت أعمال اللجنة إلى إصدار عدة توصيات تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للتوقفات غير المخطط لها وتم وضع خطة عمل متكاملة وجـــاري العمل على متابعة تطبيقها، وأيضاً عمل دراسات لتحليل الأسباب الجذرية لجميع التوقفات غيـــر المخطط لها لكل حالة على حدة وذلك فور حدوثها، كما قامت الشركة بوضع الحد من التوقفات غير المخطط لها كأحد معايير الأداء السنوي للإدارة العليا والمدراء ورؤساء الأقسام.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه وبأهمية وتنفيذ كافة التوصيات الصادرة من اللجنة التي شكلتها الشركة بهذا الشأن لمعالجة الأسباب الجذرية للتوقفات غير المخططة، وموافاته بنتائج تطبيق تلك التوصيات ومدى فعاليتها في الحد منها.

ج- حدوث توقفات لبعض الوحدات على الرغم من إجراء صيانة دورية لها قبل توقفها:

وجود توقفات لبعض الوحدات بمصافي الشركة وذلك على الرغم من إجراء الصيانة الدورية لها والتي لم تتجاوز لبعض الوحدات فترة ثلاث أيام فقط، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.

وطلب دراسة أسباب توقف الوحدات على الرغم من إجراء الصيانة الدورية لها، واتخاذ ما يلزم من إجراءات في ضوء نتائج تلك الدراسة ومراعاة الدقة والكفاءة عند إجراء الصيانة وذلك لتلافي حدوث مثل هذه التوقفات مستقبلاً.

وأفادت الشركة بأنه يتم التعامل مع هذه التوقفات كغيرها من التوقفات غير المخطط لها، كما أن أسباب هذه التوقفات لا تكون بالضرورة متصلة بأعمال الصيانة الدورية السابقة بل قد تكون لأسباب تشغيلية فنية أخرى.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه وأهمية اتخاذ كافة الإجراءات الفنية اللازمة التي تكفل الحد من التوقفات غير المخطط لها للوحدات خاصة لتلك الوحدات التي تتوقف بعد إجراء الصيانة الدورية لها بفترات قصيرة.

6- الملاحظات التي شابت البترول والمبيعات بالمصافي:

أ- بيع كميات من منتج الديزل الخام عالي الكبريت دون اجراء العمليات التشغيلية والتصنيعية عليه:

قامت الشركة ببيع كميات قدرها 52,584 طن من الديزل الخام عالي الكبريت بمصفاة ميناء عبدالله خلال شهري فبراير ومارس 2015 دون اجراء العمليات التشغيلية والتصنيعية عليه نتيجة للتوقف المفاجئ لوحدتي (NEW GOD) و (OLD GOD) بمصفاة ميناء الأحمدي وعدم توافر مساحات تخزينية لتلك الكميات، الأمر الذي أدى إلى بيعها بأسعار تقل عن متوسط

أسعار الديزل قليل الكبريت مما نتج عنه عدم تحقيق إيرادات بلغت 2,072,902/36 دولار أمريكي.

وطلب الديوان دراسة أسباب توقف وحدتي معالجة الديزل بمصفاة ميناء الأحمدي واتخاذ الإجراءات اللازمة لعدم تكرارها مستقبلاً وضرورة توفير مساحات تخزينية لمثل هذه الحالات وذلك لتجنب بيع منتجات بمواصفات أقل وبالتالي أسعار أقل وفقد الشركة إيرادات نتيجة لذلك.

وأفادت الشركة بأنها تتبع نظام (Defect Elimination Process) وذلك لمعرفة أسباب التوقف والذي بدوره يحدد الأسباب الجذرية والحلول الفنية المطلوبة لعدم تكرار تلك التوقفات، كما تبنى خزانات الشركة بهدف الإدارة المثلى لمنتجاتها النهائية والوسطية، وفي الحالة المشار اليها من قبل الديوان، تم احتواء كميات الديزل بخزانات مصفاة ميناء الأحمدي، ومن ثم بيعه كمنتج ديزل بدلا من خلطه مع منتج زيت الوقود الأقل ربحية وهذه من الحالات النادر حدوثها بالمصافي.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه.

ب- <u>استمرار بيع شحنات من المنتجات ذات مواصفات جودة أعلى من الجودة المطلوبة من العملاء:</u>

استمر بيع بعض الشحنات لبعض المنتجات للعملاء الخارجيين بمواصفات جودة أعلى من مواصفات الجودة المطلوبة دون تحصيل فروق الجودة من هؤلاء العملاء والتي بلغ ما أمكن حصره من قيمتها خلال السنة المالية 2015/2014 مبلغ 9,640,500/00 دولار أمريكي للسوق الخارجي، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك بتقاريره عن السنوات المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه بأن قطاع التسويق في مؤسسة البترول الكويتية هو الذي يتعامل مع جميع العملاء وبما يشمل تحديد السعر.

وطلب الديوان مجدداً التنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية لاتخاذ المزيد من الإجراءات المؤثرة التي تكفل منع بيع منتجات بمواصفات جودة أعلى من مواصفات الجودة المطلوبة من العملاء وتحديد الأسعار بناءً على مواصفات المنتجات المسلمة للعملاء.

وأفادت الشركة بأن هذه المنتجات تباع بحسب مواصفات عالمية ثابتة وأسعار تتغير بحسب السوق وذلك كله يتفق عليه حين التعاقد وبالتالي لا يمكن مطالبة العملاء بمبالغ إضافية بسبب تزويدهم بمواصفات أفضل من المطلوب، وتوجد لدى الشركة خطط مرتبطة بمشروع الوقود البيئي لتطوير الأنظمة مما سيساهم إلى حد كبير بضبط المواصفات قريباً من حدود المواصفات المطلوبة.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه.

ج- <u>استمرار تحمل الشركة خسائر انخفاض جودة بعض المنتجات داخل المصافي:</u>

استمر تحمل الشركة خلال السنة المالية 2015/2014 لخسائر مالية نتيجة فقدان خصائص بعض المنتجات البترولية أو التخلي عن جودتها بلغ ما أمكن حصره منها مبلغ 21,130,300/00 دولار أمريكي وتتضمن الخسائر ما قيمته 16,580,000/00 دولار أمريكي نتيجة نقل منتج زيت الوقود من مصفاتي ميناء عبدالله والشعيبة إلى مصفاة ميناء الأحمدي والتي تقوم بضخه إلى المحطات التابعة لوزارة الكهرباء والماء مما يؤدي إلى تقليل لزوجة المنتج وذلك على الرغم من قيام الشركة بتشكيل لجنة بهذا الشأن إلا أنه استمر تحقيق خسائر مالية.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك بتقاريره عن السنوات المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه بأنه لا يمكن التوصل لحدود كل مواصفة، لكن تبقى جهود كل مصنع أن يقلل من الفارق ما بين المواصفات المحددة والمزودة.

وطلب الديوان مجدداً اتخاذ الإجراءات الفنية اللازمة لمنع حدوث الخسائر الناتجة عن انخفاض جودة المنتجات بمصافي الشركة.

وأفادت الشركة بأن الفاقد في المواصفات في زيت الوقود الذي يتم تزويده لمحطات القوى يرجع إلى التغيرات الكبيرة التي تطرأ على معدلات طلب زيت الوقود الثقيل من قبل وزارة الكهرباء والماء، ومحدودية سعة وعدد الخزانات في مصفاة ميناء الأحمدي مقارنة بحجم العمليات المختلفة التي تقوم بها وأهميتها الاستراتيجية للدولة، والحاجة لنقل زيت الوقود من مصفاة الشعيبة ومصفاة ميناء عبدالله عبر خزانات مصفاة ميناء الأحمدي لعدم وجود خطوط مباشرة ما بين المصفاتين ووزارة الكهرباء والماء مما ينتج عنه فاقد اضطراري لعدم

التمكن من ضبط الجـــودة بشكل عاجل، والاختلاف في نتائج الفحص المخبـري لكـل مـن مصافي الشركة وهذا معـروف في الصناعة.

ومن الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الشأن هو عمل مراقبة يومية وأسبوعية للتقليل من الفارق في جودة زيت الوقود، ودراسة إمكانية وضع خط منفصل في مصفاة ميناء الأحمدي للمنتجات الخفيفة التي تستخدم للخلط مع زيت الوقود الثقيل للتحكم بكمياتها، وتم حصر الخزانات التي تحتوي على أجهزة خلط متعطلة وجاري التنسيق مع دوائر الصيانة لاتخاذ ما يلـزم مـن إجراءات، وخلط أكبر كمية ممكنة من الديزل الثقيل من وحدات التقطير مع زيت الغاز الذي يتم تزويده لوزارة الكهرباء والماء، كما أنه بعد تشغيل مشروع الوقود البيئي سـيقل إنتـاج زيـت الوقود وسيتم تغيير خدمة بعض الخزانات في مصفاة الشعيبة لخدمة منتجات مصـفاتي مينـاء الأحمدي وميناء عبدالله مما سيساهم إلى حد كبير في التغلب على مشكلة محدودية الخزانات في مصافي الشركة وتطوير الأنظمة الخاصة بخلط المنتجات قريباً من حدود المواصفات المطلوبة.

وعقب الديوان على أهمية التزام الشركة بتنفيذها الإجراءات التي ذكرتها بردها لخفض قيمة خسائر الفاقد في المواصفات في زيت الوقود الذي يتم ضخه لمحطات القوى وذلك لحـين الانتهاء من تشغيل مشروع الوقود البيئي.

د- <u>استمرار تكبد الشركة لخسائر مادية وبيئية نتيجة لحرق الغازات:</u>

استمر حرق كميات من الغازات المنتجة (غاز الشعلة) بمصافي الشركة ومصنع الغـاز بلغت كميتها 149,805 طن متري خلال السنة المالية 2015/2014، الأمر الذي أدى إلى تكبد الشركة لخسائر بلغت قيمتها 18,032,542/35 دولار أمريكي بالإضافة إلى الأضرار البيئيـة التي تسببها، هذا وبلغت كمية الغاز المحترق بمصفاة ميناء عبدالله 59,215 طن متري بزيـادة قدرها 5,415 طن متري وبنسبة 10% مقارنة بكمية ونسبة الغاز المحترق خلال السنة المالية 2014/2013 والتي بلغـت 53,800 طن متري، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك بتقريره عن السنة المالية السابقة وأفادت الشركة فـي حينه بأنها اتخذت العديد من الإجراءات الفنية للحد من حرق الغازات والاستفادة منها.

وطلب الديوان مجدداً اتخاذ مزيد من الإجراءات الفنية اللازمة للحد من حرق الغـــازات والاستفادة من المشروعات المنفذة في هذا الشأن لما لذلك من آثار سلبية علـــى البيئـــة وتكبـــد الشركة لخسائر مالية.

وأفادت الشركة بأنها قامت بتنفيذ عدة مشروعات ودراسات تعمل على الحد والتقليل من عملية حرق الغازات وتقليل الإضرار البيئية.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه وعلى أهمية تحديد حدود مسموح بها لكميـــات غازات الشعلة.

هـــ- <u>الملاحظات المتعلقة بالتخزين بالصهاريج العائمة:</u>

- **<u>استمرار تحمل الشركة تكاليف تخزين إضافية نتيجة استمرار استخدام سياسة التخزين بالصهاريج العائمة:</u>**

تحملت الشركة مبلغ 14,904,305/82 دولار أمريكي تعادل مبلـــغ 4,400,765/150 دينار كويتي خلال السنة المالية 2015/2014 تكاليف تخزين إضافية بالصهاريج العائمة لكمية 1,155,134 طن متري من منتج زيت الوقود لزيادة الطاقة التخزينية وذلك بسبب محدودية سعة وعدد الخزانات بمصافي الشركة مقارنة بزيادة كميات الإنتاج منه نتيجة لإيقاف وحدات إزالـــة الكبريت المجدولة مما يزيد من إنتاج زيت الوقود.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك بتقاريره عن السنوات المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه بأنها اتخذت مع مؤسسة البترول الكويتية عدة إجراءات لتلافي تلك السياسة مستقبلاً.

وطلب الديوان مجدداً العمل على اتخاذ مزيد من الإجراءات الفنية اللازمة للحـــد مـــن الأسباب التي تؤدي إلى الزيادة في إنتاج زيت الوقود ليتناسب وحجم الطلـــب عليـــه وتـــوفير المساحات التخزينية المناسبة حتى يتم الاستغناء عن استخدام الصهاريج العائمة وتجنباً لتحمـــل الشركة تكاليف إضافية.

وأفادت الشركة بأن إنتاج زيت الوقود في المصافي يكـــون لتلبيـــة احتياجـــات وزارة الكهرباء والماء لوقود محطات القوى، وأنه بعد تشغيل مشروع الوقود البيئي سيقلل إنتاج زيـــت الوقود وسيتم تغيير خدمة بعض الخزانات في مصفاة الشعيبة لخدمة منتجات مصـــفاتي مينـــاء الأحمدي وميناء عبدالله مما سيساهم إلى حد كبير في التغلب على مشكلة محدودية الخزانات في

مصافي الشركة وذلك سيلغي الحاجة للتخزين في الصهاريج العائمة والتي سينتهي عقد التأجير الحالي لها في مارس 2016 وتدرس الشركة إمكانية عدم تجديد العقد.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه وموافاته بنتائج دراسة عدم تجديد عقد تأجير الصهاريج العائمة الحالي.

- **ارتفاع تكاليف التخزين بالصهاريج العائمة:**

ارتفعت تكلفة التخزين بالصهاريج العائمة حيث بلغت 14,904,305/82 دولار أمريكي خلال السنة المالية 2015/2014 بزيادة قدرها 6,435,097/91 دولار أمريكي بنسبة 76% وبما كميته 947,549 طن متري بنسبة 456.5% عن السنة المالية 2014/2013، والبيان التالي يبين ذلك:

السنة المالية	تكاليف التخزين		كمية التخزين
	سنت	دولار أمريكي	طن متري
2014/2013	91	8,469,207	207,585
2015/2014	82	14,904,305	1,155,134
الزيادة	91	6,435,097	947,549
نسبة الزيادة %	76		456.5

وطلب الديوان اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع ارتفاع الكميات المخزنة بالصهاريج العائمة وبالتالي الحد من ارتفاع تكلفة التخزين التي تتحملها الشركة من سنة لأخرى والتنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية لوجود بديل عن استخدام الصهاريج العائمة.

وأفادت الشركة بأن تكلفة التأجير الأساسية ثابتة ولكن يضاف إليها التكاليف التشغيلية التي تكون متغيرة.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه.

- **تخزين كميات من منتج زيت الوقود بالصهاريج العائمة على الرغم من توافر مساحات تخزينية بخزانات المصافي:**

قامت مصفاتي مينائي الأحمدي وعبدالله بتخزين كميات من منتج زيت الوقود بالصهاريج العائمة على الرغم من توافر مساحات تخزينية بالخزانات المستخدمة بالمصفاتين

خلال بعض الأيام من السنة المالية 2015/2014، الأمر الذي أدى إلى تحمل الشركة لتكاليف تخزين إضافية، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.

وطلب بيان أسباب استخدام الصهاريج العائمة لتخزين كميات من منتج زيت الوقود بمصفاتي مينائي الأحمدي وعبدالله وذلك على الرغم من توافر المساحات التخزينية بخزانات المصفاتين، وأن يقتصر تخزين المنتجات بالصهاريج العائمة على الكميات التي لا تتوافر لها مساحات تخزينية بخزانات المصافي تجنباً لتحمل الشركة تكاليف تخزين إضافية.

وأفادت الشركة بأن استخدام الصهاريج العائمة كسياسة تخزين لزيت الوقود لا يكون إلا للضرورة القصوى بما يضمن استمرار التشغيل الآمن للمصافي، كما أن هناك نوعان من زيت الوقود يتم إنتاجها وتخزينها بخزانات منفصلة، فقد يكون هناك طاقة تخزينية لدى المصافي في أحد النوعين بينما يكون الإنتاج من النوع الآخر، كما يصعب إنتاج النوع الأول في بعض الأوقات فتكون الطاقة التخزينية المتاحة كافية نظرياً لاستمرار التشغيل الآمن ولكن من الناحية العملية لا تكون كافية في الفترة القريبة لذلك يتم استغلال الصهاريج العائمة.

وعقب الديوان على أهمية قيام الشركة بالاستغلال الأمثل للمساحات التخزينية لتخزين منتج زيت الوقود بمصفاتي مينائي الأحمدي وعبدالله بما يمكنها من الاستغناء عن سياسة التخزين بالصهاريج العائمة تجنباً لتحملها تكاليف إضافية.

- **<u>عدم وجود اتفاقيات أو عقود بين الشركة ومؤسسة البترول الكويتية بشأن الناقلات المستخدمة كصهاريج عائمة:</u>**

- قامت مؤسسة البترول الكويتية بتحميل الشركة تكاليف سنوية لاستخدام الناقلات العربية وسدرة والوطنية دون وجود اتفاقيات أو عقود بينهما بشأن تلك الناقلات يحدد بها أسماء الناقلات المستخدمة والغرض من استخدام كل ناقلة وفترة الاستخدام والتكلفة التي تتحملها الشركة مقابل كل منها.
- تحمل الشركة لتكاليف استخدام الناقلتين سدرة والوطنية كصهاريج عائمة خلال السنة المالية 2015/2014 مبلغ 7,784,270/64 دولا ر أمريكي وذلك على الرغم من عدم استخدامهما في تخزين منتج زيت الوقود خلال تلك السنة واقتصر استخدامها على تموين السفن البحرية.

وطلب الديوان إبرام الاتفاقيات أو العقود اللازمة بين الشركة ومؤسسة البترول الكويتية بشأن استخدام الناقلات كصهاريج عائمة إحكاماً للرقابة على التكاليف التي تتحملها الشركة مقابل كل منها وتحديد الغرض من استخدام كل ناقلة وبيان أسباب تحمل تكاليف الناقلتين سدرة والوطنية على الرغم من عدم استخدامهما في تخزين منتج زيت الوقود.

وأفادت الشركة بأنه تمت الموافقة على استخدام الصهاريج العائمة بناءً على الكتاب الصادر من الشركة إلى قطاع التسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية لاستغلال العربية كصهريج عائم، أما بخصوص سدرة والوطنية فإنه لا يتم استغلالهما كصهاريج عائمة ولكن تقوم الشركة بدفع رسوم مقابل استغلالهما كوسيلة لبيع جزء من انتاج الشركة.

وعقب الديوان مؤكداً على ماجاء بطلبه.

7- **الملاحظات المتعلقة بخدمة العملاء:**

أ- **عدم اتباع الضوابط الخاصة بتحديد حصص العملاء:**

تبين من مراجعة ملفات بعض عملاء المستودعات بشعبة خدمة العملاء ما يلي:

- عدم وجود تعهد خطي بتجديد جميع التراخيص اللازمة (الصناعية – التجارية – الإطفاء والسلامة) بالمخالفة للبند رقم (3-أولاً) من الإجراءات والضوابط الخاصة بتحديد حصص العملاء الذين يتزودون بالمنتجات البترولية من مستودعات التسويق المحلي، ومن أمثلة ذلك العملاء أرقام (138، 287، 349، 18352، 18277).
- تحديث بيانات بعض عملاء المستودعات دون إجراء زيارة ميدانية لمواقعهم، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.

وطلب إلزام جميع العملاء بتقديم كافة التعهدات الخطية التي نصت عليها الإجراءات والضوابط الخاصة بتحديد حصص العملاء وقيام العاملين بشعبة خدمة العملاء بإجراء الزيارات الميدانية لمواقع العملاء بشكل دوري وقبل تحديث بياناتهم بما يحقق دقة تقدير الحصص الشهرية المخصصة لهم من المنتجات البترولية المدعومة.

وأفادت الشركة أنه يتم إلزام جميع الشركات بتقديم التعهدات المطلوبة، أما بخصوص الزيارات الميدانية وتحديث الحصة فتؤكد الشركة بأن جميع العملاء لا يتم زيارتهم إلا بعد

استيفاء جميع البيانات والمستندات المطلوبة من قبل العميل وبعدها يتم عمل الزيارة الميدانية وذلك حسب إجراءات وضوابط معتمدة.

وعقب الديوان على التزام الشركة بما جاء بردها، وبأهمية إجراء الزيارات الميدانية لمواقع العملاء خلال فترات متقاربة حيث أن تاريخ آخر زيارة ميدانية للعملاء المشار إليهم يرجع إلى عدة سنوات سابقة.

ب- <u>الملاحظات التي شابت تحديد الحصص الشهرية من المنتجات البترولية:</u>

- زيادة المسحوبات الفعلية من بعض المنتجات لشركتي الأولى للتسويق المحلي للوقود والسور لتسويق الوقود خلال بعض الشهور عن الكميات المحددة لهما حيث بلغت نسبة الزيادة خلال بعض الشهور 13.3%، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.
- تحديد حصص من بعض المنتجات البترولية شهرياً لبعض العملاء وذلك على الرغم من انخفاض مسحوباتهم الفعلية من هذه المنتجات بنسبة كبيرة بلغت 97.8% لأحد العملاء، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.
- عدم قيام الشركة بإصدار تقارير الحصص الشهرية للمنتجات البترولية المخصصة للعملاء (مستودعات – محطات) والتقارير الشهرية لمراقبة تلك الحصص خلال السنة المالية 2015/2014 وذلك نتيجة لعدم الانتهاء من تحديث النظام الخاص بحصص العملاء حتى مارس 2015 الأمر الذي لم يتمكن معه الديوان التحقق من عدم التجاوز في تزويد كل عميل بالمنتجات البترولية المدعومة.

وطلب الديوان تعديل الحصص الشهرية من المنتجات البترولية المختلفة المخصصة للعملاء لتتناسب ومسحوباتهم الفعلية منها وأن تكون مسحوبات شركتي التسويق الخاصة في حدود الحصص الشهرية المخصصة لهما لإحكام الرقابة على المنتجات المدعومة، وسرعة الانتهاء من تحديث النظام الخاص بحصص العملاء وذلك إحكاماً للرقابة على حصص ومسحوبات العملاء من المنتجات البترولية المدعومة.

وأفادت الشركة بأن تزويد شركتي الأولى والسور بالمنتجات البترولية يخضع للشروط التعاقدية ما بين الأطراف المعنية، ووفقاً للمادة (4) من ملحق رقم (5) من عقد بيع المنتجات البترولية تلتزم شركتي الأولى والسور بتقديم بيانا شهريا بالكميات البترولية

المتوقع احتياجها للمحطات التابعة لها، وتقوم الشركة بدراستها ومبررات الزيادة إن وجدت وفق احتياجات السوق الفعلية.

أما بخصوص مشروع تحديث النظام الآلي بالمحطات والخاص بحصص العملاء (المحطات) فقد تم توقيع عقد تحديث النظام (POS) بشهر يونيو 2015 ومن المتوقع تشغيل النظام خلال شهر يونيو 2016، كما أن عدم إصدار تقارير الحصة الشهرية لعملاء المستودعات خلال الفترة المذكورة يرجع إلى تحديث النظام الآلي الخاص بحصص العملاء (المستودعات) من قبل دائرة تقنية المعلومات، وتم الانتهاء من تحديث النظام المذكور وتشغيله في شهر يونيو 2015.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه وموافاته بتقارير الحصص الشهرية لعملاء المستودعات بعد تحديث النظام وتشغيله في شهر يونيو 2015.

8- <u>استمرار قيام الشركة بتزويد محطات تعبئة الوقود غير المرخصة في النقع والنوادي البحرية:</u>

استمرت الشركة في تزويد محطات تعبئة الوقود في النقع والنوادي البحرية بالمنتجات البترولية المدعومة دون قيام الشركات المستثمرة لتلك المحطات بتعديل أوضاعها بالحصول على التراخيص المطلوبة لبيع المنتجات البترولية وذلك على الرغم من مخاطبة وزير التجارة والصناعة ووزير المالية بشأن التدقيق على تلك الجهات والتأكد من حصولها على التراخيص اللازمة وتسليم تشغيلها إلى الشركة أو مشغل معتمد مرخص إلا أنه لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقنين أوضاع الجهات المستغلة والشركات المستثمرة لتلك المحطات.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك بتقاريره عن السنوات المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه بأنها ليست الجهة المسئولة عن إصدار تراخيص (مشغل/مرخص) معتمد لبيع المنتجات البترولية.

وطلب الديوان مجدداً استمرار التنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية ووزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية لبحث الموقف بشأن التراخيص لتلك الشركات وإداراتها من قبل موزع مرخص ومعتمد بما يكفل إحكام الرقابة على مبيعاتها من المنتجات البترولية المدعومة.

وأفادت الشركة بأن وزارة المالية أفادت بتاريخ 2015/5/24 بأنها خاطبت الجهات المستغلة لتلك النقع والنوادي البحرية لطلب فسخ تعاقداتها مع الشركات المشغلة لهذه المحطات بدون ترخيص وتسليم تشغيل هذه المحطات إلى الشركة أو مشغل معتمد مرخص كما قامت الشركة بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة حيث أفادت إدارة الرقابة التجارية بأنها تقوم بزيارات دورية والمراقبة والتدقيق على هذه النقع والنوادي البحرية، كما يتم التنسيق مع إدارة خفر السواحل لمراقبة تلك النقع والنوادي البحرية.

وعقب الديوان بأهمية استمرار التنسيق مع الجهات المعنية بالدولة لترخيص المحطات المشار إليها ومتابعة ما جاء بكتاب وزارة المالية بشأن فسخ تعاقدات الجهات مع الشركات المستغلة لهذه المحطات بدون ترخيص وتسليم تشغيلها إلى الشركة أو مشغل معتمد مرخص وموافاته بالمستجدات بهذا الشأن.

9- <u>الملاحظات المتعلقة بأعمال دائرة التسويق المحلي:</u>

أ- <u>عدم تضمين المعادلة الحسابية لتحديد نسبة الفاقد والزيادة لجميع عوامل حركة المنتجات البترولية وعدم تطبيقها خلال بعض الشهور:</u>

قامت دائرة التصنيع الأمثل في مارس 2014 بتحديد معادلة حسابية لحساب كمية ونسبة الفاقد والزيادة لحركة المنتجات البترولية المختلفة بالتقارير اليومية والشهرية لدائرة التسويق المحلي، ومن المراجعة تبين الآتي:

- اقتصر حساب المعادلة المشار إليها لتحديد نسبة الفاقد والزيادة على مقارنة كمية الفاقد والزيادة بكمية مخزون أول الفترة وإجمالي الاستلامات خلالها للمنتجات البترولية دون الأخذ في الاعتبار إجمالي التسليمات (DisPatch) خلال الفترة، الأمر الذي أدى إلى عدم دقة نسبة الفاقد والزيادة التي تم حسابها عن صافي حركة المنتجات البترولية وإظهارها بقيمة غير حقيقية، كما أن المعادلة المحاسبية لم تحدد النسبة المسموح بها للفاقد والزيادة لكل نوع من أنواع المنتجات البترولية المختلفة.
- عدم تطبيق المعادلة الحسابية المشار إليها لتحديد كمية ونسبة الفاقد والزيادة للمنتجات البترولية المدرجة بالتقارير اليومية والشهرية لحركة المنتجات البترولية خلال بعض

الأشهر الأمر الذي أدى إلى ظهور كمية الفاقد والزيادة بالتقارير بصورة غير سليمة وبالتالي خطأ حساب نسبة كمية الفاقد والزيادة، والبيان التالي يبين ذلك:

الشهر	نسبة الفاقد/ الزيادة بتقارير التسويق المحلي %		نسبة الفاقد/ الزيادة طبقاً لمعادلة دائرة التصنيع الأمثل %		اسم المنتج
	صبحان	الأحمدي	صبحان	الأحمدي	
مايو 2014	(0.024)	(0.037)	(0.327)	(0.118)	Premium
	(0.645)	(0.001)	(2.417)	(0.005)	Super Premium
يونيو 2014	0.384	0.002	2.002	0.014	Gas Oil
	(0.101)	(0.033)	(1.450)	(0.107)	Premium
يوليو 2014	(0.022)	0.012	(0.129)	0.091	Gas Oil
	(0.075)	0.044	(0.318)	0.288	Super Premium
أغسطس 2014	(0.085)	0.024	(0.367)	0.163	Super Premium
	0.012	0.004	0.196	0.023	Premium
سبتمبر 2014	(0.123)	0.000	(0.367)	0.000	Kerosene
	0.000	(0.120)	0.000	0.501	UL98
أكتوبر 2014	0.003	0.020	0.037	0.102	Premium
	(0.047)	0.071	(0.216)	0.537	Gas Oil

وطلب الديوان إدراج جميع تسليمات المنتجات البترولية ضمن بنود المعادلة الحسابية لحساب نسبة الفاقد والزيادة إظهاراً لحقيقتها، وحساب كمية ونسبة الفاقد والزيادة المدرجة بالتقارير اليومية والشهرية لحركة المنتجات البترولية بما يتفق وتلك المعادلة لإظهارها بصورة دقيقة، وتحديد نسبة الفاقد والزيادة لكل نوع من أنواع المنتجات البترولية المختلفة إحكاماً للرقابة على حركة المنتجات البترولية وكميات الفاقد والزيادة لها.

وأفادت الشركة بأنه سيتم دراسة تضمين المعادلة لحركة جميع المنتجات البترولية في الخزانات حسب طلب الديوان وتم تطبيق المعادلة بالتقارير ابتداء من شهر ديسمبر 2014.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه وموافاته بنتائج الدراسة التي أشارت إليها الشركة بردها.

ب- <u>استمرار وجود فروق بين كميات المنتجات البترولية المستلمة بمستودعي التسويق المحلي من مصفاة الشعيبة:</u>

استمر وجود فروق بين كميات المنتجات البترولية المستلمة بمستودعي صبحان والأحمدي من مصفاة الشعيبة والكميات المسجلة بدفاتر المصفاة بكميات تزيد نسبتها خلال بعض

الشهور لبعض المنتجات عن نسبة 1% وهي النسبة المستهدف تحقيقها من جانب دائرة التصنيع الأمثل لفروق التسليمات بين دائرة التسويق المحلي ومصافي الشركة، حيث وصلت الفروق في بعض الشهور إلى ما كميته 4,767,223 لتر بنسبة قدرها 7.1% مقارنة بالكميات المستلمة بمستودعي التسويق المحلي، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.

كما تبين عدم إجراء مطابقة على استلامات المنتجات البترولية بمستودعي التسويق المحلي من مصفاة ميناء الأحمدي.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك بتقاريره عن السنوات المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه أنها قامت بتطوير برنامج خاص للمقارنة اليومية مما يؤدي إلى تقليل الفروقات وأنه يوجد برنامج قيد التنفيذ لمتابعة جميع أجهزة القياس للتأكد من صحتها.

وطلب الديوان مجدداً دراسة أسباب استمرار وجود الفروقات بين استلامات مصفاة الشعيبة والتسويق المحلي وذلك بعد تطبيق الأنظمة الآلية التي ذكرتها الشركة بردها على تقرير الديوان للسنة المالية السابقة وحصر جميع الأسباب الأخرى التي أدت إلى تلك الفروق وتجاوزها نسبة 1% المحددة من دائرة التصنيع الأمثل ومعالجتها وضرورة إجراء مطابقة شهرية على استلامات المنتجات البترولية بمستودعي التسويق المحلي من مصفاة ميناء الأحمدي إحكاماً للرقابة على حركة استلامات المنتجات البترولية المدعومة.

وأفادت الشركة بأنه يتم تزويد الجازولين (91 ، 95) أوكتين من مصفاتي ميناء الأحمدي والشعيبة في خط مشترك لمستودعي صبحان والأحمدي، وكذلك خط تزويد منتج الديزل، وأن عملية إجراء مطابقة على كميات المنتجات البترولية المستلمة بمستودعي صبحان والأحمدي بالكميات المزودة من مصفاة الشعيبة على حدى سوف تنتج فروقات بنسب عالية، أما إن تمت عملية المطابقة على كميات المنتجات البترولية المستلمة للمنتجين معاً وذلك للسبب الذي سلف ذكره فإن نسب الفروقات ستكون أقل من الهدف المرسوم له 1%، وعلاوة على ذلك فإنه عند تحويل منتج الجازولين 91 أوكتين إلى 95 أوكتين فإن العملية تستدعي إلى إزاحة منتج 91 أوكتين إلى الخزان الخاص به وزيادة من منتج 95 أوكيتن لضمان عدم الإخلال بالمواصفات المطلوبة، وسيتم دراسة تطبيق اجراء المطابقة على الاستلامات من مصفاة ميناء الأحمدي أسوة بما هو مطبق بمصفاة الشعيبة.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه وبأهمية قيام الشركة بدراسة أسباب وجود الفروقات بين استلامات مستودعي التسويق المحلي من كل مصفاة حيث أن تقارير الاستلامات توضح كمية كل منتج يتم استلامه بمستودعي صبحان والأحمدي من كل مصفاة الأمر الذي يسهل حصر فروقات الاستلامات لكل مصفاة على حدى، وبأهمية إجراء المطابقة على استلامات التسويق المحلي للمنتجات من مصفاة ميناء الأحمدي.

ج- انخفاض كمية المخزون الاستراتيجي لبعض المنتجات عن الكميات المحددة لها من مؤسسة البترول الكويتية:

انخفضت كمية المخزون الاستراتيجي الفعلي من منتجي البنزين بأنواعه والكيروسين بمستودعي التسويق المحلي بصبحان والأحمدي خلال بعض الأيام عن كميات المخزون الاستراتيجي المحددة لهما من مؤسسة البترول الكويتية وهي 75% و 50% من الحد الأعلى لكمية المخزون التي تستوعبها الخزانات على التوالي، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.

وطلب توفير الكميات المحددة من المنتجات البترولية المختلفة بما يتفق مع الكميات والنسب المحددة من مؤسسة البترول الكويتية كمخزون استراتيجي.

وأفادت الشركة أن أسباب تشغيلية بمصافي الشركة أدت إلى انخفاض نسبة المخزون الإستراتيجي عن النسب المعتمدة في بعض الأيام، وعليه يتم التنسيق مباشرة مع مصافي الشركة لرفع المخزون الإستراتيجي فور انخفاضه، وفي كل الأحوال يتم الوفاء باحتياجات السوق المحلي من المنتجات البترولية.

وعقب الديوان على أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي الأسباب التشغيلية التي أدت إلى انخفاض نسب المخزون الاستراتيجي عن النسب المعتمدة في بعض الأيام.

د- الملاحظات المتعلقة بعقود دائرة التسويق المحلي:

- **العقد رقم (LM/0069):**

تبين من مراجعة العقد رقم (LM/0069) بشأن خدمات الصيانة المدنية لمرافق ومباني دائرة التسويق المحلي والبالغ قيمته 2,385,661/000 دينار كويتي والمسند تنفيذه لأحد المقاولين بتاريخ 2014/9/1 ما يلي:

- عدم التنسيق المسبق بين دائرة التسويق المحلي والدائرة التجارية بشأن المقاولين المستبعدين من المشاركة بالمناقصة التي تم طرحها لإسناد العقد.

- قامت الشركة بإسناد العقد للمقاول على الرغم من توصية مدير دائرة التسويق المحلي بعدم التعاقد معه بسبب ضعف أدائه بالعقود السابقة المسندة إليه مثل العقدين رقمي (LM/0047) و (LM/0038)، وتأخره في تنفيذ أوامر العمل الصادرة له.

وطلب الديوان بيان أسباب إسناد وتنفيذ العقد للمقاول على الرغم من توصية مدير دائرة التسويق المحلي بعدم الإسناد له لضعف أدائه بالعقود السابق تنفيذها، والتنسيق بين دائرة التسويق المحلي والدائرة التجارية بشأن المقاولين ذوي الأداء الضعيف وذلك لضمان تنفيذ العقود والمشروعات بالكفاءة اللازمة في المواعيد المحددة لها.

وأفادت الشركة بأنها طلبت موافقة اللجنة العليا لمناقصات مؤسسة البترول الكويتية إصدار مناقصة على قائمة من المقاولين المؤهلين على لائحة لجنة تقييم المقاولين نوع (1) القسم (B4) الفئة (5) التي لم تشمل اسم المقاول المذكور إلا أن اللجنة العليا لمناقصات مؤسسة البترول الكويتية طلبت أن تطرح المناقصة على قائمة المقاولين للجنة المناقصات المركزية للأعمال المدنية (2 و CAT 3)، وعليه قامت الجهة المستخدمة نتيجة لذلك باختيار 47 متناقص من قائمة لجنة المناقصات المركزية المؤهلين على قوائم الشركة ومن ضمنهم المقاول المذكور، وتم ترسية المناقصة على أقل العطاءات للمقاول المذكور بناء على توصية الجهة المستخدمة، وأن المقاول المذكور تم إزالته من القوائم المؤهلة بالشركة بسبب ضعف مستوى الأداء في تنفيذ العقود.

وعقب الديوان بأهمية التنسيق بين كل من دائرة التسويق المحلي والدائرة التجارية واللجنة العليا لمناقصات مؤسسة البترول الكويتية بشأن المقاولين ذوي الأداء الضعيف أولاً بأول لاستبعادهم من القوائم المؤهلة بما يكفل عدم دعوتهم ومشاركتهم بالمناقصات التي تطرحها الشركة لتنفيذ الأعمال.

- **العقد رقم (LM/0039):**

تبين من مراجعة العقد رقم (LM/0039) بشأن توفير سيارات مع سائقين ومراقبين لنقل المنتجات البترولية من المستودعات إلى محطات تعبئة الوقود التابعة للشركة المسند تنفيذه

لأحد المقاولين بتاريخ 2010/10/25 وبقيمة 1,494,433/741 دينار كويتي، قيام الشركة بإعفاء المقاول من قيمة الغرامات المستحقة عليه والبالغة 233,660/000 دينار كويتي الناتجة عن عدم قيامه بتوريد جميع الناقلات المحددة بالعقد خلال الفترة التحضيرية المحددة خمسة شهور على الرغم من قيام الشركة بتمديد الفترة التحضيرية للمقاول لمدة ثلاثة أشهر.

وطلب الديوان بيان أسباب إعفاء المقاول من غرامات التأخير المستحقة عليه وضرورة تطبيق غرامات التأخير على المقاولين حفاظاً على حقوق الشركة.

وأفادت الشركة بأنه تمت الموافقة على إعفاء المقاول من بعض الغرامات طبقاً للصلاحيات المالية بالشركة، وذلك بسبب عدم وجود خسائر فعلية تكبدتها الشركة جراء تلك المخالفات، علماً بأنه تم الإلتزام وتطبيق الغرامات في الحالات التي تضمنت خسائر فعلية.

وعقب الديوان على أنه كان يتعين تطبيق غرامات التأخير على المقاول لعدم التزامه بتطبيق شروط العقد بصرف النظر عن تحمل الشركة لخسائر فعلية من عدمه، حيث أن الأصل في تطبيق الغرامات على المقاولين يكون في حالة عدم التزامهم بتطبيق شروط العقد ويتم زيادة تلك الغرامات عند تكبد الشركة لخسائر جراء عدم تطبيق تلك الشروط.

هـ- <u>الملاحظات المتعلقة بمشروعات دائرة التسويق المحلي:</u>

- **<u>العقد رقم (LM/0047):</u>**

تبين من مراجعة العقد رقم (LM/0047) بشأن إنشاء أربعة محطات جديدة بأم العيش والجهراء والعارضية وجنوب السرة والمسند تنفيذه لأحد المقاولين بتاريخ 2011/6/15 ولمدة 485 يوماً بقيمة 2,494,323/533 دينار كويتي الآتي:

- عدم انتهاء المقاول من تنفيذ المحطات المشار إليها وذلك على الرغم من انتهاء تاريخ تنفيذها المحدد بكل من العقد والأمرين التغييريين اللذين أصدرتهما الشركة للمقاول لتمديد فترة التنفيذ لتنتهي في 2014/1/14 نتيجة ضعف أداء المقاول وعدم وجود جدول زمني متفق عليه ومعتمد، بالإضافة إلى نقص العمالة وبعض المواد اللازمة لتنفيذ الأعمال وعدم التنسيق وتنفيذ ملاحظات وزارة الكهرباء والماء بشأن بعض المحطات وعدم التنسيق بين مقاولي الباطن، الأمر الذي أدى إلى التأخر في بدء تنفيذ بعض

المحطات لما يزيد عن 14 شهراً وانخفاض نسبة الإنجاز الفعلية للبعض الآخر، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

- عدم قيام الشركة باتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المقاول بإلغاء العقد ومصادرة الكفالة النهائية وإعادة إسناد تنفيذ الأعمال لمقاولين آخرين تطبيقاً للمادتين (63-1) و (63-2) من العقد.
- قامت الشركة بالموافقة للمقاول على استخدام أثنين من مقاولي الباطن غير المؤهلين لديها والذين تبين ضعف أدائهما للأعمال المسند تنفيذها لهما وعدم الانتهاء من تنفيذها بالتاريخ المحدد لها.
- قامت الشركة بتأجيل غرامات التأخير المستحقة على المقاول لحين الانتهاء من تنفيذ أعمال العقد.

وطلب الديوان بيان أسباب عدم إلغاء العقد مع المقاول وتحميله بكافة التكاليف والخسائر التي تحملتها الشركة نتيجة لتأخره في تنفيذ أعمال العقد والالتزام بتطبيق جميع بنود العقد وتحميل المقاول بغرامات التأخير وكذلك عدم إسناد تنفيذ أعمال لمقاولي الباطن غير المؤهلين لدى الشركة لما لذلك من آثار على كفاءة وسلامة وتنفيذ وإنجاز الأعمال في المواعيد المحددة لها.

وأفادت الشركة بأنه لم يتم سحب العقد بسبب أن الأعمال بالمحطات كانت في مرحلة متقدمة وشارفت على الإنتهاء، ولتلافي تأخر إنهاء الأعمال بالمحطات نتيجة سحب العمل وما يتبعها من إجراءات تؤدي إلى زيادة مدة تأخر تنفيذ المحطات، كما سيتم تطبيق غرامات التأخير حسب الشروط التعاقدية ووفقا للائحة السلطات المالية للشركة في نهاية العقد، وتم إسناد تنفيذ بعض الأعمال لمقاولي باطن خارج قائمة المقاولين المؤهلين لدى الشركة وذلك بعد التأكد من سيرهم الذاتية وسابقة أعمالهم بسبب عدم وجود قائمة مقاولين مؤهلين لهذا النوع من الأعمال.

وعقب الديوان بأهمية اتخاذ المزيد من الإجراءات تجاه المقاول لسرعة الانتهاء من تنفيذ المحطات المشار إليها والتزام الشركة بما جاء بردها بتطبيق غرامات التأخير عليه حسب الشروط التعاقدية في نهاية العقد وموافاته بما يتم في هذا الشأن، وتطوير القائمة المعتمدة لدى

لجنة تأهيل المقاولين بتضمينها المقاولين المؤهلين لفئات الأعمال التي تحتاجها الشركة ولا تتوافر لديها.

- **العقد رقم (LM/CSPD/4017):**

تبين من مراجعة العقد رقم (LM/CSPD/4017) بشأن أعمال العقد الاحتياطي للأعمال الصغيرة/المتوسطة أو التعديلات لمرافق التسويق المحلي المسند تنفيذه لأحد المقاولين بتاريخ 2013/9/25 لمدة 36 شهراً بقيمة 1,948,000/000 دينار كويتي الآتي:

- إسناد تنفيذ العقد لأحد المقاولين وذلك على الرغم من ضعف أدائه وعدم اجتيازه للحد الأدنى المقبول بالشركة لتقييم المقاولين خلال فترة تنفيذ العقد السابق رقم (LM/0038)، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.
- ضعف أداء المقاول في تنفيذ أعمال العقد وعدم التزامه بالجدول الزمني المحدد لإنجاز تلك الأعمال، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.

وطلب تأهيل المقاولين الأكفاء لتنفيذ الأعمال ودعوتهم لتقديم عطاءاتهم بالمناقصات المطروحة واستبعاد المقاولين ضعيفي الأداء واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة تجاه المقاول المسند إليه تنفيذ العقد المشار إليه وتطبيق غرامات التأخير المستحقة عليه حفاظاً على حقوق الشركة.

وأفادت الشركة بأنها تقوم بإجراءات تأهيل المقاولين أو استبعادهم عن طريق لجنة تأهيل المقاولين والموردين وحسب إجراءات ولوائح اللجنة المتبعة، وأنها قامت بتعليق اعتماد المقاول من قوائم المقاولين المؤهلين المعتمدين بتاريخ 2014/8/5 لمدة سنة واحده بناءً على ضعف أدائه في العقود، كما تم تطبيق غرامات التأخير على المقاول وذلك حسب الشروط التعاقدية.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه واتخاذ مزيد من الإجراءات تجاه المقاولين ضعيفي الأداء وذلك لاستبعادهم من قوائم المقاولين المؤهلين المعتمدين وعدم إسناد أعمال لهم في المستقبل.

10- <u>الملاحظات التي شابت التقارير الشهرية لمراقبة مخـزون المحطـات والمسـتودعات بالدائرة المالية:</u>

- عدم إظهار كميات المنتجات البترولية المرتجعة من بعض المحطات إلـى مسـتودعي صبحان والأحمدي، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.
- وجود مبيعات من منتجي رقم (101) و (103) بمحطتي مصفاة ميناء الأحمدي (401) والتسويق المحلي (404) خلال بعض الأشهر وذلك على الرغم من عدم وجود رصـيد أول الفترة أو استلامات خلال الشهر من المنتجين، وأورد الديوان بيـان يبيـن أمثـلة عـلى ذلـك.

وطلب الديوان بيان أسباب عـدم تضـمين التقـارير الشـهرية لمخـزون المحطـات والمستودعات لحركة المرتجع للمنتجات من المحطات إلى مستودعي التسويق المحلي وكـذلك وجود مبيعات لبعض المنتجات دون وجود رصيد متاح لها وذلك إحكاماً للرقابة علـى حركـة المنتجات البترولية وصحة أرصدتها ودقة نسب الفاقد والزيادة لتلك المحطات.

وأفادت الشركة بأنه جاري التنسيق بين الدائرة المالية ودائرة التسويق المحلي لتضـمين التقارير الشهرية لمخزون المحطات والمستودعات لحركة المرتجع للمنتجات من المحطات إلى مستودعي التسويق المحلي على أن يتم الإنتهاء منها في نهاية ديسمبر 2015، وكذلك التنسـيق لمناقشة فريق الورش والأعمال العامة بمصفاة ميناء الاحمدي والبحث عن أسباب وجود مبيعات لبعض المنتجات دون وجود رصيد متاح لها والحد منها، على أن يتم الانتهاء منها فـي نهايـة ديسمبر 2015.

وعقب الديوان بأهمية التزام الشركة بما جاء بردها بتعديل التقارير الشهرية لمخـزون المحطات والمستودعات بالتاريخ الذي حددته وموافاته بما يتم التوصل إليه بشأن وجود مبيعات لمنتجات دون وجود رصيد متاح لها.

- استمر وجود فاقد بكميات منتج بنزين ممتاز بمحطتي التعبئة داخل مصـفاتي الشـعيبة وميناء عبدالله بنسبة أكبر من المسموح بها وهي 1%، دون تحديد أسباب لـذلك الفاقـد بمحطة مصفاة الشعيبة وعدم دقة معايرة مفاتيح البنزين (Chips) وعدادات المضخات بمحطة مصفاة ميناء عبدالله، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك بتقريره عن السنة المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه بأنه تم الانتهاء من مشكلة وجود فاقد شهري متكرر بنسب كبيرة في محطة تعبئة الوقود الداخلية بمصفاة الشعيبة.

وطلب الديوان مجدداً دراسة أسباب استمرار وجود كميات فاقد بنسبة أكبر من المسموح بها بمحطتي التعبئة الداخليتين بمصفاتي الشعيبة وميناء عبدالله واتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي ذلك إحكاماً للرقابة على المنتجات البترولية بالمحطتين.

وأفادت الشركة بأنه جاري التنسيق بين الدائرة المالية وفريقي الورش والأعمال العامة في مصفاتي الشعيبة وميناء عبدالله بشأن أسباب استمرار وجود كميات فاقد بنسبة أكبر من المسموح به بمحطتي التعبئة الداخليتين، على أن يتم الإنتهاء منها في نهاية ديسمبر 2015.

وعقب الديوان بأهمية التزام الشركة بما جاء بردها في التاريخ الذي حددته إحكاماً للرقابة على المنتجات البترولية بالمحطتين وموافاته بالنتائج التي تتوصل إليها والإجراءات التي تتخذها لمعالجة الفاقد بنسبه أكبر من المسموح بها بمحطتي التعبئة الداخليتين.

- استمر وجود فروق بالعجز والزيادة بين الأرصدة الدفترية والأرصدة الفعلية لبعض المنتجات ببعض المحطات وصلت نسبتها إلى 248% في بعض الأشهر وذلك نتيجة أخطاء في إدخال أرصدة بعض المنتجات وقلة مبيعات البعض الآخر وخلل في العدادات الالكترونية لبعض الخزانات، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقاريره عن السنوات السابقة وأفادت الشركة في حينه أنه يتم متابعة النقص والزيادة بين قسمي محطات التعبئة والدائرة المالية بشكل شهري.

وطلب الديوان مجدداً استمرار دراسة أسباب ظهور نسب العجز والزيادة غير الطبيعية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافيها والحد من أخطاء تسجيل أرصدة وحركة المنتجات واتخاذ الإجراءات الفنية اللازمة لإصلاح العدادات الإلكترونية للخزانات وذلك إحكاماً للرقابة على تداول المنتجات البترولية بمحطات التعبئة.

وأفادت الشركة بأنه قد تم توقيع عقد تحديث نظام (POS) في محطات التعبئة في يونيو 2015 ولمدة (12) شهراً والذي سوف يحد من الخطأ البشري في إدخال البيانات يدوياً مما يؤدي إلى تقليل نسب العجز والزيادة في التقارير الشهرية الواردة من الدائرة المالية، وأنها

مستمرة بالرقابة على تداول المنتجات البترولية بمحطات التعبئة، حيث يتم التنسيق مع الدائرة المالية بحالة وجود اية فروقات ويتم معالجتها واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها.

وعقب الديوان على أهمية سرعة تحديث نظام (POS) بمحطات التعبئة والاستمرار بالرقابة على تداول المنتجات البترولية بها واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الفروق.

- استمر ضعف أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على بعض التقارير الآلية اليومية للمحطات (D11) الصادرة من الدائرة المالية، حيث تبين وجود أرصدة دفترية يومية بالسالب لبعض المنتجات بالمحطات دون رفض النظام الآلي لها في حينه وفصلها في بيانات منفصلة لإمكانية دراستها وبحث أسبابها وفقاً لأنظمة الرقابة السليمة في هذا الشأن.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك بتقاريره عن السنوات المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه بوجود خلل بالنظام وقد تم حله عن طريق دائرة تكنولوجيا المعلومات ابتداءً من السنة المالية 2014/2013.

وطلب الديوان مجدداً دراسة أسباب استمرار وجود أرصدة دفترية بالسالب بالتقارير الآلية اليومية للمحطات واتخاذ ما يلزم بشأنها وموافاته بما تنتهي إليه الدراسة وذلك لتكون تلك التقارير أداة فعالة للرقابة على المحطات.

وأفادت الشركة بأنه جاري التنسيق ما بين الدائرة المالية ودائرتي تقنية المعلومات والتسويق المحلي لوضع آلية إشعار تنبيه في التقرير لضمان عدم قبول أي أرصدة دفترية يومية بالقيمة السالبة.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه.

11- <u>الملاحظات التي شابت عملاء التسويق المحلي:</u>

أ- <u>عدم زيادة التأمين المقدم من شركتي الأولى والسور مقابل مسحوباتهما من المنتجات البترولية:</u>

عدم زيادة قيمة الكفالة البنكية المقدمة من شركتي الأولى للتسويق المحلي للوقود والسور لتسويق الوقود وقدرها 5,000,000/000 دينار كويتي لكل منهما وذلك ضماناً لقيمة الفواتير المستحقة عليهما في حالة عدم سدادهما في المواعيد المحددة طبقاً للعقود وملحقاتها الموقعة مع

الشركتين وذلك على الرغم من زيادة وارتفاع قيمة مسحوبات الشركتين من المنتجات البترولية من سنة إلى أخرى وذلك نتيجة إلى تحديد قيمة الكفالة بالعقود وملحقاتها بالمبلغ المشار إليه دون تحديدها بنسبة من قيمة مسحوباتها، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة قيمة الكفالة مقارنة بقيمة مسحوباتهما، حيث بلغت نسبتها خلال السنة المالية 2011/2010 ما نسبته 7.1% و 7% مقارنة بقيمة المسحوبات لشركتي الأولى للتسويق المحلي للوقود والسور لتسويق الوقود على التوالي في حين بلغت نسبتها خلال السنة المالية 2015/2014 ما نسبته 5.6% و 5.3% مقارنة بقيمة المسحوبات، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وطلب دراسة زيادة قيمة الكفالتين المقدمتين من شركتي الأولى للتسويق المحلي للوقود والسور لتسويق الوقود ليتناسبا مع زيادة قيمة مسحوباتهما من المنتجات البترولية من سنة إلى أخرى ضماناً لمستحقات الشركة.

وأفادت الشركة بأنه وفقاً للشروط التعاقدية بينها وبين شركتي الأولى والسور، قامت كل شركة بتقديم كفالة بنكية بقيمة 5,000,000/000 دينار كويتي ضماناً لقيمة الفواتير المستحقة عليهما، وأن أي تغيير على الشروط التعاقدية يتطلب اتفاق الطرفين، وستقوم الشركة بالطلب من شركتي الأولى والسور بزيادة قيمة الكفالتين المقدمتين منهما ليتناسبا مع زيادة قيمة مسحوباتهما من المنتجات البترولية من سنة إلى أخرى وتعديل الشروط التعاقدية في حال اتفاق الطرفين.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه وموافاته بما يتم بشأن تعديل الشروط التعاقدية لزيادة قيمتي الكفالتين المقدمتين من شركتي الأولى للتسويق المحلي للوقود والسور لتسويق الوقود.

ب- <u>استمرار التأخر في إصدار الفواتير الأسبوعية لشركتي التسويق الخاصة:</u>

تبين من مراجعة الفواتير الصادرة عن المسحوبات من المنتجات البترولية لشركتي التسويق الخاصة استمرار التأخر في إصدار بعض الفواتير الأسبوعية لشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود والسور لتسويق الوقود حيث وصلت مدة التأخير في إصدار بعض الفواتير إلى 31 يوماً من تاريخ نهاية الفترة التي تتم المحاسبة عنها، الأمر الذي يؤدي إلى منح الشركتين مدة ائتمان إضافية تزيد عن المدة المحددة بعقدي بيع منتجات بترولية للشركتين وهي ثلاثون يوماً من تاريخ إصدار الفاتورة، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك بتقريره عن السنة المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه بأنه تم تلافي التأخير في إصدار الفواتير.

وطلب الديوان مجدداً عدم التأخر في إصدار فواتير شركتي الأولى للتسويق المحلي للوقود والسور لتسويق الوقود بما يكفل عدم منحهما فترات ائتمانية تزيد عن الفترة المحددة بعقديهما.

وأفادت الشركة بأن سبب التأخير في إصدار فواتير شركتي الأولى والسور يرجع إلى عطلة عيد الفطر وعطلة عيد الأضحى وكذلك بسبب إيقاف إصدار جميع فواتير الأولى والسور لشهر يناير 2015 لحين إصدار قرار من مجلس الوزراء في اجتماعه بتاريخ 2015/1/22 بالموافقة على تغيير أسعار منتجي الديزل والكيروسين.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه.

12- <u>الملاحظات التي شابت أعمال المشتريات من المواد وقطع الغيار والمزايدات:</u>

أ- <u>عدم اتباع إجراءات التعاقد لطلب الشراء رقم (1003886):</u>

تم إسناد توريد أمر الشراء رقم (1003886) لأحد الموردين كمصدر وحيد في سبتمبر 2014 بمبلغ 119,226/910 دينار كويتي بشأن توريد فلاتر لمصفاة ميناء الأحمدي، وقامت دائرة الخدمات الفنية في المصفاة بترسيتها وتركيبها وتشغيلها بالمصفاة دون اتباع الإجراءات اللازمة للطرح والترسية للمناقصة، حيث كان يتعين القيام بهذه الإجراءات بواسطة الجهة المختصة (الدائرة التجارية) والتي تم أخذ موافقتها لاحقاً، وذلك بالمخالفة للمادة رقم (21) من قرار مجلس الإدارة رقم (7) لسنة 2009 بشأن مشتريات الواد والتكليف بخدمات ومقاولات الأعمال.

وطلب الديوان الالتزام بقرار مجلس الإدارة المتعلق بإجراءات الطرح والترسية لأوامر شراء المصدر الوحيد.

وأفادت الشركة بأنه نظراً للحاجة الطارئة للمواد وقطع الغيار فقد تم الحصول عليها بصفة مستعجلة، لأن الوحدة المطلوب لها هذه المواد كانت متوقفة ويعتمد تشغيلها على هذه المواد، وقد كان هذا إجراء استثنائي لوقف الخسائر نظرا لتوقف الوحدة، الذي لن يتكرر

مستقبلاً، وقد تم التنبيه على الجهات المستخدمة بالالتزام بجميع القرارات ذات الصلة كما جاء بطلب الديوان.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه والتزام الشركة بما جاء بردها بمراعاة ذلك مستقبلاً.

ب- <u>عدم تعديل نسبة المبالغ الاحتياطية للعقود طويلة الأجل على أساس القيمة الفعلية لها:</u>

قامت الشركة بتضمين بعض عقود التوريد طويلة الأجل لمبالغ احتياطية وصلت نسبتها إلى 33% من القيمة التعاقدية وذلك نتيجة لحساب نسبة 10% كمبلغ احتياطي من القيمة التقديرية للعقود عند طرحها بالمناقصات ودون تعديلها مع القيمة الفعلية لتلك العقود بعد التعاقد والإسناد، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وطلب ضرورة تعديل قيمة المبالغ الاحتياطية بالعقود في حدود النسبة المحددة لها وفق الإجراءات المتبعة بالشركة.

وأفادت الشركة بأنها تتفق مع الديوان بضرورة ذكر نسبة مئوية للمبلغ الاحتياطي بدلا من تحديد قيمة المبلغ في صيغة العطاء، وجاري العمل على تضمين العقود الجديدة بهذا التوجه وتعديل صيغة العطاء بمستندات المناقصات لتشمل النسبة المئوية للمبلغ الإحتياطي فقط بما لا يزيد عن النسبة المحددة.

وعقب الديوان على أهمية التزام الشركة بما جاء بردها باحتساب نسبة المبالغ الاحتياطية في العقود المستقبلية من القيمة الفعلية للعقد.

ج- <u>عدم مراعاة الدقة في تحديد كمية المواد في عقود التوريد طويلة الأجل:</u>

عدم مراعاة الدقة في تحديد كمية المواد في عقود التوريد طويلة الأجل، حيث أن تقدير المواد في بعض عقود التوريد طويلة الأجل كان أكبر من الاحتياج الفعلي لها ويتبين ذلك من انخفاض نسب الصرف على بعض هذه العقود التي انتهت أو أوشكت على الانتهاء في 2015/3/31، حيث بلغت نسبة الصرف الفعلية لبعض العقود 29% فقط من قيمة العقد، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.

وطلب مراعاة الدقة عند تحديد الاحتياجات من المواد في عقود التوريد طويلة الأجل حتى يمكن إحكام الرقابة على تلك العقود.

وأفادت الشركة بأنها تتفق مع ما جاء بملاحظة الديوان بالحاجة لحساب الاحتياج الفعلي للمواد المطلوبة من خلال عقود طويلة الأجل، وعليه تم وضع آلية لتقدير الكميات المطلوبة من المواد في عقود التوريد طويلة الأجل المستقبلية حسب الاستهلاك الفعلي خلال الخمس سنوات السابقة دون إضافة كميات احتياطية ليس لها حاجة.

وعقب الديوان على أهمية التزام الشركة بما جاء بردها بتحديد الاحتياجات الفعلية في عقود التوريد طويلة الأجل بدقة وفق الآلية التي وضعتها الشركة لذلك.

13- <u>استمرار وجود مواد وقطع غيار متقادمة وبطيئة الحركة والملاحظات المتعلقة بأعمال لجان الجرد:</u>

استمر وجود مواد وقطع غيار متقادمة وبطيئة الحركة بلغت قيمتها 44,847,776/000 دينار كويتي في 2015/3/31 وبنسبة 41% من إجمالي قيمة المخزون من المواد وقطع الغيار في 2015/3/31، وفيما يلي أهم الملاحظات:

- استمرار عدم تضمين دراسة المواد وقطع الغيار المتقادمة وبطيئة الحركة بقيمة الأصناف من المواد المباشرة التي تنطبق عليها المعايير التي وضعتها الشركة لتحديد قيمة المواد وقطع الغيار المتقادمة وبطيئة الحركة.
- أصدر نائب الرئيس التنفيذي للشئون المالية والإدارية قرار بتشكيل لجان لجرد المواد المباشرة بمواقع الشركة المختلفة في 2015/3/15 وأعدت اللجان تقارير بنتائج الجرد، وأشارت إلى العديد من الملاحظات منها الآتي:

  - استمر سوء حالة تخزين بعض المواد المباشرة المخزنة خارج المخازن المغلقة (ساحات التخزين) وتعرض بعضها للصدأ نتيجة تعرضها للعوامل الجوية المختلفة، وشراء بعض الأصناف للاستخدام المباشر على الرغم من توافرها بالمخازن.
  - وجود مواد مستلمة منذ فترات طويلة سابقة يرجع بعضها إلى عشر سنوات ولم يتم استخدامها أو التصرف بها مما يتنافى مع الغرض من شرائها.

- بلغت قيمة المواد المباشرة في مخازن الشركة 21,296,364/000 دينار كويتي وبنسبة 20% من اجمالي قيمة المخزون من المواد وقطع الغيار في 2015/3/31، كما بلغت

قيمة المواد المباشرة والتي تم شـرائها خـلال السـنة الماليـة 2015/2014 مبلـغ 40,499,547/000 دينار كويتي وبنسبة بلغت 76.3% من المشتريات والبالغ قيمتهـا 53,096,509/000 دينار كويتي.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقاريره للسنوات المالية السابقة، وأفادت الشركة في حينه بأن مواد المخزون تم جلبها من أجل عمليات الصيانة والإصلاح، وبالتالي إذا لم تتوفر هذه المواد عند الحاجة إليها فإن تكلفة الخسائر الناتجة عن توقف وحدات التشغيل ستكون كبيرة، أما بالنسبة لوجود مواد مستلمة منذ فترات طويلة سابقة فإنه جاري مراجعتها لتقرير مـا إذا كـان هناك حاجة لها لاستخدامها في أعمال الصيانة والإصلاح الجارية أو للمشروعات المستقبلية، أو تحويلها لمخزن المواد الزائدة تمهيداً للتخلص منها.

وطلب الديوان مجدداً الاستفادة من المواد وقطع الغيار المتقادمة وبطيئة الحركـة بمـا يحقق مصلحة الشركة لما تمثله من رأسمال عاطل وتحمل الشركة تكاليف تخزينها وكذلك قيـام الشركة بدارسة لتحديد قيمة وحجم المواد وقطع الغيار المتقادمة وبطيئة الحركـة مـن مخـزن المواد المباشرة واتخاذ الاجراءات اللازمة بالنسبة للمواد التي لم يتم استخدامها منـذ شـراؤها، وتنفيذ التوصيات التي أصدرتها لجان الجرد التي شكلت لجرد المخزون من المواد المباشرة بما يتفق مع الغرض من تشكيل تلك اللجان، وكذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لعدم اللجوء إلى إعادة شراء مواد مباشرة في الدوائر المختلفة على الرغم من وجودها بالمخازن.

وأفادت الشركة بأنه بخصوص الاستفادة من المواد وقطع الغيـار المتقادمـة وبطيئـة الحركة فقد تم وضع خطة عمل مفصلة للاستفادة من المواد المباشرة وذلك بالتعاون مع الجهات المستخدمة بالشركة، وحسب هذه الخطة ستقوم الجهات الطالبة بسحب المواد التي طلبـت لهـم حسب الجدول الزمني المتفق عليه وتحويل المواد التي لم يعد لها حاجة وليس لها حاجة في أي مشروعات مستقبلية إلى مخازن المواد الزائدة تمهيداً للتخلص منها عن طريق بيعها في مزايدة عامة حتى لا تفقد قيمتها، وقد بدأت عملية السحب من قبل الجهات الطالبة ونتوقع أن تقل حـدة هذه المشكلة تدريجياً حسب الجدول الزمني وبشأن التوصيات التي أصدرتها لجان الجرد فقد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة في شأنها والعمل على تنفيذها، أما بخصوص شراء مواد مباشرة على الرغم من وجودها بالمخازن، فإن المواد المباشرة والموجودة بالمخازن مشتراه لمستخدم محـدد

ولمشروع أو أعمال محددة ولا يمكن صرفها لغير المشروع التي أشترت من أجله، وعند انتفاء الحاجة إليها فإنه يمكن هنا صرفها لمستخدم عند التقدم بطلب لهذه المواد.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه وبأهمية التزام الشركة بتنفيذ خطة العمل المفصلة التي وضعتها للاستفادة من المواد المباشرة وموافاته بها.

14- <u>الملاحظات التي شابت شئون التوظيف والتدريب:</u>

أ- <u>الملاحظات المتعلقة بأحد الموظفين المنتدبين:</u>

تحملت الشركة مبلغ 321,982/211 دينار كويتي نتيجة لتعديل الوضع الوظيفي لأحد الموظفين بأثر رجعي بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (434) على الرغم من انتدابه للجنة الوطنية لشئون الأسرى والمفقودين لمدة عشرين عاماً بالمخالفة لأنظمة ولوائح الانتداب لموظفي الشركة لجهات خارجية والتي تقضي بأن تكون مدة الانتداب سنة واحدة قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.

وطلب الديوان بيان أسباب تحمل الشركة للتكاليف المالية ومخالفة أنظمة ولوائح الانتداب وضرورة استرداد المبالغ التي تم صرفها للموظف دون وجه حق وإنهاء انتدابه بما يتفق مع القواعد المعمول بها في هذا الشأن.

وأفادت الشركة بأن هذا الإجراء قد تم تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء وموافقة الرئيس التنفيذي بمؤسسة البترول الكويتية وبناءً على كتاب المؤسسة المؤرخ 2014/9/16 المشار فيه إلى قرار مجلس الوزراء رقم (434) الصادر بتاريخ 2013/3/26 والقاضي باعتبار المذكور قائم بأعباء وظيفته في جهة عمله الأصلية طوال الفترة الماضية التي عمل خلالها لدى اللجنة الوطنية لشئون الأسرى والمفقودين مع ما يترتب على ذلك من آثار وإجراء التسويات على هذا الأساس، وهذا القرار قد أعطى الموظف وضعاً استثنائياً بحيث لا تنطبق عليه الإجراءات التنفيذية المعتادة سواء فيما يتعلق بمكافأة المشاركة بالنجاح أو المكافأة التشجيعية.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه والعمل على سرعة اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وفق أنظمة ولوائح الانتداب بالشركة وأن مخالفتها لهما حملا الشركة مبلغ 321,982/211 دينار كويتي، وموافاته بما يتم اتخاذه بهذا الشأن.

ب- تحمل الشركة لمبلغ مالي نتيجة عدم إخطار الموظف خلال 15 يوم من ثبوت المخالفة:

صدر قرار مجلس الإدارة رقم (2009/18) بتوجيه إنذار خطي أول إلى نائب الرئيس التنفيذي لمصفاة ميناء عبدالله جراء حادث سرقة الديزل من مصفاة الشعيبة وقد رفض مجلس الإدارة بالأغلبية التظلم المقدم منه في الجلسة رقم 527 (2009/10) بتاريخ 2009/11/17 إلا أنه قام بتقديم تظلم آخر لمجلس الإدارة الذي أصدر قرار رقم (2014/19) بإلغاء القرار السابق وجميع الإنذارات والآثار المالية التي ترتبت عليه والبالغة 22,519/141 دينار كويتي باعتبار أنه لم يتم إخطار الموظف خلال (15) يوم من ثبوت المخالفة على الرغم من توضيح مدير الشئون القانونية بأن الموظف قد علم شفاهة بالجزاء الإداري الموجه إليه خلال المدة القانونية.

وطلب الديوان بيان أسباب صدور قرار مجلس الإدارة رقم (2014/19) بإلغاء قرار مجلس الإدارة رقم (2009/18) وأيضاً تجاهل قرار مجلس الإدارة بجلسته رقم 527 (2009/10) وبيان أسباب سقوط حق الشركة رغم ثبوت المخالفة وموافاته بذلك.

وأفادت الشركة بأنه صدر قرار مجلس الإدارة رقم (2014/19) المتضمن إلغاء قرار مجلس إدارة الشركة رقم (2019/18) الخاص بتوجيه إنذار خطي أول لنائب الرئيس التنفيذي لمصفاة ميناء عبدالله وما ترتب عليه من آثار، استناداً للأنظمة والإجراءات المعمول بها بالشركة، حيث يلزم توقيع الجزاء الإداري كتابيًا وليس شفوياً، فضلاً عن ما هو يتفق مع مسمى الإنذار ذاته "إنذار خطي"، أما بشأن الآثار المالية المترتبة على حادث سرقة الديزل من مصفاة الشعيبة، فإن الشركة قد قامت برفع دعوى مدنية بمواجهة المتهمين الذين تمت معاقبتهم جنائياً بالحادث لاسترداد المبالغ منهم.

وعقب الديوان أن رد الشركة يفيد بعدم التزامها بتطبيق الأنظمة والإجراءات الإدارية الخاصة بها والذي أدى إلى سقوط حقها رغم ثبوت المخالفة وأنه تم تدارك ذلك بعد 4 سنوات ويؤكد على أهمية الالتزام بالأنظمة والإجراءات الإدارية الخاصة بالشركة.

ج- الملاحظات التي شابت اجازات مرافق المريض:

تبين من مراجعة إجازات مرافق مريض التي حصل عليها بعض موظفي الشركة الآتي:

- مخالفة الفقرة (ب) من المادة رقم (15) من الفصل الخامس من لائحة شئون العاملين وقرار مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية رقم (2009/30) حيث تبين منح الموظف رقم (02734) إجازة مرافق مريض دون شهادة مصدقة من وزارة الصحة أو مستشفى شركة نفط الكويت.

- ضعف أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة بشأن صرف البدلات للموظفين الحاصلين على إجازة مرافق مريض، حيث تبين صرف بعض هذه البدلات لبعض الموظفين خلال فترة الإجازة وخصمها خلال شهور لاحقة، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.

وطلب الالتزام بلائحة شئون العاملين بشأن الشهادات المقدمة من الموظفين للحصول على إجازة مرافقة مريض وتفعيل نظم الرقابة الداخلية بالشركة بعدم صرف البدلات للموظف بمجرد بداية فترة إجازة مرافقة المريض الحاصل عليها.

وأفادت الشركة بأن منح الموظف رقم (02734) إجازة مرافق مريض بعد ما تم أخذ موافقة وزير النفط ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة رئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية على كتاب الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية المؤرخ في 2014/7/15، حيث أن المذكور مرافق المرسل للعلاج بالخارج على نفقة ديوان سمو رئيس مجلس الوزراء حسب الكتاب الصادر من مجلس الوزراء وتم اعتبارها كسلطة أعلى من وزارة الصحة، وسيتم دراسة وضع الإجراءات اللازمة بهذا الخصوص.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه وأن ما جاء برد الشركة لا يبرر مخالفتها لائحة شئون العاملين وضرورة اتخاذها الإجراءات القانونية التصحيحية التي تحفظ حق الشركة، والتزام الشركة بما جاء بردها بدراستها الإجراءات اللازمة بشأن صرف البدلات للموظفين الحاصلين على إجازات مرافق مريض وموافاته بنتيجة هذه الدراسة.

15- <u>الملاحظات التي شابت البيانات المالية:</u>

أ- <u>ضعف أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في قسم المدفوعات بالدائرة المالية:</u>

ضعف أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في قسم المدفوعات بالدائرة المالية نتيجة لعدم وجود نظام اعتماد حسب التسلسل الوظيفي (WORK FLOW) حيث أن كل موظف لديه صلاحية في نظام الأوراكل ويكون هو المسئول عن صحة هذه المعلومات التي قام

بإدخالها ولا يتم التدقيق عليها مما ترتب على ذلك قيام الموظف رقم (12314) الذي يعمل في قسم المدفوعات بتحويل مبالغ مالية من حساب الشركة إلى حسابه الشخصي خلال الفترة من ديسمبر2012 إلى نوفمبر 2014 بلغت 28,500/000 دينار كويتي وتم فصل الموظف واسترداد المبلغ بعد إجراء التحقيق معه وتحويله إلى النيابة.

وطلب الديوان تفعيل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية بما يكفل منع الاستيلاء على أموال الشركة والتدقيق على المدفوعات السابقة بالدائرة المالية.

وأفادت الشركة بأنه جاري التنسيق ما بين الدائرة المالية ودائرة تقنية المعلومات ممثلة بقسم التطبيقات الشاملة بتفعيل نظام اعتماد حسب التسلسل الوظيفي (WORK FLOW) لبعض العمليات في نظام الرواتب المالي، كما تم اتخاذ بعض الإجراءات لزيادة تفعيل ضبط الرقابة الداخلية الناتجة عن توصيات اللجنة التي تم تشكيلها من فريق عمل مكون من الدائرة المالية ودائرة تقنية المعلومات لدراسة إجراءات العمل بقسم حسابات الرواتب.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه والتزام الشركة بما جاء بردها.

ب- <u>تحمل الشركة تكاليف تأمين إضافية نتيجة التأخر في تنفيذ المشروعات الرأسمالية:</u>

تبين من مراجعة التأمين على المشروعات الرأسمالية تحت التنفيذ الآتي:

- تحمل الشركة تكاليف إضافية مقابل تمديد التأمين على المشروعات الرأسمالية المتأخر تنفيذها حسب الخطة، حيث بلغ إجمالي تلك المبالغ حتى 2015/3/31 ما قيمته 1,282,685/973 دينار كويتي، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

- عدم تضمين عقود تنفيذ المشروعات شروط يتم بموجبها تحميل المقاولين التكاليف الإضافية لتمديد التأمين في حالة تأخر المقاولين من الانتهاء من تنفيذ المشروعات بالتاريخ المحدد بالعقود، حيث أنه لا يتم تغطية تلك التكاليف من خلال غرامات التأخير الموقعة على المقاولين بنسبة 10% من قيمة العقود.

وطلب الديوان اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تأخر تنفيذ المشروعات الرأسمالية لما يترتب على ذلك من تحمل الشركة تكاليف تأمين إضافية ودراسة تحميل المقاولين بهذه التكاليف.

وأفادت الشركة بأنها تلتزم بتطبيق غرامات التأخير كما هو موضح في بنود العقد، أما بالنسبة لما ذكره الديوان بخصوص تكاليف التأمين، فستقوم الشركة بالتنسيق ما بين الدوائر المختصة بهذا الشأن.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه وعلى أهمية التزام الشركة بما جاء بردها وموافاته بنتائج التنسيق بين الدوائر المختلفة بشأن تحميل المقاولين تكاليف التأمين الإضافية.

ج- <u>انخفاض صافي أرباح الشركة للسنة المالية 2015/2014:</u>

بلغ صافي ربح الشركة خلال السنة المالية 2015/2014 ما قيمته 43,945,669/000 دينار كويتي بانخفاض قدره 54,724,331/000 دينار كويتي بنسبة 55.5% ومبلغ 172,515,031/000 دينار كويتي بنسبة 79.7% مقارنة بصافي الربح المخطط له للسنة المالية 2015/2014 وصافي الربح الفعلي للسنة المالية 2014/2013 على التوالي، وفيما يلي نوضح الآتي:

- انخفاض إجمالي مبيعات منتجات الشركة يقابله ارتفاع المصروفات التشغيلية من عام إلى آخر، والبيان التالي يبين ذلك:

السنة المالية / بيان	2015/2014		2014/2013		2013/2012		انخفاض/ زيادة 2014/2013- 2015/2014		
	فلس	دينار كويتي	فلس	دينار كويتي	فلس	دينار كويتي	قيمة فلس	قيمة دينار كويتي	النسبة %
إجمالي مبيعات الشركة	000	10,965,756,725	000	13,552,760,502	000	14,125,677,702	(000)	(2,587,003,777)	(19.1)
إجمالي المصروفات التشغيلية	000	684,554,398	000	662,408,513	000	601,979,140	000	22,145,885	3.3
صافي ربح الشركة	000	43,945,669	000	216,460,700	000	377,578,983	(000)	(172,515,031)	(79.7)

- انخفاض كمية مبيعات منتجات المصافي خلال السنة المالية 2015/2014 والتي بلغت 44,562,435 طن بانخفاض قدره 264,495 طن مقارنة بكمياتها خلال السنة المالية 2014/2013 والتي بلغت 44,826,930 طن.

وطلب الديوان بيان أسباب عدم تحقيق الأرباح المخطط لها وارتفاع قيمة المصروفات التشغيلية من عام لآخر واتخاذ الإجراءات اللازمة بالتنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية لزيادة

مبيعات منتجات الشركة لمقابلة ارتفاع قيمة المصروفات التشغيلية لما لذلك من آثار على أرباح الشركة ومركزها المالي.

وأفادت الشركة بأن أسباب عدم تحقيق الأرباح المخطط لها ترجع إلى انخفاض أسعار النفط الخام والمنتجات مما أدى إلى خسارة دفترية بسبب انخفاض تقييم المخزون بلغت 281,500,000/000 دينار كويتي، وكذلك بعض التوقفات غير المخطط لها مما أدى إلى خسارة بالربحية تقارب 48,400,000/000 دينار كويتي، وأيضاً عدم كفاءة التشغيل لأسباب استراتيجية مما أدى إلى خسارة بالربحية تقارب 63,500,000/000 دينار كويتي، بالإضافة إلى تكلفة دعم المنتجات (بروبلين، فحم) 17,200,000/000 دينار كويتي.

وعقب الديوان بأهمية قيام الشركة باتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه الأسباب التي تؤدي إلى خسارة بالربحية وتخضع لسيطرة الشركة كالتوقفات المخطط لها وعدم كفاءة التشغيل.

د- <u>استمرار تحقيق مصافي الشركة لخسائر:</u>

استمر تحقيق جميع مصافي الشركة الثلاث لخسائر خلال السنة المالية 2015/2014 بلغت قيمتها 135,669,000/000 دينار كويتي بزيادة قدرها 133,873,000/000 دينار كويتي عن الخسائر المخطط لها للسنة المالية 2015/2014 وبزيادة قدرها 74,019,000/000 دينار كويتي عن الخسائر الفعلية للسنة المالية 2014/2013، وذلك نتيجة لزيادة الخسائر الفعلية لمصفاة الشعيبة عن الخسائر المخطط لها وعدم تحقيق مصفاتي مينائي الأحمدي وعبدالله الأرباح المخططة لهما بل على العكس من ذلك فقد حققتا خسائر، والبيان التالي يبين ذلك:

المصفاة	الخسائر الفعلية 2015/2014		الأرباح / الخسائر المخطط لها 2015/2014		الخسائر الفعلية 2014/2013		الفرق			
							مخطط لها		فعلية	
	فلس	دينار كويتي	فلس	دينار كويتي	فلس	دينار كويتي	فلس	دينار كويتي	فلس	دينار كويتي
ميناء الأحمدي	(000	(58,733,000	000	14,280,000	(000	(33,093,000	(000	(73,013,000	(000	(25,640,000
ميناء عبد الله	(000	(3,896,000	000	12,465,000	(000	(242,000	(000	(16,361,000	(000	(3,654,000
الشعيبة	(000	(73,040,000	(000	(28,541,000	(000	(29,239,000	(000	(44,499,000	(000	(43,801,000
الإجمالي	(000	(135,669,000	(000	(1,796,000	(000	(62,574,000	(000	(133,873,000	(000	(73,095,000

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك بتقريره عن السنة المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه بأنها تعمل على الحد من الأسباب الرئيسية لخسائر مصافي الشركة من خلال الخطط التي تضعها مجموعة التصنيع الأمثل بالتنسيق مع مصافي الشركة ومؤسسة البترول الكويتية وتشكيل لجنة عليا "مبادرات تخفيض التكلفة وتحسين الربحية".

وطلب الديوان مجدداً دراسة أسباب تحقيق مصافي الشركة لخسائر وزيادتها من عام إلى آخر واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تحقيق تلك الخسائر لما لذلك من آثار سلبية على الموقف المالي للشركة، وكذلك بيان أسباب عدم تحقيق مصفاتي مينائي الأحمدي وعبدالله الأرباح المخططة لهما.

وأفادت الشركة بأن أسباب عدم تحقيق الأرباح المخططة ترجع إلى انخفاض أسعار النفط الخام والمنتجات مما أدى إلى خسارة دفترية بسبب انخفاض تقييم المخزون بالإضافة إلى بعض التوقفات غير المخطط لها، وعدم كفاءة التشغيل لأسباب استراتيجية وتكلفة دعم المنتجات (بروبلين، فحم).

وعقب الديوان بأهمية قيام الشركة باتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه الأسباب التي أدت إلى تحقيق مصافي الشركة لخسائر أثرت على النتائج المالية للشركة بشكل سلبي.

هـ- <u>ارتفاع مصروفات تكلفة العلاج الطبي بالشركة:</u>

بلغت تكلفة العلاج الطبي للعاملين بالشركة بمختلف أنواعه (مستشفى الأحمدي، التأمين الصحي وعيادات الشركة والمصافي) خلال السنة المالية 2015/2014 ما قيمته 50,287,855/467 دينار كويتي بزيادة قدرها 4,898,531/806 دينار كويتي وبنسبة 8.9% مقارنة بتكلفته خلال السنة المالية 2014/2013، هذا وتبين ارتفاع تكاليف العلاج الطبي من عام لآخر، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وطلب بيان أسباب ارتفاع تكاليف العلاج الطبي بمختلف أنواعه واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من ارتفاع التكاليف من عام لآخر.

وأفادت الشركة أن الزيادة السنوية لهذه التكاليف كانت بسبب مجموعة من الأسباب وهي الزيادة في أعداد المستحقين والمراجعين لمستشفى الأحمدي والعيادات التابعة له، وكذلك الزيادة

في الرواتب والأجور لموظفي مستشفى نفط الكويت والناتجة عن الترقيات والزيادات السنوية، بالإضافة إلى زيادة أسعار الأدوية، وإضافة أدوية جديدة.

وعقب الديوان بأهمية التنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية وشركة نفط الكويت واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من ارتفاع تكلفة العلاج الطبي بمختلف أنواعه لما لذلك من آثار على ربحية الشركة.

و- <u>الملاحظات المتعلقة بتحمل الشركة تكلفة إيجار سيارات مخصصة لبعض العاملين بوزارة الداخلية:</u>

قامت الشركة بتخصيص عدد (59) سيارة لاستخدام العاملين بوزارة الداخلية كما أن بعضهم خصص له أكثر من سيارة وبلغت تكلفة الإيجار الشهري لتلك السيارات 10,992/000 دينار كويتي شهرياً، والبيان التالي يبين ذلك:

م	المستفيد	عدد السيارات	قيمة الاستئجار الشهري	
			فلس	دينار كويتي
1	سيارات أمن الموانئ	5	000	1,489
2	سيارات أمن الدولة	10	000	1,930
3	سيارات أمن المنشآت	44	000	7,573
	الإجمالي	59	000	10,992

وطلب الديوان بيان أسباب تخصيص تلك السيارات للعاملين بوزارة الداخلية وتحمل الشركة لتكلفة إيجارها واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستردادها حفاظاً على الحقوق المالية للشركة.

وأفادت الشركة بأنها تتفق مع ملاحظة الديوان حيث تم استرجاع عدد (10) سيارات وجاري اتخاذ مزيد من الإجراءات بهذا الخصوص، وسوف نقوم بعمل دراسة لآلية تضمن استخدام السيارات المخصصة من قبل الشركة للأفراد التابعين لوزارة الداخلية العاملين بالمواقع التابعة للشركة، ووضع إجراء معتمد لاستعادة السيارة من المستخدم إذا ثبت عدم خدمته بأحد مواقع الشركة أو حال انتقاله إلى موقع خارج مرافق الشركة.

وعقب الديوان بأهمية التزام الشركة بما جاء بردها وسرعة استرداد كافة السيارات المخصصة للعاملين بوزارة الداخلية وموافاته بما يتم في هذا الشأن، وأن رد الشركة لم يتضمن أسباب ومبررات قيامها بتخصيص سيارات لموظفي وزارة الداخلية.

16- <u>الملاحظات المستمرة لأكثر من سنة مالية ولم تقم الشركة بتلافيها:</u>

- **انخفاض نسبة إنجاز بعض المشروعات التشغيلية والرأسمالية بنسبة بلغت 85% لبعض المشروعات مقارنة بالنسبة المخططة لها حتى 2015/3/31، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة اربع سنوات)
- **ارتفاع كمية الفاقد الفعلية بالإنتاج لكميات الخام المكررة بمصفاتي مينائي الأحمدي وعبدالله بما كميته 133.9 ألف طن بنسبة 110.0% و 46.8 ألف طن بنسبة 19.4% مقارنة بكمية الفاقد المخططة للكميات الفعلية المكررة على التوالي وبلغت الخسائر التي تحملتها الشركة نتيجة لذلك ما قيمته 118,786,564/00 دولار أمريكي.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة ست سنوات)
- **عدم تحديد جميع مكونات الفاقد بمصافي الشركة الثلاثة ميناء الأحمدي وميناء عبدالله والشعيبة حيث بلغت نسب تحديد الفاقد لهم 78.1%، 69.4%، 56.7% على التوالي دون تحديد باقي مكونات الفاقد.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة ثلاث سنوات)
- **عدم تعديل الاتفاقية الموقعة مع الشركة الكويتية للبرازايلين في عام 2007 لتحديد سعر شراء الهيدروجين بعد تعديل الأسعار بناء على موافقة الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية في يونيو 2013.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة سنتين)
- **عدم الاستفادة الكاملة من وحدات إنتاج الهيدروجين بمصافي الشركة حيث بلغت كمية الإنتاج الفعلية 472.38 مليون قدم مكعب/يوم بنقص قدره 277.9 مليون قدم مكعب/يوم بنسبة قدرها 37% مقارنة بالطاقة الإنتاجية القصوى للوحدات والتي تبلغ 750.31 مليون قدم مكعب/يوم، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة أربع سنوات)
- **وقوع العديد من الحوادث والحرائق بمصافي الشركة نتيجة لعدم التزامها بتطبيق أنظمة الأمن والسلامة والبيئة المعمول بها وعدم الالتزام بالصيانة الدورية لأصول**

الشركة الأمر الذي أدى إلى تحملها لخسائر بلغ ما أمكن حصره منها مبلغ 939,500/000 دينار كويتي. (وتكررت هذه الملاحظة لمدة ست سنوات)

- **عدم البدء وتأخر الشركة في تنفيذ أعمال الصيانة لبعض الخزانات بمصافي الشركة عن التاريخ المخطط ، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة ثلاث سنوات)
- **بيع منتج زيت الوقود بأسعار تقل عن متوسط سعر شراء النفط الخام الأمر الذي أدى إلى تحقيق خسائر بيع بلغ ما أمكن حصره منها مبلغ 1.063 مليار دولار أمريكي خلال السنة المالية 2015/2014** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة ست سنوات)
- **تحمل الشركة لصافي غرامات تأخير الناقلات بلغت 1,788,554/86 دولار أمريكي بما يعادل 475,497/030 دينار كويتي وذلك بعد خصم الغرامات المستحقة للشركة خلال السنة المالية 2015/2014.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة خمس سنوات)
- **عدم تفعيل المادة السابعة من القانون رقم 37 لسنة 2010 بشأن تنظيم برامج وعمليات التخصيص والتي تقضي بأن يقوم المجلس الأعلى للتخصيص بتمديد أو إنشاء الجهة الرقابية التي تتولى الاختصاصات المنصوص عليها بالمادة الثانية من القانون والاتفاق على تفعيل دور الشركة كجهة رقابية مؤقتة دون وضوح الرؤية بشأن الجهة الرقابية المنصوص عليها بقانون التخصيص.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة أربع سنوات)
- **وجود مديونيات مستحقة على بعض العملاء منذ فترات طويلة دون سدادها حتى تاريخ 2015/3/31 وذلك على الرغم من قيام هؤلاء العملاء بسداد مديونيات لاحقة لتلك المديونيات الأمر الذي يؤدي إلى عدم التحقق من صحة هذه المديونيات، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة سنتان)
- **وجود العديد من المواد وقطع الغيار المحجوزة من قبل الدوائر المختلفة في الشركة لم يتم صرفها للاستخدام أو الاستفادة منها على الرغم من انتهاء التاريخ المحدد لصرفها بلغت قيمتها 1,831,549/000 دينار كويتي وبنسبة 59% من إجمالي المواد المحجوزة الأمر الذي يترتب عليه تضخم رصيد المخزون وأثر ذلك على تحديد الحد**

الأدنى والأعلى والطلب لتلك المواد، وأورد الديوان بيان يبين ذلك. (وتكررت هذه الملاحظة لمدة أربع سنوات)

- وجود ارتفاع كبير في قياسات غاز ثاني أكسيد الكبريت (SO_2) وذلك عن الحد الأقصى المسموح به وفقاً لاشتراطات الهيئة العامة للبيئة لمصفاتي ميناء الأحمدي ومصفاة الشعيبة وكذلك القياسات الخاصة بغازات ثاني أكسيد الكبريت المنبعثة من وحدات استرجاع الكبريت ووحدات إزالة الغازات الحمضية بمصفاتي ميناء الأحمدي والشعيبة حيث ارتفعت القياسات فيها عن الحد المسموح به خلال بعض الفترات من السنة المالية 2015/2014، وبلغت نسبة التجاوز عن الحد المسموح به خلال بعض الشهور إلى 1,772.8%، وأورد الديوان بيانات تبين أمثلة على ذلك. (وتكررت هذه الملاحظة لمدة سبع سنوات)

- عدم استفادة الشركة من برامج التدريب حيث تم اعتماد مبلغ 32,330,562/000 دينار كويتي خلال السنة المالية 2015/2014 في حين ما تم صرفه بلغ 16,465,000/000 دينار كويتي وبانخفاض قدره 15,865,562/000 دينار كويتي وبنسبة 49% عن المعتمد، كما تبين عدم التزامها بخطة التدريب حيث بلغ العدد الفعلي للموظفين الذين تم تدريبهم 7,689 موظف في حين بلغ العدد المقدر تدريبهم 8,995 موظف حسب الخطة بانخفاض قدره 1,306 موظف وبنسبة 14.5%، وأورد الديوان بيان يبين ذلك. (وتكررت هذه الملاحظة لمدة خمس سنوات)

- عدم إجراء جرد للأصول الثابتة خلال السنة المالية 2015/2014 حيث يقتصر إجراء الجرد على الأصول المتنقلة من خلال النظام الآلي بالشركة. (وتكررت هذه الملاحظة لمدة سنتان)

- وجود أصول منقولة لم يتم ترقيمها وذلك على الرغم من أن تاريخ دخول بعضها للخدمة يرجع إلى عام 1985 وأورد الديوان أمثلة على ذلك. (وتكررت هذه الملاحظة لمدة سنتان)

- عدم قيام الشركة بإعادة النظر في الأعمار الافتراضية للأصول الإنتاجية وأصول الخدمات الإنتاجية غير المهلكة دفترياً بمصفاة الشعيبة والبالغ إجمالي تكلفتها في 2015/3/31 ما قيمته 350,123,33/300 دينار كويتي ومجمع إهلاكها

294,294,215/400 دينار كويتي حيث سيتم إغلاق المصفاة مع تشغيل مصفاة الزور في عام 2018. (وتكررت هذه الملاحظة لمدة سنتان)

- **وجود مبالغ معلقة في نهاية السنة المالية المنتهية في 2015/3/31 بحسابات التسوية بين الشركة ومؤسسة البترول الكويتية خاصة بالحسابات التجارية وغير التجارية تقدر بنحو 1,935,622/434 دينار كويتي بين سجلات الشركة والمؤسسة، وكذلك وجود مبالغ معلقة بين الشركة والشركات الزميلة التابعة للمؤسسة منها مديونيات مستحقة على تلك الشركات ومبالغ أخرى دائنة مستحقة على الشركة يرجع بعضها إلى سنوات سابقة منذ ديسمبر 2007 وما بعده منها مبالغ غير مدرجة بسجلات بعض الشركات الزميلة، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة خمس سنوات)

17- <u>المخالفات المالية:</u>

عدم الالتزام بأحكام المادة (52) من القانون رقم (1964/30) وذلك في الموضوعات التالية:

أ- <u>المخالفة المالية رقم (100 – 2015/2014) بشأن التلاعب في تسجيل ساعات العمل الإضافي بكشوف حضور وانصراف عمال مقاول العقد (CA/3720 - A):</u>

- ورد للديوان كتاب الشركة مرفقاً به توصيات لجنة التحقيق والمستندات المتصلة بالموضوع.
- خاطب الديوان الشركة طالباً موافاته بالآتي:
  - القرارات التأديبية الصادرة بحق المخالفين.
  - الإفادة عما اتخذته الشركة من إجراءات لاسترداد الأموال التي صرفت دون وجه حق.
  - استكمال التحقيق بالنسبة للمخالف الثاني وإصدار القرار التأديبي المناسب.
- ورد للديوان كتاب الشركة مرفقاً به ما يلي:
  - القرارات الجزائية التأديبية الموقعة على المخالفين.
  - بلاغ عن إحالة الموضوع إلى النيابة العامة.

- طلب الديوان موافاته بالآتي:

- تصرف النيابة العامة والإجراءات المتخذة بشأن استرداد الأموال التي صرفت دون وجه حق.
- استيفاء التحقيق الإداري مع المخالف الثاني وإصدار القرار التأديبي المناسب.
- الإفادة عما إذا كان قد تم صرف كامل مستحقات المقاول العقد من عدمه وتاريخ الصرف.

- أفادت الشركة بأن القضية لازالت رهن التحقيق.
- ورد للديون رد الشركة تفيد فيه بالآتي:

- بالنسبة للإجراءات المتخذة بشأن استرداد الأموال التي صرفت دون وجه حق فإن القضية مازالت رهن التحقيق لدى النيابة العامة.
- لم يتم صرف كامل مستحقات مقاول العقد.
- أرفقت التحقيق الإداري مع المخالف الثاني.

- خاطب الديوان الشركة طالباً موافاته بأية مستجدات تطرأ على القضية (2015/8) حصر أموال عامة.
- ورد للديوان كتاب الشركة مبينة فيه أن القضية رقم (2015/8) مازالت رهن التحقيق لدى النيابة العامة وسنوافيكم بما يستجد في حينه.
- لا يزال الديوان يتابع الموضوع.

ب- <u>المخالفة المالية رقم (103 – 2015/2014) بشأن تزوير محرر رسمي منسوب صدوره إلى وزارة الصحة:</u>

- ورد للديوان كتاب الشركة تفيد فيه بواقعة تزوير محرر رسمي منسوب صدوره إلى وزارة الصحة ومرفقاته.
- طلب الديوان الآتي:

- موافاته بلائحة الجزاءات الخاصة بالشركة وبيان السلطة المختصة بتوقيع الجزاءات الواردة بتوصيات لجنة التحقيق.

- موافاته بما يسفر عنه تصرف النيابة العامة في الموضوع حال انتهائها من إعمال شئونها.

- الإفادة عما اتخذته الشركة من إجراءات حيال المبالغ التي صرفت دون وجه حق.
- ورد للديوان كتاب الشركة مرفقاً به لائحة الجزاءات الخاصة بالشركة وأفادت من خلاله بأن القضية لازالت رهن النيابة العامة.
- ورد للديوان كتاب الشركة تفيد فيه بأن الموضوع مازال رهن التحقيق.
- أكد الديوان على ضرورة موافاته بما يسفر عنه تصرف النيابة العامة في الموضوع، والمستند الدال على خصم المبالغ التي صرفت دون وجه حق.
- لا يزال الديوان يتابع الموضوع.

ج- <u>المخالفة المالية رقم (145 – 2015/2014) بشأن تزوير محرر رسمي منسوب صدوره إلى وزارة الصحة:</u>

- ورد للديوان كتاب الشركة تفيد فيه بواقعة تزوير محرر رسمي منسوب صدوره إلى وزارة الصحة ومرفقاته.
- خاطب الديوان الشركة طالباً الآتي:

- إجراء التحقيق الإداري اللازم وموافاته بمحاضر التحقيق مشفوعة بالقرار الصادر بالتصرف فيه وكافة الأوراق والمستندات المتصلة بالموضوع.

- موافاته بالبلاغ المقدم إلى النيابة العامة ونتيجة التصرف الجنائي في الموضوع.
- ورد للديوان كتاب الشركة تفيد من خلاله بالآتي:

- أن التحقيق مع الموظفين مازال جارياً.
- أرفقت كتاب إحالة الموضوع إلى النيابة العامة.

- طلب الديوان موافاته بالآتي:

- محاضر التحقيق مع الموظفين المعنيين في هذه المخالفة المالية والقرار الصادر بالتصرف فيه وكافة الأوراق والمستندات المتصلة بالموضوع.
- نتيجة التصرف الجزائي في الموضوع فور انتهاء النيابة من إعمال شئونها.

- لا يزال الديوان يتابع الموضوع.

18- <u>تحليل الإيرادات والمصروفات وتطور عناصر المركز المالي للشركة للسنوات المالية 2013/2012 الى 2015/2014:</u>

أ- <u>تحليل الإيرادات والمصروفات وصافي الربح:</u>

يوضح الجدول التالي التطورات التي طرأت على الإيرادات والمصروفات وصافي الربح (الخسارة) للسنوات المالية الثلاث الأخيرة بشكل إجمالي:

مليون دينار كويتي

البيان / السنة المالية	2013/2012	2014/2013	2015/2014
الإيرادات	14,309.5	13,580.6	11,004.7
المصروفات	13,931.9	13,364.1	10,960.8
صافي الربح	377.6	216.5	43.9

ومن البيان السابق للإيرادات والمصروفات وصافي الربح للشركة للسنوات المالية من 2013/2012 إلى 2015/2014 يمكن عرض التطورات الأساسية لهذه العناصر على النحو التالي:

- **<u>الإيرادات:</u>**

انخفضت الإيرادات خلال السنة المالية 2015/2014 بنحو 2,575.9 مليون دينار كويتي وبنسبة 19% عن العام السابق.

ديوان المحاسبة

والبيان التالي يوضح التغير في بنـــود الإيـــرادات خـــــلال السنتيـــــن الماليتيـــن 2014/2013 و 2015/2014:

مليون دينار كويتي

السنة المالية / الإيـــرادات	2014/2013	2015/2014	التغيـــــر	
			المبلـغ	النســبة (%)
إيرادات المبيعـــات	13,552.8	10,965.8	(2,587)	(19.1)
إيرادات الأنشطة الأخـــرى	27.8	38.9	11.1	40
الإجمـــــالي	13,580.6	11,004.7	(2,575.9)	(19)

- **المصروفـــــــات:**

انخفضت المصروفات خلال السنة المالية 2015/2014 بنحو 2,403.3 مليون دينـــار كويتي عن العام السابق وبنسبة 18%.

والبيان التالي يوضح التغير في بنـــود المصـــروفات خـــلال الســـنتين الماليتيـــــن 2014/2013 و 2015/2014:

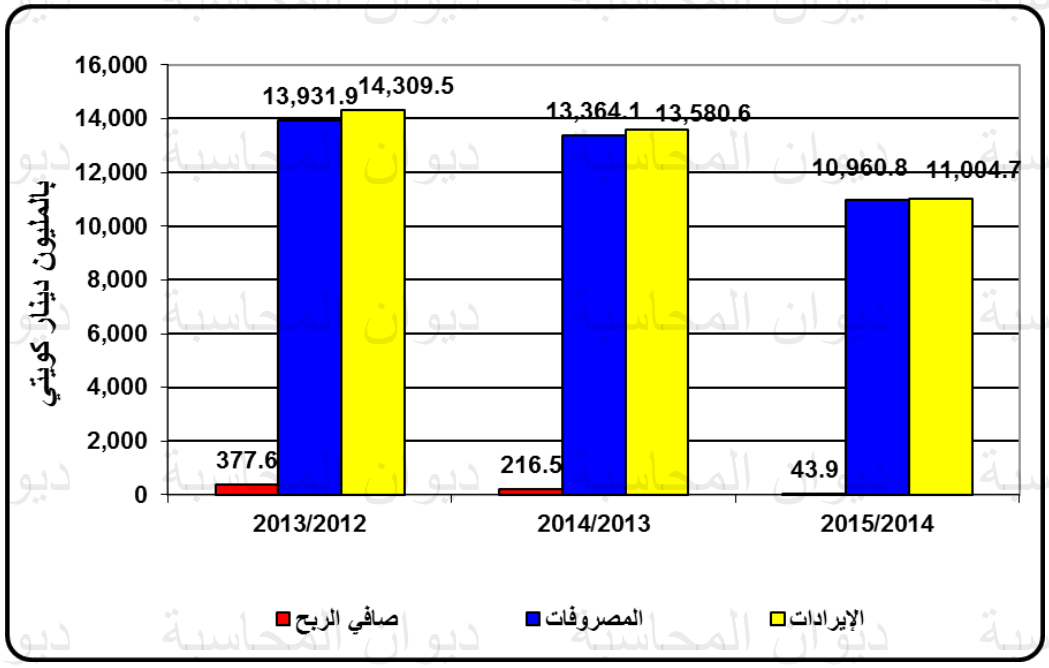
مليون دينار كويتي

السنة المالية / المصروفات	2014/2013	2015/2014	التغيـــــر	
			المبلـغ	النســبة (%)
تكلفة المبيعـــــات	13,201.1	10,789.7	(2,411.4)	(18.3)
مصروفات وأعباء أخـــرى	163	171.1	8.1	5
الإجمـــــالي	13,364.1	10,960.8	(2,403.3)	(18)

- **صافي الربـــــــح:**

حقـــقـــت الـــشـــركة صـــافي أرباح خـــلال الســـنـــة الماليـــة 2013/2012 بلغـــت 377.6 مليون دينار كويتي ثم انخفضت إلى 216.5 مليون دينار كويتي فـــي الســـنة الماليـــة 2014/2013 ثم انخفضت إلى 43.9 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2015/2014 وقـــد بلغت نسبة صـــافـــي الربح إلى حقـــوق المساهمـــين خلال الفتـــرة 96.7%، 55.1%، 11% على التوالي.

والبيان التالي يوضح تطور العناصر السابقة خلال الفترة المذكورة:



ب- تطور عناصر المركز المالي:

يوضح البيان التالي التغيرات التي طرأت على عناصر المركز المالي للشـــركة خـــلال السنوات المالية الثلاث الأخيرة:

مليون دينار كويتي

م	السنة المالية / البيان	2013/2012		2014/2013		2015/2014	
		مبلغ	نسبة (%)	مبلغ	نسبة (%)	مبلغ	نسبة (%)
1	موجودات متـــداولة	1,309.2	41.6	1,510.5	43.4	2,051.1	45.6
2	موجودات غـــير متداولة	148.9	4.7	146.2	4.2	151.5	3.4
3	موجودات ثابتة (بالصافي)	1,607.9	51.2	1,723.8	49.5	2,179.8	48.5
4	استثمارات في شركات زميلة	77.4	2.5	102	2.9	109.7	2.4
5	إجمالي الموجودات	3,143.4	100	3,482.5	100	4,492.1	100
6	خصوم متداولة	566.5	18	435.8	12.5	333.4	7.4
7	خـــصوم طويلة الأجل	2,186.3	69.6	2,653.7	76.2	3,759	83.7
8	إجـــمالي الخصوم	2,752.8	87.6	3,089.5	88.7	4,092.4	91.1
9	حـــقـــوق المساهمين	390.6	12.4	392.9	11.3	399.7	8.9
10	إجمالي الخصوم وحقوق المساهمين	3,143.4	100	3,482.4	100	4,492.1	100

ومن البيان السابق يمكن عرض التطورات التي طرأت على كل من الموجودات والخصوم وحقوق المساهمين خلال تلك الفترة على النحو التالي:

- **إجمالي الموجـــــــودات:**

تغير إجمالي الموجودات خلال الفترة حيث بلغ 3,143.4 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2013/2012 ثم ارتفع إلى 3,482.5 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2014/2013 واستمر في الارتفاع في نهاية السنة المالية 2015/2014 ليصل إلى 4,492.1 مليون دينار كويتي وبنسبة 29% عن السنة المالية السابقة.

هذا وبلغت نسبة صافي الربح إلى إجمالي الموجودات خلال تلك الفترة 12%، 6.2%، 1% على التوالي.

- **إجمالي الخصـــــــوم:**

تغير إجمالي الخصوم خلال الفترة حيث بلغ 2,752.8 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2013/2012 وارتفع إلى 3,089.5 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2014/2013 واستمر في الارتفاع في نهاية السنة المالية 2015/2014 ليصل إلى 4,092.4 مليون دينار كويتي وبنسبة 32.5% عن السنة المالية السابقة.

وبلغت نسبة إجمالي الخصوم إلى صافي حقوق المساهمين خلال تلك الفترة 704.8%، 786.3%، 1,023.9% على التوالي.

- **حقوق المساهميـــــن:**

بلغ صافي حقوق المساهمين 390.6 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2013/2012 وارتفع في نهاية السنة المالية 2014/2013 ليصبح 392.9 مليون دينار كويتي ثم عاود الارتفاع في نهاية السنة المالية 2015/2014 ليصبح 399.7 مليون دينار كويتي بفارق قدره 6.8 مليون دينار كويتي عن نهاية السنة المالية السابقة.

وبلغت نسبة صافي حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات خلال الفترة 12.4%، 11.3، 8.9% لكل سنة على التوالي.

- **شركة نفط الكويت**:

تأسست شركة نفط الكويت ويسري عليها أحكام قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته، والنظام الأساسي للشركة وبصدور المرسوم بقانون رقم 6 لسنة 1980 بإنشاء مؤسسة البترول الكويتية أصبحت الشركة تابعة لمؤسسة البترول الكويتية ومملوكة لها بالكامل، ومن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة القيام في دولة الكويت بإدارة وتنفيذ ما يلزم من العمليات المتعلقة بالتنقيب عن النفط وإنتاجه ونقله وتسليمه وتكريره ومعالجته وتصديره، وأن النفط الخام المنتج ملك لحكومة دولة الكويت والشركة تتصرف فيه بناءً على تعليمات مؤسسة البترول الكويتية.

ويبلغ رأس مال الشركة المصرح به والمصدر المدفوع في 2015/3/31 مبلغ 30,188,291/000 دينار كويتي وتم تغيير هيكل عمليات الشركة من مركز تكلفة يقوم باسترداد التكاليف بالكامل إلى مركز ربحية ابتداءً من السنة المالية 2008/2007 ولم توافق وزارة النفط على تغيير أسس التحاسب على اعتبار الشركة مركز تكلفة حيث رأت وزارة النفط أن يتم تطبيق نظام الربحية بين مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة أولاً للتأكد من النتائج المتوقع الحصول عليها.

وأسفرت نتيجة نشاط الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2015/3/31 عن تحقيق صافي ربح بلغ 802,127,000/000 دينار كويتي مقابل صافي ربح بلغ 1,127,349,000/000 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 2014/3/31.

ونورد فيما يلي أهم الملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة لحسابات وسجلات الشركة:

1- الملاحظات المتعلقة بأنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

وجود العديد من الملاحظات الناتجة عن وجود قصور في بعض أنظمة الضبط والرقابة الداخلية بالشركة، ومن المراجعة تبين ما يلي:

أ- سرقة منتج الديزل بمنطقة شمال الكويت:

وجود ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على استلام واستخدام منتج الديزل بمنطقة شمال الكويت ترتب عليه سرقة كميات منه من قبل سائقي مقاولي النقل بمناطق آبار

شمال الكويت، حيث تم تشكيل لجنة تحقيق من قبل الشركة بتاريخ 2013/7/22 بناء على ما ورد بكتاب مقاول النقل المؤرخ 2013/7/10 والذي يفيد خروج الناقلتين رقمي (815 ، 823) عن مسارهما الطبيعي بتاريخ 2013/7/5، وكذلك الناقلة رقم (815) مرة أخرى يوم 2013/7/6، وقد اعترف السائقين ببيع كميات من منتج الديزل بلغت نحو 4,500 لتر لأشخاص بمزارع العبدلي، ومن أهم مظاهر الضعف التي ظهرت من خلال أعمال اللجنة ما يلي:

- التوقيع على نموذج الاستلام دون قيام المسئولين بالشركة بالفحص الفعلي لكميات الديزل المستلمة والمدرجة بالفواتير الواردة من شركة البترول الوطنية الكويتية سواء عند وصول الشاحنة أو مغادرتها.
- عدم وجود إشراف على استلام الديزل وعدم وجود الرقابة الكافية على الكمية المستخدمة.
- إعطاء تعليمات للسائق للذهاب بمفرده بموقع الآبار لتفريغ الديزل دون إشراف أو مرافقة من قبل الشركة والمقاول للتأكد من التفريغ.
- المناطق التي يتم تفريغ الديزل بها بشمال الكويت مفتوحة ودون حراسة أو أسوار.

وبناء على ما تقدم تم تشكيل لجنة أخرى بتاريخ 2015/3/26 من قبل الرئيس التنفيذي للشركة لدراسة استخدامات الديزل بمناطق الشركة المختلفة دون تحديد تاريخ لانتهاء أعمالها.

وطلب الديوان موافاته بالإجراءات التي اتخذتها الشركة حيال استرداد قيمة الديزل المسروق وحصر كافة الحالات المماثلة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للرقابة على استلام واستخدام الديزل بكافة مناطق الشركة، وتشديد الحراسة على المناطق التي يتم توزيع الديزل بها بشمال الكويت، وسرعة انتهاء أعمال لجنة دراسة استخدامات الديزل بمناطق الشركة المختلفة وموافاته بالنتائج.

وأفادت الشركة بأنها قامت باسترداد قيمة الديزل المسروق، وتقوم بحصر الحالات في جميع مناطق الشركة، كما قامت باتخاذ عدة إجراءات إضافية للرقابة على استلام واستخدام الديزل بكافة مناطق الشركة، حيث تم تركيب أجهزة إلكترونية لقياس كميات التحميل والتفريغ

على صهاريج الوقود التي تقوم بتوزيع وقود الديزل على كافة الحقول المنتشرة في جميع أنحاء دولة الكويت واصدار تقرير بذلك.

وتم تركيب أجهزة الكترونية على الصهاريج لتعقبها ومراقبتها على مدار الساعة، كما تقوم بالتنسيق مع أمن المنشآت التابع لوزارة الداخلية والمباحث والتحريات للعمل على تشديد الحراسة بكافة مناطق الشركة واحالة المخالفين للداخلية وتسجيل قضايا بحق المتهمين بتلك السرقات، وسيتم موافاة الديوان بنتائج أعمال لجنة دراسة استخدامات الديزل بمناطق الشركة المختلفة.

وعقب الديوان بموافاته بالحصر الذي قامت به الشركة بجميع مناطق الشركة لحالات السرقة المماثلة والتزامها بتنفيذ الإجراءات الإضافية للرقابة على استلام واستخدام الديزل التي أوردتها بردها، وكذلك موافاته بنتائج أعمال الدراسة المشار إليها حين الانتهاء منها.

ب- <u>حصول مقاول العقد رقم (40518) على مبالغ كبيرة لا تقابلها أعمال فعلية:</u>

وجود ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية بالشركة على أعمال العقد رقم (40518) الخاص بخطوط التدفق والأعمال المرتبطة بمركزي التجميع (24) و (EPF 120) والمنشآت القائمة بشمال الكويت ترتب عليه حصول مقاول العقد على مبالغ كبيرة لا تقابلها أعمال فعلية منفذة بموجب العقد بلغت قيمتها 4,371,666/980 دينار كويتي، وقامت الشركة بتشكيل لجنة تحقيق بشأن هذا العقد بتاريخ 2013/7/21 وتم انتهاء أعمال اللجنة واعتماد نتائجها وتوصياتها بتاريخ 2014/8/24، ومن أهمها الآتي:

- وجود تباين في تفسيرات بعض بنود العقد بين الشركة والمقاول.
- وجود فروق مالية بين المخططات الفنية التعاقدية والمنفذة.
- وجود بند بالتعاقد يجيز للمشرف على العقد إضافة مخططات فنية على المخططات الفنية الموجودة بالعقد.
- المخططات الفنية الواردة بالعقد لا تعبر أو تتطابق بشكل هندسي وفني دقيق مع طبيعة التربة والمتطلبات الفنية والتشغيلية للمواقع.

- قيام رئيس الفريق المعني بالإشراف على تنفيذ أعمال العقد بأداء العمل بصورة غير مرضية نتيجة عدم قيامه بتوحيد مفهوم واحد لتفسير المخططات الفنية أثناء التنفيذ وعدم إثبات رفضه كتابياً لتفسيرات المقاول على بعض البنود.

والجدير بالذكر أن الشركة تتفاوض مع المقاول على قبوله كتابياً إعادة القياس وإجراء تسوية بخصم المبالغ التي يتم التوصل إليها من مستحقاته لديها.

وطلب الديوان سرعة الانتهاء من إجراءات التسوية المالية مع المقاول واتخاذ الإجراءات القانونية في حالة عدم التوصل لاتفاق معه واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة تجاه المتسببين عن صرف مبالغ دون وجه حق، ووضع الضوابط الفنية والإدارية والتعاقدية التي تكفل عدم تكرار ذلك حفاظاً على حقوق الشركة، مع موافاته بالتسوية النهائية حال الانتهاء منها.

وأفادت الشركة بأن في حوزتها مبالغ أكثر مما تم دفعه للمقاول وقامت بحجز مبالغ مستحقة له بناءً على توصيات اللجنة الفنية وذلك لحفظ حق الشركة، كما تم مخاطبته بتاريخ 2015/5/27 بضرورة تسليم الفواتير بالمبالغ التي تعكس توصيات اللجنة ليتم صرفها له من أجل استكمال التسوية المالية بشكل نهائي لهذا العقد، وفي حال عدم قبول المقاول بنتائج وتوصيات اللجنة الفنية فإن الشركة ماضية في اتخاذ كافة الاجراءات القانونية التي تضمن الحفاظ على المال العام، كما تم تعديل الإجراءات اللازمة لحساب الكميات في الشركة، وتطبيق نظام الكتروني (E-BEAMS) يكفل عدم وجود فروقات في الكميات المنفذة مع بنود العقد.

وعقب الديوان بموافاته بنتائج التسوية المالية مع المقاول وكذلك بالإجراءات التي اتخذتها الشركة تجاه المتسببين عن صرف مبالغ دون وجه حق، والالتزام بتنفيذ ما ورد برد الشركة بشأن تعديل الإجراءات وتطبيق النظام الالكتروني الخاص بالكميات.

ج- <u>وجود مخالفات مالية وإدارية شابت أعمال فريق عمل الاتصالات والشبكات في مجموعة تكنولوجيا المعلومات:</u>

وجود مخالفات مالية وإدارية شابت أعمال فريق عمل الاتصالات والشبكات في مجموعة تكنولوجيا المعلومات والخاصة بعقد شبكة كابلات الألياف الضوئية رقم (43836)، حيث تم تشكيل لجنة تحقيق بتاريخ 2014/6/12 بشأن شبهة تلك المخالفات وبيان المتسبب في

فقدان مواد مملوكة للشركة، وانتهت اللجنة من أعمالها وتم اعتماد نتائجها وتوصياتها بتاريخ 2015/3/2، وفيما يلي أهم المخالفات التي أظهرتها نتائج أعمال اللجنة:

- ثبوت مخالفة مالية بسبب الإهمال والتقصير في أداء الواجبات الوظيفية بحق اثنين من موظفي مجموعة تكنولوجيا المعلومات من خلال إصدار توجيهات شفهية لإعارة المقاول كيبلات الألياف الضوئية المملوكة للشركة دون وجه حق أو سند من اللوائح والأنظمة المعمول بها بالشركة، والتقاعس عن استعادتها مما عرض ممتلكات الشركة للخطر.
- وجود إخفاق في إدارة العمل لدى فريق عمل الاتصالات والشبكات بمجموعة تكنولوجيا المعلومات وفق اللوائح والنظم المعمول بها في الشركة.
- ثبوت مخالفات إدارية تجاه العديد من العاملين تتمثل في أداء العمل بشكل غير مرضي تستلزم توجيه إنذارات وفقاً للوائح الشركة.
- عدم المتابعة الحثيثة لفرق العمل المعنية مما تسبب في تأخير العديد من المشروعات.
- تضمين النماذج الخاصة بالمواد المعارة أنها مملوكة للمقاول وليس لشركة نفط الكويت بخلاف الواقع.

وأصدرت اللجنة توصية بتوجيه عقوبة الإنذارات الخطية النهائية والأولية للموظفين المتقاعسين.

وطلب الديوان دراسة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وأسلوب إدارة عمل فريق الاتصالات والشبكات بمجموعة تكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات في ضوء نتائج تلك الدراسة ومنع إصدار التعليمات الشفهية، واسترداد كافة المواد المعارة وتطبيق الجزاءات على الموظفين المتقاعسين وموافاته بما يتم في هذا الشأن.

وأفادت الشركة بأنها قامت بتشكيل لجنة عليا للبحث والتحقيق، وأنها حريصة على تنفيذ توصيات لجان التحقيق، وأن مهمة اللجنة العليا للبحث والتحقيق هي متابعة تنفيذ تلك التوصيات، إضافة الى أن التحقيقات سوف تكون مركزية عندها مما يسهل المتابعة والحصول على التقارير والمعلومات ذات الصلة، وأنها سوف تقوم بتزويد الديوان بآخر المستجدات حول تنفيذ التوصيات في وقت لاحق.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه وبسرعة موافاته بما تم بشأنه.

د- دفع مبالغ مقابل أعمدة للشبكات لم يتم استلامها وأخرى مخالفة للشروط والمواصفات بعقد تركيب شبكة الواي ماكس:

قامت الشركة بإبرام العقد رقم (11050713) والخاص بتركيب شبكة الواي ماكس في الشركة والبالغ قيمته 3,999,839/000 دينار كويتي والمنصرف عليه حتى 2015/3/11 مبلغ 1,536,759/000 دينار كويتي والتوقيع على استلام (اشعار توصيل) عدد 1500 عمود خاص بتركيب أجهزة الشبكة بتاريخ 2013/6/27 ودفع مبلغ 157,500/000 دينار كويتي بتاريخ 2013/8/1 ما يمثل 50% من قيمتها وفق العقد، وتبين من الجرد الذي قامت به الشركة في يوليو 2014 (بعد سنة) عن وجود ما يقارب 300 عمود فقط، وفي جرد مايو 2015 (بعد 21 شهراً) وجود 1053 عمود فقط جميعها غير مطابق لشروط ومواصفات العقد حيث نص البند رقم (6.12 أ) على "أن سمك الأعمدة يجب أن لا يقل عن 10 مم" أما الأعمدة المستلمة تكونت من عدة وصلات للعمود الواحد بسمك 7 مم و 6.02 مم.

وتجدر الإشارة إلى أن مهندس المشروع الذي تم تعيينه من المقاول واعتمدته الشركة يحمل مؤهل علمي (شهادة تجارة) ولم يتم تغييره من بداية المشروع وحتى تاريخ 2014/11/20 وهو مخالف لبنود العقد، حيث ينص البند رقم (3.2) على أن "مؤهل مهندس المشروع يجب أن يكون بكالوريوس هندسة اتصالات أو إلكترونيات أو تكنولوجيا المعلومات".

وطلب الديوان بيان أسباب عدم الالتزام ببنود العقد بالنسبة لمهندس المشروع وتوقيع ايصالات استلام وسداد مبالغ عن أعمال لم يتم استلامها وأخرى غير مطابقة لمواصفات العقد والالتزام بتنفيذ بنود العقد، حفاظاً على حقوق الشركة.

وأفادت الشركة بأنه تم تغيير مهندس المشروع كما تم تركيب 373 عمودا بحقول الشركة حتى تاريخه، وتم جرد وتوثيق الأعمدة الباقية بتاريخ 2015/5/13 وتخزينها وهى تحت تصرف الشركة حيث تم تخزين 121 عمودا في ساحة فريق الاتصالات في شمال الكويت، و593 عمودا في مخزن المقاول بالأحمدي، وكذلك تخزين 413 عموداً في مخزن المقاول في الصليبية.

وأنها تقوم حاليا بتقدير قيمة الفروقات المالية نتيجة التغيير في السماكة وإلزام المقاول بتعويض الشركة بالفرق من خلال الخصم المباشر من الدفعات المالية المستحقة للمقاول.

وعقب الديوان مؤكدا على ضرورة عدم توقيع اشعارات استلام الا بعد جرد وفحص واستلام المواد في مواقع الشركة تطبيقا لبنود العقد، وتزويده بالتسويات المالية التي تتم مع المقاول نتيجة تغيير سماكة الأعمدة.

هـ- عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة نتيجة الأضرار التي لحقت ببعض مباني الشركة:

أظهرت نتائج أعمال لجنة التحقيق بشأن الأضرار التي لحقت ببعض مباني الشركة نتيجة الأمطار والصادرة في 2014/7/15 وجود شيوع في المسئولية الفنية بين أطراف الجهات المسئولة على التنفيذ والتصميم والإشراف ودون وجود جهة مركزية تحكم تلك المهام الأمر الذي أسفر عن تلك الأضرار والمتمثل أهمها في الآتي:

- عيوب في تصميم عدد من أسطح المباني.
- عيوب في تنفيذ فتحات التكييف.
- عيوب في أعمال الصيانة وعدم إجراء الصيانة بشكل دوري، وعدم إجراء أعمال صيانة للأسطح تالية لأعمال العزل.
- عدم الالتزام من قبل المقاول ببعض البنود الواردة بالعقد.
- وجود عيوب في مواصفات المواد المستخدمة.
- عدم إجراء المراجعة الدقيقة لأعمال الإنشاء نتيجة عدم توفر كامل المستندات التصميمية.

وأصدرت اللجنة العديد من التوصيات يتمثل أهمها في توقيع جزاءات تأديبية على بعض العاملين وإدراج المقاول والمكتب الهندسي بقائمة المقاولين الموقوفين بسبب أدائهما غير المرضي في التنفيذ والتصميم والإشراف، وإسناد مسئولية الإشراف إلى جهة غير الجهة المنفذة.

وطلب الديوان اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المقاول والمكتب الهندسي والعاملين حفاظاً على حقوق وممتلكات الشركة وموافاته بما يتم في هذا الشأن ومراعاة تنفيذ توصيات اللجنة في عقود الشركة المستقبلية لمنع تكرار ذلك.

وأفادت الشركة بأنها قامت بتشكيل لجنة عليا للبحث والتحقيق، وأنها حريصة على تنفيذ توصيات لجان التحقيق، وأن مهمة اللجنة العليا للبحث والتحقيق هي متابعة تنفيذ تلك التوصيات، إضافة الى أن التحقيقات سوف تكون مركزية عندها مما يسهل المتابعة والحصول على التقارير والمعلومات ذات الصلة، وأنها سوف تقوم بتزويد الديوان بآخر المستجدات حول تنفيذ التوصيات في وقت لاحق.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه وسرعة موافاته بما تم بشأنه.

و- إسناد أعمال لمقاولين قبل توقيع العقود معهم:

قامت الشركة بإسناد أعمال بناء أجنحة لها بالمعارض الخارجية لمقاولين قبل توقيع عقود معهم، كما قامت بتاريخ 2015/1/14 بتشكيل لجنة تحقيق في العقود أرقام (14050975 و 14050977 و14051052) للتأكد من مدى سلامة إبرامها واتفاقها مع الإجراءات والنظم المعتمدة ومعرفة أسباب دفع قيمة الفواتير الخاصة بها قبل الانتهاء من توقيعها وذلك بناء على ما ورد بمذكرة نائب الرئيس التنفيذي للشئون المالية والإدارية المؤرخة في 2014/12/15، وما ورد بمحاضر التحقيق الأولية المرفقة بمذكرة رئيس فريق العلاقات الصناعية في 2014/12/3 والتي أظهرت وجود العديد من التجاوزات، ولم تنته اللجنة من أعمالها حتى مايو 2015.

وطلب الديوان سرعة الانتهاء من أعمال لجنة التحقيق المشكلة وموافاته بالنتائج والتوصيات والإجراءات التي سوف تتخذها الشركة حيال ذلك والالتزام بالإجراءات والنظم المتبعة في الشركة لمثل تلك العقود حفاظاً على حقوقها.

وأفادت الشركة بأنها قامت بتشكيل لجنة عليا للبحث والتحقيق، وأنها حريصة على تنفيذ توصيات لجان التحقيق، وأن مهمة اللجنة العليا للبحث والتحقيق هي متابعة تنفيذ تلك التوصيات، إضافة الى أن التحقيقات سوف تكون مركزية عندها مما يسهل المتابعة والحصول على التقارير والمعلومات ذات الصلة، وأنها سوف تقوم بتزويد الديوان بآخر المستجدات حول تنفيذ التوصيات في وقت لاحق.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه.

ز- وجود العديد من المخالفات التي شابت تنفيذ أعمال عقد الخدمات الأمنية لمرافق الشركة:

وجود العديد من المخالفات التي شابت تنفيذ أعمال عقد الخدمات الأمنية لمرافق الشركة رقم (45953)، حيث قامت الشركة بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق بتاريخ 2014/5/5 والتي أصدرت تقريرها النهائي بتاريخ 2015/1/29، إلا أنه تم إعادة تشكيل لجنة تقصي حقائق أخرى بتاريخ 2014/12/31 لنفس العقد وأصدرت تقريرها بتاريخ 2015/5/7، وفيما يلي أهم المخالفات التي أظهرتها أعمال تلك اللجان:

- سداد مبالغ دون وجه حق للمقاول بلغت نحو 153,064/000 دينار كويتي تمثل المصروفات الإدارية وهامش الربح المنصوص عليهما بالعقد للعمالة الوطنية بالرغم من عدم تعيين المقاول لهذه العمالة واستبدالها بعمالة غير وطنية.
- عدم تطبيق الشركة الخصم المزدوج (الخصم المضاعف) الخاص بعدم توفير المقاول العمالة أو الغياب غير المبرر المنصوص عليهما بالعقد على المقاول والبالغ نحو 160,862/000 دينار كويتي، بالمخالفة لنص البند (24-1) من العقد والذي ينص على أنه "إذا تخلف المقاول عن تزويد مستخدم دائم أو بديل مؤقت يحق للشركة خصم مبلغ ضعف الأسعار الفردية" حيث اكتفت الشركة بتطبيق خصم أحادي.
- وجود قصور في إدارة العقد وعدم وجود آلية لتطبيق الخصومات بما يتناسب مع حجم القصور أو تكرار المخالفات، حيث يتم تطبيق خصومات تقديرية تبلغ نسبتها ما بين 1% إلى 4% فقط من الفواتير الشهرية على الرغم من أن الحد الأقصى المنصوص عليه بالعقد 10%.

والجدير بالذكر أيضاً عدم التزام المقاول بتوفير العمالة الخاصة بخدمات التمريض بمستشفى الأحمدي بالعقد رقم (14051498).

وطلب الديوان اتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترداد كافة المبالغ التي صرفت دون وجه حق وتطبيق الخصم المزدوج على المقاول واعداد آلية لتطبيق الخصومات، وإعادة النظر في التعامل مع المقاول مستقبلاً في ظل عدم التزامه بتوفير العمالة.

وأفادت الشركة بأنها قامت بتشكيل لجنة عليا للبحث والتحقيق، وأنها حريصة على تنفيذ توصيات لجان التحقيق، وأن مهمة اللجنة العليا للبحث والتحقيق هي متابعة تنفيذ تلك التوصيات، إضافة الى أن التحقيقات سوف تكون مركزية عندها مما يسهل المتابعة والحصول على التقارير والمعلومات ذات الصلة، وأنها سوف تقوم بتزويد الديوان بآخر المستجدات حول تنفيذ التوصيات في وقت لاحق.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه وسرعة موافاته بما تم بشأنه مع ضرورة التزام الشركة بالبند رقم (8) من المادة (52) من القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة وتعديلاته.

ح- وجود شبهة قصور ومخالفة للمواصفات بعقد توريد أجهزة قياس السكر:

وجود شبهة قصور ومخالفة للمواصفات والاشتراطات الواردة بطلب التوريد المتعلق بالعقد رقم (13050435) والخاص بتوريد أجهزة قياس السكر بالدم لمستشفى الأحمدي، وتم تشكيل لجنة تحقيق بتاريخ 2014/1/6 لتحديد أوجه القصور والتراخي أو الإهمال والخطأ في الإخلال بالنظم واللوائح المنظمة للعقود على أن تنتهي اللجنة من أعمالها خلال شهرين من تاريخ القرار، إلا أنه لم يتم الانتهاء من أعمالها حتى مايو 2015.

وطلب الديوان سرعة الانتهاء من أعمال لجنة التحقيق وموافاته بالنتائج التي تتوصل إليها والإجراءات التي سوف تتخذها الشركة في هذا الشأن.

وأفادت الشركة أنه تم تعليق عمل اللجنة بسبب غياب شخص أساسي ممن يدور حولهم التحقيق لوجوده في إجازة مرافق مريض وسوف تستكمل اللجنة أعمالها حال عودته، وسيتم موافاة الديوان بنتائج أعمال اللجنة حال الانتهاء منها واعتماد التقرير.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه.

2- الملاحظات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية والعمليات الإنتاجية للنفط والغاز:

أ- عدم تحقيق الشركة للطاقة الإنتاجية المستهدفة للنفط الخام:

لم تحقق الشركة الطاقة الإنتاجية المستهدفة للنفط الخام للسنة المالية 2015/2014 البالغة 2.950 مليون برميل يوميا، حيث بلغت الطاقة الإنتاجية الفعلية 2.863 مليون برميل يوميا بانخفاض قدره 87 ألف برميل يوميا مما قد يؤدي إلى عدم الوصول للطاقة الإنتاجية

المستهدفة وفقا لاستراتيجية مؤسسة البترول الكويتية والمحددة بكمية 3.150 مليون برميل يوميا في ديسمبر 2015 وفقا لما ورد في تقرير الأداء السنوي للشركة.

ويتضح ذلك في منطقة شمال الكويت، حيث انخفض معدل الإنتاج في أحد مراكز الإنتاج بنسبة 41.9% عن الطاقة التصميمة، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وطلب دراسة أسباب انخفاض الطاقة الإنتاجية من النفط الخام واتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافيها ورفع الطاقة الإنتاجية لمراكز التجميع خاصة في منطقة شمال الكويت وذلك لتحقيق الطاقة الإنتاجية المستهدفة من النفط الخام وفقاً لاستراتيجية مؤسسة البترول الكويتية.

وأفادت الشركة أن انخفاض الطاقة الإنتاجية يعود إلى عدم انتظام التيار الكهربائي القادم من نقاط توزيع وزارة الكهرباء والماء، مما أثر على إنتاج 429 بئرا نفطيا مزودا بمضخات كهربائية غاطسة، بالإضافة إلى تأخر وصول وحدات السحب وأبراج الصيانة المعنية، وإغلاق بعض الآبار لأسباب تعود إلى ضغط المكامن، وتأخر التعاقد ووصول بعض أبراج الحفر.

كما قامت الشركة بتفعيل تطبيق الاستخراج الثانوي، حيث تم التشغيل الكلي لمشروع ضخ وحقن المياه في منطقة شمال الكويت في شهر أغسطس 2014، ومتوقع الانتهاء من مشروع حقن المياه في منطقة جنوب وشرق الكويت بحلول شهر سبتمبر 2015، وأنه تم اعتماد خارطة الطريق للوصول للطاقة الإنتاجية المرجوة في عام 2015 بموجب كتاب الشركة الموجه لمؤسسة البترول الكويتية بتاريخ 2014/10/23.

وعقب الديوان على أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي الأسباب التي أوردتها الشركة بردها وأدت إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية والتزامها بما جاء بردها بشأن الانتهاء من مشروع حقن المياه في منطقة جنوب وشرق الكويت في التاريخ الذي حددته، للوصول للطاقة الإنتاجية المستهدفة للنفط الخام.

ب- <u>استمرار عدم الوصول للطاقة التصميمية لوحدة الإنتاج المبكر (EPF-120):</u>

استمرار عدم تحقيق الطاقة التصميمية لوحدة الإنتاج المبكر (EPF-120) البالغة 120,000 برميل نفط يومياً والبالغ إجمالي المنصرف عليها 24,682,418/000 دينار كويتي حتى 2015/3/31، نتيجة عدم التزام المقاول بالبنود والمواصفات الفنية الواردة بالعقد، حيث بلغ أعلى متوسط طاقة إنتاجية فعلية يومية خلال السنة المالية 2015/2014 ما كميته 68,282

برميل نفط بانخفاض يبلغ 15,992 برميل يومياً عن متوسط الانتاج اليومي للسنة المالية السابقة والبالغ 84,274 برميل نفط يومياً وبنسبة تبلغ نحو 19%.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقاريره عن السنوات المالية السابقة، وأفادت الشركة في حينه بأنه تم تنفيذ عدة اقتراحات لرفع الكفاءة الانتاجية للوحدة وتحسين أداءها.

وطلب الديوان مجدداً اتخاذ الإجراءات اللازمة على أعمال تشغيل الوحدة والوصول بإنتاجها إلى الطاقة التصميمية لها.

وأفادت الشركة بأن المنشأة مملوكة للمقاول والذي هو ملتزم بعقد تأجير مع الشركة حتى شهر مارس 2016، وأنه لا يمكن الوصول بالإنتاج الى الطاقة التصميمية المطلوبة 120,000 برميل نفط يومياً نتيجة قصور بأداء المقاول، وأنه بعد الانتهاء من بعض الدراسات حول زيادة الطاقة الإنتاجية بالمنشأة (EFP-120) خلصت الشركة إلى عدم الجدوى بتطوير المنشأة والاكتفاء بزيادة الطاقة الإنتاجية في مركز تجميع 24، وأنها تقوم بتطبيق شروط أحكام العقد (غرامات التأخير)، نتيجة عدم التزام المقاول بالوصول بالإنتاج الى الطاقة التصميمية المطلوبة.

وعقب الديوان باتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل الطاقة التصميمية التي يمكن الوصول إليها وفقا لرد الشركة.

ج - <u>الملاحظات المتعلقة بتشغيل وحدة الإنتاج المبكر (EPF-50):</u>

قامت الشركة بشراء وحدة الإنتاج المبكر (EPF-50) بمنطقة شمال الكويت من المقاول بمبلغ 18,000,000/000 دينار كويتي في 2014/6/30 وفقا للعقد، وتبين من المراجعة الملاحظات الآتية:

- تحملت الشركة مبلغ 78,012/000 دينار كويتي شهريا لفترة 6 شهور متواصلة قابلة للتمديد لمدة سنة واحدة وبحد أقصى مبلغ 936,144/000 دينار كويتي يدفع للمقاول لتزويد الشركة بالعمالة اللازمة لتشغيل الوحدة بعد الشراء، وذلك نتيجة عدم الالتزام ببنود التدريب لموظفي الشركة خلال مدة العقد السابقة.
- استمر وجود توقفات في وحدة الكبريت رقم (1) خلال السنة المالية 2015/2014 لفترة وصلت إلى 202 يوم.

وسبق للديوان أن أشار إلى تلك التوقفات في تقاريره عن السنوات المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه باتخاذها الإجراءات اللازمة لتحسين أداء الوحدات.

وطلب الديوان الالتزام ببنود التدريب بالعقود السارية لتجنب تكبد مثل هذه التكاليف، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتفادي توقفات وحدة الكبريت.

وأفادت الشركة بأنها قامت بتمديد العقد كفترة انتقالية ليتسنى طرح وإنهاء الإجراءات التعاقدية الخاصة بعقد تزويد العمالة اللازمة لتشغيل الوحدة في السنوات التالية، والتي تحتاج إلى عمالة فنية متخصصة في هذا المجال بالإضافة إلى الخبرة العملية الطويلة وهو ما لا يمكن توفيره عن طريق التدريب النظري أو العملي لعمالة الشركة، وأن الوصف الوظيفي لعمالة التشغيل لهذه النوعية من المنشآت غير متوفر بالشركة إلى حينه وأنها بصدد الانتهاء من دراسته وإدراجه لمواكبة احتياجات العمالة للمشروعات المستقبلية المتعلقة بالحقول الجوراسية، وبالنسبة لتوقف وحدة الكبريت فإن ذلك يرجع لأعمال الصيانة اللازمة لها وتوريد وتركيب قطع غيار جديدة تصنع خصيصاً لهذه المعدة وتحتاج إلى إجراءات ووقت طويل للانتهاء منها.

وعقب الديوان بأهمية تفعيل بنود التدريب بالعقد لتشغيل هذه الوحدة على الوجه المطلوب، وبضرورة طرح المناقصات البديلة بوقت كافي قبل انتهاء العقود السارية، وسرعة الانتهاء من أعمال الصيانة وتوريد قطع الغيار لوحدة الكبريت.

3- <u>الملاحظات المتعلقة بأعمال الحفر والإنتاج:</u>

أ- <u>الملاحظات التي شابت عقود إحدى شركات الحفر:</u>

تبين من مراجعة عقدي إحدى شركات الحفر أرقام (40524) المبرم بتاريخ 2009/3/29 و (42766) المبرم بتاريخ 2009/11/22 الآتي:

- عدم تحديد غرامة التأخير بنسبة من قيمة عقدي الحفر أو سقف أعلى لقيمتها بالعقدين وكذلك في لوائح الشركة.
- تأخر الشركة في اتخاذ إجراءات بشأن تسوية وتحصيل غرامات التأخير لمدة تزيد عن 4 سنوات حتى بلغت 18,443,405/000 دينار كويتي.

- شكلت الشركة لجنة لدراسة غرامات التأخير الخاصة بالمقاول والتي انتهت أعمالها في 2014/6/9 وأوصت اللجنة بالأغلبية بتحديد غرامات التأخير بنسبة 10% كحد أقصى من القيمة التعاقدية لأبراج الحفر التي لم تصل، وتم تعديل غرامات التأخير المستحقة على المقاول لتصبح 3,803,205/000 دينار كويتي، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.
- تم إصدار أمرين تغييريين في شهر ديسمبر 2014 وهما كالآتي:

- تحديد قيمة الغرامات على المقاول بمبلغ 3,803,205/000 دينار كويتي أي بنسبة 10% من القيمة التعاقدية لأبراج الحفر التي لم تصل.
- تخفيض قيمة العقدين بمبلغ 38,032,054/200 دينار كويتي يمثل قيمة تأجير برجي الحفر اللذان لم يصلا وتسببا في غرامات التأخير، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وطلب الديوان بيان أسباب تأخر الشركة في اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المقاول لمدة تزيد عن أربع سنوات وأثر نقص البرجين على خطة الحفر واستراتيجية الإنتاج وإصدار أمرين تغييريين أثرا على بنود العقد بأثر رجعي وليس من تاريخ إصدارهما مما أدى إلى تعديل غرامات التأخير واحتسابها على أساس قيمة تأجير البرجين وليس القيمة الإجمالية للعقدين، وموافاته بالإجراءات التي اتخذتها الشركة لتعويض نقص برجي الحفر.

وأفادت الشركة بشأن أسباب تأخرها في اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المقاول لمدة تزيد عن أربع سنوات بأنه منذ بداية توقيع كل عقد قامت بإجراء اتصالاتها ومراسلاتها مع المقاول بشأن خطط تنفيذ العقد، حيث أن هذه العقود تتضمن فترة إعداد وتجهيز وتوريد أبراج للحفر محددة سلفا في العقد، والتي يتخللها فحص واعتماد هذه الأبراج ومدى مطابقتها للمواصفات المطلوبة، ولم يتم استكمال إعداد وتجهيز بعض أبراج الحفر بالرغم من فترات التأخير المطولة من قبل المقاول والتي امتدت بعد فترة التجهيز المحددة في العقد، وعلى أثر هذا التأخير قامت برفع أوامر تغييرية للعقود لتطبيق الغرامات حتى تاريخه والتي تشكل نسبة كبيرة من قيمة العقدين وحذف الأبراج من العقود.

وقامت الشركة بتشكيل لجنة لدراسة مدى قانونية تطبيق غرامات التأخير المفتوحة إلى ما لا نهاية في حالة لجوء المقاول إلى القضاء، فضلا عن أن الحلول المتاحة للشركة وفقا للعقد

لمعالجة تأخير المقاول محدودة وتبعاتها كبيرة كفسخ العقد وتوقيع غرامات التأخير والمفتوحة إلى ما لا نهاية، لذا حاولت الشركة معالجة التأخير في جلب أبراج الحفر وفق أنسب الحلول لها والتي تتفق مع العقد والقانون فكان من نتائج ذلك تطبيق غرامات التأخير على المقاول وتعديل العقد باستبعاد أبراج الحفر المتأخرة، الأمر الذي تم التوصل إلى اتفاق مع المقاول بشأنه، ومن ثم تم رفع الأوامر التغييرية على العقود، والتي تم اعتمادها من لجنة المناقصات الداخلية بالشركة، وتنفيذها بما مكن طرفي العقد من تطبيق غرامات التأخير وحذف الأبراج المتأخرة من العقود.

وبالنسبة لأثر ذلك على خطة الحفر واستراتيجية الإنتاج والإجراءات التي اتبعتها الشركة لتعويض نقص برجي الحفر، فإن الآبار التي تحفر من خلال هذه العقود تتعدد في أغراضها، وبالتالي لا يتم قياس أداء عقد حفر أو صيانة آبار بعينها من حيث إنتاجيتها، وإنما ما تقوم به الشركة، هو قياس أداء عمليات حفر الآبار وصيانتها من خلال مؤشر يعرف بـ "الطاقة الإنتاجية المضافة من حفر الآبار وإصلاحها"، حيث يبين أداء الشركة أن المتوسط السنوي لهذا المؤشر منذ السنة المالية 2009/2008 وحتى السنة المالية 2014/2013، والتي يقع زمن العقد في تلك المدة، قد حقق مستويات أعلى من المعدل المستهدف، أما بالنسبة لإصدار أمرين تغييريين فإنه كان التزاما بالإجراءات المتبعة في الشركة لمثل هذه الحالات، وتضمن الأمران التغييريان تعديلا للعقد باستبعاد أبراج حفر، وتناولا مسائل راهنة تتعلق بالتأخير في جلب أبراج الحفر وهي من المسائل التي يظل أثرها وتبعاتها سارية طيلة فترة العقد وحتى لحظة معالجتها.

أما بخصوص تعديل غرامات التأخير فإن ما قامت به الشركة يتفق مع نصوص العقد والتي تقرر تنظيم تأجير كل برج حفر على أنه عقد إيجار قائم بذاته من حيث المدة والأجرة، وأن عقد الإيجار هو عقد مؤقت وعقد زمني وأن المدة هي العنصر الجوهري في هذا العقد، حيث جاء النص في كل من العقدين على أن فترة الإيجار تبدأ لكل برج حفر على حده، وهو ما يقتضي معاملة كل برج كوحدة واحدة يترتب عليها آثارها استقلالا عن بقية أبراج الحفر الأخرى، وهو ما يتوافق مع نصوص العقد والقانون وطبيعة عقد الإيجار بشكل عام وعقد إيجار أبراج حفر البترول بشكل خاص.

وعقب الديوان بضرورة عدم تأخر الشركة في اتخاذ الإجـراءات الخاصـة بتطبيـق غرامات التأخير على عقود أبراج الحفر وفقاً لبنود العقد لفترات طويلة بما يكفل عدم تضـخمها بصورة كبيرة وإصدار أوامر تغييرية لتعديلها مرة أخرى وذلك إظهاراً لحقيقتها، وكذلك عـدم التأخر في اتخاذ الإجراءات المناسبة مع مقاولي الحفر بشأن عدم وصول البرجين لما لذلك من آثار سلبية على تحقيق الشركة للطاقة الإنتاجية المستهدفة وأعمال الحفر.

ب- <u>عدم الانتهاء من تسوية الخسائر المالية الناجمة عن حادث حريق بئر حقل الروضتين:</u>

لم تنتهي الشركة من بحث الجوانب القانونية لحصر الأضرار وتسوية الخسائر الماليـة الناجمة عن وقوع حادث البئر رقم (484) بحقل الروضتين شمال الكويت في أكتـوبر 2012، وبلغت التكاليف التي تحملتها الشركة لإطفاء حريق البئر المذكور ما قيمتـه 7,723,180/000 دينار كويتي، وتم تشكيل لجنة في 2014/11/5 لبحث هذا الموضوع على أن تنتهي من أعمالها خلال شـهـر من تاريخـه، إلا أنه تم تمـديـد أعمال اللجنة مرتـيـن لفـتـرة ستة أشهر تنتهي في يونيـو 2015.

وطلب الديوان سرعة انتهاء أعمال اللجنة لتحديد الخسائر المالية واتخـاذ الإجـراءات القانونية لاستردادها وتسويتها.

وأفادت الشركة بأنه أثناء قيام اللجنة بدراسة كافة التفاصيل لوضع التوصيات بخصوص الخسائر المالية وردت إلى الشركة صحيفة دعوى بتاريخ 2015/5/19 مقامة عليها من إحـدى الشركات المحلية المتخصصة بحفر بعض الآبار والتجارة والصيانة، وقررت الشركة على اثرها وقف جميع الإجراءات المتعلقة بهذا الموضوع حتى يتم الفصل بالدعوى بشكل نهائي.

وعقب الديوان بمتابعة موقف الدعوى القضائية وموافاته بما ستنتهي إليه عند الفصـل فيها واتخاذ الإجراءات التي تكفل كافة حقوق الشركة تجاه المقاول.

4- <u>الملاحظات المتعلقة بالمشروعات تحت التنفيذ:</u>

بلـغ رصـيد حسـاب مشـروعات تحـت التنفيـذ فـي 2015/3/31 مـا قيمتـه 3,138,331,000/000 دينار كويتي، وقد تبين من المراجعة ما يلي:

أ- **<u>الملاحظات المتعلقة بمشروع إنشاء مرفق الإنتاج المبكر للتعامل مع إنتاج الغاز الجوراسي بشمال الكويت (EPF-150 سابقاً):</u>**

تبين من مراجعة مشروع إنشاء مرفق الإنتاج المبكر للتعامل مع إنتاج الغاز الجوراسي بشمال الكويت رقم (EF/1762 - EPF150 سابقاً) والذي تعثر المقاول السابق في أعماله وتسبب في تأخير إنتاج الغاز والنفط الخام المقدر له نقل 425 مليون قدم قياسي مكعب يومياً من الغاز الحر ونقل 150 ألف برميل يومياً من النفط الخام الخفيف الرطب/الجوراسي الحمضي، الآتي:

- تشكيل لجنة بتاريخ 2014/10/19 للانتهاء من إجراءات التخارج من العقد مع المقاول السابق بما يحفظ حقوق الشركة، كما تم التعاقد مع مستشار قانوني خارجي متخصص في المنازعات التجارية.
- عدم الانتهاء من المفاوضات مع المقاول، حيث توجد مطالبات من قبله بلغت قيمتها 38,497,719/000 دينار كويتي عن أعمال يدعي تنفيذها لم يتم حسم الموقف بشأنها، كما طلب المقاول خصم الدفعة المقدمة السابق صرفها والبالغة نحو 15,936,973/000 دينار كويتي من قيمة المطالبات ورد خطابات ضمان الدفعة المقدمة وضمان الأعمال كشرط من شروط إنهاء العقد.
- عدم البدء في إجراءات طرح تنفيذ المشروع حتى نهاية السنة المالية 2015/2014، حيث تم تحويله وإسناد تنفيذه لإدارة المشروعات الكبرى بالشركة في 2014/12/23 والتي ستقوم بطرحه بالأسلوب التقليدي والجدول الزمني المحدد لانتهاء أعمال المشروع هو أكتوبر 2021.
- عدم الانتهاء من أعمال التصميمات للمشروع والمسندة لأحد المكاتب الاستشارية العالمية، وبلغ المنصرف عليها حتى 2015/4/3 ما قيمته 1,220,993/000 دينار كويتي وبلغت نسبة الإنجاز نحو 10.2%.

وطلب الديوان سرعة الانتهاء من إجراءات التفاوض والتخارج من العقد مع المقاول السابق واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة تجاهه بما يحفظ حقوق الشركة، وحسم موقف المطالبات المعلقة، وموافاته بنتائج أعمال اللجنة المشكلة لهذا الغرض، وسرعة الانتهاء من إجراءات طرح

أعمال تنفيذ المشروع لما لذلك من آثار على تأخير خطة إنتاج الغاز والنفط بالحقول الجوراسية بمنطقة شمال الكويت.

وأفادت الشركة بأنها لا تزال في مرحلة التخارج مع المقاول حيث تحرص على اتخاذ كافة الإجراءات القانونية والتعاقدية اللازمة بما يحفظ حقوقها، وسوف يتم موافاة الديوان بنتائج هذه المفاوضات فور الانتهاء منها، وأنها تعمل جاهدة لسرعة الانتهاء من أعمال التصاميم الأولية ومن ثم طرح المناقصة، حيث تم انجاز أعمال التصاميم الأولية للمشروع بنسبة 24.8% مقابل النسبة المخطط لها وهي 23.8% حتى تاريخ 2015/6/26.

وعقب الديوان بموافاته بنتائج المفاوضات والإجراءات القانونية والتعاقدية مع المقاول الخاصة بالتخارج من العقد، وسرعة الانتهاء من أعمال التصميمات وطرح المناقصة الخاصة بالمشروع.

ب- <u>طلب اعتمادات رأسمالية إضافية بمبالغ كبيرة لمشروعات جديدة وأخرى قائمة:</u>

عدم الدقة في تقدير تكلفة بعض المشروعات المدرجة بالموازنة الرأسمالية مما ترتب عليه طلب الشركة اعتمادات رأسمالية إضافية بمبالغ كبيرة لمشروعات جديدة وأخرى قائمة، بلغ ما أمكن حصره من تلك الاعتمادات الإضافية خلال السنة المالية 2015/2014 نحو 565,204,000/000 دينار كويتي، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وطلب مراعاة الدقة عند تقدير تكلفة المشروعات وتضمين الموازنة الرأسمالية عند إعدادها لكافة المشروعات المطلوبة للشركة والحد من الاعتمادات الإضافية بما يعطي للموازنة دور فعال كأداة من أدوات الرقابة المالية.

وأفادت الشركة بأن طلب الميزانيات الإضافية تتم إما حسب جدول زمني أو لأعمال إضافية بعد الانتهاء من التصاميم الأولية للمشروعات بموجب الإجراءات المعمول بها لدى مؤسسة البترول الكويتية، كما طرأت الحاجة لأعمال إضافية نتيجة توقف إنتاج المنطقة المقسومة في الخفجي والوفرة، كما أن الجزء الأكبر من المشروعات المشار إليها كان من المفترض أن يتم رفع طلب الاعتماد لها في الموازنة السنوية للسنة المالية القادمة 2017/2016، إلا أنه وبناء على توجيهات مؤسسة البترول الكويتية للشركة برفع القدرة الإنتاجية للوصول إلى

3.15 مليون برميل يومياً بحلول 2016/2015، قامت الشركة باستعجال طلب الموازنات للمشروعات المذكورة.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه، والتنسيق المسبق مع مؤسسة البترول الكويتية لإدراج كافة المشروعات المطلوبة ضمن بنود الموازنة الرأسمالية.

ج- <u>الملاحظات التي شابت مشروع خدمات التصدير من حقول الشمال والجنوب إلى ميناء الأحمدي:</u>

تبين من مراجعة المشروع رقم (1089) الخاص بخدمات التصدير (أنابيب وعدادات قياس وخزانات) من حقول الشمال والجنوب إلى ميناء الأحمدي والذي بلغت تكلفته 402,575,267/000 دينار كويتي، وبلغ ما تم رسملته من أعمال المشروع 397,973,270/000 دينار كويتي حتى 2015/3/31، وجود الملاحظات الآتية:

- استمر عدم البت في عدد 60 مطالبة من مقاول التنفيذ والبالغ قيمتها 119,879,059/000 دينار كويتي بنسبة 29.8% من تكلفة المشروع، حيث قامت الشركة بتشكيل لجنة لدراسة تلك المطالبات بتاريخ 2014/4/24 ولم تنتهي من أعمالها حتى 2015/3/31.
- فشل الاختبارات الخاصة باستلام الخزان رقم (84) حتى 2015/3/31 والبالغ تكلفه إنشاؤه 4,601,997/000 دينار كويتي والذي تم الانتهاء منه خلال عام 2010 بسبب وجود مشاكل في الأرض المقام عليها الخزان أدت إلى هبوطه ويرجع ذلك إلى عدم أخذ مقاول التنفيذ في الاعتبار الملاحظات الواردة بتقارير التقنية الجيولوجية لحالة الأرض المقام عليها الخزان عند تنفيذ المشروع، وقامت الشركة بتشكيل لجنة فنية بتاريخ 2014/8/27 بناء على ملاحظات ديوان المحاسبة وانتهت إلى أن مسؤولية هبوط أرضية الخزان تقع بالكامل على عاتق المقاول وفقاً لشروط العقد وأن الخزان غير مقبول من قبل الشركة.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقريره عن السنة المالية السابقة، وأفادت الشركة في حينه بأنها لاتزال بانتظار التسوية النهائية بشأن الخزان رقم (84) حيث توجد قضية منظورة امام المحكمة.

وطلب الديوان مجدداً اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة تجاه مقاول المشروع، وحسم الموقف بشأن المطالبات، ومتابعة موقف الاستئناف للقضية وموافاته بالتسوية النهائية الخاصة بالخزان رقم (84) حين الانتهاء منها.

وأفادت الشركة بأنه فيما يتعلق بالبت في مطالبات المقاول بأن اللجنة المشكلة قامت بالانتهاء من تقييم جميع مطالبات المقاول وكذلك الأمور المعلقة بين طرفي التعاقد، وقد تم عرض تقييم اللجنة وتوصياتها على لجنة الإدارة العليا في الشركة في 2015/5/27، وكذلك على مجلس إدارة الشركة في 2015/7/8، والتي حازت بالموافقة من كليهما، وجاري حالياً استكمال الموافقات المطلوبة لاعتماد الميزانيات الإضافية لتسوية مطالبات المقاول، قبل المضي قدماً في توقيع التسوية النهائية مع المقاول، وسيتم موافاة الديوان لاحقاً بالموقف بخصوص قضية الخزان (84).

وعقب الديوان بموافاته بالتسوية النهائية لمطالبات المقاول بعد الاتفاق عليها وبموقف قضية الخزان رقم (84) حين الانتهاء منها.

د- <u>الملاحظات التي شابت مشروع بناء مبنى جديد في منطقة شمال الكويت:</u>

تبين من مراجعة مشروع بناء مبنى جديد في منطقة شمال الكويت رقم (EF/1757) والمنصرف عليه مبلغ 12,761,063/830 دينار كويتي حتى 2015/3/31 الملاحظات التالية:

- عدم استكمال المقاول كافة الأعمال المطلوبة ضمن نطاق المشروع حتى نهاية السنة المالية 2015/2014 على الرغم من انتهاء المشروع بتاريخ 2014/3/20 وعدم إصدار شهادة استلام له وذلك بسبب ضعف أداؤه وعدم قدرته على توفير العمالة الكافية لإنجاز العديد من الأعمال المعلقة كما جاء بتقارير الشركة.
- تأخر المقاول بإصدار وتوريد العديد من المواد والمعدات المطلوبة لإنجاز المشروع لفترات طويلة، حيث بلغ التأخير في وصول بعض المواد إلى 1,051 يوم، وتبين وجود مواد تم طلبها منذ عام 2011 ولم تصل حتى نهاية السنة المالية 2015/2014، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وطلب سرعة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة تجاه المقاول لسرعة الانتهاء من كافة أعمال المشروع واستلامه للاستفادة منه مع تطبيق غرامات التأخير المستحقة عليه طبقاً لبنود العقد.

وأفادت الشركة بأنه بخصوص الإجراءات التي تم اتخاذها لسرعة الانتهاء من تنفيذ المشروع، فقد تم الانتهاء من أعمال المبنى وجميع فرق العمل المعنية تم انتقالها الى المبنى وتمارس عملها بشكل طبيعي وجاري العمل في الأعمال المتبقية من قائمة الأعمال المعلقة، وأن المواد طويلة الأجل الخاصة بمولد الديزل قد تم الاستعانة ببديل مؤقت لتشغيل المشروع إلى حين وصولها، أما بخصوص غرامات التأخير فقد تم تطبيق غرامة التأخير المنصوص عليها تعاقديا على المقاول.

وعقب الديوان على أهمية متابعة وصول المواد المتأخرة الخاصة بالمشروع، وسرعة الانتهاء من باقي الأعمال وإقفال المشروع.

هـ- <u>الملاحظات التي شابت مشروع إنشاء مرافئ القوارب الصغيرة:</u>

تبين من مراجعة العقد رقم (1205050) والمبرم في 2013/3/14 والبالغة تكلفته الاجمالية 137,270,617/954 دينار كويتي، والمتعلق بمشروع إنشاء مرافئ القوارب الصغيرة التابع للشركة الملاحظات التالية:

- وجود عدد 17 مطالبة من مقاول المشروع بمبلغ 5,415,075/000 دينار كويتي معظمها نتيجة تأخر الشركة في الحصول على تراخيص البناء المطلوبة من البلدية، حيث تم توقيع عقد أملاك الدولة مع وزارة المالية في 2013/8/6، بالإضافة إلى الحصول على شهادة الخلو من وزارة الدفاع في يونيو 2014، مما أدى إلى عدم التزام المقاول في توفير اعداد القوى العاملة المخطط لها طول الفترة السابقة.
- تأخر المقاول في تسليم عدة مواقع خاصة بالمشروع حتى 2015/3/31 كان من المفترض الانتهاء منها وتسليمها وفقاً للتواريخ المحددة لها بالعقد، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

والجدير بالذكر أنه تم تأجيل تطبيق غرامات التأخير على المقاول حتى يتم البت في المطالبات المقدمة منه.

- تعثر المقاول مع مقاولي الباطن، حيث تأخر في اعتماد بعضهم لمدة بلغت نحو عام من تاريخ بدء المشروع، وكذلك تم إنهاء خدمات أحد مقاولي الباطن وطرد أحد موظفي العقود الاستشارية نتيجة خطأ في سحب المياه مما أدى إلى ارتفاع منسوب المياه إلى 0.5m في المشروع.

وطلب الديوان حصول الشركة على كافة التراخيص المطلوبة من الجهات المعنية قبل توقيع العقود تفادياً لتأخر تنفيذ المشروعات وتحملها تكاليف إضافية نتيجة لذلك، وحسم الموقف بشأن مطالبات المقاول وتحميله بغرامات التأخير وفقاً لبنود العقد ودون تأخير حفاظاً على حقوق الشركة.

وأفادت الشركة بأنه سيتم مراعاة ملاحظة الديوان بخصوص الحرص على الحصول على كافة التراخيص المطلوبة من الجهات المعنية قبل توقيع العقود على النحو الذي يتفادى معه التأخر في تنفيذ المشروعات، أما فيما يخص مطالبات المقاول فإن الشركة في مرحلة الإطار النهائي لتسوية مطالباته، وجاري إعداد مسودة هذه التسوية ومناقشتها معه ومع جهات الاختصاص بالشركة، وفيما يخص غرامات التأخير المستحقة على مقاول المشروع، فإن الشركة باشرت تطبيق غرامات التأخير على المقاول بخصوص إنجاز مكاتب العمل بالموقع الخاصة بموظفي الشركة، أما بالنسبة لتأخر تسليم المقاول لحاجزي الأمواج رقمي (1 و 3) فإنها على ارتباط وثيق مع مطالبات المقاول آنفة الذكر والتي جاري دراستها حالياً.

وعقب الديوان بالتزام الشركة بما جاء بردها بحصولها على كافة التراخيص قبل توقيع العقود مستقبلاً، وسرعة الانتهاء من تسوية مطالبات المقاول وتطبيق غرامات التأخير المستحقة عليه وموافاته بما يتم في هذا الشأن.

و- <u>الملاحظات المتعلقة بمشروع توصيل أنابيب النفط الخام:</u>

تحملت الشركة مبالغ إضافية نتيجة تأخرها وعدم التزامها بالجدول الزمني للمشروع رقم (EF/1727) الخاص بتوصيل أنابيب النفط الخام (TL-4)، مما أدى إلى طلب تمديد عقد المشروع من 2012/10/12 إلى 2014/5/31 وطلب المقاول تعويضه بمبلغ 3,570,917/000 دينار كويتي، وأورد الديوان بيان يبين تلك المبالغ.

والجدير بالذكر قيام الشركة بطلب اعتماد إضافي بقيمة 3,065,391/000 دينار كويتي حيث تم استنفاد المبلغ الاحتياطي بالعقد والبالغ 4,395,592/000 دينار كويتي.

وتجدر الإشارة إلى وجود دعوى قضائية مرفوعة من قبل مقاول الباطن ضد المقاول الرئيسي للمشروع، كما قام مقاول الباطن بحجز بعض المستندات التي تخص المشروع بطريقة غير قانونية ولم يقم بتسليمها.

وطلب الديوان التزام الشركة بالجداول الزمنية للمشروعات لتفادي دفع مبالغ إضافية تعويضية للمقاولين ووضع نظم وآلية تحكم تعامل الشركة مع مقاولي الباطن لضمان تنفيذ المشروعات والانتهاء منها في التاريخ المخطط لها، ووضع الضوابط التي تلزم المقاولين بالحفاظ على مستندات المشروعات بالشركة واتخاذ الإجراءات اللازمة مع المقاول ومقاول الباطن لاسترداد المستندات المحجوزة لديه.

وأفادت الشركة بحرصها على أخذ توصيات الديوان في الاعتبار وذلك بالالتزام بالجداول الزمنية للمشروعات وتذليل جميع المعوقات بالوقت المناسب، وتم تنفيذ وتشغيل هذا المشروع وتسليمه للجهة الطالبة والاستفادة منه، ويتم الزام المقاول الرئيسي بتسديد كافة المستحقات المالية لمقاولي الباطن، وكذلك حث المقاولين على تطوير آلية حفظ مستندات المشروع بالشكل المطلوب واستردادها من مقاولي الباطن في حينها، وفيما يخص بعض مستندات المشروع (تقارير التصوير بالأشعة) المحجوزة لدى مقاول الباطن، فإن الشركة تقوم بمتابعة المقاول الرئيسي وحثه على استرجاع هذه المستندات عند الانتهاء من الدعوى القضائية من قبل مقاول الباطن.

وعقب الديوان على أهمية التزام الشركة بما جاء بردها وموافاته بما يتم بشان استرداد المستندات المحجوزة لدى مقاول الباطن.

ز- <u>الملاحظات المتعلقة بالمشروع الخاص بإنشاء محطة تعزيز الغاز (BS-160):</u>

لم تقم الشركة برسملة مشروع رقم (EF/1655) الخاص بإنشاء محطة تعزيز الغاز (BS-160) حتى 2015/3/31 والذي بلغ المنصرف عليه 164,587,992/611 دينار كويتي على الرغم من استلامه من المقاول منذ 2012/6/1، هذا بالإضافة إلى تحمل الشركة لمبلغ 547,375/635 دينار كويتي نتيجة تطبيق تعديلات القانون رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل

في القطاع الأهلي على بنـــود العقد السابـــق الموقع في 2008/6/24، دون التأكد من أحقيـــة جميع العاملين المشمولين بالعقد لتلك التعديلات، حيث اكتفت الشركة بالتدقيـــق على 5% كعينة فقط من عمال مقاولي الباطن وعليه تم اصدار الأمر التغييري في 2014/4/21 بـــذلك، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو رسملة المشروع لما لذلك من أثر علـــى صـــحة تكلفة الأصول والمشروعات تحت التنفيذ والاستهلاك في البيانات المالية للشركة ونتائج أعمالها، مع ضرورة التأكد من أحقيـــة جميـــع العاملين المشموليـــن بالعقـــد لتعديـــلات القانـــون رقـــم 6 لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي قبل اعتمادها وصرفها وتحملها مبالغ مالية.

وأفادت الشركة بأنه تم الانتهاء من رسملة ما يعادل 94% من أصول المشروع، وسوف يتم الانتهاء من رسملة باقي الأصول خلال السنة المالية 2016/2015، كما أن جميع مـــوظفي المقاولين العاملين بالمشروع والبالغ عددهم 2451 موظفاً، لهم الأحقية في تعديلات قانون العمل في القطاع الأهلي، بناء على فحص وتدقيق كامل المستندات المساندة لعينة من الموظفين والبالغ عددهم 120 موظفاً والتي تعادل نسبة 5% من إجمالي موظفي المقاول، وتعتبر هـــذه النســـبة مناسبة جداً لتحقيق نسبة عالية من الثقة، كما هو متبـــع في دراســـات الإحصـــاء.

وعقب الديوان بسرعة الانتهاء من رسملة كافة أصول المشروع، والتأكد من أحقية كافة موظفي المقاول لتعديلات قانون العمل في القطاع الأهلي وليس بنسبة متدنية فقط منهم.

ح- <u>عدم دقة الدراسات التي تمت على طبيعة التربة لمشروع المجمع الرئيسي في منطقة غرب الكويت:</u>

عدم دقة الدراسات التي تمت على فحص طبيعة التربة لمشروع المجمع الرئيسي فـــي منطقة غرب الكويت والبالغ قيمته 17,388,488/000 دينار كويتي، وذلك في مرحلة التصميم، حيث تبين وجود ضعف في قوة تحمل التربة، مما أدى الى إعادة التصميم مـــن قبـــل المقـــاول وإصدار الأمر التغييري الأول بتاريخ 2015/2/9 بتمديد العقد لمدة 270 يوم وأيضـــا إضـــافة أعمال على نطاق أعمال العقد تبلغ قيمتها 326,078/435 دينار كويتي.

وطلب الديوان دراسة أسباب عدم دقة دراسة فحص طبيعة التربة في مرحلة التصـــميم واتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ حقوق الشركة ومراعاة تلافي هذه الأسباب مستقبلاً عند إعداد

الدراسات والتصميمات الخاصة بالمشروعات لتفادي التأخر في تنفيذها وتحمل الشركة تكلفة إضافية.

وأفادت الشركة بأنه فيما يخص أسباب عدم دقة دراسة فحص طبيعة التربة في مرحلة التصميم فإن فحص التربة بواسطة المجسات المختبرية قبل البدء بالتصميم الهندسي، هو فحص مبدئي لقياس قوة تحمل التربة ومنسوب المياه الجوفية ومحصورة في نقاط مختارة عشوائياً، ولا يتم التنبؤ بتغير سلوك التربة بعد اتمام عمليات الحفر، وتم عمل دراسة بواسطة مختبر معتمد وقدمت الشركة تقريراً يوضح جميع الأمور الفنية المتعلقة بمتغيرات التربة، وتم التعامل مع هذه الحالة كظرف غير متوقع طبقاً للشروط التعاقدية، وتم تقييم الأعمال الإضافية والزام المقاول بجداول أسعار الوحدات المرفقة بالعقد، وبما يحفظ حقوق الشركة.

ولا تعتبر هذه الحالة من المخاطر الممكن التنبؤ بها بشكل مؤكد من خلال المجسات المختبرية التي تنفذ في مرحلة إعداد التصاميم الهندسية، ولا يمكن التأكد منها الا بعد حفر كامل موقع البناء والوصول إلى منسوب القواعد، وهذا غير متعارف عليه هندسياً وله تكاليف باهظه لا تندرج ضمن أعمال فحص التربة المبدئي، لذلك فإن عقود الشركة تزود المقاول بنتائج فحص التربة الأولي للاسترشاد وتتضمن الطلب من المقاول إعادة فحص التربة والتأكد من قوة تحملها قبل البدء بتنفيذ أعمال القواعد.

وعقب الديوان بالتزام الشركة بما جاء بردها من إلزام المقاول بجداول أسعار الوحدات المرفقة بالعقود بما يحفظ حقوقها.

ط- <u>الملاحظات التي شابت مشروع مبني التعمير الجديد:</u>

أسفرت أعمال المراجعة لمشروع مبنى التعمير الجديد البالغ تكلفته 35,165,835/000 دينار كويتي والذي تم البدء في تنفيذه منذ أبريل 2012 على أن يتم الانتهاء منه في 2015/5/11، وجود الملاحظات التالية:

- اندلع حريق كبير في المناطق الرئيسية للمبنى أرقام (4، 5، 7، 8، 9) والأجزاء الفرعية الأخرى بتاريخ 2014/7/27 خلال أعمال الإنشاء مما أدى إلى توقف العمل بالمشروع مؤقتا، وتم الاستعانة بطرف ثالث متخصص هو مكتب الاستشارات والتطوير المهني بجامعة الكويت لتقييم الأضرار التي لحقت بالهيكل الخرساني جراء الحريق،

وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد مطالبات للمقاول بخصوص الحريق حيث أنه المسئول عن تبعات الحريق طبقا لوثيقة التأمين ذات الصلة.

- قامت الشركة بإبلاغ المقاول في 2014/7/24 بإيقاف العمل في النمط الاول من الهيكل الخارجي الخرساني (قبل الحريق بثلاثة أيام) مما كان سيترتب عليه تأخر المشروع في حالة عدم إصدار أية طلبات بأوامر تغييرية.
- عدم تطبيق غرامات تأخير على المقاول نتيجة إصدار الأمر التغييري الأول بتاريخ 2015/5/11 بقيمة 1,642,992/570 دينار كويتي لإضافة أعمال تتعلق بتغيير نمط الهيكل الخارجي للمشروع على الرغم من تأخره في تنفيذ النمط الأول للهيكل الخارجي، بالإضافة إلى تمديد العقد لمدة 456 يوم لتغطية هذه الأعمال لتنتهي في 2016/8/9.
- ضعف أداء المقاول في إدارة المشروع وعدم الالتزام ببنود البرنامج الزمني المعتمد وعدم توفيره المعدات والعمالة والمواد في الوقت المناسب أدى إلى تأخر تنفيذ المشروع، وكان آخر معدل تقييم أداء للمقاول في أبريل 2015 بلغ نسبته 46.8%.
- عدم التزام المقاول بشروط الصحة والسلامة والبيئة ومعايير مراقبة وضمان الجودة وفقا لمتطلبات الشركة.

وطلب الديوان مراعاة الدقة عند تحديد أعمال المشروعات قبل طرحها لتجنب إصدار أوامر تغييرية تؤدي إلى إعفاء المقاول من غرامات التأخير، واتخاذ كافة الإجراءات تجاه المقاول نتيجة ضعف أداؤه وعدم التزامه بشروط السلامة والصحة والبيئة.

وأفادت الشركة بتأكيدها الالتزام بالأخذ بتوصية ديوان المحاسبة وذلك بمراعاة الدقة عند تحديد أعمال المشروع للحد من إصدار الأوامر التغييرية إلا في الضرورة القصوى وذلك بما يتناسب مع المصلحة العامة للشركة، كما أنها تقوم باتخاذ كافة الإجراءات تجاه المقاول نتيجة ضعف أداءه وعدم التزامه بشروط السلامة والصحة والبيئة ضمن الأدوات المتوفرة في العقد.

وعقب الديوان على أهمية التزام الشركة بما جاء بردها وموافاته بما يتم من إجراءات تجاه المقاول.

ي- الملاحظات التي شابت مشروع نظام الحماية لجميع منشآت الشركة:

تبين من مراجعة تنفيذ أعمال المشروع رقم (1700) الخاص بنظام الحماية لجميع منشآت الشركة والبالغ تكلفته 125,832,300/000 دينار كويتي، وجود الملاحظات التالية:

- عدم قدرة المقاول على توفير العمالة اللازمة لتنفيذ أعمال المشروع، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.
- استمر تداخل أعمال المشروع مع مشروعات أخرى دون وجود التنسيق الكافي بين مجموعات الشركة المعنية مما سيؤدى إلى تأخر تسليم المشروع.
- عدم الدقة في تحديد نطاق عمل المشروع وتم طلب إصدار الأمر التغييري رقم (4) بتاريخ 2014/2/23 لتعديل (24) بند في الأجزاء (5 و8) من المشروع بمبلغ 2,161,916/496 دينار كويتي أدى إلى تأخر الجزء (5) لمدة 265 يوما والجزء (8) لمدة 251 يوماً، وتم طلب إصدار الأمر التغييري رقم (5) بتاريخ 2014/8/24 بتعديل (14) بند بمبلغ 1,305,649/927 دينار كويتي.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقريره عن السنة المالية السابقة، وأفادت الشركة في حينه بأنها تعمل على التنسيق المستمر مع المشروعات المنفذة بالشركة لتوفير الحماية اللازمة لهذه المشروعات الجديدة والمشروعات المستحدثة لتكون ضمن نطاق عمل المشروع وحسب البرنامج الزمنى المحدد.

وطلب الديوان مجدداً مراعاة الدقة في تحديد نطاق عمل المشروع واتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المقاول للوفاء بالالتزامات التعاقدية وتوفير العمالة اللازمة لتنفيذ أعمال المشروع طبقاً للجدول الزمني، والعمل على التنسيق بين مجموعات الشركة المختلفة لإنجاز أعمال المشروع بالوقت المحدد له.

وأفادت الشركة بالتزامها بالأخذ بتوصيات الديوان بمراعاة الدقة في تحديد نطاق عمل المشروع للحد من إصدار الأوامر التغييرية واتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المقاول للوفاء بالالتزامات التعاقدية وتوفير العمالة اللازمة لتنفيذ أعمال المشروع، والعمل على التنسيق بين مجموعات الشركة المختلفة لإنجاز أعمال المشروع بالوقت المحدد له، كما أنها تقوم بالتنسيق بين وزارة الكهرباء والماء والمجموعات والفرق المختلفة لعمل اللازم بتقليل فترة التأخير

وإنجاز أعمال المشروع المتبقية طبقاً للجدول الزمني، حيث أن الأمر التغييري بسبب تأخر أجزاء (5) و (8) من المشروع، والتي تشمل جميع مرافق الشركة والمرافق التابعة لوزارة الكهرباء والماء وهو يتضمن (94) موقعاً.

وعقب الديوان بالتزام الشركة بما جاء بردها.

ك- <u>الملاحظات التي شابت مشروع إنشاء محطة تعزيز الغاز (132) و تطوير محطة (131) في منطقة شمال الكويت:</u>

تبين من مراجعة تنفيذ أعمال المشروع رقم (1719) الخاص بإنشاء محطة تعزيز الغاز (132) وتطوير محطة (131) في منطقة شمال الكويت والبالغ تكلفته 207,701,550/000 دينار كويتي وجود الملاحظات التالية:

- إصدار العديد من الأوامر التغييرية بالإضافة والحذف لنطاق العمل الأصلي للمشروع بلغ إجماليها 11,915,367/000 دينار كويتي، تتضمن إحداها أعمال بمبلغ 9,895,789/000 دينار كويتي سبق إصدار أمر تغييري لتلك الأعمال دون تحديد قيمة لها.
- تعويض المقاول بمبلغ 670,517/000 دينار كويتي بسبب التأخر في الإغلاق المخطط لمحطة تعزيز الغاز (131).

وطلب الديوان اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من إصدار الأوامر التغييرية ومراعاة الدقة عند تحديد نطاق الأعمال والتنسيق بين مديريات الشركة لتلافي تحمل أية تعويضات للمقاولين.

وأفادت الشركة بأن الأوامر التغييرية المذكورة لإضافة ضواغط للهواء وأجهزة إمدادات الطاقة في مراكز التجميع، حيث تعتبر هذه المعدات ضرورية لتلبية المتطلبات التشغيلية والتصميمية للمشروع، وكذلك لإغلاق محطة تعزيز الغاز (131) الذي يعود إلى أسباب تشغيلية ملحة لتجنب حرق الغاز والذي تم تعويض المقاول عن 43 يوماً، وهي فترة الانتظار للحصول على أمر الإغلاق، حيث لم تقم الشركة بتوفير الإغلاق المناسب حسب البرنامج الزمني، وتعمل جاهدة للحد من إصدار الأوامر التغييرية إلا عند الضرورة القصوى لمصلحة المشروع، وذلك بالتنسيق بين مديرياتها، وتوازن بين المنفعة والكفاءة المرجوة من الأمر التغييري.

وعقب الديوان بالتزام الشركة بما جاء بردها.

ل- <u>الملاحظات التي شابت مشروع صيانة حقل وارة:</u>

تبين من مراجعة تنفيذ أعمال المشروع رقم (1772) الخاص بصيانة حقل وارة والبالغ تكلفته 151,160,068/000 دينار كويتي والذي بلغ المنصرف عليه 115,152,625/332 دينار كويتي حتى 2015/3/31، وجود الملاحظات التالية:

- تحمل الشركة مبلغ 2,679,360/000 دينار كويتي لعدم الدقة في تحديد نطاق العمل، حيث قامت الشركة بإدراج الأمر التغييري رقم (2) لإضافة (10) بنود جديدة وتنازلها عن (17) بند من العقد الأصلي، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.
- تحمل الشركة مبلغ 2,778,934/000 دينار كويتي نتيجة عدم الدقة في تحديد احتياجات الشركة من خطوط الانابيب.
- استمرار عدم قدرة المقاول على توفير العمالة اللازمة لتنفيذ أعمال المشروع، وقد أورد الديوان بيان يبين أمثلة على نقص العمالة وفق الخطة المعتمدة.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقريره عن السنة المالية السابقة، وأفادت الشركة في حينه بأنها قامت باتخاذ الإجراءات مع المقاول لتلافي نقص العمالة.

وطلب الديوان اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المقاول للوفاء بالالتزامات التعاقدية وتوفير العمالة اللازمة لتنفيذ أعمال المشروع طبقاً للجدول الزمني، ومراعاة الدقة في تحديد احتياجات وأعمال المشروع لتجنب تحمل الشركة تكلفة إضافية على قيمة العقد وللحد من إصدار الأوامر التغييرية.

وأفادت الشركة بأنها تعمل على عدم إصدار أية أوامر تغييرية إلا في الضرورة القصوى وذلك بما يتناسب مع المصلحة العامة للشركة، واتخاذها لجميع الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ المشروع حسب البرنامج الزمني المعتمد، وضمان توفير العمالة والمعدات اللازمة لتنفيذ الأعمال المتبقية بأسرع وقت ممكن وبالجودة المطلوبة، وقد تعدت نسبة الإنجاز الكلي للمشروع 97% حتى نهاية شهر يونيو 2015.

وعقب الديوان بالتزام الشركة بما جاء بردها باتخاذ الإجراءات اللازمة للانتهاء من أعمال المشروع وفقاً للبرنامج الزمني المحدد.

م- عدم مراعاة الدقة في المواصفات الفنية لعقد مشروع محطة تعزيز الغاز (171):

تحملت الشركة مبلغ 6,341,610/000 دينار كويتي لعدم دقة المواصفات الفنية لبعض بنود العقد وذلك عن الأمر التغييري رقم (13) بتاريخ 2014/7/13 الخاص بالتعديلات على نطاق عمل العقد لمشروع رقم (1718) الخاص بمحطة تعزيز الغاز (171) والبالغ تكلفته 261,102,000/000 دينار كويتي والمنصرف عليه 217,827,721/997 دينار كويتي حتى 2015/3/31، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وطلب مراعاة الدقة عند تحديد نطاق العمل للمشروعات للحد من إصدار الأوامر التغييرية وتحمل الشركة تكلفة إضافية.

وأفادت الشركة بأنها ملتزمة بالأخذ بتوصية الديوان وذلك بمراعاة الدقة وإعداد الدراسات التقديرية اللازمة وتحديد نطاق العمل للحد من إصدار الأوامر التغييرية، حيث تم تطبيق نظام اقتراح مشروع رأسمالي، وكذلك تطبيق نظام البوابات، وتوحيد الجودة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لعدم تكرار تداخل عدة مشروعات اثناء وضع الاستراتيجية العامة للشركة، لتنفيذ المشروعات الحيوية، والذى نتج عنها تحقيق الهدف المرجو في تقليص الأوامر التغييرية وتحسين الأداء.

وعقب الديوان بتفعيل ومتابعة تنفيذ الإجراءات التي أشارت إليها الشركة بردها وذلك للحد من إصدار الأوامر التغييرية وتحملها تكلفة إضافية.

ن- الملاحظات التي شابت مشروع تبديل صمامات محطتي تعزيز الغاز (140 ، 150) في منطقة جنوب شرق الكويت:

تبين من مراجعة تنفيذ أعمال المشروع رقم (1546) الخاص بتبديل صمامات في محطتي تعزيز الغاز (140 ، 150) في منطقة جنوب شرق الكويت والبالغ تكلفته 7,190,000/000 دينار كويتي والذي بلغ المنصرف عليه 7,379,693/149 دينار كويتي حتى 2015/3/31، وجود الملاحظات التالية:

- لم يتم توقيع الشركة لشهادة انتهاء الأعمال والاستلام النهائي وتسجيل الأصول الثابتة والإقفال المالي للمشروع بسبب توريد المقاول لمحابس كهروهايدروليكية ذات خلل تشغيلي حتى 2015/2/9 على الرغم انتهاء من المشروع في 2013/3/30.

- قامت الشركة بإصدار الأمر التغييري الخامس بتاريخ 2014/2/4 بقيمة 707,300/054 دينار كويتي بتمديد فترة الضمانات للصمامات الكهروهايدروليكية من المصنع وتعويض المقاول على الأعمال التي قام بها بأمر تغييري سابق.

وطلب الديوان اتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ حق الشركة تجاه المقاول بشأن خلل المحابس الكهروهايدروليكية الذي أخر استلام المشروع، والعمل على الحد من إصدار الأوامر التغييرية.

وأفادت الشركة بأنها تحرص على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحفظ حقها تجاه المقاول وما قد يسهم بالحد من الأوامر التغييرية، حيث تم إصدار الأوامر التغييرية بسبب تغيير في بعض المواصفات الفنية أثناء التنفيذ وتأخرها في إغلاق المنشأتين لحاجة الإنتاج، وقامت الشركة حسب بنود العقد المبرمة بتعويض المقاول عن تكلفة الموارد البشرية والمعدات خلال فترة التمديد، وبعد اكتمال أعمال المشروع في نهاية مارس 2013 وخلال فترة اختبار المنشأة والتشغيل المبدئي، وجدت أعطال فيما يتعلق بأجهزة التحكم الكهروهايدروليكية لبعض الصمامات والمحابس، ولحفظ حقوق الشركة فيما يتعلق بفترة الضمان لم يتم حتى تاريخه توقيع انتهاء الأعمال والاستلام النهائي أو تسجيل الأصول الثابتة للمشروع لحين ضمان سلامة عمل أجهزة التحكم والتأكد من كفاءتها التشغيلية، وقام المقاول المنفذ بعمل اللازم مع المصنع المورد وعمل الزيارات الميدانية لتشخيص الخلل، وأصدر المقاول المنفذ أمر شراء في مايو2015 من المصنع لتوريد ما يلزم من المواد وتغييرها حال وصول القطع.

وعقب الديوان بسرعة توريد قطع الغيار المطلوبة والانتهاء من إصلاح أعطال أجهزة التحكم الكهروهايدروليكية لبعض الصمامات وأهمية التأكد من كفاءتها التشغيلية.

س- <u>الملاحظات المتعلقة بضعف أداء المقاولين:</u>

- **<u>قصور أداء المقاول في الانتهاء من تنفيذ مشروع تخزين المواد الكيميائية بمواقع الشركة المختلفة بالرغم من انتهائه تعاقدياً:</u>**

تبين من مراجعة العقد رقم (42955) والخاص بمشروع تخزين المواد الكيميائية بمواقع الشركة المختلفة والمبرم في تاريخ 2009/11/24 بمبلغ 14,459,964/600 دينار كويتي، قصور المقاول في تنفيذ العديد من البنود الأساسية التي تخص المشروع وبلغت نسبة الإنجاز

73% فقط على الرغم من أن تاريخ الانتهاء من أعمال العقد في تاريخ 2012/11/20، حيث تمثلت أوجه القصور بالتالي:

- عدم قدرة المقاول على توفير العمالة والمعدات اللازمة لإتمام أعمال المشروع مما تسبب بتوقف المشروع لفترات طويلة.
- ضعف الرقابة وسوء التنسيق بين المقاول ومقاول الباطن، حيث أن مهندسي المقاول لا يقومون بالإشراف على أعمال مقاولي الباطن الخاصة بالمشروع.
- عدم تقديم المقاول تاريخ انتهاء متوقع للعقد بالرغم من تذكير الشركة المستمر له بذلك عن طريق المراسلات طوال عامين.
- عدم تقديم المقاول لتقارير الأداء الشهرية أو اليومية المطلوبة منه .
- عدم قيام المقاول بالصيانة للمعدات والآلات الخاصة بالمشروع والتي تم استلامها منذ 2012 حتى 2015/3/31، كذلك سوء تخزين تلك الآلات حيث أنها عرضة للتلف من الأحوال الجوية.
- وصول بعض المواد الخاصة بالمشروع دون فحصها من قبل المقاول، وتم تحميلها بالموقع دون أخذ التصاريح اللازمة لرفع المواد الثقيلة.

وطلب الديوان سرعة الانتهاء من أعمال المشروع واتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المقاول بسبب ضعف أداؤه، وتحميله بغرامات التأخير طبقاً لبنود العقد.

وأفادت الشركة بأنه تم النظر في جميع الملاحظات تجاه المقاول بسبب ضعف أدائه في تنفيذ المشروع، وبناءً عليه تم تحميله غرامات مالية بسبب التأخير طبقاً لبنود العقد وتم خصم هذه المبالغ من العقد المبرم، كما تقوم بمتابعة الأعمال المنجزة ومراقبة العمالة المتوفرة والمعدات من المقاول الرئيسي ومقاول الباطن والتنسيق بينهما، حيث تعهد المقاول بإكمال الأعمال خلال شهر فبراير 2016 وفقاً لآخر تقرير شهري منه.

وعقب الديوان على أهمية متابعة أعمال المقاول ومراقبة العمالة المتوفرة والمعدات لسرعة استكمال الأعمال.

- **تأخر الانتهاء من مرفق الإنتاج الأولي (EPF-18):**

تبين من مراجعة أعمال مرفق الإنتاج الأولي (EPF-18 – مركز التجميع رقم 16 الجديد سابقا) بمديرية غرب الكويت والمسند تنفيذه لمقاول العقد رقم (44930) والبالغ قيمته التعاقدية 93,819,346/000 دينار كويتي، تأخر الانتهاء من المنشأة حيث بدأ الإنتاج يوم 2015/2/9 بتأخير بلغ (301) يوماً عن التاريخ المحدد وفقا للعقد بسبب ضعف أداء المقاول.

وتجدر الإشارة إلى أن غرامات التأخير المستحقة على المقاول بلغت 2,257,500/000 دينار كويتي.

وطلب الديوان اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل غرامات التأخير وعدم تأهيل المقاولين المتدني أداؤهم لمشروعات الشركة مستقبلاً.

وأفادت الشركة بأنها سوف تقوم بخصم جميع غرامات التأخير المستحقة على المقاول طبقا لبنود العقد، وكذلك ستقوم بعمل الاجراءات اللازمة تجاه تأهيل المقاولين المتدني أدائهم.

وعقب الديوان بالتزام الشركة بما جاء بردها وموافاته بالإجراءات التي تتخذها تجاه المقاول.

- **تأخر تنفيذ مشروع معرض أحمد الجابر:**

تبين من مراجعة مشروع معرض أحمد الجابر رقم (EA/1703) والبالغ تكلفته 18,186,655/000 دينار كويتي، والذي تم ترسيته في مايو 2012 على أن ينتهي في مارس 2014، صدور أمرين تغييريين بتمديد الأعمال بمدة إجمالية بلغت (401) يوم تنتهي في 2015/6/30 ويرجع ذلك إلى عدم التزام المقاول بتوفير العمالة المخططة يومياً والبالغة (515) عامل في حين بلغت العمالة اليومية الفعلية في بعض الأشهر (386) عامل، بالإضافة إلى ضعف أداء المقاول حيث أظهر آخر معدل تقييم نسبة أداء ربع سنوي للمقاول نسبة 47%.

وطلب الديوان اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المقاول بسبب ضعف أداؤه وكذلك نقص عدد العمالة وتحميله بغرامات التأخير طبقاً لبنود العقد والعمل على سرعة الانتهاء من المشروع.

وأفادت الشركة بحرصها على سرعة تنفيذ الأعمال المتبقية من المشروع الحيوي باتخاذ الاجراءات اللازمة تجاه المقاول بسبب ضعف أداؤه، وحثه على زيادة العمالة وتحسين أداءه وتحميله غرامات التأخير طبقاً لبنود العقد.

وعقب الديوان على أهمية التزام الشركة بما جاء بردها وموافاته بالإجراءات التي تتخذها تجاه المقاول.

5- <u>الملاحظات التي شابت أعمال العقود والمناقصات:</u>

أ- <u>استمرار الملاحظات التي شابت عقد الخدمات الفنية المطورة مع إحدى الشركات الأجنبية:</u>

بلغ المنصرف على العقد رقم (43787) ما قيمته 434,530,738/27 دولار أمريكي حتى 2015/3/31 والخاص بالخدمات الفنية المطورة والمسند بالأمر المباشر لإحدى الشركات الأجنبية بتاريخ 2010/2/16 بهدف تطوير المشروعات الحيوية المتعلقة بعمليات استخراج الغاز الحر من الحقول الجوراسية بمنطقة شمال الكويت من خلال توفير العمالة المتخصصة والخبرات الفنية اللازمة واستخدام التكنولوجيا المتطورة وتدريب الكوادر الوطنية وتطويرها للتعامل مع نوعية هذه الحقول، وقامت الشركة بإصدار أمر تغييري في 2014/11/6 لتمديد العقد حتى 2016/3/31 بدلاً من تاريخ 2015/2/2 ولمدة 422 يوم، وأسفرت أعمال المراجعة عن وجود الملاحظات التالية:

- قامت الشركة بصرف دفعات شهرية تقديرية عن الأجور الثابتة خلال السنة المالية 2015/2014 على أن يتم تسويتها كل ثلاثة أشهر وفقاً للأجور الفعلية المستحقة، وأورد الديوان بيان يوضح ذلك، كما تبين وجود الملاحظات التالية:

- عدم مراعاة الدقة في تحديد قيمة الدفعات التقديرية الشهرية خلال السنة المالية، الأمر الذي أدى إلى زيادة قيمة تلك الدفعات عن المبالغ الفعلية المستحقة بصفة مستمرة.
- تمت التسوية كل ثلاث شهور لما تم دفعه كأجر ثابتا مقدر بالمقارنة بالفعلي ودائماً ما يتم الدفع بالزيادة، والتي بلغت حوالي 10,300,000/00 دولار أمريكي عن الثلاث دفعات الأخيرة للسنة الخامسة، والجدير بالذكر أنه لم يتم تسوية الدفعة الخاصة بالربع الرابع حتى نهاية السنة المالية 2015/2014.

- عدم مراعاة الدقة عند تقدير ساعات العمل لبعض المهام، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.
- انخفاض نسبة إنجاز خطة التدريب الخارجية والداخلية بنسبة 14.1%.
- مخالفة الشركة للقانون رقم (2) لسنة 2008 في شأن تعديل بعض أحكام مرسوم ضريبة الدخل الكويتية رقم (3) لسنة 1955 حيث لا يجوز اعفاء الجهات التي تخضع لأحكام القانون من الضريبة إلا بقانون كما لا يجوز الاتفاق على نقل العبء الضريبي إلى الشركة، وبلغت الضرائب عن السنوات الخمس من العقد 32,067,399/18 دولار أمريكي منها 2,793,578/94 دولار أمريكي مستحق للسنة الخامسة لم يتم سدادها حتى نهاية السنة المالية في 2015/3/31.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقاريره عن السنوات المالية السابقة، وأفادت الشركة في حينه بأنها قامت بتقليص الفارق بين الساعات الفعلية والتقديرية، وقامت بوضع خطوات لتنفيذ خطط التدريب المعتمدة، أما فيما يخص مسألة الالتزام بمرسوم ضريبة الدخل الكويتية فإن التزامها بتعويض الشركة الأجنبية عن قيمة الضرائب التي تدفعها للدولة فهذا لا يعدو إلا أن يكون اتفاقا تعاقديا تجاريا على نقل عبء الضريبة من الشركة الأجنبية إلى الشركة، ويعتبر تطبيقا لمبدأ أن العقد شريعة المتعاقدين.

وطلب الديوان مجدداً قيام الشركة بإعادة النظر في قيمة الدفعات التقديرية المنصرفة شهرياً لتكون في حدود الأعمال الفعلية ووضع الضوابط في تقدير ساعات العمل للمهام لإحكام الرقابة على تنفيذ بنود العقد والتغلب على المعوقات الإدارية التي تحول دون تنفيذ خطط التدريب المعتمدة، والالتزام بقانون ضريبة الدخل الكويتية.

وأفادت الشركة بأنها تقوم في كل سنة مالية بمراجعة مهام العمل بشكل شهري وربع سنوي وتقييم ما يتم إنجازه وما لم يتم تحقيقه حسب الخطط الموضوعة، كما جاري مناقشة ساعات العمل المطلوبة لكل مهام العمل بشكل تفصيلي، وهناك مجهودات بذلتها الشركة لتقليص الفارق بين الساعات الفعلية والتقديرية، تتمثل بالتباحث في تقدير ساعات العمل لتكون متقاربة لساعات العمل الفعلية لطبيعة مهام العمل من جهة، ومدى ارتباطها بخبراء الشركة العالمية المطلوب منهم تنفيذ تلك المهام من خلال ورشة العمل لمناقشة المهام والمشروعات

وأدت هذه المناقشات إلى تحسين الدفعات التقديرية للسنة الخامسة والسنة الحالية، كما عملت الشركة على تعجيل الدورة المستندية لاختيار المستشارين وقبولهم للقيام بالمهام المتفق عليها، فيما تم تفعيل إجراءات التغييرات الإدارية والتي أدت في مجملها إلى تحسين الأداء وصولا إلى النتائج المرجوة.

وفيما يخص الإجراءات اللازمة بشأن عدم الالتزام بإنجاز المهام فإن الشركة وضعت من الآليات ما يضمن تقليص الفارق بين الساعات الفعلية والتقديرية وفي حال وجود فوارق فإنها تقوم باسترجاعها من خلال التسويات التي تجري كل 3 أشهر لما تم دفعه كأجر ثابت بالمقارنة بالأجر الثابت الفعلي، كما تنعقد مراجعة دورية لمهام العمل بشكل شهري وربع سنوي ويتم إلزام الشركة الأجنبية بإنجاز ما لم يتم تحقيقه، وبالنسبة لوضع الآليات التي تكفل احكام عدد الساعات الفعلية لتكون متقاربة مع تلك التقديرية، فتقوم الشركة في بداية كل سنة مالية بعقد ورش عمل خاصة بينها وبين الشركة الأجنبية، لتحديد مهام العمل المطلوب تنفيذها، ومن ثم يتم تسجيلها ضمن ما يسمى (CTR)، حيث يتم تقدير ساعات العمل لتنفيذ المهام المتفق عليها، فيما يجري مراقبة الأداء بشكل شهري وربع سنوي ومتابعة ما تم تنفيذه من خطة العمل المتفق عليها عبر (CTR).

أما بخصوص التدريب فقد استمرت الشركة بالخطة الموضوعة للتغلب على المعوقات الإدارية التي تحول دون تنفيذ الخطط المعتمدة التي أثبتت فعاليتها وذلك بأن يتم تحديد خطة التدريب والاتفاق مع المتدرب من الشركة والشركة الأجنبية، وتحديد جهة التدريب في أحد مقار الشركة الأجنبية في مختلف أنحاء العالم والمرتبطة بخطة التدريب، ومخاطبة الجهات المعنية داخل الشركة لاتخاذ كل الإجراءات المتعلقة بالمتدرب والتي تتضمن الحصول على التأشيرة وتذاكر السفر وغيرها، ومتابعة المتدرب بشكل دوري أسبوعي وشهري، وتعيين فريق عمل لمتابعة كل ما يتعلق بالتدريب ومركزيتها من ضمن مجموعة تطوير حقول الغاز، وفيما يخص مسألة الالتزام بقانون ضريبة الدخل الكويتية، فأنه بحسب ما جاء في البند (12) من الاتفاقية المبرمة مع الشركة الأجنبية، فإنها هي الملزمة بالوفاء بكافة الضرائب وتقديم كافة المستندات المطلوبة لإدارة الضريبة، ولم تقم شركة نفط الكويت بإعفائها ولا تملك أن تعفيها من الوفاء بالضرائب للدولة، وفي هذا السياق فقد أوفت الشركة الأجنبية بالتزاماتها الضريبية.

أما ما يخص العقد نفسه والتزام الشركة بتعويض الشركة الأجنبية عن قيمة الضرائب التي تدفعها للدولة، فهذا في حقيقته لا يعدو إلا أن يكون اتفاقا تعاقديا تجاريا على نقل عبء الضريبة من الشركة الأجنبية إلى الشركة، وهو اتفاق تجاري يخضع لاعتبارات تجارية وتعاقدية تقدرها الجهة الادارية طالبة المشروع في ضوء ظروف كل عقد، كما أن الأخذ بهذا الاجراء يعتبر تطبيقا لمبدأ أن العقد شريعة المتعاقدين، وقد كانت شركة نفط الكويت ومازالت تعمل بمقتضى هذا الاتفاق التجاري في بعض تعاقداتها التي ترى أن المناسب فيها نقل العبء الضريبي على الشركة لا المقاول.

وقد أيدت إدارة الفتوى والتشريع مثل هذا الإجراء وقررت بجواز الاتفاق على نقل عبء الضريبة من الشركة الأجنبية إلى الجهة الحكومية وأن مثل هذا الشرط لا يعد باطلا في هذه الحالة، وتلزم الجهة الحكومية بأداء الضريبة إعمالا لقاعدة أن العقد شريعة المتعاقدين، هذا بالإضافة إلى أن اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2 لسنة 2008 في شأن تعديل بعض أحكام مرسوم ضريبة الدخل الكويتية رقم 3 لسنة 1955 قد أجازت مثل هذا الإجراء كما هو مقرر في نص المادة (33) من ذات اللائحة والتي جاء فيها " لدافع الضريبة تفويض غيره بسداد الضريبة عنه بشرط إخطار الإدارة الضريبية مسبقا بهذا التفويض وعلى أن يكون كلاهما مسئولين بالتضامن عن دين الضريبة ويستثنى من ذلك الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة وذلك وفقا للقواعد والتعليمات التنفيذية"، أما فيما يخص التسوية الرابعة فقد تمت في 2015/4/27 بنقص عن الأجر الثابت الفعلي بمبلغ 2,725,750/00 دولار أمريكي.

وعقب الديوان بمراعاة الدقة عند تحديد ساعات المهام التقديرية مما يؤدي إلى الحد من قيام الشركة بصرف دفعات تقديرية شهرية تزيد قيمتها عن الأعمال الفعلية إحكاماً للرقابة على تنفيذ بنود العقد والالتزام بقانون ضريبة الدخل الكويتية حيث أن الديوان لا يزال عند رأيه في هذا الشأن واتخاذ الإجراءات التي من شأنها التغلب على المعوقات التي تحول دون تنفيذ خطط التدريب.

ب- <u>تحمل الشركة تكلفة سيارات مخصصة للعديد من الجهات:</u>

تحملت الشركة تكلفة إيجار سنوي لعدد (44) سيارة مخصصة للعديد من الجهات بلغت نحو 130,471/000 دينار كويتي خلال السنة المالية 2015/2014، ومنها ما يرجع تاريخ تخصيصه لعام 1991، وبلغ ما أمكن حصره من تكلفة تحملتها الشركة خلال السنوات السابقة

منذ السنة المالية 1995/1994 وحتى مايو 2015 لإيجار تلك السيارات والتي يتم تجديدها واستبدالها مع كل تجديد تعاقد نحو 1,502,519/000 دينار كويتي، والبيان التالي يبين تفاصيل تكلفة الإيجار التي تحملتها الشركة خلال السنة المالية 2015/2014.

اسم الجهة	عدد	تكلفة الإيجار خلال السنة المالية 2015/2014		تاريخ التخصيص
		فلس	دينار كويتي	
مؤسسة البترول الكويتية	3	000	9,716	1991
وزارة النفط	6	000	18,436	1993
أمن المنشآت	24	000	75,077	1993
محافظة الأحمدي	4	000	7,697	2014
أمن الحدود	5	000	15,951	2003
محمية القرين	1	000	3,594	2012
اتحاد العمال	1	---	---	2016/2015
الإجمالي	44	000	130,471	

وطلب الديوان بيان أسباب تحمل الشركة تكلفة إيجار سيارات للعديد من الجهات واتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترداد تلك المبالغ وعدم تحمل الشركة أي مبالغ لا تخصها مستقبلاً وموافاته بما يتم في هذا الشأن.

وأفادت الشركة بأن عملياتها ذات طابع خاص ومناطق العمل فيها تشمل كافة أنحاء دولة الكويت، وعلى سبيل المساهمة في إنجاز الأعمال المنوطة بها بأسرع وقت ممكن ولتسهيل الإجراءات والمهام، فقد ارتأت الشركة ضرورة تزويد هذه الجهات الخارجية بمركبات ملائمة حيث يستوجب اتخاذ إجراءات على وجه السرعة بالتنقل السريع إلى مناطق الحقول النائية وذلك لتحقيق أهداف وخطط الشركة المختلفة، وذلك لتسهيل اعمال التدقيق والكشف على الآبار الموزعة في جميع حقول الشركة من قبل مؤسسة البترول الكويتية ووزارة النفط، ودعم الأمن في المناطق الحيوية من قبل أمن المنشآت والحدود، حيث أن إمكانيات وزارة الداخلية محدودة من حيث الآليات، والدعم والأشراف على أمن مدينة الأحمدي من قبل محافظة الأحمدي، وأعمال تحسين البيئة في دولة الكويت، ونظراً لأن هذه المركبات تم تقديمها لتلك الجهات من أجل القيام بخدمات مهمة للشركة، فإن التكاليف المترتبة عليها تتحملها الشركة، ولم يتم تحميلها على الجهات المستخدمة لهذه المركبات.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه.

ج- تأخر الشركة في طرح العقود البديلة قبل انتهاء العقود السارية بوقت كافٍ:

تأخرت الشركة في طرح العقود البديلة للعقود السارية التي قاربت على الانتهاء، مما أدى إلى إصدار أوامر تغييرية لتمديدها وتحمل الشركة لتكاليف إضافية نتيجة ذلك، ومن المراجعة تبين ما يلي:

- **عقود خدمات الحفر:**

تأخرت الشركة في طرح العقد البديل للعديد من عقود خدمات الحفر (الحفر المائل والتسجيلات وقياس المعايير أثناء الحفر) حتى 2015/3/31، الأمر الذي أدى إلى إصدار أوامر تغييرية لتمديد العقود السارية لحين استكمال إجراءات طرح العقود البديلة، وبالتالي الزيادة في تكلفة تلك العقود، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

- **عقد توفير خدمات التغذية:**

تأخرت الشركة في طرح المناقصة الجديدة (RFP/CA001) لتوفير خدمات التغذية، حيث تم طرحها بتاريخ 2014/8/10 أي بعد تاريخ انتهاء العقد الحالي رقم (47023) في 2014/6/8 والبالغ قيمته 10,313,295/480 دينار كويتي، الأمر الذي أدى الى اصدار أمر تغييري ثالث بتمديد العقد الحالي لمدة 12 شهر لينتهي بتاريخ 2015/6/8 وزيادة قيمة العقد بمبلغ 4,020,498/295 دينار كويتي لتغطية تكاليف السنة الإضافية، وقامت دائرة العقود بإرسال إخطار انتهاء عقد لدائرة خدمات الأحمدي لإبلاغها بضرورة البدء بطرح مناقصة بديلة للعقد الحالي بتاريخ 2012/4/1 أي قبل انتهاء العقد بسنتين إلا أن الشركة لم تقم بطرحه آنذاك.

وطلب الديوان طرح وترسية العقود البديلة قبل انتهاء العقود السارية بوقت كافٍ للحد من إصدار أوامر تغييرية لتمديدها وتجنب تحمل الشركة تكلفة إضافية نتيجة لذلك.

وأفادت الشركة بأنها تتفق مع ملاحظة الديوان بشأن عقود خدمات الحفر وجاري العمل على دراسة الأسباب التي أدت إلى التأخير من كافة جوانبه والعمل على سرعة الانتهاء من العقود البديلة والعمل على تلافي هذا الأمر مستقبلا، أما بالنسبة لعقد توفير خدمات التغذية فإن تأخر الشركة في طرحه يرجع إلى طلب اللجنة العليا لمناقصات مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها النفطية إعادة الإعلان في الجريدة الرسمية (إعادة طرح التأهيل) نظرا لقلة عدد الشركات المتقدمة، وتم تعديل بعض بنود المناقصة في وقت لاحق وذلك لتحسين الجودة

والخدمة، وتأخر الموافقة على طرح المناقصة من قبل لجنة المناقصات المركزية والتي تمت في 2014/8/20، بالإضافة إلى تأخر المناقصين في تقديم ردودهم حول الإيضاحات الخاصة بالعطاءات والموازنة والذي استغرق أربعة شهور، وقامت الشركة هذا العام بتطبيق نظام حديث في قياس مستوى الأداء بالنسبة للفرق المعنية بترسية العقود البديلة والذي من شأنه الحد من التمديد للعقود القائمة.

وعقب الديوان بسرعة عمل الشركة على الانتهاء من العقود البديلة واتخاذها الإجراءات لتلافي ذلك مستقبلاً كما جاء بردها.

د- إضافة بند احتياطي إضافي جديد يخص الأعمال في بعض عقود الشركة:

قامت الشركة بإضافة بند احتياطي إضافي جديد بخلاف الاحتياطي الأصلي يخص الاعمال في العقدين رقمي (45582 و45583) والخاصين بمشروع تركيب خط أنابيب النفط والغاز ومحطات المضخات من ميناء الأحمدي إلى محطة الزور ومحطة الشعيبة ومشروع تركيب خطوط أنابيب منتجات بترولية من مصفاة ميناء الأحمدي إلى محطة الدوحة لتوليد الكهرباء والصبية على التوالي، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

هذا وقامت الشركة باستخدام كامل مبالغ بنود الاحتياطي الأصلي والإضافي من خلال الأوامر التغييرية بالعقد رقم (45583) بالإضافة إلى زيادة قيمة العقد بمبلغ 4,733,440/137 دينار كويتي لتصل إلى 121,159,952/137 دينار كويتي، وأيضا بالنسبة للعقد رقم (45582) تم استخدام بند الاحتياطي الإضافي بالكامل من خلال الأوامر التغييرية.

والجدير بالذكر وجود توصية سابقة من لجنة المناقصات المركزية لإحدى الشركات الزميلة منذ 2005/5/3 بعدم إدراج بند احتياطي ضمن ممارسات ومناقصات الشركة مستقبلاً.

وطلب الديوان اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تضمين العقود لبنود الاحتياطي الإضافي والعمل على الحد من تضمينها الاحتياطي الأصلي لما لذلك من آثار على زيادة تكلفة عقود المشروعات، والعمل بتوصية لجنة المناقصات المركزية بعدم إدراج بند احتياطي بالمناقصات.

وأفادت الشركة بأنها تقوم في بعض عقودها بإضافة بنود مخصصات عامة أو محددة ذات صلة بنطاق العمل أو الخدمة، والتي تحسب إما كنسبة من قيمة العقد أو تحدد كمبلغ مقطوع، وتستخدم لإنجاز أعمال أو خدمات إضافية تصب في نطاق العمل، والتي لا يمكن

تحديدها في فترة طرح المناقصة، وفيما يخص العقدين المذكورين فإن طبيعة عمل المشروع وهو من نوع معاد القياس تخضع للكثير من التغييرات نتيجة امتداد خطوط الأنابيب على مساحة كبيرة من دولة الكويت، وتوقع أعمال غير منظورة تستلزم تحديد مبالغ احتياطية لها.

أما بخصوص توصية لجنة المناقصات المركزية لإحدى الشركات الزميلة بعدم ادراج بند احتياط فإن طبيعة عقود الشركة تختلف من حيث الحاجة للتعامل مع الكثير من الظروف غير المنظورة والمتغيرات التي تطرأ أثناء سير المشروع.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه، والالتزام بتوصية لجنة المناقصات المركزية بعدم إدراج بند احتياطي بالمناقصات.

هـ- <u>التأخر في طرح وترسية المناقصة الخاصة باستبدال الحاويات المضغوطة المتصدعة:</u>

تأخرت الشركة في طرح وترسية مناقصة العقد رقم (14051098) والخاص باستبدال الحاويات المضغوطة المتصدعة بفعل الهيدروجين ووحدات التقاط الرذاذ في مناطق جنوب وشرق الكويت لمراكز التجميع أرقام (1، 6، 8، 11) والبالغ قيمته 8,491,500/000 دينار كويتي، حيث لم يتم طلب طرح المناقصة إلا في 2012/8/28 وتم ترسيتها في 2014/1/26 وتم توقيع العقد في 2014/4/2 على الرغم من أهمية طرح وترسية هذا العقد بأسرع وقت ممكن وفقا لما جاء في كتاب الطلب المقدم من فريق جنوب وشرق الكويت منذ عام 2010، حيث كانت تلك الحاويات معرضة للتلف.

هذا بالإضافة إلى عدم الدقة والمبالغة في القيمة التقديرية للأعمال، حيث بلغت 16,476,500/000 دينار كويتي وبزيادة قدرها 7,985,000/000 دينار كويتي وبنسبة 94% من قيمة الترسية البالغة 8,491,500/000 دينار كويتي.

وطلب الديوان بيان أسباب التأخر في طرح وترسية مناقصة استبدال الحاويات واتخاذ الإجراءات اللازمة لعدم تكرار ذلك مستقبلاً لما لذلك من آثار سلبية على البيئة وتوقف الإنتاج، ومراعاة الدقة وعدم المبالغة في إعداد التكاليف التقديرية للأعمال.

وأفادت الشركة بأن أسباب التأخر يرجع إلى أن الانتهاء من المواصفات الفنية للمناقصة ومراجعتها استغرق الفترة من أغسطس 2012 حتى ديسمبر 2012، ومراجعة إدارة العقود لتحضير موعد طرح المناقصة مع لجنة المناقصات المركزية استغرق 7 أشهر حتى يوليو

2013، وتقييم عرض العطاءات من أكتوبر 2013 إلى يناير 2014، أما بالنسبة لتفاوت الأسعار فترجع أسبابها إلى شدة المنافسة بين الشركات المحلية، وانخفاض تكلفة التشغيل والمواد، وتوافر الأيدي العاملة والحرفية الماهرة في السوق المحلية.

وعقب الديوان بالإسراع في إجراءات الدورة المستندية للعقود لما لذلك من تأثير على انتظام أعمال الشركة ومراعاة الدقة وذلك بأخذ الأسباب التي أوردتها الشركة بردها عند تحديد القيم التقديرية.

و- <u>الملاحظات التي شابت عمليات إصدار الأوامر التغييرية الخاصة بالعقود:</u>

- **<u>إصدار أوامر تغييرية لتمديد بعض العقود بأثر رجعي:</u>**

قامت الشركة بإصدار أوامر تغييرية لتمديد بعض العقود بعد تاريخ انتهائها مما ترتب عليه تعديل تاريخ انتهاء العقد بأثر رجعي بالمخالفة للقواعد القانونية السليمة، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وطلب الديوان اتباع القواعد والممارسات القانونية السليمة وعدم إصدار أوامر تغييرية للعقود بعد تاريخ انتهائها، ويكون لها أثر رجعي إحكاما للرقابة على عقود الشركة.

وأفادت الشركة بأن اللوائح تنص على عدم اصدار أوامر تغييرية بعد انتهاء مدة العقد ما لم تكون هناك حاجة ملحة لاتخاذ هذا الاجراء، والذي من شأنه أن يضمن مصلحة الشركة واستمرار عملياتها والاستفادة القصوى من هذه الأعمال، ولا يتم ذلك الا بعد أخذ موافقة نائب الرئيس التنفيذي للجهة الطالبة ومن ثم أخذ موافقات اللجنة، وهذا ما تم فيما يخص العقد رقم (36891)، أما فيما يخص العقد رقم (42154)، فلم يكن بالإمكان استكمال أعمال المشروع لارتباطه بالعقد الخاص بإنشاء محطتين رئيسيتين (11KV) (مناقيش 1 ، 2)، حيث لم يكن بالإمكان تشغيل المشروع لتأخر المشروع الآخر الخاص بتزويد الطاقة الكهربائية، ونظرا لعدم إمكانية تقدير مدة التمديد مسبقا.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه.

- **<u>الملاحظات التي شابت إصدار أوامر تغييرية لعقد تزويد أبراج الحفر رقم (40524):</u>**

أصدرت الشركة أوامر تغييرية لعقد تزويد أبراج الحفر رقم (40524) وتبين ظهور قيمة العقد الأصلي بالأمر التغييري الثاني على غير حقيقته، مما يدل على وجود خلل بأنظمة

إصدار الأوامر التغييرية بالشركة وانعكس ذلك على صحة قيمة العقد المذكورة بالأوامر التغييرية، والبيان التالي يبين ذلك:

رقم الأمر التغييري	تاريخ اصدار طلب الأمر التغييري	تاريخ اصدار الأمر التغييري	قيمة العقد كما في الأمر التغييري	
			فلس	دينار كويتي
1	2014/7/24	2014/12/10	000	100,070,946
2	2014/3/18	2014/9/24	000	122,595,346

ويتضح من البيان السابق ما يلي:

- إصدار طلب الأمر التغييري الأول بتاريخ 2014/7/24 بعد تاريخ طلب الأمر التغييري الثاني المؤرخ في 2014/3/18.
- إصدار الأمر التغييري الثاني بتاريخ 2014/9/24 قبل تاريخ إصدار الأمر التغييري الأول المؤرخ في 2014/12/10.
- ظهور قيمة العقد على غير حقيقته بتلك الأوامر التغييرية، حيث تم خفض قيمة العقد بالأمر التغييري الأول إلى 100,070,946/000 دينار كويتي، لكن قيمة العقد في الأمر التغييري الثاني بقيت كما هي 122,595,346/000 دينار كويتي.

وطلب الديوان أهمية وضع الضوابط التي تحكم إصدار الأوامر التغييرية بصورتها الصحيحة بما يتوافق مع الإجراءات الرقابية السليمة من حيث تواريخ الإصدار وقيمة العقد لما لذلك من أثر كبير على صحة البيانات المذكورة لتلك العقود.

وأفادت الشركة بأنه تم رفع طلب الأمر التغييري الأول بتاريخ 2013/9/16 لتخفيض قيمة العقد وعند استدعاء المقاول لتوقيع الأمر التغييري رفض التوقيع ولكن بقي رقم الأمر التغييري في النظام مع قيمته حيث لا يسمح النظام الآلي الحالي بتعديل أو حذف رقم أي أمر تغييري تم تسجيله مسبقاً، وبعد ذلك تم رفع أمر تغييري آخر بتاريخ 2014/3/16 برقم (2) للحفاظ على تسلسل الأوامر التغييرية، وبسبب وجود الأمر التغييري الأول في النظام الآلي مع قيمته بالحذف، بالنتيجة سيؤثر ذلك على تسلسل الأرقام وعلى المجموع التراكمي لقيمة العقد، وفي تلك الأثناء وقبل إصدار الأمر التغييري الثاني تم رفع طلب للأمر التغييري الأول

بالتخفيض مرة أخرى وهو نفس الأمر التغييري المسجل بالنظام، هذا وسيتم مراعاة ملاحظات الديوان مستقبلاً.

وعقب الديوان مؤكدا على ما جاء بطلبه.

- **عدم الدقة في تنفيذ أعمال عقد تزويد أبراج الحفر رقم (40526):**

تبين من مراجعة عقد تزويد أبراج الحفر رقم (40526) والبالغ قيمته 116,968,151/000 دينار كويتي والمنصرف عليه 78,474,737/560 دينار كويتي حتى 2015/3/31، إصدار أمرين تغييريين خلال أسبوع، مما يدل على عدم الدقة في تحديد أعمال العقد، وهما كما يلي:

- إصدار الأمر التغييري الثالث بتاريخ 2014/11/17 لتمديد أبراج الحفر الخاصة بالعقد لمدة سنة كاملة لينتهي العقد في 2016/2/20 بدلاً من 2015/2/20.
- تم إصدار الأمر التغييري الرابع بتاريخ 2014/11/25 (بعد أسبوع من الأمر التغييري الثالث) لإضافة بنود أخرى على نطاق عمل العقد تمثلت في أجهزة الرفع وبتكلفة بلغت 23,651,232/000 دينار كويتي (دون زيادة في القيمة القصوى للعقد) ودون طرح تلك الأعمال بمناقصة خاصة، كذلك تم تمديد العقد بالأمر التغييري مرة أخرى لينتهي في 2017/3/31.

وطلب الديوان دراسة إمكانية طرح الأعمال الإضافية الكبيرة بمناقصات خاصة بها وعدم إضافتها كأوامر تغييرية على العقود ليتسنى للشركة الحصول على أسعار أفضل نتيجة التنافس، ومراعاة الدقة في تحديد نطاق أعمال العقود للحد من إصدار أوامر تغييرية بفترات متقاربة.

وأفادت الشركة أنه كانت لديها خطة مستعجلة تنفيذا لتعليمات مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية والتي تسعى للوصول إلى إنتاج 3.15 مليون برميل يوميا بحلول عام 2016، إضافة للحاجة لتعويض نقص الإنتاج نتيجة توقف الإنتاج في المنطقة المقسومة (الخفجي والوفرة)، مما يتطلب تنفيذ الكثير من الأعمال بأوقات قياسية لتحقيق الأهداف المرجوة، لذا تم اصدار أوامر تغييرية للعقود الحالية ذات الصلة لاختصار الدورة المستندية لإجراءات

طرح الأعمال عن طريق المناقصات أو الممارسات حيث تم استدراج عروض أسعار تنافسية لتلك الأعمال عن طريق صندوق العطاءات من قبل الشركات المؤهلة.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه.

- **عدم الدقة في تحديد الاحتياجات للمشروع رقم (EF1717):**

قامت الشركة بإصدار (4) أوامر تغييرية على العقد الخاص بالمشروع رقم (EF-1717) والبالغ قيمته 54,595,429/000 دينار كويتي معظمها خلال فترات متقاربة وصل إجماليها إلى 16,477,111/000 دينار كويتي وتمديد العقد لمدة 638 يوم مما يدل على عدم الدقة في تحديد أعمال العقد، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وطلب مراعاة الدقة عند تحديد الأعمال بالعقود للحد من إصدار الأوامر التغييرية لما في ذلك من أثر على تكلفة المشروعات.

وأفادت الشركة بأنها ملتزمة بالأخذ بتوصية الديوان ولكن لظروف خارجة عن ارادتها بسبب متغيرات المواقع في مراحل متأخرة من مراحل تنفيذ المشروع، وأيضا بسبب السياسات التشغيلية والإنتاجية للمحطات الكهربائية التابعة لوزارة الكهرباء والماء وكذلك المصافي التابعة لشركة البترول الوطنية الكويتية، مما يؤثر على نطاق عمل المشروع وإصدار أوامر تغييرية نتج عنها الزيادة بالتكلفة والفترة الزمنية للمشروع.

وعقب الديوان مؤكدا على ما جاء بطلبه، وضرورة الأخذ في الاعتبار جميع الاعتبارات الخاصة بالسياسات التشغيلية والإنتاجية عند تحديد أعمال العقد للحد من الأوامر التغييرية.

ز- الملاحظات التي شابت عقد إنشاء خطوط أنابيب تدفق النفط الخام ذات الضغط العالي:

تبين من مراجعة عقد إنشاء خطوط أنابيب تدفق النفط الخام ذات الضغط العالي للآبار الجوراسية في منطقة شمال الكويت والبالغ تكلفته التعاقدية مبلغ 16,707,165/000 دينار كويتي الملاحظات التالية:

- أصدرت الشركة الأمر التغييري الثاني في 2014/1/29 بتغيير تصنيف الشركات المؤهلة والخاصة بنظام الحماية الكاثودية بناء على طلب المقاول، حيث أن مقاول الباطن غير مدرج في قائمة الشركات المؤهلة لنظام الحماية الكاثودية تصنيف (38) وتم قبول طلب المقاول وتغيير التصنيف للشركات المؤهلة لنظام الحماية الكاثودية من الفئة

التخصصية (38) إلى (60) على الرغم من عدم تضمين هـذه الفئة بالعقـد الأصـلي من قبل.

- أضافت الشركة أعمال إضافية على نطاق عمل العقد خاصة بمنطقة غرب الكويت وهو استبدال أنابيب نتيجة تسرب غاز في خط أنابيب تصدير الغاز الحالي الذي يصل بـين مركز التجميع 28 ومحطة التعزيز رقم (171) من خـلال أمـرين تغييـريين (الأول والثالـث) بتـاريخي 2013/8/7 و 2014/6/26 علـى التـوالي وبقيمـة تبلـغ 2,068,279/000 دينار كويتي أي ما يعادل 12.4% من قيمة العقد دون طرح هـذه الأعمال بمناقصة جديدة.

وطلب الديوان التزام الشركة بتصنيف الشركات وفقاً للعقود المبرمة لما لذلك من أثـر على مبدأ تكافؤ الفرص بين المقاولين، ودراسة إمكانية طرح الأعمـال الإضـافية بمناقصـات خاصـة بها وعدم إضافتهـا بأوامر تغيـيرية على العقود ليتسنى للشركة الحصول على أسعار أفضل نتيجة التنافس.

وأفادت الشركة أنها سوف تأخذ في الاعتبار ملاحظات الديوان بخصوص دراسة إمكانية طرح الأعمال الإضافية بمناقصات خاصة بها، وعدم إضافتها بأوامر تغييرية، كما ستقوم بإتباع النظم المعتمدة الخاصة بالأوامر التغييرية، ومراعاة جميع الملاحظات المتعلقة بالأمر التغييـري لأعمال الحماية الكاثودية، أما بالنسبة للأمر التغييري المتعلق باستبدال الأنابيب بمنطقة غـرب الكويت، فإن ذلك يرجع لحاجة العمل الملحة والضرورية لاستمرارية الإنتاج، ووقـف عمليـة حرق الغاز في منطقة غرب الكويت، حيث حددت الشركة الأسعار من المقاولين القائمين، وتـم عمل الأمر التغييري على أقل الأسعار.

وعقب الديوان على أهمية التزام الشركة بما جاء بردها بشأن الأمر التغييري لأعمـال الحماية الكاثودية وموافاته بنتيجة دراسة طرح الأعمال الإضافية بمناقصات خاصة بها.

ح- <u>إصدار أمر تغييري للعقد رقم (36891) لتفادي تنفيذ قرار اللجنة العليـا لمناقصـات مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها النفطية بشأنه:</u>

تبين من مراجعة العقد رقم (36891) والخاص بإدخال التحسينات على أنظمة العـزل الطارئة لعدد من مراكز التجميع عدم التزام الشركة بقرارات اللجنة العليا لمناقصـات مؤسسـة

البترول الكويتية وشركاتها النفطية الصادرين بتاريخي 2013/12/19 و 2014/2/13 بعدم الموافقة على إصدار أمر تغييري بقيمة 500,000/000 دينار كويتي لمقاول المشروع ولتمديد العقد لمدة 956 يوم والتعامل مع الموضوع كمطالبة على أن يتم مراجعتها مع الجهات ذات الاختصاص في دائرة العقود والدائرة القانونية.

ولتفادي تنفيذ ذلك القرار قامت الشركة بالاتفاق مع المقاول بتخفيض القيمة إلى 360,000/000 دينار كويتي دون وجود تفصيل لها على بنود الأمر التغييري، وتم إصدار الأمر التغييري الرابع بتاريخ 2014/5/27 لتصبح النسبة التراكمية للأوامر التغييرية أقل من 10% مما لا يستوجب الحصول على موافقة اللجنة العليا لمناقصات مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها النفطية.

وطلب الديوان بيان أسباب انخفاض قيمة الأمر التغييري الصادر من الشركة عن المقدم للجنة العليا لمناقصات مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها النفطية ومدى تأثير هذا الانخفاض على حجم ونوعية الأعمال المطلوب تنفيذها.

وأفادت الشركة أنه تم تقديم طلب الأمر التغييري إلى اللجنة العليا لمناقصات مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها النفطية للموافقة عليه وكان قرار اللجنة عدم الموافقة، وأن يعامل كمطالبة حسب كتابهم المؤرخ 2014/2/13، وتم الاجتماع مع المقاول لإبلاغه بقرار اللجنة، وبناءً عليه بادر المقاول بتقديم عرض جديد مخفض بقيمة 360,000/000 دينار كويتي حسب كتابه المؤرخ 2014/4/16، لتعويضه حسب بنود الأمر التغييري المتفق عليه، وتم رفع أمر تغييري جديد بهذه المستجدات وتقديمه إلى لجنة مناقصات الشركة، وتمت الموافقة عليه، وأنه كان عرضا منفرداً من المقاول، وعدم وجود أي تأثير على حجم ونوعية الاعمال المطلوب تنفيذها بسبب هذا الانخفاض.

وعقب الديوان بضرورة الالتزام بتوجيهات اللجنة العليا لمناقصات مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها النفطية وعدم دفع مبالغ مالية للمقاولين دون وجود تفصيل لها.

ط- تمديد عقد شركة تقديم خدمات استشارية بعد رفض اللجنة العليا لمناقصات مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها النفطية تجديد التعاقد المباشر معها:

قامت الشركة في 2014/5/11 بتمديد عقد تقديم الخدمات الاستشارية في مجال الانتاج والاستكشاف رقم (45669) والبالغ قيمته 8,000,000/00 يورو لمدة سنة ونصف بقيمة 12,000,000/00 يورو من خلال الأمر التغييري الثالث وذلك بعد رفض اللجنة العليا لمناقصات مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها النفطية في 2014/3/18 تجديد التعاقد المباشر مع ذات الشركة.

وطلب الديوان بيان أسباب عدم اتخاذ إجراءات الطرح والترسية للمناقصات البديلة بوقت كافي قبل انتهاء العقود السارية والتمديد للشركة التي رفضت اللجنة العليا لمناقصات مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها النفطية التعاقد المباشر معها.

وأفادت الشركة بأنها تقدمت بتجديد العقد بوقت كافي قبل انتهاء العقد الحالي للجان المعنية، حيث أن الشركة الاستشارية المعنية كانت تعمل لدى الشركة فترة تقدر بعشرين سنة ولديها معلومات كافية عن المكامن النفطية بالكويت، وقد رفضت اللجنة العليا لمناقصات مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها النفطية طلب التجديد حيث سبق تجديد هذا العقد مرتين.

وطلبت اللجنة إجراء تأهيل للشركات وإصدار الأعمال بمناقصة تنافسية مما اضطرت الشركة لطلب تمديد العقد الحالي وأخذ الموافقات من الجهات المعنية حسب النظم واللوائح لحين الانتهاء من عمل كراسة التأهيل وإصدار قائمة الشركات المؤهلة وطرح وترسية العقد البديل.

وعقب الديوان مؤكداً على أهمية اتخاذ إجراءات الطرح والترسية للمناقصات البديلة بوقت كاف قبل انتهاء العقود السارية والتمديد لها.

ي- الملاحظات المتعلقة بعقد خدمات الصيانة والتشغيل لمراكز الأنشطة الاجتماعية بالشركة:

قامت الشركة بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق بتاريخ 2014/6/16 بشأن تجاوزات التوظيف بالعقد رقم (13050578) الخاص بخدمات الصيانة والتشغيل لمراكز الأنشطة الاجتماعية بالشركة، وأصدرت اللجنة تقريرها النهائي بتاريخ 2014/9/29 مع العديد من التوصيات، إلا أنه بتاريخ 2014/12/28 تم تشكيل لجنة تحقيق في النتائج التي توصلت إليها

اللجنة الأولى وأيضاً فيما ورد بكتاب النائب العام بتاريخ 2014/12/25 بشأن البلاغ المقدم في الواقعة، ولم تنته اللجنة من أعمالها حتى 2015/3/31.

وطلب الديوان سرعة انتهاء عمل لجنة التحقيق وموافاته بالنتائج والإجراءات المتخذة.

وأفادت الشركة بأن اللجنة لم تنته من أعمالها بعد، وسوف تقوم الشركة بتزويد الديوان بنتائج التحقيق حال انتهائها.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه.

ك- وجود نقص في عمالة مستشفى الأحمدي:

تبين من مراجعة عقد تزويد خدمات التمريض لمستشفى الأحمدي رقم (14051498) المبرم في تاريخ 2014/7/17 والبالغ قيمته 14,613,955/706 دينار كويتي، تأخر المقاول باستقدام الممرضات والعمالة الخاصة بالعقد حتى 2015/3/31، بالرغم من أن تاريخ 2015/1/17 هو المحدد لاستقدامهم، مما أدى إلى إصدار أمر تغييري بالتمديد للعقد السابق رقم (40925) لسد النقص في العمالة بمستشفى الأحمدي.

وطلب الديوان اتخاذ الإجراءات اللازمة مع المقاول لتأخره في تنفيذ العقد والعمل على سرعة توفير العمالة لما له من أثر كبير على انتظام العمل بالمستشفى.

وأفادت الشركة بأن المقاول طلب تغيير بداية العقد من 2015/1/17 الى 2015/4/1، كما تقدم بطلب آخر لتغيير الموعد إلى 2015/7/1 وقد تمت الموافقة على الموعد الأول وتم رفض الطلب الثاني من قبل لجنة المناقصات بالشركة، وتم البدء بتطبيق الإجراءات الجزائية بحق المقاول وفق اللوائح والنظم الموجودة في بنود العقد، كما أن عدد الممرضات والممرضين المستقدمين حتى 2015/7/15 قد بلغ 200 موظفاً من أصل 297 موظف.

وعقب الديوان بإلزام المقاول الإسراع باستكمال توفير عمالة المستشفى المطلوبة وتحصيل غرامات التأخير المستحقة عليه طبقاً لبنود العقد.

6- <u>تأخر بعض الموردين في توريد أوامر الشراء بشكل متكرر:</u>

تأخر بعض الموردين في توريد أوامر الشراء بشكل متكرر، الأمر الذي أدى إلى وجود غرامات تأخير على أحد الموردين بلغ عددها (22) غرامة خلال السنة المالية 2015/2014، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وطلب اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة تجاه هؤلاء الموردين للحد من التأخير لما له من تأثير على سرعة انجاز أعمال العقود والمشروعات بالشركة المتعلقة بتلك التوريدات ومراعاة ذلك عند تأهيلهم بالشركة مستقبلاً.

وأفادت الشركة بأنها ستقوم بدراسة الأسباب التي أدت إلى تأخر الموردين واتخاذ الإجراءات الواجبة للحد من التأخير، وتطبيق غرامات التأخير لضمان التزامهم بمواعيد التوريد، كما أنها قامت بالتوجه إلى زيادة عقود توريد طويلة المدى للمواد للحد من تأخر الموردين.

وعقب الديوان بسرعة انتهاء الشركة من الدراسة التي أشارت إليها في ردها وموافاته بنتائجها والإجراءات التي سوف تتخذها حيالها.

7- <u>الملاحظات المترتبة على قرار مجلس الوزراء بسحب أرض مشروع النادي البحري:</u>

تبين وجود ملاحظات مترتبة على صدور قرار مجلس الوزراء رقم (284) بتاريخ 2012/4/8 بسحب الأرض المخصصة والمقام عليها مشروع النادي البحري لصالح وزارة الكهرباء والماء لإنشاء محطة الخيران للقوى الكهربائية لم يتم حسمها يتمثل أهمها في الآتي:

- عدم حصول الشركة على أية تعويضات عن قيمة المنشآت المقامة على الأرض المسلمة لوزارة الكهرباء والماء والبالغ قيمتها 44,295,669/000 دينار كويتي والمتمثلة في تكلفة الرصيف البحري والمنشآت المتعلقة به والنادي البحري.
- عدم إجراء التسويات المالية المتعلقة باستبعاد تكلفة الرصيف البحري ومشروع النادي البحري من الأصول العاملة بالشركة والمشروعات على الرغم من تسليمها إلى وزارة الكهرباء والماء مع الأرض المسلمة.
- وجوب الحصول على موافقة بلدية الكويت مسبقاً على إنشاء مشروع النادي البحري والبالغ تكلفته 4,295,669/000 دينار كويتي.

وتجدر الإشارة أن الشركة أفادت في مارس 2015 بأنه تم تشكيل لجنة تضم أعضاء من الشركة ومؤسسة البترول الكويتية ووزارة الكهرباء والماء للنظر في استغلال الشركة للرصيف البحري والمبنى المجاور له للعمليات البحرية.

وطلب الديوان الالتزام بالحصول على الموافقات اللازمة قبل تنفيذ الأعمال، وتعويض الشركة عن جميع المبالغ التي تكبدتها وإجراء القيود المحاسبية اللازمة لاستبعاد تلك الأصول من سجلات الشركة إظهاراً لصحة البيانات المالية ونتائج الأعمال وذلك في ضوء ما تسفر عنه نتائج أعمال اللجنة المشكلة بشأن استخدام الرصيف البحري والمبنى المجاور له وموافاته بما يتم اتخاذه من إجراءات في هذا الشأن.

وأفادت الشركة بأنه مازال العمل جارياً في بحث مسألة استخدام الرصيف البحري والمبنى المجاور له، وسيتم موافاة الديوان بالنتائج لاحقاً.

وعقب الديوان بسرعة انتهاء الشركة من بحث موقف استخدام الرصيف البحري والمبنى المجاور له مع الجهات المعنية، وتحديد موقف التعويضات عن المبالغ التي تكبدتها الشركة وموافاته بالنتائج.

8- <u>الملاحظات المتعلقة بالبيانات والسجلات المالية:</u>

أ- <u>الملاحظات التي شابت البيانات المالية للشركة:</u>

تبين من مراجعة البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2015/3/31 وجود الملاحظات الآتية:

- قامت الشركة في نهاية السنة المالية 2015/2014 بإجراء تسوية غير معلوم تفاصيلها تم بمقتضاها تخفيض الإنتاج من النفط الخام بما كميته 1,834,972 برميل دون سند وذلك بغرض الوصول إلى كمية المخزون المدرجة بالبيانات المالية (ضمن التكاليف المؤجلة) والبالغ كميته 35,694,506 برميل، الأمر الذى أدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج بمبلغ 2,282,552/987 دينار كويتي وأثر ذلك على تكلفة مخزون آخر المدة.
- عدم وجود إيضاح تفصيلي لأرصدة التكلفة المؤجلة المحققة والتكلفة المؤجلة المدرجتين ضمن تكلفة المبيعات ببيان الأرباح والخسائر ضمن الإيضاحات المتممة بالبيانات المالية.

وطلب الديوان بيان أسباب إجراء تسوية في نهاية السنة المالية على الإنتاج والمخزون لا توجد لها تفاصيل أو مستندات تؤيدها بالبيانات المالية، وعدم تضمين الإيضاحات المتممة إيضاح تفصيلي للتكاليف المؤجلة.

وأفادت الشركة بأنه بعد التنسيق مع المدقق الخارجي تبين أن التسوية يجب اجرائها على المبيعات وليس الإنتاج والمخزون، وسوف يتم تفادي ذلك خلال إعداد البيانات المالية للسنة المالية 2016/2015.

وعقب الديوان بالتزام الشركة بما جاء بردها وموافاته بما يتم من تسويات لتصحيح ما تم.

ب- عدم تضمين الإيرادات الأخرى المبالغ المحصلة من غرامات تأخير تنفيذ العقود:

لم تقم الشركة بتضمين الإيرادات الأخرى المبالغ المحصلة من غرامات تأخير تنفيذ العقود، حيث قامت بتسوية غرامات التأخير المحصلة خصماً من الفواتير والمطالبات الخاصة بالعقود والمشروعات، الأمر الذي أدى إلى ظهور المصروفات التشغيلية والرأسمالية وكذلك بند الإيرادات الأخرى على غير حقيقتها في البيانات المالية وسجلات الشركة، وبلغ ما أمكن حصره منها خلال السنة المالية 2015/2014 نحو 7,420,614/445 دينار كويتي، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وطلب عدم إجراء المقاصة بين الإيرادات الأخرى والمصروفات التشغيلية والرأسمالية وإظهار كل على حقيقته في البيانات المالية وسجلات الشركة مع حصر كافة الحالات المماثلة وإجراء التسويات بشأنها.

وأفادت الشركة بأن لديها حساب وسيط لغرامات التأخير ويتم خصم غرامات التأخير علي المقاولين من قبل الدائرة المعنية بالشركة، ويتم عمل تسوية لهذا الحساب في حال وجود أي مطالبات من المقاولين لاسترداد غرامات التأخير، ويتم ذلك على أساس مرور 10 سنوات على كل غرامة، ولم يتم مرور 10 سنوات على أي غرامة حتى الآن تحت حساب غرامات المقاولين، ويتم مراجعة هذا الحساب دورياً بعد انقضاء المدة القانونية لإدخال غرامات التأخير كإيرادات للشركة.

كما أن الحساب الوسيط يسهل اعطاء بيانات مفصلة ودقيقة لكل عقد على حده، في حال تقدم المقاول بطلب استرداد غرامات التأخير بعد انتهاء مدة العقد عن طريق المطالبات والتسويات، وذلك بالتوافق مع لائحة السلطات التنفيذية.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه وتضمين الإيرادات الأخرى لكافة غرامات التأخير التي تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة ومن اللجان المشكلة لبحث المطالبات ومن الدوائر المعنية إظهاراً لحقيقة الأرصدة ونتائج الأعمال.

ج- زيادة تكلفة إنتاج البرميل من النفط والغاز بنسبة كبيرة:

بلغت تكلفة إنتاج البرميل من النفط والغاز(بدون الاستهلاك) خلال السنة المالية 2015/2014 نحو 1.043 دينار كويتي للبرميل بزيادة تبلغ نحو 210 فلس للبرميل عن تكلفة الإنتاج خلال السنة المالية 2014/2013 والبالغة 833 فلس للبرميل وبنسبة زيادة تبلغ نحو 25.2%، الأمر الذي أدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج الإجمالية خلال السنة المالية 2015/2014 بنحو 230,043,570/960 دينار كويتي.

والجدير بالذكر تزايد متوسط تكلفة إنتاج البرميل ببعض مكامن إنتاج النفط بشركة نفط الكويت خلال السنة المالية 2015/2014 مقارنة بالسنة المالية 2014/2013 بنسبة وصلت إلى 213% في بعض من تلك المكامن، ونورد فيما يلي أمثلة على ذلك:

بالدينار الكويتي

اسم الحقل	تكلفة انتاج البرميل 2015/2014	تكلفة انتاج البرميل 2014/2013	الفرق	النسبة %
العبدلية AB-0000	9.250	2.955	6.295	213
العبدلي AD-0000	4.452	2.372	2.080	87.7
الروضتين RA-0000	0.530	0.390	0.140	35.9

وطلب الديوان دراسة أسباب زيادة تكلفة إنتاج البرميل بتلك النسبة الكبيرة سواء على مستوى الإنتاج الكلي أو على مستوى المكامن، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيضها لما لذلك من آثار على نتائج الأعمال.

وأفادت الشركة بأنها قامت بتحديث دراسة التكاليف التشغيلية من قبل مستشار كطرف محايد والتي أوضحت أن أسباب الزيادة في التكاليف التشغيلية ترجع لزيادة انتاج المياه وزيادة استخدام تقنيات الرفع الاصطناعي وضخ المياه للحفاظ على الضغط وزيادة أعمال الصيانة والمرافق السطحية، والأنشطة الجديدة لتطوير الغاز والنفط الثقيل، كما أظهرت الدراسة أن جزءا كبيراً من الزيادات كانت نتيجة تكاليف خارجة عن سيطرة الشركة مثل زيادة رواتب ومزايا الموظفين وأثر التضخم.

كما قامت الشركة بالتنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية لتخفيض نسب الاستهلاك، وتحويل جزء من الدراسات الى المشروعات الرأسمالية، وتحويل جزء من الرواتب والعمل الإضافي المرتبطة بالمشروعات الى المصروفات الرأسمالية، وتشكيل لجنه للعمل على ترشيد المصروفات وتعظيم الإيرادات.

وعقب الديوان على أهمية اتخاذ الشركة للإجراءات اللازمة لتلافي الأسباب التي أوردتها بردها وأدت إلى الزيادة في التكاليف التشغيلية وسرعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه مع مؤسسة البترول الكويتية بشأن ترشيد المصروفات.

د- استمرار الملاحظات التي شابت الحسابات المدينة:

بلغ صافي الأرصدة المدينة المستحقة على مؤسسة البترول الكويتية والشركات النفطية الزميلة وبعض الجهات الحكومية في 2015/3/31 ما قيمته 87,671,436/576 دينار كويتي وأسفرت المراجعة عن استمرار وجود مبالغ معلقة منذ سنوات طويلة سابقة يصل بعضها إلى سنة 1983 وما بعدها، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقاريره عن السنوات المالية السابقة، وأفادت الشركة في حينه بأنها قامت بالتنسيق والترتيب مع هذه الجهات لتسوية ومعالجة هذه المديونيات.

كما أظهرت المصادقات بين الشركة وبعض الشركات الزميلة والتابعة لمؤسسة البترول الكويتية اختلاف الأرصدة المدينة المستحقة عليها بسجلات الشركة عن الأرصدة بسجلات تلك الشركات في 2015/3/31، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وطلب سرعة الانتهاء من تسوية المبالغ المعلقة وتحصيل المديونيات المستحقة أولاً بأول منعاً لتراكمها خاصة مع وجود مديونيات ترجع لأكثر من ثلاثين عاماً، وتأمين المستندات

المؤيدة لتلك المديونيات حفاظاً على حقوق الشركة قبل الغير ولما لذلك من آثار على السيولة النقدية، وبيان أسباب اختلاف الأرصدة المدينة بالمصادقات بين الشركة والشركات الزميلة واتخاذ الإجراءات اللازمة لسرعة تسويتها.

وأفادت الشركة بأنه تم تحصيل مديونياتها القديمة من قبل بعض الشركات النفطية، أما فيما يخص المصادقات فترجع أسباب اختلاف الأرصدة إلى عدم قبول جميع الاشعارات المدينة والدائنة والفواتير المرفوعة من قبل الشركة على الشركات النفطية الزميلة بالسرعة الممكنة، وعدم تحميل كل شهر بمصروفاته حيث يترتب عليه فرق بالأرصدة، وعدم اخطار الشركة بوجود اشعارات وفواتير مرفوضة من قبل الشركات النفطية الزميلة، وتم عقد اجتماعات مع الشركات النفطية لتحصيل المديونيات المستحقة عليها.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه، وموافاته بما يتم بشأن تسوية المبالغ المعلقة وتحصيل المديونيات المستحقة.

9- <u>عدم حسم الشركة موقفها من خصم مبالغ الاشتراكات الشهرية التي تحملتها عن اشتراك الموظفين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية:</u>

قامت الشركة بخصم مبالغ الاشتراكات الشهرية التي تحملتها عن اشتراك الموظفين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من مبلغ مكافأة نهاية الخدمة بناء على قرار مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية رقم (2013/6) بتاريخ 2013/4/7 وذلك لحين بت إدارة الفتوى والتشريع في ذات الموضوع حسب ما جاء بكتاب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المؤرخ في 2013/4/2، وأورد الديوان بيان يوضح ذلك.

وطلب التنسيق مع الجهات المعنية وسرعة حسم موضوع الاشتراكات حفاظا على حقوق الشركة والموظفين العاملين بها.

وأفادت الشركة بأن تحديد مفهوم الاشتراكات الشهرية الخاصة بالتأمينات الاجتماعية والتي يتعين مراعاتها عند احتساب مكافأة نهاية الخدمة موحد في جميع شركات القطاع النفطي، وأن الشركة تقوم بالالتزام بما يرد إليها من قرارات وتعليمات من مؤسسة البترول الكويتية، حيث انها هي جهة الاختصاص التي تقوم بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه.

10- <u>الملاحظات المستمرة لأكثر من سنة مالية ولم تقم الشركة بتلافيها:</u>

- **قامت الشركة بتزويد العديد من المستهلكين بالوقود والغاز على الرغم من عدم وجود اتفاقيات معتمدة للتزود بالوقود، وأورد الديوان بيان يوضح الجهات المستهلكة والوضع الحالي للاتفاقيات.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة ثلاث سنوات)
- **توقفت العديد من الخزانات الخاصة بعمليات التصدير لفترات طويلة بسبب أعمال الصيانة يرجع بعضها إلى سنة 2010، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة ثلاث سنوات)
- **توقفت محطة تعزيز الغاز رقم (170) في منطقة غرب الكويت خلال السنة المالية 2015/2014 لفترات طويلة وبشكل متكرر بلغ نحو 1,814 ساعة وذلك نتيجة المشاكل الفنية في المحطة، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة سنتين)
- **حرق وفقد كميات من الغاز بمراكز التجميع بمنطقة غرب الكويت بلغت كميتها نحو 3,032,200 ألف قدم مكعب خلال السنة المالية 2015/2014 بنسبة 5.55% من الإنتاج، هذا وبلغت نسبة الحرق والفاقد في أحد مراكز التجميع في أحد الشهور نحو 39.99% من الإنتاج، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة سنتين)
- **تحملت الشركة تكاليف حفر غير مثمر خلال السنة المالية 2015/2014 لعدد خمسة آبار بلغت تكلفتها 11,424,438/000 دينار كويتي بزيادة 7,424,438/000 دينار كويتي عن المقدر لها بالموازنة والبالغ 4,000,000/000 وبنسبة زيادة بلغت 185.6%، هذا بالإضافة إلى التأخر في اعتماد تكاليف الحفر غير المثمر من قبل السلطة المختصة مما أدى إلى عدم تحميل تلك التكاليف في السنة المالية التي تخصها، وتم تحميلها على السنة المالية 2015/2014، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة سنتين)
- **زادت التكاليف الفعلية لحفر بعض الآبار عن التكاليف المقدرة لها خلال السنة المالية 2015/2014، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة ستة سنوات)
- **تأخر وصول بعض أجهزة الحفر لمدة طويلة ولم يصل بعضها حتى 2015/3/31 مما أثر على تنفيذ خطة الحفر ويستوجب إعادة النظر في التعامل مع تلك الشركات وبلغ إجمالي مدة التأخير 2,373 يوم وبلغت غرامات التأخير التي لم يتم تحصيلها**

6,528,499/000 دينار كويتي خلال السنة المالية 2015/2014، وأورد الديوان بيان يبين ذلك. (وتكررت هذه الملاحظة لمدة ستة سنوات)

- **توقف العديد من الآبار الإنتاجية في جميع مناطق الشركة خلال السنة المالية 2015/2014 وذلك لوجود مشاكل فنية وانخفاض الضغط لبعض الآبار ومنها ما يرجع تاريخ توقفه إلى عام 1990، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة خمس سنوات)
- **التأخر في ربط الآبار الجديدة بمراكز الإنتاج على الرغم من تجهيزها للإنتاج حيث وصلت بعض فترات التأخير نحو 323 يوم، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة خمس سنوات)
- **زادت أيام الصيانة الفعلية لبعض الآبار عن المخطط لها حيث بلغت نسبة الزيادة لبعض الآبار 181%، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة أربع سنوات)
- **انخفضت إنتاجية العديد من الآبار بعد إجراء أعمال الصيانة لها وصلت نسبة الانخفاض لبعضها 92% مقارنة بكمية الإنتاج لها قبل إجراء أعمال الصيانة، وأورد الديوان بيانا يبين أمثلة على ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة ثلاث سنوات)
- **عدم الدقة في تحديد التكلفة التقديرية وأيام الحفر لبعض الآبار العميقة عن التكلفة الفعلية، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة أربع سنوات)
- **تدنت نسبة الإنجاز في بعض المشروعات الرأسمالية وعدم البدء في بعضها الآخر خلال السنة المالية 2015/2014 مما يؤدي إلى التأخر في الانتهاء من تنفيذها وتحمل الشركة مزيداً من الأعباء المالية وتأخر الاستفادة منها، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة ست سنوات)
- **قامت الشركة بإصدار العديد من الأوامر التغييرية بمبالغ تمثل نسبة كبيرة من قيمة العقد الأصلية بلغت في إحداها 228% الأمر الذي يتبين معه عدم مراعاة الدقة بنطاق العمل المحدد في العقود، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة خمس سنوات)
- **قامت الشركة بتمديد بعض العقود لفترات تتجاوز مدة العقود الأصلية وصلت في إحداها إلى 234.6% مما يؤدي إلى تأخر الاستفادة من الأعمال المتعلقة بها، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة ثلاث سنوات)

- **اختلفت القيمة الفعلية لبعض أوامر الشراء عن قيمتها التقديرية حيث وصلت نسبة الاختلاف بين القيمتين لبعض أوامر الشراء ما نسبته 364%، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة أربع سنوات)
- **وجود مواد راكدة وبطيئة الحركة لم يتم استخدامها منذ فترات طويلة بلغت قيمتها 45,837,451/297 دينار كويتي حتى 2015/3/31 من واقع تقرير إدارة المخازن وبزيادة بلغت 1,671,635/160 دينار كويتي وبنسبة 3.7% عن السنة المالية 2014/2013، هذا وبلغت نسبة الفرق في بعض البنود نحو 7.2%، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة ست سنوات)
- **وجود مواد فائضة عن حاجة التشغيل بالمخازن بلغت قيمتها 1,231,686/322 دينار كويتي حتى 2015/3/31 وتتمثل معظمها في مواد مرتجعة من المشروعات الرأسمالية، وأورد الديوان بيان يوضح أمثلة على ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة سنتين)
- **وجود بعض الأصول المتوقفة عن العمل منذ فترات طويلة يرجع بعضها لعام 1990 بلغ ما أمكن حصره من قيمتها مبلغ 117,540,868/505 دينار كويتي، بسبب عدم توفر قطع الغيار اللازمة لإصلاح تلك الأصول ووجود العديد من الآبار المتوقفة عن الإنتاج لحاجتها إلى معدات وإجراء صيانة، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة ست سنوات)
- **وجود العديد من الأعمال المعطلة في مبنى مجمع مكاتب الشركة بالأحمدي متمثلة في وجود نواقص في نظام التحكم لأنظمة إدارة المباني ووجود أعطال في نظام التكييف والتدفئة ونظم الاتصالات والشبكات ولم يتم إصدار شهادة الاستلام النهائي للمبنى، ولم تتم التسوية للمطالبات المالية التي تقدم بها المقاول الرئيسي والبالغة 4,580,479/940 دينار كويتي حتى 2015/3/31.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة خمس سنوات)
- **عدم حسم موضوع تحويل الشركة إلى مركز ربحية وأورد الديوان ملاحظاته بذلك وهي ظهور قيمة المخزون من إنتاج النفط الخام ضمن بند مدفوعات مقدمة بالبيانات المالية للشركة، وإهلاك الآبار بطريقة القسط الثابت وليس بمعدل النفاد، وزيادة مصروفات التشغيل في نهاية السنة المالية 2015/2014 بمبلغ 8,713,000/000 دينار كويتي تحت مسمى مصروفات غير عادية والمتمثل في تكلفة التغير في مخزون النفط الخام على الرغم من عدم تملك الشركة لأي مخزون من النفط الخام، وعدم**

تضمين البيانات المالية للشركة قيمة مبيعات الغاز والبالغة 183,946,000/000 دينار كويتي على الرغم من تحمل الشركة تكاليف إنتاجية. (وتكررت هذه الملاحظة لمدة خمس سنوات)

- **عدم الدقة في تحميل الشركات النفطية بما يخصها من تكاليف المستشفى حيث تقوم الشركة بتوزيع إجمالي تكاليف المستشفى على الشركات المستفيدة على أساس نسبة عدد الزيارات للمراجعين من كل شركة إلى إجمالي عدد الزيارات طبقاً للأعداد المستخرجة في كل شهر على حده بالإضافة إلى تكلفة العلاج بالخارج للعاملين لديها فعلياً مضافاً إليها نسبة 10% مصروفات إدارية تحمل على الشركات النفطية وفقاً لقرار مؤسسة البترول الكويتية رقم (1998/3) وليس على أساس التكلفة الفعلية لكل مراجع.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة خمس سنوات)

- **عدم قيام الشركة بتحصيل المبالغ المستحقة نظير انتفاع بعض العاملين بمساكن الشركة وذلك نتيجة التأخر في رفع الدعاوى القضائية في الوقت المحدد قانوناً ضد هؤلاء الموظفين بالإضافة إلى عدم وجود الضوابط اللازمة لإحكام الرقابة على حقوق الشركة وبلغت قيمة المبالغ المستحقة 3,777,450/438 دينار كويتي حتى 2015/3/31، هذا بالإضافة إلى مبلغ 362,975/140 دينار كويتي مستحقة على بعض الجهات خارج القطاع النفطي، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة ست سنوات)

11- <u>المخالفات المالية:</u>

<u>عدم الالتزام بأحكام المادة (52) من القانون رقم (1964/30) وذلك في الموضوعات التالية:</u>

أ- <u>المخالفة المالية رقم (95 – 2015/2014) بشأن نتائج التحقيق حول صرف مستحقات مكافأة نهاية الخدمة للعامل المتقاعد/ م.ع، بمبلغ يزيد عن المستحق:</u>

- ورد للديوان كتاب الشركة مرفقاً به أصول محاضر التحقيق والقرار الصادر بالتصرف فيه والأوراق والمستندات المتعلقة بالموضوع.

- طلب الديوان الآتي:

- موافاته بما استجد من أمور بشأن الدعوى القضائية المرفوعة لتحصيل المبالغ التي صرفت دون وجه حق.

- تفعيل التوصيات الفنية التي انتهى إليها التحقيق والخاصة بالبنود التالية:
  - تطوير إجراءات الدفعات الخاصة والمعمول بها في فريق عمل المدفوعات المالية باستحداث نظام (إداري/ فني) محكم لمنع وقوع مثل تلك الأخطاء وإهدار أموال الشركة.
  - وضع آلية جديدة في شأن مستوى اعتماد الصرف للمدفوعات الخاصة وذلك بتحديد سقف مال محدد بحسب القيمة المصروفة والمستوى الوظيفي.

- ورد للديوان رد الشركة والذي تفيد فيه بأنه تم رفع دعوى قضائية ضد المذكور أعلاه ولا تزال الدعوى متداولة أمام القضاء ولم يصدر حكم نهائي حتى تاريخه.
- لا يزل الديوان يتابع الموضوع.

ب- <u>المخالفة المالية رقم (99 – 2015/2014) بشأن تقرير لجنة التحقيق بخصوص الحائط الخارجي للمبنى (B2) لمجمع مكاتب الأحمدي:</u>

- ورد للديوان كتاب الشركة مرفقاً به أصول محاضر التحقيق والقرار الصادر بالتصرف فيه والأوراق والمستندات المتعلقة بالموضوع.
- طلب الديوان موافاته بما تم بشأن جبر الأضرار المالية المترتبة على الواقعة محل المخالفة.
- ورد للديوان رد الشركة والذي تفيد فيه بأنه تم تشكيل لجنة فنية بتاريخ 2014/12/31 ولم تنته اللجنة من أعمالها بعد.
- لا يزال الديوان يتابع الموضوع.

12- <u>تحليل الإيرادات والمصروفات وتطور عناصر المركز المالي للشركة للسنوات المالية من 2013/2012 إلى 2015/2014:</u>

أ- <u>تحليل الإيرادات والمصروفات وصافي الربح:</u>

يوضح الجدول التالي التطورات التي طرأت على الإيرادات والمصروفات وصافي الربح للسنوات المالية الثلاث الأخيرة بشكل إجمالي:

مليون دينار كويتي

البيان / السنة المالية	2013/2012	2014/2013	2015/2014
الإيرادات	5,508.8	5,384.2	4,233.1
المصروفات	1,303.3	1,358	1,368.4
صافي الربح قبل حصة المساهم	4,205.5	4,026.2	2,864.7
حصة المساهم	3,028	2,898.9	2,062.6
صافي الربح	1,177.5	1,127.3	802.1

ومن البيان السابق للإيرادات والمصروفات وصافي الربح للشركة يمكن عرض التطورات الأساسية لهذه العناصر على النحو التالي:

- **الإيرادات:**

انخفضت الإيرادات بصفة مستمرة خلال الفترة حيث بلغت في السنة المالية 2013/2012 نحو 5,508.8 مليون دينار كويتي، وانخفضت خلال السنة المالية 2014/2013 حيث بلغت نحو 5,384.2 مليون دينار كويتي، واستمرت في الانخفاض في السنة المالية 2015/2014 لتبلغ 4,233.1 مليون دينار كويتي، وبنقص قدره 1,151.1 مليون دينار كويتي وبنسبة 21.4% عما كانت عليه في السنة المالية السابقة 2014/2013.

والبيان التالي يوضح التغير في بنود الإيرادات خلال السنتين الماليتين 2014/2013 و 2015/2014:

مليون دينار كويتي

الإيرادات / السنة المالية	2014/2013	2015/2014	التغير	
			المبلغ	النسبة %
الإيرادات بالصافي بعد خصم حقوق الامتياز والضرائب وتكاليف التسويق	5,362.1	4,210.9	(1,151.2)	(21.5)
إيرادات الأنشطة الأخرى	22.1	22.2	0.1	0.5
الإجمالي	5,384.2	4,233.1	(1,151.1)	(21.4)

- **المصروفـــــــات:**

ارتفعــت المصروفــات بصفة مستمرة خلال الفترة من 1,303.3 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2013/2012 إلى 1,368.4 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2015/2014 وبارتفاع قدره 10.4 مليون دينار كويتي وبنسبة 0.8% عما كانت عليه فــي الســنة الماليــة 2014/2013 والبالغة 1,358 مليون دينار كويتي.

والبيان التالي يوضح التغير في بنود المصــروفات خــلال الســنتين الماليتيــن 2014/2013 و 2015/2014:

مليون دينار كويتي

السنة المالية / المصروفات	2014/2013	2015/2014	التغـــير	
			المبلــغ	النسبة %
تكلفة المبيعات	1,242.2	1,264.4	22.2	1.8
مصروفات وأعباء أخرى	115.8	104	(11.8)	(10.2)
الإجمالي	1,358	1,368.4	10.4	0.8

- **حصة المســاهـــم:**

انخفضت حصــة المساهم بصفة مستمرة خلال الفترة حيث بلغت 3,028 مليون دينار كويتي فــي نهاية السنة المالية 2013/2012 ثـــم انخفضــت فــي نهايــة الســنة الماليــة 2014/2013 لتبلغ 2,898.9 مليون دينار كويتي ثم انخفضت الــى 2,062.6 مليــون دينــار كويتي في نهاية السنة المالية 2015/2014 بنقص قــدره 836.3 مليون دينار كويتي عما كانت عليه في السنة المالية 2014/2013، وهي تمثل 72% من صافي ربــح التشــغيل المســتحق للشركة الأم.

- **صافي الربـــــــح:**

انعكست التغيرات التي صــاحبت الإيرادات والمصــروفات علــى نتــائج أعمــال الشركة، حيث بلغت خلال السنة المالية 2013/2012 نحو 1,177.5 مليون دينار كــويتي ثــم انخفضت إلى 1,127.3 مليــون دينار كويتي في الســنة المالية 2014/2013 واستمرت فــي الانخفاض لتصبـــح 802.1 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2015/2014.

ب- تطور عناصر المركز المالي:

يوضح البيان التالي التغيرات التي طرأت على عناصر المركز المالي للشركة للسنوات المالية من 2013/2012 إلى 2015/2014:

مليون دينار كويتي

م	السنة المالية / البيان	2013/2012		2014/2013		2015/2014	
		المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة%
1	موجودات متداولة	506.8	8.1	605.7	8.6	625.9	7.9
2	موجودات غير متداولة	5,741.3	91.9	6,426.9	91.4	7,291.1	92.1
3	إجمالي الموجودات	6,248.1	100	7,032.6	100	7,917	100
4	خصوم متداولة	1,748	28	1,766.3	25.1	1,486.1	18.8
5	خصوم غير متداولة	2,340	37.4	3,106.2	44.2	4,270.9	53.9
6	إجمالي الخصوم	4,088	65.4	4,872.5	69.3	5,757	72.7
7	حقوق المساهمين	2,160.1	34.6	2,160.1	30.7	2,160	27.3
8	إجمالي الخصوم وحقوق المساهمين	6,248.1	100	7,032.6	100	7,917	100

ومن البيان السابق يمكن عرض التطورات التي طرأت على كل من الموجودات والخصوم وحقوق المساهمين خلال تلك الفترة.

- **إجمالي الموجودات:**

ارتفع إجمالي الموجودات بصفة مستمرة خلال الفترة من 6,248.1 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2013/2012 إلى 7,917 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2015/2014 وبزيادة قدرها 884.4 مليون دينار كويتي وبنسبة 12.6% عما كانت عليه في نهاية السنة المالية 2014/2013 والبالغ 7,032.6 مليون دينار كويتي.

بلغت نسبة صافي الربح إلى إجمالي الموجودات خلال الفترة 18.8%، 16%، 10.1% على التوالي.

- **إجمالي الخصوم:**

ارتفع إجمالي الخصوم بصفة مستمرة خلال الفترة من 4,088 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2013/2012 إلى 5,757 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية

2015/2014 وبزيـــادة قدرهـــا 884.5 مليون دينار كويتي وبنسبة 18.2% عما كان عليه في نهاية السنة المالية 2014/2013 والبالغ 4,872.5 مليون دينار كويتي.

وقد بلغت نسبة إجمالي الخصوم إلى حقوق المساهمين (نسبة المديونية) خلال الفتـــرة 189.3 %، 225.6%، 266.5% على التوالي.

- **شركة صناعة الكيماويات البترولية:**

تأسست شركة صناعة الكيماويات البترولية في يوليو عام 1963 ويسري في شأنها أحكام قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته والنظام الأساسي لها، وبصدور المرسوم بقانون رقم 6 لسنة 1980 بإنشاء مؤسسة البترول الكويتية أصبحت الشركة تابعة للمؤسسة ومملوكة بالكامل لها، ومن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة إنتاج وتسويق الأسمدة الكيماوية بكافة أنواعها والكيماويات البترولية ومشتقاتها وتقوم أيضا بالاستثمار في شركات تعمل بنفس الأنشطة.

يبلغ رأس مال الشركة المصرح به والمدفوع 600,000,000/000 دينار كويتي في 2015/3/31.

وأسفرت نتيجة نشاط الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2015/3/31 عن تحقيق صافي ربح بلغ 178,784,671/000 دينار كويتي مقابل 353,185,140/000 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 2014/3/31 بانخفاض قدره 174,400,469/000 دينار كويتي وبنسبة 49%.

ونورد فيما يلي أهم الملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة لحسابات وسجلات الشركة:

1- انخفاض صافي الربح عن السنة المالية السابقة:

انخفض صافي الربح خلال السنة المالية 2015/2014 حيث بلغ 178,784,671/000 دينار كويتي وبانخفاض قدره 174,400,469/000 دينار كويتي وبنسبة 49% عن صافي ربح السنة المالية 2014/2013 والبالغ 353,185,140/000 دينار كويتي، ويرجع ذلك إلى تدني أرباح بعض الأنشطة التشغيلية وخسارة البعض الآخر منها، حيث بلغت الخسائر التشغيلية للسنة المالية 2015/2014 ما قيمته 11,398,801/000 دينار كويتي وبانخفاض قدره 107,713,184/000 دينار كويتي وبنسبة 112% عن الأرباح التشغيلية للسنة المالية 2014/2013 والبالغة 96,314,383/000 دينار كويتي، تتمثل معظمها في قطاع الأسمدة والعطريات، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من انخفاض نتائج أعمال الشركة ولتحقيق الإيرادات والعوائد الاقتصادية لتحسين الأداء التشغيلي لقطاعاتها.

وأفادت الشركة بأنه خلال السنة المالية 2015/2014 تحملت قيمة تكلفة الغاز المحقون عن سنوات سابقة بمبلغ 10,000,000/000 دينار كويتي، وكذلك جزء من تكلفة نهاية الخدمة للموظفين الكويتيين والبالغة 7,000,000/000 دينار كويتي نتيجة لتطبيق قانون العمل فيما يخص الميزة الأفضل والتي تخص سنوات سابقة أيضا، وأن انخفاض صافي الأرباح التشغيلية للشركة عن السنة المالية السابقة يرجع إلى انخفاض الأسعار العالمية لكل منتجات الشركة للسنة المالية 2015/2014 عن مثيلاتها للسنة المالية السابقة تأثرا بإنخفاض أسعار النفط عالميا، وكذلك انخفاض مبيعات اليوريا عن مثيلاتها للسنة المالية السابقة نتيجة لإجراء الصيانة الدورية لمصانع الأسمدة، بالإضافة إلى انخفاض حصة الشركة من أرباح الشركات الزميلة والتابعة نتيجة لانخفاض أسعار المنتجات والنفط عالمياً، كما أن رد مخصص انتفى الغرض منه بمبلغ 87,000,000/000 دينار كويتي يخص إلغاء التعاقد مع إحدى الشركات أدى إلى زيادة ربح الشركة في السنة المالية السابقة، وقامت الشركة بتكوين فريق لترشيد المصروفات وتعظيم الإيرادات في ضوء تدني أسعار المبيعات العالمية للمحافظة على مستوى أرباح الشركة التشغيلية والحد من تدهورها.

وعقب الديوان على أهمية متابعة تنفيذ نتائج أعمال فريق ترشيد المصروفات وتعظيم الإيرادات وأثر ذلك على تحسين الأداء وبما يكفل تعظيم نتائج أعمال الشركة.

2- <u>استمرار انخفاض الأرباح الفعلية لبعض الشركات الزميلة والتابعة عن السنة المالية السابقة:</u>

استمر انخفاض الأرباح الفعلية ونتائج أعمال بعض الشركات الزميلة والتابعة للسنة المالية 2015/2014 عن السنة المالية 2014/2013 وبلغت نسبة الانخفاض لإحداها 95.9%، والبيان التالي يبين ذلك:

ألف دينار كويتي

اسم الشركة	قيمة الأرباح الفعلية		الفرق	نسبة الإنخفاض (%)
	2014/2013	2015/2014		
ايكويت	92,731	68,399	24,332	26.2
ام إي جلوبال	66,716	45,354	21,362	32
الشركة الكويتية للعطريات	22,215	900	21,315	95.9

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقريره عن السنة المالية السابقة، وأفادت الشركة في حينه بأنها تعمل على تحسين أداء شركات الاستثمار مستقبلا.

وطلب الديوان مجدداً دراسة أسباب انخفاض أرباح تلك الشركات واتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء نتائج تلك الدراسة لتحسين أدائها ونتائج أعمالها.

وأفادت الشركة بأنه بالنسبة لشركة ايكويت للبتروكيماويات فقد كان انتاج مادة البولي ايثيلين في عام 2014 أقل بنسبة 18% عنه في عام 2013 وكذلك بالنسبة لإنتاج مادة الايثيلين جلايكول كان أقل بنسبة 7% عن العام السابق نتيجة الصيانة الدورية، وكان لذلك أثرعلى انخفاض كميات المبيعات لمادة البولي ايثيلين بمقدار 16% ومادة الايثيلين جلايكول بمقدار 6% عنهما في العام السابق، يضاف إلى ذلك انخفاض أسعار المنتجات في عام 2014 عنه في عام 2013 وذلك للانخفاض العالمي في أسعار النفط، أما بالنسبة لشركة أم إي جلوبال فإن انخفاض سعر بيع المنتج عالميا أدى إلى انخفاض الأرباح في عام 2014 عنه في عام 2013، كما يرجع السبب في انخفاض الأرباح الفعلية للشركة الكويتية للعطريات لانخفاض الأسعار في السنة المالية 2014، وتم أخذ موافقة مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية على توصيات فريق دراسة أداء الشركة مما يعمل على تحسين أدائها في المستقبل وهي تعديل سعر بيع غاز الهيدروجين ليكون بالسعر المكافئ لزيت الوقود بعد تعديل العقد بين الطرفين من شهر أبريل لسنة 2015، وإعادة تسعير منتج النافثا، وقيام الشركة الكويتية لإنتاج البرازيلين بالتنسيق مع شركة ايكويت للبتروكيماويات لخفض التكاليف الثابتة والمصروفات التشغيلية، وكذلك مناقشة تسعيرة منتج البنزين مع الشركة الكويتية لإنتاج الستايرين وإعداد دراسة فنية شاملة يتم فيها تحديد المسار

الأمثل لتحويل منتج النهايات العطرية الخفيفة وبما يحقق أعلى عائد، كما تقوم الشركة بصفة مستمرة بدراسة أداء الشركات الزميلة والتابعة من خلال إدارات متخصصة بغرض تحسين أدائها التشغيلي.

وعقب الديوان على أهمية سرعة تنفيذ توصيات فريق دراسة أداء الشركة والتي أوردتها بردها لما لذلك من تحسين لنتائج أعمال الشركات التابعة والزميلة.

3- <u>استمرار إصدار العديد من الأوامر التغييرية على بعض العقود:</u>

استمر إصدار العديد من الأوامر التغييرية على بعض عقود الخدمات والأعمال بعد الترسية بنسب تراوحت بين 41% إلى 68% من القيمة التعاقدية، الأمر الذي قد يؤثر على العروض المقدمة من الموردين والمقاولين لتلك المناقصات والقيم التي يتم الترسية بها، والبيان التالي يبين أمثلة على ذلك:

دينار كويتي

رقم العقد	بيان	قيمة العقد	قيمة الأوامر التغييرية	النسبة %
م م ع/2012/02	أعمال الحراسة في مصانع ومرافق وملحقات الشركة	162,996	84,432	51
ت ك/2014/188	ANTISURGE MARK VLE CONTROL SPECIALIST MOBILIZATION FOR AMONIA III	29,729	20,274	68
ت ك/2013//175	توريد وتركيب دعامات الأنابيب	135,000	55,000	41
ت ك/2014/38	احضار عدد (8) خبراء للإشراف على صيانة المعدة الدوارة صناعة N.P	485,000	215,811	45

وتجدر الإشارة إلى قيام الشركة بإجراء العديد من الأوامر التغييرية على مشروعي الهند (أوبال/أومبل)، وأورد الديوان بيان يوضح ذلك.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقاريره عن السنوات المالية السابقة، وأفادت الشركة في حينه أنه سيتم مراعاة ذلك مستقبلا.

وطلب الديوان مجددا مراعاة الدقة عند تحديد الأعمال للحد من إصدار الأوامر التغييرية لما لذلك من أثر على الأسعار التنافسية لتلك المناقصات وبالتالي على تكلفتها.

وأفادت الشركة بأنه بالنسبة للعقد رقم (م م ع/2012/02) فقد حصلت زيادة بقيمة 54,432/000 دينار كويتي، بسبب تعيينات حديثة للعمالة الوطنية وزيادة بقيمة 30,000/000 دينار كويتي، بسبب تمديد فترة العقد لمدة ثلاث أشهر، أما بخصوص العقود رقم (ت ك/2014/188) و (ت ك/2013/175) و (ت ك/2014/38) فإن الزيادة ترجع إلى زيادة حجم الأعمال بعد فتح المعدات عما كان مخططا لها بسبب حادث محطة الكهرباء الرئيسية، أما بشأن قيام الشركة بإجراء العديد من الأوامر التغييرية على مشروعي (أوبال/أومبل) فترجع إلى تأخر توفير البيانات من قبل الجانب الهندي مما تطلب المزيد من الوقت والجهد وطلب دراسات إضافية حسب متطلبات جديدة لمؤسسة البترول الكويتية والمستجدات القانونية الجديدة للفرصة الإستثمارية.

وعقب الديوان على أهمية تحديد نطاق أعمال تعاقدات الشركة بدقة في ضوء الأسباب التي وردت بردها والعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافيها وبما يحد من إصدار أوامر تغييرية لتلك العقود.

4- <u>إصدار أوامر تغييرية لبعض العقود دون الحصول على الموافقات اللازمة:</u>

قامت الشركة بإصدار أوامر تغييرية لبعض العقود دون الحصول على الموافقات اللازمة من لجنة المناقصات الداخلية بالشركة وذلك بالمخالفة للمادة (3-3) من الباب الأول لنظام المناقصات والممارسات والعقود والمزايدات والتي تنص على "الموافقة على إصدار أوامر التعديل التي تطرأ على العقود ويكون من صلاحية الشركة إقرارها والتوصية لدى لجنة المؤسسة ولجنة المناقصات المركزية بالموافقة على أوامر التعديل التي تدخل في اختصاص أي منها بحسب الأحوال " وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.

وطلب الالتزام باللوائح والقرارات المتعلقة بإصدار الأوامر التغييرية على العقود ومراعاة الدقة في تحديد نطاق أعمال العقود لتلافي اصدار العديد من الأوامر التغييرية.

وأفادت الشركة بأن كبر حجم الأعمال التي تتم خلال الصيانة الدورية وتجنبا للتأخير في تشغيل المصانع الذي يؤدي إلى خسائر في الإنتاج أدى إلى التأخير في مخاطبة لجنة

المناقصات الداخلية بالشركة في حينه للحصول على موافقتها المسبقة بإصدار الأوامر التغييرية بالزيادات الفعلية.

وعقب الديوان مؤكدا على ماجاء بطلبه.

5- <u>الملاحظات التي شابت العقد رقم (ت ك/ 2014/109):</u>

قامت الشركة بالتعاقد مع الاستشاري بالأمر المباشر (مصدر وحيد) بالعقد رقم (ت ك/2014/109) المبرم في 2014/6/10 والخاص بالخدمات الاستشارية لاستحداث وتنفيذ خطط لاستراتيجية الاستدامة بقيمة تقديرية بلغت 225,000/000 دينار كويتي، على الرغم من أن النموذج المقدم للجنة المناقصات الداخلية بتاريخ 2014/6/3 يوضح قلة عدد الشركات المتخصصة وليس عدم وجود شركات متخصصة.

وطلب الديوان الالتزام بنظام المناقصات والممارسات والعقود والمزايدات.

وأفادت الشركة بأن هناك خطأ في تعبئة النموذج على أنه المصدر الوحيد وذلك لأن موضوع الإستدامة والمستشارين العاملين في هذا الوقت غير معروفين للشركة وقد تم الاسترشاد برأى الشريك الإستراتيجي حول تسمية المستشارين العاملين لديهم في هذا المجال وعليه تم اختيار المستشار.

وعقب الديوان مؤكدا على ما جاء بطلبه.

6- <u>الملاحظات التي شابت العقد رقم (م م ع /2012/03)</u>

وقعت الشركة العقد رقم (م م ع/2012/03) المبرم في 2012/9/17 ولمدة 4 سنوات مع أحد المقاولين الخاص للقيام بأعمال الدعم الفني وبقيمة 1,548,412/000 دينار كويتي وتبين من المراجعة ما يلي:

- قامت الشركة بتعديل بعض بنود العقد وذلك بإضافة تصنيف (أ ، ب) للعمالة على العقد بسبب تعيين عمالة دون استيفاء شروط التعيين الخاصة بالمؤهلات والشهادات المطلوبة.
- قام المقاول بدفع قيمة الرواتب بأقل من القيمة المتعاقد عليها للعمالة حسب ما ورد بكتاب مدير تقنية المعلومات والاتصالات المؤرخ 2013/5/16، وعلى الرغم من

ذلك لم تقم الشركة بتطبيق الغرامات الواجبة على المقاول والاكتفاء بخصم الفرق بالرواتب من فاتورة الشهر اللاحق.

وطلب الديوان الالتزام بالشروط التعاقدية وعدم الإخلال بها وتطبيق الغرامات في حال المخالفات لمواد العقد أولا بأول.

وأفادت الشركة بأن تعديل بنود العقد الخاصة بتصنيف الوظائف ترجع إلى ندرة الوظائف التخصصية موضوع العقد مما اضطرت معه الشركة إلى تعديلها حتى يتسنى للمقاول توفيرها لضمان استمرارية العمل بكفاءة دون المساس بالمبلغ الإجمالي للعقد، كما أن المادة (18) الخاصة بنسبة التعديلات من الشروط العامة للعقد تجيز ذلك، حيث أن تلك المخالفة هي الأولى من نوعها في العقد وكانت في بداية تنفيذه وأقر المقاول بعدم فهمه الصحيح لبعض بنود العقد والتي أدت لهذا الخطأ ولم يمانع في رد المبالغ المذكورة، لذا لم تقم الشركة بتطبيق غرامات على المقاول والاكتفاء بخصم الفرق بالرواتب من فاتورة الشهر اللاحق.

وعقب الديوان مؤكدا على ما جاء بطلبه.

7- <u>الملاحظات التي شابت تعاقدات أعمال الشحن والتخليص الجمركي والنقل:</u>

أ – <u>إصدار أمر تغييري بعد انتهاء مدة العقد الأصلية:</u>

قامت الشركة بتاريخ 2011/10/1 بتوقيع العقد رقم (م ن ع/2011/1) الخاص بأعمال الشحن والتخليص الجمركي والنقل مع إحدى الشركات الأجنبية لمدة سنتين، ثم أصدرت أمر تغييري على العقد بتاريخ 2014/8/12 بقيمة 300,000/000 دينار كويتي على الرغم من انتهاء العقد المذكور بتاريخ 2013/9/30.

وطلب الديوان بيان أسباب إصدار أمر تغييري على العقد على الرغم من انتهائه منذ عام تقريبا بالمخالفة لنظام المناقصات والممارسات والعقود والمزايدات.

وأفادت الشركة بأن الأمر التغييري الصادر بتاريخ 2014/8/12 للعقد المنتهي وذلك لتغطية المبالغ المستحقة أثناء فترة التعاقد وليس بعدها، حيث أن لعقد الشحن والتخليص الجمركي والنقل طبيعة خاصة لأوامر الشحن التي يتم اعطاءها للشاحن أثناء فترة تنفيذ العقد إلا أن تلك الأوامر تستلزم التزام الشاحن مع أطراف خارجية أخرى لشحن المواد والتي قد تتطلب وقت طويل سواءً لتصنيعها أو تحضيرها والذي بدوره يعني مطالبة الشاحن لأعمال تم

الالتزام بها أثناء فترة العقد وكان التوريد بعد تاريخ انتهاء العقد، وهذا ما تم عرضه على لجنة المناقصات الداخلية وأخذ الموافقة عليه.

وعقب الديوان بالالتزام بنظام المناقصات والممارسات والعقود والمزايدات، وذلك تجنباً لإصدار أوامر تغييرية على عقد تم الانتهاء منه.

ب- مخالفة المادة (55) من القانون رقم 30 لسنة 1964 بانشاء ديوان المحاسبة وتعديلاته:

تبين مخالفة الشركة للمادة (55) من القانون رقم 30 لسنة 1964 بانشاء ديوان المحاسبة وتعديلاته والتي تنص بأن "يوافي الديوان بالقرارات الصادرة بالتصرف في المخالفات المالية مصحوبة بمحاضر التحقيق وغيرها من الأوراق والمستندات المتصلة بها، وذلك في ميعاد أقصاه عشرة أيام من تاريخ صدورها"، حيث قامت الشركة بتاريخ 2013/10/27 بتشكيل لجنة لدراسة أسباب التجاوز عن قيمة عقد الشحن والتخليص الجمركي والنقل رقم (م ن ع /2011/1)، حيث بلغ المنصرف الفعلي عليه 1,798,599/025 دينار كويتي حتى 2014/4/30 وبزيادة قدرها 1,690,599/025 دينار كويتي وبنسبة 1565% عن قيمة العقد البالغة 108,000/000 دينار كويتي.

وأسفرت نتائج تقرير اللجنة عن تحديد الأسباب التي أدت إلى التجاوز ومنها التقصير في مراقبة المدفوعات وعدم الإشراف الدقيق على قيمة الصرف حسب الميزانية المرصودة للعقد، وتم اتخاذ بعض الاجراءات وتطبيق بعض الجزاءات على مشرفي العقد، ولم تقم الشركة بموافاة إدارة المخالفات المالية بديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة بهذا الشأن بالمخالفة للمادة المذكورة أعلاه.

وطلب الديوان الالتزام بالقانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة وتعديلاته والتقيد بالمادة المشار إليها، وتفعيل إجراءات الضبط والرقابة الداخلية التي تمنع حدوث ذلك مستقبلاً.

وأفادت الشركة بأن التجاوز في قيمة عقد الشحن والتخليص الجمركي لم يلحق ضرر بأموال الشركة وفقا لمفهوم المادة (14) من القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة، بإعتبار أن تلك الأموال قد تم صرفها بالفعل مقابل أعمال تطلبتها الشركة.

وعقب الديوان مؤكدا على ما جاء بطلبه، وأن موضوع العقد محل البحث يشكل مخالفة مالية طبقا لنص المادة (52) من القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة وتعديلاته، كما أن وقوع الضرر لا يعد شرطا موضوعيا تتوقف عليه صحة المخالفة المالية أو تفعيل إجراءاتها والسير فيها بمقتضى أحكام هذا القانون.

ج- الملاحظات التي شابت العقد رقم (م م ع/2014/03):

قامت الشركة بتاريخ 2014/5/1 بتوقيع العقد رقم (م م ع /2014/03) بشأن أعمال الشحن والتخليص الجمركي والنقل، والمبرم مع إحدى شركات خدمات الشحن بقيمة 181,574/560 دينار كويتي ولمدة سنتين، وتبين من المراجعة ما يلي:

- تأخر الشركة بطرح ممارسة جديدة بشأن تلك الأعمال رغم استنفادها القيمة الإجمالية للعقد في شهر فبراير 2015 أي بعد حوالي 9 أشهر، وتجدر الإشارة إلى أن الدائرة التجارية تقدمت بطلب للجنة المناقصات الداخلية بالشركة بزيادة قيمة العقد إلا أن اللجنة رفضت الزيادة وقررت أن يتم طرح ممارسة جديدة لنفس الأعمال المطلوبة خلال شهرين مع الاستمرار بالعقد الحالي لحين توقيع العقد الجديد.
- الصرف بالزيادة على العقد دون إصدار أوامر تغييرية، حيث بلغ المنصرف الفعلي عليه 232,511/315 دينار كويتي وبزيادة قدرها 50,936/755 دينار كويتي وبنسبة 28% من قيمة العقد،علما بأن اللجنة المشكلة للتعاقد أوصت بتحديد نطاق العمل بشكل دقيق وتفصيلي.

وطلب الديوان بيان أسباب صرف المبالغ بالزيادة عن قيمة العقد دون صدور أمر تغييري، وكذلك أسباب تأخر الشركة في طرح المناقصة الجديدة بشأن تلك الأعمال.

وأفادت الشركة بأن الصرف تم بناء على موافقة لجنة المناقصات الداخلية بالشركة بتاريخ 2014/12/18 والتي أوصت بطرح ممارسة جديدة خلال شهرين مع الاستمرار بالصرف بموجب العقد حتى توقيع العقد الجديد والذي يعني بدوره أمر تغييري للعقد الحالي لحين الترسية والتوقيع مع المقاول الجديد، كما أن الدائرة التجارية تحيط لجنة المناقصات الداخلية علماً بما تم صرفه بشكل مستمر.

وعقب الديوان على أهمية اتباع الإجراءات اللازمة لإصدار الأوامر التغييرية في هذا الشأن والعمل على الصرف بموجب أمر تغييري محدد القيمة وليس أمر تغييري بموافقة ضمنية، علما بأنه على الرغم من الصرف بالزيادة إلا أن هناك أيضا فواتير جاري دفعها وفواتير لدى المقاول لم يتم تقديمها وذلك طبقاً للمذكرة المعروضة على لجنة المناقصات الداخلية بتاريخ 2015/4/8.

8- وقوع العديد من الحوادث بمصانع الشركة:

تبين وقوع العديد من الحوادث والحرائق بمصانع الشركة خلال السنة المالية 2015/2014، الأمر الذي ترتب عليه تحمل الشركة لخسائر بلغ ما أمكن حصره منها 2,619,734/000 دينار كويتي، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة لم تقم بتشكيل لجان تحقيق في بعض الحوادث.

وطلب الديوان دراسة أسباب وقوع هذه الحوادث واتخاذ ما يلزم في ضوء نتائج تلك الدراسة لتجنب حدوثها مستقبلاً حفاظاً على سلامة العاملين وأصول وممتلكات الشركة والطاقات الإنتاجية لوحدات الإنتاج ولتفادي تحمل الشركة خسائر.

وأفادت الشركة بأنه تم تشكيل فرق ولجان تحقيق لدراسة الأسباب الفنية والإدارية للحوادث والحرائق ووضع التوصيات اللازمة لتفادى تكرار وقوعها واتخاذ الاجراءات اللازمة.

وعقب الديوان بأهمية التزام الشركة بما جاء بردها وموافاته بنتائج التحقيق والتوصيات التي تمت بشأن تلك الحوادث.

9- عدم التزام الشركة بقرار رئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية:

قامت الشركة بتخصيص سيارة كميزة عينية للموظفين الحاصلين على درجة (15) وعددهم 67 موظف وبالمخالفة للمادة رقم (1) من قرار رئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية رقم 2007/17 المؤرخ 2007/10/29 والتي تقضي بأن تخصص سيارة كميزه عينية للقياديين والموظفين ممن هم على الدرجة (16) وما فوق.

وطلب الديوان التزام الشركة بقرار رئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية بشأن تخصيص ميزة السيارات لما لذلك من أثر على مصروفات الشركة.

وأفادت الشركة بعدم مخالفة المادة رقم (1) من قرار وزير النفط رقم (2007/17) المؤرخ 2007/10/29 والتي تقضي بأن تخصص سيارة كميزة عينية للقياديين والموظفين ممن هم على الدرجة (16) فما فوق، كما تؤكد على أنها لا تقوم بتخصيص سيارة كميزة عينية للموظفين شاغلي الدرجات (15) وأن بعض العاملين من الدرجة (15) فما دون حصلوا على السيارة وذلك باستثناء بناء على قرار مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية رقم (2005/30) وذلك حسب حاجة العمل والمهام الوظيفية التي يقومون بها دون أن تكون ميزة عينية للموظف، علما بأن هناك عدد من الموظفين شاغلي الدرجة (15) لم يتم صرف سيارة لهم من قبل الشركة عملا بما هو وارد بقرار وزير النفط المشار إليه أعلاه.

وعقب الديوان مؤكداً على طلبه وأن القرار الذي أشارت إليه الشركة بإفادتها والصادر بتاريخ 2007/7/6 لصرف ميزة السيارات هو قرار سابق لقرار رئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية المشار إليه بالملاحظة والصادر بتاريخ 2007/10/29، حيث قصر القرار تخصيص السيارات كميزة عينية للقياديين والموظفين ممن هم على درجة (16) فما فوق فقط.

10- <u>عدم الالتزام بساعات العمل الاضافي المسموح بها للموظفين:</u>

لم تلتزم الشركة بساعات العمل الإضافي المسموح بها خلال السنة المالية 2015/2014، حيث تجاوزت قيمة العمل الإضافي لبعض الموظفين عن رواتبهم الإجمالية بنسبة تراوحت بين 63% و 352%، وذلك لعدم الإلتزام بالمادة (3-2-3) من لائحة شئون الموظفين والتي حددت ساعات العمل الإضافي بحد أقصى (40) ساعة شهريا، حيث بلغت لبعض موظفي الشركة أكثر من (200) ساعة في بعض الشهور وبنسبة تجاوز بلغت 618% عن المسموح بها، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.

وطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تجاوز ساعات العمل الإضافي المسموح بها والإلتزام بما جاء بلائحة شؤون العاملين، لما لذلك من أثر على قيمة العمل الإضافي المنصرف للموظفين.

وأفادت الشركة بأنها تؤكد على التزامها بالمادة رقم 3-2-3 من لائحة شئون العاملين والتي تنص على "يستحق العاملون شاغلوا الدرجات (17 فما دون) التي يتطلب عملهم العمل

بنظام المناوبة لتغطية (24) ساعة في اليوم تعويضا عن ساعات العمل الإضافي بحد أقصى (40) ساعة في الشهر وفق الصلاحيات المعتمدة للتعويض في الشركة وفي حالة الحاجة لزيادة ساعات العمل الإضافي عن الحد الأقصى بسبب متطلبات ومقتضيات العمل، يتطلب الأمر موافقة المسئول الأعلى المفوض بالتعويض وفقاً للائحة السلطات المالية بالشركة".

كما أن كل من تجاوز (40) ساعة تمت الموافقة عليه من المسئول الأعلى وفقاً للائحة السلطات المالية، وأن أهم العوامل الرئيسية لتجاوز ساعات العمل الإضافي هي الصيانة الدورية للمصانع خلال شهر نوفمبر2014 وشهر رمضان والأعياد والعطل الرسمية، وتقوم الشركة حاليا بدراسة أسباب بعض حالات زيادة ساعات العمل الإضافي والعمل على معالجتها والحد منها بما لايتعارض مع سير العمل.

وعقب الديوان بموافاته بنتائج الدراسة التي أشارت إليها الشركة بردها والإجراءات التي ستتخذها للحد من تجاوز ساعات العمل الإضافي المسموح بها.

11- <u>الملاحظات المستمرة لأكثر من سنة مالية ولم تقم الشركة بتلافيها:</u>

- **وجود بعض الفروقات بين السجلات المخزنية والسجلات المالية لأرصدة مخزون مهمات وقطع غيار مصانع الأسمدة في 2015/3/31، حيث بلغت الأرصدة بالسجلات المالية 9,935,548/569 دينار كويتي، بينما بلغت بالسجلات المخزنية 11,365,050/890 دينار كويتي وبفرق قدره 1,429,502/321 دينار كويتي.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة ست سنوات)
- **تأخر إنشاء مصفاة ومجمع بتروكيماويات بالصين، حيث صدر قرار مجلس إدارة الشركة رقم (2010/02) بتاريخ 2010/3/18 بشأن الموافقة من حيث المبدأ على الدخول في الفرصة الاستثمارية للمشاركة في المشروع، هذا وبلغ قيمة ما تم صرفه 66,264/890 دينار كويتي خلال السنة المالية 2015/2014 ليصل إجمالي ما تم صرفه 1,436,915/890 دينار كويتي في 2015/3/31، يتمثل بحصة الشركة من مصروفات ايجار مكتب الصين.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة ثلاث سنوات)

- **عدم الصرف على بعض المشروعات الرأسمالية وتدني نسبتي الصرف والإنجاز على البعض الآخر منها وتراوحت النسبة بين 14.9% و 53.5% خلال السنة المالية 2015/2014، وأورد الديوان بيان بتلك المشروعات.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة أربع سنوات)
- **وجود توقفات غير مخطط لها بمصانع الشركة خلال السنة المالية 2015/2014 وذلك لنقص غاز ثاني أكسيد الكربون وتسرب الأبخرة والعديد من الأعطال الفنية ببعض ضواغط التشغيل والمعدات القديمة، الأمر الذي ترتب عليه ضياع الفرصة البديلة لتحقيق إيرادات للشركة بقيمة 11,510,044/860 دينار كويتي، وأورد الديوان بيان يوضح ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة ست سنوات)
- **عدم نقل ملكية أبراج تبريد مياه البحر إلى الهيئة العامة للصناعة على الرغم من صدور قرار الهيئة العامة للصناعة في اجتماع مجلس إدارتها رقم (2009/9) المنعقد بتاريخ 2009/11/19 بالموافقة على أن تؤول ملكية مشروع تبريد مياه البحر إليها، وقامت الهيئة العامة للصناعة برفض نقل الملكية بسبب عدم توافق نطاق عمليات الأبراج مع مهام الهيئة، كما شكلت الشركة فريق لدراسة أفضل السبل حيال ملكية أبراج التبريد بتاريخ 2013/11/13 وتم عرض النتائج على مجلس إدارة الشركة وكانت أفضل السبل هو أن يتم نقل الملكية للشركاء المستفيدين المباشرين من المياه (شركة ايكويت للبتروكيماويات – الشركة الكويتية للعطريات – الشركة الكويتية للأوليفينات) كل حسب حصة استهلاكه من المياه بين الشركات وأبراج التبريد على أن يسترجع كامل المبلغ لشركة صناعة الكيماويات البترولية، وتجدر الإشارة إلى أنه جاري الاتفاق مع شركة ايكويت على بيع وتحويل ملكية أبراج التبريد إليها ولم يتم اتخاذ قرار حيال ذلك حتى مايو 2015.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة سبع سنوات)

12 – <u>تحليل الإيرادات والمصروفات وتطور عناصر المركز المالي للشركة للسنوات المالية من 2013/2012 إلى 2015/2014:</u>

قامت الشركة بإعادة تصنيف لبيان الدخل للسنة المالية 2014/2013، وذلك بتخفيض تكلفة المبيعات وزيادة المصروفات العمومية والإدارية دون الإفصاح عن ذلك.

أ- **تحليل الإيرادات والمصروفات وصافي الربح:**

يوضح الجدول التالي التطورات التي طرأت على الإيرادات والمصروفات وصافي الربح (الخسارة) للسنوات المالية الثلاث الأخيرة بشكل إجمالي:

مليون دينار كويتي

البيان / السنة المالية	2013/2012	2014/2013	2015/2014
الإيرادات	376.3	521	339.7
المصروفات	145.6	167.8	160.9
صافي الربح (الخسارة)	230.7	353.2	178.8

ومن البيان السابق للإيرادات والمصروفات وصافي الربح للشركة للسنوات المالية من 2013/2012 إلى 2015/2014 يمكن عرض التطورات الأساسية لهذه العناصر على النحو التالي:

- **الإيرادات:**

تذبذبت الإيرادات خلال الفترة حيث بلغت 376.3 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2013/2012 وارتفعت إلى 521 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2014/2013 ثم انخفضت في السنة المالية 2015/2014 لتصبح 339.7 مليون دينار كويتي بنقص قدره 181.3 مليون دينار كويتي وبنسبة 34.8% عما كانت عليه في السنة المالية السابقة.

والبيان التالي يوضح التغير في بنود الإيرادات خلال السنتين الماليتين 2014/2013، 2015/2014:

مليون دينار كويتي

الإيرادات / السنة المالية	2014/2013	2015/2014	التغير	
			المبلغ	النسبة (%)
المبيعات	166.9	137.9	(29)	(17.4)
إيرادات استثمارات في شركات زميلة ومشروعات مشتركة	256.9	190.2	(66.7)	(26)
إيرادات فوائد وإيرادات أخرى	10.3	11.6	1.3	12.6
رد مخصص مطالبة قانونية	86.9	-	(86.9)	(100)
الإجمالي	521	339.7	(181.3)	(34.8)

- **المصروفـــــــات:**

تذبذبت المصروفات خـــلال الفـــترة، حيـــث بلغـــت 145.6 مليون دينار كويتي فـــي السنة المالية 2013/2012 وارتفعت إلـــى 167.8 مليون دينار كويتـــي فـــي السنة الماليـــــة 2014/2013، ومن ثم انخفضت في السنة المالية 2015/2014 لتصبح 160.9 مليون دينـــار كويتي وبنقص قدره 6.9 مليون دينار كويتي وبنسبة 4.1% عن السنة المالية السابقـــة، وانعكس ذلك على نسبة المصروفـــات إلى الإيرادات خـــلال الفترة حيـــث بلغـــت 38.7%، 32.2%، 47.4% على التوالي.

والبيان التالي يوضح التغيـــر فـــي بنـــــود المصروفـــــات خـــــلال السنتيـــــن الماليتيـــن 2014/2013، 2015/2014:

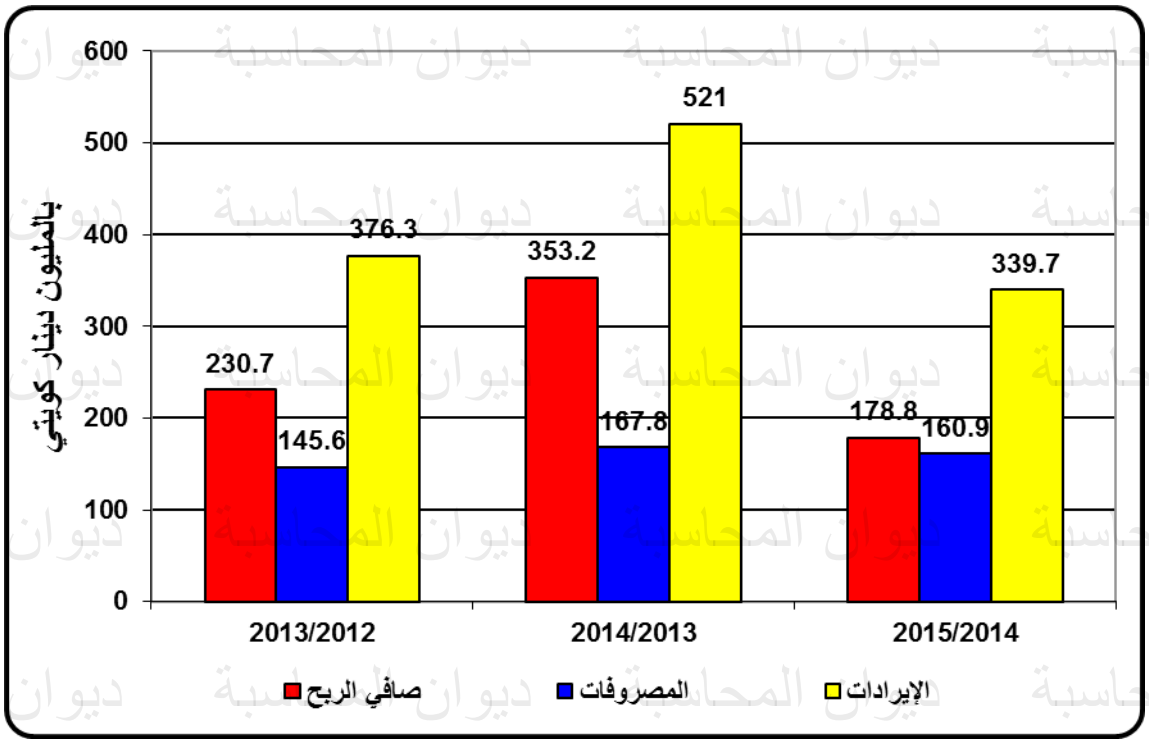
مليون دينار كويتي

السنة المالية / المصروفات	2014/2013	2015/2014	التغيـــــر	
			المبلغ	النسبة (%)
تكلفة المبيعـــات	136.5	117.5	(19)	(13.9)
مصروفات وأعباء أخرى	31.3	43.4	12.1	38.7
الإجمالي	167.8	160.9	(6.9)	(4.1)

- **صافي الربـــــــح:**

تذبذب صافي الربح خلال الفترة حيث بلغت أرباح الشـــركة 230.7 مليون دينار كويتي فـــي السنـــة الماليـــة 2013/2012، وارتفعت فـــي السنـــة الماليـــة 2014/2013 لتصبـــح 353.2 مليـــون دينـــار كويتي، ثـــم انخفضت فـــي السنـــة الماليـــة 2015/2014 لتصبـــــح 178.8 مليون دينار كويتي وبنقص قدره 174.4 مليون دينار كويتي وبنسبة 49.4% عن السنة المالية السابقة، وانعكس ذلك على نسبة صافي الربح إلى الإيرادات خلال الفترة حيـــث بلغـــت 61.3%، 67.8%، 52.6% على التوالي.

والبيان التالي يبين تطور العناصر السابقة خلال الفترة المذكورة:



ب- تطور عناصر المركز المالي:

يوضح البيان التالي التغيرات التي طرأت على عناصر المركز المالي للشـــركة خـــلال السنوات المالية الثلاث الأخيرة:

مليون دينار كويتي

م	السنة المالية / البيـــــان	2013/2012		2014/2013		2015/2014	
		مبلغ	نسبة (%)	مبلغ	نسبة (%)	مبلغ	نسبة (%)
1	موجودات متداولـــــة	616.6	46.2	247.6	25.2	334.5	31.6
2	استثمارات في شركات زميلة ومتاحة بغرض البيع	284.6	21.3	296.9	30.3	313.7	29.7
3	استثمارات في مشاريع مشتركة	158.1	11.8	165.3	16.9	167.1	15.8
4	موجودات غير متداولة أخـــرى	193.4	14.5	190.5	19.4	146	13.8
5	موجودات ثابتة (بالصافـــي)	82.9	6.2	80.2	8.2	96.4	9.1
6	إجمالي الموجـــــودات	1,335.6	100	980.6	100	1,057.7	100
7	خصوم متداولـــــة	775	58	180.4	18.4	237.3	22.4
8	خصوم غير متداولـــــة	40.2	3	64.3	6.6	41.6	3.9
9	إجمالي الخصـــوم	815.2	61	244.7	25	278.9	26.4
10	حقوق الملكية	520.4	39	735.9	75	778.9	73.6
11	إجمالي الخصوم وحقوق الملكية	1,335.6	100	980.6	100	1,057.7	100

ومن البيان السابق يمكن عرض التطورات التي طرأت على كل من الموجودات والخصوم وحقوق الملكية خلال تلك الفترة.

- **إجمالي الموجـــــودات:**

تذبذب إجمالي الموجودات خلال الفترة، حيث بلغ 1,335.6 مليون دينار كويتي في 2013/3/31، وانخفض إلى 980.6 مليون دينار كويتي في 2014/3/31 من ثم ارتفع ليصبح 1,057.7 مليون دينار كويتي في 2015/3/31 وبزيادة قدرها 77.1 مليون دينار كويتي وبنسبة 7.9% عما كان عليه في السنة المالية السابقة.

وبلغت نسبة صافي الربح إلى إجمالي الموجودات خلال تلك الفترة 17.3%، 36%، 16.9% على التوالي.

- **إجمالي الخصـــــــوم:**

تذبذب إجمالي الخصوم خلال الفترة، حيث بلغ 815.2 مليون دينار كويتي في 2013/3/31، ثم انخفض إلى 244.7 مليون دينار كويتي في 2014/3/31 ومن ثم ارتفع ليصبح 278.9 مليون دينار كويتي في 2015/3/31 وبزيادة قدرها 34.2 مليون دينار كويتي وبنسبة 14% عما كان عليه في السنة المالية السابقة.

وبلغت نسبة إجمالي الخصوم إلى إجمالي حقوق الملكية (نسبة المديونية) خلال تلك الفترة 157%، 33.3%، 35.8% على التوالي، وانعكس ذلك على نسبة إجمالي الخصوم إلى إجمالي الموجودات، حيث بلغت 61%، 25%، 26.4% على التوالي.

- **حقوق ملكية الشركة الأم:**

بلغ إجمالي حقوق الملكية 520.4 مليون دينار كويتي في 2013/3/31 ثم ارتفع إلى 735.9 مليون دينار كويتي في 2014/3/31 واستمر بالارتفاع ليصبح 778.9 مليون دينار كويتي في 2015/3/31 وبزيادة قدرها 43 مليون دينار كويتي وبنسبة 5.8%، وبلغت نسبة صافي الربح إلى إجمالي حقوق الملكية خلال تلك الفترة 44.3%، 48%، 23% على التوالي.

- **شركة ناقلات النفط الكويتية:**

تأسست شركة ناقلات النفط الكويتية في يناير 1961 ويسري في شأنها أحكام قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته والنظام الأساسي لها وبصدور المرسوم بقانون رقم 6 لسنة 1980 بإنشاء مؤسسة البترول الكويتية أصبحت الشركة تابعة للمؤسسة ومملوكة بالكامل لها، ومن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة القيام بجميع عمليات النقل البحري سواء لحسابها أو لحساب غيرها في الكويت أو في الخارج وإنشاء أية صناعات خاصة بالنقل البحري، والقيام بجميع أنواع الخدمات والتوكيلات عن شركات ناقلات النفط وإنشاء مصانع تعبئة الغاز السائل وإدارتها وتسويق منتجاتها.

ويبلغ رأسمال الشركة المصرح به والمصدر في 2015/3/31 مبلغ 200,000,000/000 دينار كويتي مدفوع بالكامل.

وأسفرت نتيجة نشاط الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2015/3/31 عن تحقيق صافي ربح بلغ 23,117,000/000 دينار كويتي بزيادة قدرها 2,736,000/000 دينار كويتي وبنسبة 13.4% عن صافي الربح للسنة المالية المنتهية في 2014/3/31 والبالغ 20,381,000/000 دينار كويتي.

ونورد فيما يلي أهم الملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة لحسابات وسجلات الشركة:

1- **وجود أصول غير مستغلة بمصنع تعبئة الغاز المسال بالشعيبة بعضها يرجع لسنوات سابقة:**

تبين وجود العديد من الأصول غير المستغلة بمصنع تعبئة الغاز المسال بالشعيبة بعضها يرجع لسنوات سابقة، ومن المراجعة تبين ما يلي:

- عدم الاستفادة من المساحة التي تشغلها صهاريج التخزين القديمة وملحقاتها من مضخات وخطوط الأنابيب الموصلة بها وعدم التصرف فيها على الرغم من الاستغناء عنها وخروجها من الخدمة منذ يناير 2014.

- عدم الاستفادة من أجهزة ومعدات ورشة صيانة وصبغ الاسطوانات والمساحة التي تشغلها، وذلك على الرغم من توقف استخدامها وخروجها من الخدمة منذ عام 2008.

- استمرار عدم الاستفادة الكاملة من مشروع نظام تعقب اسطوانات الغاز المتداولة ومتابعة حركة الصهاريج والمخطط الانتهاء منه في مايو 2012 والذي بلغ المنصرف الفعلي عليه حتى 2015/3/31 نحو 755,408/000 دينار كويتي، وذلك لإلغاء المناقصة المطروحة بشأنه لعدم استلام أية عطاءات لها وإعادة طرحها مرة أخرى.

وسبق للديوان أن أشار إلى عدم الاستفادة من مشروع تعقب أسطوانات الغاز المتداولة في تقاريره عن السنوات المالية السابقة، وأفادت الشركة في حينه بأنها طرحت المناقصة في 2014/4/17 ويتم دراسة بعض العوائق التعاقدية مع إحدى الشركات المشاركة.

وطلب الديوان اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو الاستفادة من تلك الأصول والاستغلال الأمثل لها وللمساحات التي تشغلها، طبقاً للخطط والاستراتيجيات المحددة للشركة.

وأفادت الشركة بأنه تم حصر جميع المهمات المستغنى عنها لاتخاذ إجراء طرحها بمزايدة خلال السنة المالية الحالية 2016/2015، وأنه سوف يتم إعادة تقييم معدات الورشة والعمل على الاستفادة منها والمساحة التي تشغلها ومساحة خزانات التخزين في ضوء الحاجة التشغيلية للمصنع.

أما فيما يتعلق بمشروع نظام تعقب أسطوانات الغاز فإنه جاري الإعداد لطرح المناقصة خلال السنة المالية 2016/2015، حيث قام فريق فني من الشركة المنفذة للمشروع بزيارة ميدانية في 2015/4/16 لتقييم المعدات والأنظمة الموجودة وتقديم تصور كامل عن تطبيق النظام وتحديثه وأنسب الآليات لتركيب الشرائح الذكية على الأسطوانات على مراحل زمنية، كما تم استلام تقرير فني وتكلفة تقديرية من الشركة المزودة للتقنية سابقاً بتاريخ 2015/6/6 وجاري دراسته واتخاذ الاجراء المناسب لتفادي ما قد يصاحب التطبيق من معوقات وتحديات فنية وتعاقدية.

وعقب الديوان بالتزام الشركة بما جاء بردها من طرحها بمزايدة المهمات المستغنى عنها خلال السنة المالية 2016/2015، والاستفادة من معدات الورشة وإعادة تقييمها وسرعة تطبيق نظام تعقب أسطوانات الغاز.

2- استمرار الملاحظات التي شابت مصنع تعبئة الغاز المسال بأم العيش:

قامت الشركة في 2010/9/1 بالتعاقد مع أحد المقاولين" لإنشاء مصنع تعبئة الغاز المسال بأم العيش وبمدة تنفيذ 912 يوم تنتهي في 2013/3/31 وبقيمة 54,590,188/000 دينار كويتي، والذي تم افتتاحه وتشغيله في 2015/3/19، وتبين من المراجعة ما يلي:

- عدم الانتهاء من دراسة المطالبات المقدمة من المقاول وعلى الرغم من قيام الشركة بحساب فترة تأخير بلغت 648 يوم وتطبيق غرامة التأخير بما قيمته 5,459,018/800 دينار كويتي، إلا أن المقاول قام بتقديم عدد (13) مطالبة للتمديد الزمني بفترات متداخلة بلغ إجماليها 1675 يوم، حيث أسفرت نتائج دراسة الفريق المكلف من الشركة لهذا الشأن عن أحقيته في تمديد مدة التنفيذ بنحو 272 يوم، في حين أسفرت نتائج دراسة استشاري المشروع لتلك المطالبات عن أحقيته في 157 يوم، هذا بالإضافة إلى قيامه بتقديم عدد (175) مطالبة أخرى بلغت قيمتها 23,343,796/00 دولار أمريكي لم تقم الشركة بالانتهاء من دراستها حتى 2015/3/31.

- تحملت الشركة ما قيمته 5,836,061/00 دولار أمريكي عن تمديد عقد استشاري المشروع وبنسبة 51% من قيمة التعاقد معه والبالغة 11,469,294/00 دولار أمريكي، وذلك لعدم التزام المقاول بالبرنامج الزمني للانتهاء من المشروع وعدم تضمين العقد المبرم معه لبنود تسمح للشركة بتحميله تلك التكاليف.

- استمرار وجود بعض المعوقات التشغيلية الخاصة بالحصول على الموافقات النهائية من وزارتي الكهرباء والماء والمواصلات، الأمر الذي ترتب عليه استخدام خزانات ومولدات لتزويد المصنع بالمياه والكهرباء، والاعتماد على التوصيلات الهوائية للاتصالات الهاتفية والالكترونية.

- عدم وجود خط لتغذية المصنع بالغاز المسال اللازم للإنتاج وتعبئة الأسطوانات والاعتماد في ذلك على توصيل الغاز بواسطة المركبات الصهريجية من مصنع الشركة بمنطقة الشعيبة، الأمر الذي قد يترتب عليه ارتفاع مخاطر الأمن والسلامة وزيادة تكاليف التشغيل والاستهلاك لتلك المركبات.

- عدم إجراء التسويات اللازمة لإضافة قيمة المشروع لحساب الأصول الثابتة حتى 2015/3/31 على الرغم من افتتاحه وبدء تشغيله في 2015/3/19، وبما يتعارض مع معيار المحاسبة الدولي رقم (16) والذي يقضي بأنه يجب الاعتراف بالأصل عندما يكون من المحتمل تدفق منافعه الاقتصادية المستقبلية، هذا وعلى الرغم من افتتاح المصنع إلا أن الشركة تعاقدت في 2015/4/20 على توريد وتركيب أثاث لمباني مصنعي تعبئة الغاز المسال بأم العيش والشعيبة وبقيمة 341,884/500 دينار كويتي.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقاريره عن السنوات المالية السابقة، وأفادت الشركة في حينه بأنها تؤكد على التقيد بالشروط التعاقدية، وفيما يتعلق بالمطالبات فإن مستشار المشروع قام بإشراك خبير متخصص لديه وعلى نفقته لدراسة جميع المطالبات وتقديمها للشركة للنظر فيها واتخاذ اللازم وفقاً للشروط التعاقدية.

وطلب الديوان مجدداً العمل على الانتهاء من دراسة مطالبات المقاول واتخاذ الإجراءات اللازمة لرسملة المشروع والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية، وسرعة التنسيق مع الجهات الحكومية لتلافي معوقات التشغيل ووضع البدائل اللازمة لتزويد المصنع بالغاز المسال وبما يكفل توفير إجراءات الأمن والسلامة والحد من التكاليف التشغيلية للإنتاج.

وأفادت الشركة بأنه نظراً لعدم التزام المقاول بتقديم مطالبته متضمنة جميع المرفقات والمستندات المؤيدة، الأمر الذي ترتب عليه زيادة الفترة الزمنية اللازمة لمراجعة تلك المطالبات، وسوف يتم إصدار تقرير شامل عن جميع المطالبات متضمناً مدى أحقيته في التمديد الزمني أو التكاليف الإضافية ومن ثم اجراء التسويات الواجبة لرسملة المشروع، وسوف يتم مراعاة ملاحظة الديوان بخصوص تكاليف الاستشاري في العقود المستقبلية، والأخذ في الاعتبار تطبيق بنود العقد الحالي على المقاول، كما أنه جاري التنسيق مع بلدية الجهراء للحصول على موافقة توصيل التيار الكهربائي، وفيما يتعلق بخط تغذية المصنع بالغاز المسال فإن ذلك الأمر خارج نطاق مهام الشركة كما تم تقديم دراسة لمؤسسة البترول الكويتية بتاريخ 2013/4/4 عن بدائل تغذية المصنع بالغاز المسال، حيث تم التنسيق للبدء بإمداد الخط المطلوب من قبل إحدى الشركات الزميلة بالقطاع النفطي وجاري عمل اللازم.

وعقب الديوان بسرعة الانتهاء من دراسة مطالبات المقاول في ضوء المستندات المؤيدة لها والأخذ في الاعتبار تطبيق بنود العقد وإجراء التسويات اللازمة، والعمل على استكمال التنسيق مع الجهات المعنية لتلافي صعوبات ومعوقات تشغيل المصنع.

3- الملاحظات التي شابت تعاقدات الشركة:

أ- الملاحظات التي شابت عقدي تقديم خدمات عمالة فنية متخصصة:

قامت الشركة بالتعاقد مع إحدى الشركات المحلية في 2010/12/8 بالعقد رقم (LPG-02-2010) ولمدة ثلاث سنوات تبدأ من 2011/4/1 لتزويد الشركة بخدمات عمالة فنية وسائقين لمصنع تعبئة الغاز المسال بالشعيبة وبقيمة 955,550/615 دينار كويتي، وقامت الشركة طبقاً لإجراءات الطرح والترسية بالتعاقد مع نفس الشركة بالعقد رقم (2013-LPG-07) بتاريخ 2014/6/16 ولمدة ثلاث سنوات وبقيمة 1,784,635/596 دينار كويتي، وتبين من المراجعة ما يلي:

- عدم التزام الشركة بالمادة رقم (7) من العقد والتي تقضي بتغيير قيمة خطاب الضمان وفقاً لقيمة العقد والأوامر التغييرية الصادرة، حيث قامت بإصدار بعض الأوامر التغييرية بلغت قيمتها 215,911/804 دينار كويتي دون إلزام الشركة المتعاقد معها بزيادة قيمة خطاب الضمان للعقد رقم (LPG-02-2010) بما يوازي نسبة 10% من قيمة العقد والأوامر التغييرية.
- زيادة عدد العمالة والتكاليف الإضافية دون العرض على لجنة المناقصات الداخلية بالشركة، وبما يتعارض مع الفقرة الثالثة من المادة رقم (9) من اللائحة المنظمة لمناقصات الشركات النفطية التابعة لمؤسسة البترول الكويتية والتي تقضي باختصاص لجنة المناقصات الداخلية بالشركة بالموافقة على إصدار أوامر التعديل التي تطرأ على العقود.
- عدم إجراء مخالصة مع الشركة المتعاقد معها رغم انتهائها من أعمال العقد رقم (LPG-02-2010) في 2014/7/30 وبما يتعارض مع المادة رقم (25) من العقد والتي تقضي بأن تقوم الشركة عقب انتهاء العقد وقبل صرف الدفعة الأخيرة المستحقة لها بالتوقيع بإبراء ذمة الشركة من أية حقوق أو مستحقات طرفها.

- تأخر الانتهاء من إجراءات الطرح والترسية للعقد الجديد رقم (LPG-07-2013)، الذي تم توقيعه بتاريخ 2014/6/16 على الرغم من بدء تلك الإجراءات منذ شهر فبراير 2013، الأمر الذي ترتب عليه عدم استفادة الشركة من فترة التحضير للعقد وتأهيل العمالة الفنية والمحددة بشهرين، وتمديد العقد السابق لينتهي في 2014/7/30.

- عدم دقة القيمة التقديرية للعقد رقم (LPG-07-2013) والتي بلغت 1,050,000/000 دينار كويتي وتعديلها لتصل إلى 2,700,000/000 دينار كويتي، حيث قامت الشركة بالتعاقد بقيمة 1,784,635/596 دينار كويتي وبانخفاض قدره 915,364/404 دينار كويتي وبنسبة 34% عن القيمة التقديرية بعد التعديل.

- عدم التزام الشركة في سداد مستحقات الشركة المتعاقد معها وزيادة فترة السداد للبعض منها عن 75 يوم وبما يتعارض مع الفقرة رقم (2) من المادة رقم (9) من العقد والتي تقضي بسداد المستحقات خلال 45 يوم من تسلمها للفواتير، الأمر الذي ترتب عليه عدم قيام الشركة المتعاقد معها بسداد أجور العمالة عن شهر نوفمبر 2014 وإضرابهم عن العمل، وبما يتعارض مع البند (5-16-3) والذي يقضي بالتزامها بسداد مستحقات العاملين لديها قبل بداية الشهر التالي.

وطلب الديوان بيان أسباب عدم إلزام الشركة المتعاقد معها بزيادة قيمة خطاب الضمان وسرعة إجراء المخالصة الواجبة بشأن العقد المنتهي، والعمل على مراعاة الدقة عند تحديد قيمة الأعمال وتجنب التأخير في إجراءات العقود الجديدة حتى لا يتم التمديد للعقود السارية والالتزام باللوائح والتعليمات والشروط التعاقدية المتعلقة بتعاملات الشركة مع مقاوليها، وبما يكفل المحافظة على حقوقها طرف الغير.

وأفادت الشركة بأنه تم أخذ ملاحظة الديوان في الاعتبار وسوف يراعى ذلك مستقبلاً، حيث تم انتهاء العقد في 2014/7/30 دون استخدام الكفالة، ولضمان حقوق العاملين لم يتم صرف قيمة فواتير شهر يوليو 2014 المستحقة للمقاول لعدم تقديمه الإقرارات الإفرادية عن مستخدميه والموقعة من قبل السائقين باستلامهم مستحقاتهم والتي تبرئ ذمته من أية مستحقات، وجاري استلام باقي الإقرارات الإفرادية ومن ثم الإفراج عن الدفعة المستحقة للمقاول، وقد كانت خطة الشركة إعداد وثائق عقدين منفصلين لمصنعي الشعيبة وأم العيش، ولكن وفقاً لقرار

اللجنة العليا لمناقصات مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها النفطية بإدخال مصنع أم العيش ضمن نطاق أعمال العقد وإعادة النظر في قائمة الشركات وزيادة عددها بالاستعانة بقوائم بعض الشركات الزميلة وطلبات أخرى الأمر الذي أدى الى تأخر إجراءات الطرح والترسية، وفيما يتعلق بالقيمة التقديرية فقد تم تحديدها بناء على عدة اعتبارات، منها الاسترشاد بالتعاقدات السابقة ودراسة أسعار السوق، وقد تم تعديل قيمة الميزانية بعد الأخذ بالاعتبار زيادة الأجور وإضافة العمالة اللازمة لسد متطلبات مصنع أم العيش، كما أنه تم خفض الدورة المستندية لسداد مستحقات المقاول وليتم الصرف خلال فترة تتراوح ما بين أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع.

وعقب الديوان مؤكداً على أهمية التزام الشركة بما جاء بردها من مراعاتها لملاحظة الديوان، واتخاذ الإجراءات التي تكفل الالتزام باللوائح والتعليمات بشأن تعاقدات الشركة مع الغير.

ب- <u>الملاحظات التي شابت عقد تقديم خدمات الأمن بمجمع القطاع النفطي وملحقاته:</u>

قامت الشركة بتوقيع عقد اتفاق في 2014/9/1 مع مؤسسة البترول الكويتية لتقديم خدمات الأمن بمجمع القطاع النفطي وملحقاته، وتبين من المراجعة ما يلي:

- تعارض العقد مع النظام الأساسي للشركة، حيث أن نشاطها يتمثل في تملك وإدارة أسطول الناقلات، وتقديم الخدمات للناقلات النفطية بموانى دولة الكويت، وتشغيل وإدارة مصنع تعبئة الغاز المسال.
- تأخر ابرام عقد تقديم الخدمات الأمنية، حيث قامت الشركة بتوقيع عقد الاتفاق بتاريخ 2014/9/1 على الرغم من بدء تقديم تلك الخدمات بتاريخ 2014/1/1.

وطلب الديوان بيان أسباب تقديم خدمات الأمن للمؤسسة على الرغم من أنها ليست ضمن نشاط الشركة والالتزام بالنظام الأساسي وعدم تقديم الخدمة قبل التعاقد حفاظاً على حقوق الشركة.

وأفادت الشركة بأنه تم أخذ ملاحظة الديوان في الاعتبار، وجاري العمل على دراسة الموضوع من كافة الجوانب.

وعقب الديوان على أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه نتائج الدراسة وبما يكفل الالتزام بالنظام الأساسي للشركة وموافاته بما يتم في هذا الشأن.

4- استمرار الملاحظات التي شابت تفتيش شركات النفط العالمية ونظار ناقلات الشركة على بعض الناقلات:

قامت بعض الشركات النفطية العالمية بالتفتيش على ناقلات الشركة خلال السنة المالية 2015/2014، فضلاً عن قيام نظار مجموعة الأسطول بالزيارة والتفتيش الدوري على أسطول الناقلات، حيث أسفرت نتائج عمليات التفتيش عن استمرار وجود بعض الملاحظات، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقاريره عن السنوات المالية السابقة، وأفادت الشركة في حينه بأن تفتيش شركات النفط العالمية هو إحدى المتطلبات المذكورة في عقد الإيجار مع مؤسسة البترول الكويتية وأن الملاحظات يتم التعامل معها وإبلاغها بذلك.

وطلب الديوان مجدداً اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمعالجة تلك الملاحظات وتلافي تكرارها، حفاظاً على كفاءة تشغيل الناقلات وتجنباً للأعطال والتوقفات غير المخطط لها.

وأفادت الشركة بأنه يتم إجراء التفتيش الدوري وبصورة مستمرة والتأكيد على الالتزام التام واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن هذه الأعطال والملاحظات التي يتم تسجيلها لتلافي تكرارها وحدوثها حفاظا على كفاءة وتشغيل الناقلات وتجنبا للأعطال والتوقف المفاجئ لها.

وعقب الديوان على أهمية التزام الشركة بما جاء بردها من اتخاذها الإجراءات اللازمة بشأن تلافي حدوث الأعطال والملاحظات التي يتم تسجيلها، لما لذلك من أثر على كفاءة وسلامة تشغيل ناقلاتها.

5- الملاحظات التي شابت فرع الوكالة البحرية:

أ- عدم استغلال قطعتي الأرض المخصصة لفرع الوكالة البحرية وسحب مجلس الوزراء لإحداهما:

تبين عدم استغلال الشركة لقطعتي الأرض المخصصة لفرع الوكالة البحرية بمنطقتي الفحيحيل وميناء عبدالله، والبالغ مساحتهما 1,802م2، 40,057.50 م2 على التوالي، وعلى الرغم من تخصيص تلك الأراضي منذ عامي 1984 و1985 إلا أن الشركة قامت باستلامها في

2014/9/15، الأمر الذي ترتب عليه قيام مجلس الوزراء بسحب قطعة الأرض البالغ مساحتها 40,057.50 م2 ودون توفير بديل لها.

وتجدر الإشارة إلى عدم توقيع عقد إيجار القطعة الأخرى بمنطقة الفحيحيل حتى 2015/3/31، وكذلك عدم تجديد عقدي الأرض التي تشغلها رغم انتهاء المدة الإيجارية لأحدهما في 2009/11/4 وانتهاء مدة ايجار القطعة الأخرى في مارس 2016.

وطلب الديوان التنسيق مع الجهات المعنية بشأن القطعة التي تم سحبها وإبرام عقد إيجار القطعة الأخرى، وسرعة تجديد عقود الأرض التي يشغلها الفرع لحين الانتهاء من إجراءات وتجهيز الأرض المخصصة له.

وأفادت الشركة بأنها عقدت اجتماع مع بلدية الكويت لمناقشة موضوع سحب الأرض الواقعة بميناء عبدالله، وطلب مخاطبة وزارة المالية لإبرام عقد ايجار قطعة الأرض المخصصة بمنطقة الفحيحيل البالغ مساحتها 1,802م2، وخلال شهر مارس 2015 تم اصدار كتاب من الرئيس التنفيذي للشركة إلى الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية، والذي قام بإصدار كتاب إلى وزير النفط والذي بدوره أصدر كتاب إلى الأمين العام لمجلس الوزراء، وبتاريخ 2015/4/14 تم اصدار كتاب من قبل بلدية الكويت إلى وزارة المالية في هذا الشأن، وفي 2015/5/6 تم إصدار كتاب من الشركة لإدارة أملاك الدولة للبدء بالإجراءات اللازمة لإبرام العقد الخاص بالأرض الواقعة بمنطقة الفحيحيل بمساحة 1,802م2، وفي 2015/5/26 تم عقد اجتماع مع لجنة المرافق العامة في مجلس الوزراء لأخذ الموافقة على استرداد قطعة أرض ميناء عبدالله ومن المتوقع صدور القرار في منتصف شهر يونيو.

وعقب الديوان بالمتابعة المستمرة حتى يتم الانتهاء من إبرام العقد الخاص بالأرض الواقعة بمنطقة الفحيحيل، وكذلك لاسترداد قطعة أرض ميناء عبدالله وموافاته بما يتم بشأنهما.

ب- <u>الملاحظات التي شابت تشغيل وتسفين قوارب فرع الوكالة البحرية:</u>

- تأخر تسفين بعض القوارب البحرية عن الفترات المخطط لها، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

- عدم دقة المبالغ المقدرة والمعتمدة لعمليات تسفين بعض القوارب البحرية وزيادتها عن التكاليف الفعلية بنسب تراوحت ما بين 30% إلى 52% وذلك على الرغم من زيادة المبالغ المعتمدة دون استخدام لها، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.
- توقف بعض القوارب البحرية عن التشغيل لوجود أعطال وانتهاء سريان بعض الشهادات اللازمة لتشغيلها وذلك لفترات طويلة خلال السنة المالية 2015/2014 تراوحت نسبتها ما بين 14% إلى 91% (حيث بلغ عدد أيام توقف القارب (ناقلات 8) نحو 331 يوم خلال السنة المالية 2015/2014 وبنسبة 91%)، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.
- تجزئة عقود تسفين القوارب، حيث تم إبرام ثلاثة عقود خلال السنة المالية 2015/2014 مع إحدى الشركات للقيام بعمليات التسفين للقوارب (ناقلات 6 – 8 – 9) بتكلفة إجمالية بلغت 680,000/00 دولار أمريكي، وبما يتعارض مع اللائحة المنظمة لمناقصات الشركات النفطية التابعة لمؤسسة البترول الكويتية والتي تقضي بحظر تجزئة الصفقة الواحدة إلى صفقتين أو أكثر، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.
- عدم وجود خطة لتحديث أسطول قوارب فرع الوكالة وتقادم البعض منه، حيث بلغت تكلفة القوارب البالغ عددها (5) ما قيمته 3,405,635/802 دينار كويتي في حين بلغ الرصيد التراكمي لاستهلاك تلك القوارب بتاريخ 2015/3/31 ما قيمته 1,983,796/139 دينار كويتي، منها القوارب (ناقلات 8 – 9) تم اكتمال استهلاكها دفترياً لاستخدامهم منذ عام 1994، واستهلاك القارب (ناقلات 6) منذ عام 2006 بنسبة 84%، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وطلب الديوان اتخاذ الإجراءات اللازمة لعدم تجزئة عقود تسفين القوارب البحرية بما يمكن حصول الشركة على أفضل الأسعار، والحد من توقفات القوارب ومراعاة الدقة عند تحديد تكلفة تسفينها والالتزام بالمواعيد المحددة لها، لما لذلك من آثار على اقتصاديات تشغيل تلك القوارب ونتائج أعمال فرع الوكالة.

وأفادت الشركة بأنه خلال عام 2012 كان المطلوب عمل كشف متوسط ولكن نظراً لمتطلبات العمل تم الاكتفاء بعمل فحص السفينة وهي بالماء بناء على موافقة هيئة التصنيف وتم

إصدار الشهادة السنوية الثالثة وبناء على ذلك تم إجراء التسفين التجديدي خلال عام 2014، وتم القيام بتجهيز مواصفات الإصلاح بالتعاون مع مجموعة هندسة الأسطول بالمكتب الرئيسي، حيث تم تسفين قارب الخدمة (9) وتجديد الشهادات في فبراير 2015، وفيما يتعلق بقيمة التسفين فإن الشركة تقوم بحساب التكلفة التقديرية بناء على مواصفات الإصلاح المطلوبة إلا أنه عند دخول القارب الحوض الجاف قد تستجد أعمال أخرى، كما يتم عمل الصيانة للقوارب طبقاً لصلاحيات الشهادات المعتمدة من شركات المسح البحري التي تصدر منهم الموافقة لقوارب الخدمة بالعمل، أما تجزئة العقود وخطة تحديث أسطول القوارب فإن الشركة سوف تقوم بدراسة امكانية تطبيق طريقة العقد الموحد التي تم اتباعها بشأن تسفين الناقلات، كما سوف يتم اتخاذ ما يلزم نحو بحث خطة تحديث أسطول قوارب فرع الوكالة.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه.

6- <u>الملاحظات التي شابت تعاملات الشركة مع العملاء:</u>

أ- <u>الملاحظات التي شابت الأرصدة المدينة لبعض العملاء:</u>

بلغت مديونية العملاء في 2015/3/31 ما قيمته 3,768,326/670 دينار كويتي وتبين من المراجعة ما يلي:

- منحت الشركة ائتمان لبعض العملاء دون حصولها على الضمانات الواجبة منهم، حيث بلغت الأرصدة المدينة على عملاء فرع الوكالة البحرية 2,520,904/353 دينار كويتي بعضها منذ فترات طويلة سابقة ترجع لعام 2008، وبما يتعارض مع المادة رقم (4/11) من الفصل الحادي عشر من اللائحة المالية للشركة والتي تقضي بأن تتم خدمات فرع الوكالة البحرية وتزويد المواد والمهمات للناقلات مقابل دفعات مقدمة أو وجود أرصدة دائنة تغطي تكاليف تلك الخدمات أو مقابل الحصول على اعتمادات مستندية أو كفالات مصرفية.
- وجود مديونيات على عملاء مصنع تعبئة الغاز المسال يرجع بعضها لما يزيد عن 136 يوم بلغت قيمتها 104,061/466 دينار كويتي يتمثل أهمها في مديونية طرف إدارة الإمداد والتموين بوزارة الدفاع، وبما يتعارض مع المادة رقم (5/11) من الفصل

الحادي عشر من اللائحة المالية للشركة والتي تقضي بمنح فترة ائتمان لمدة 10 أيام من تاريخ استلام كشوف الحساب.

- عدم التزام الشركة بالحصول على كفالات مصرفية بما يوازي متوسط مسحوبات بعض متعهدي توزيع أسطوانات الغاز وبما يتعارض مع المادة رقم (5/11) من الفصل الحادي عشر من اللائحة المالية للشركة، والتي تقضي بالحصول على كفالات مصرفية توازي متوسط مسحوبات متعهدو توزيع أسطوانات الغاز لمدة شهرين، حيث تبين انخفاض قيمة الكفالات المصرفية المقدمة من بعض متعهدي التوزيع عن متوسط مسحوباتهم بنسبة 37%، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.

وطلب الديوان الالتزام باللائحة المالية للشركة والحصول على الضمانات والكفالات المصرفية من العملاء والمتابعة الدورية لقيمة الكفالات والضمانات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل مديونية العملاء، لما لذلك من آثار على حقوق الشركة لدى عملائها.

وأفادت الشركة بأن بعض العملاء يقومون بسداد نسبة من الدفعات المقدمة المطلوبة مما أدى إلى وجود بعض الأرصدة المدينة، وفي ضوء ذلك قامت بتشكيل فريق لدراسة إجراءات التحصيل الحالية ووضع آليات جديدة للمتابعة وتحصيل الأرصدة المدينة، والحصول على قيمة الأعمال مقدماً بدءاً من شهر مارس 2015، كما تم بدء حجز ناقلات بعض العملاء وعدم الافراج عنها إلا بعد سداد المبالغ المستحقة عليهم، مما أثر إيجابياً على انخفاض رصيد المدينين.

وفيما يتعلق بعملاء فرع تعبئة الغاز المسال فإن الشركة تواجه بعض الصعوبات في تحصيل المبالغ المستحقة على وزارة الدفاع، حيث تم عقد عدة اجتماعات مع ممثلي الوزارة لإيجاد حلول تؤدي للإسراع في السداد، وجاري حالياً دراسة بعض الحلول من جهة الشركة لعرضها عليهم، وسوف نوافي الديوان بالتطورات بهذا الخصوص، وفيما يتعلق بالحصول على الكفالات المصرفية فإن الشركة أخذت ملاحظة الديوان في الاعتبار، وسوف يتم دراسة متوسط مسحوبات كافة عملاء فرع تعبئة الغاز المسال ومقارنتها مع الكفالات المصرفية لعمل اللازم بهذا الخصوص.

وعقب الديوان بمتابعة تنفيذ الإجراءات التي وضعتها الشركة وتفعيل الآليات لتحصيل الأرصدة المدينة والانتهاء من دراسة تناسب قيمة كفالات عملاء فرع تعبئة الغاز المسال مع

متوسط مسحوباتهم، واتخاذ ما يلزم في ضوء نتائج تلك الدراسة حفاظاً على حقوق الشركة لدى العملاء، وموافاته بما يتم من اتفاق بخصوص تحصيل مديونية وزارة الدفاع.

ب- <u>ضعف نظم الضبط والرقابة الداخلية:</u>

تبين ضعف نظم الضبط والرقابة الداخلية على مبيعات الشركة من الغاز، ومن المراجعة اتضح الملاحظات التالية:

- قام مشرف التوزيع بإعداد أوامر البيع وإصدار فواتير المبيعات النقدية وتحصيل قيمتها بالإضافة إلى قيامه بإلغاء بعض الفواتير بعد إصدارها بما يتعارض مع مبدأ تقسيم العمل.
- تعديل بعض فواتير مبيعات الغاز المسال خلال فترات لاحقة لتاريخ إصدارها وإعادة إدراجها واصدار كشوف حسابات عن فترات سابقة، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.
- عدم استخدام سند تحصيل مبيعات الغاز من متعهدي توزيع الأسطوانات طبقاً لتسلسل أرقامها، وبما يتعارض مع الغرض من استخدام تلك النماذج ذات الأرقام المسلسلة، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وطلب الديوان وضع آلية لتفعيل نظم الضبط والرقابة الداخلية واتخاذ الإجراءات الكفيلة لتلافي تلك الملاحظات، لما لذلك من آثار على إحكام الرقابة على تلك الأعمال.

وأفادت الشركة بأنه سيتم أخذ ملاحظات الديوان في الاعتبار واتخاذ ما يلزم لتلافيها.

وعقب الديوان بموافاته بالإجراءات والآلية التي سوف تتخذها الشركة لتفعيل نظم الضبط والرقابة الداخلية كما أفادت في ردها.

7- <u>استمرار عدم تحصيل بعض مستحقات الشركة المتعلقة بقضية الاختلاسات رغم صدور احكام قضائية بها:</u>

استمرار عدم تحصيل الشركة لبعض مستحقاتها المتعلقة بالقضايا الجنائية أرقام (93/275) و (94/3589) وذلك على الرغم من صدور أحكام قضائية لصالحها، بلغت نحو 15,279,141/00 دولار أمريكي، منها ما يخص الجناية رقم (93/275) والصادر بشأنها

حكم الطعن بالتمييز رقم (336) لسنة 2012 جزائي (2) والذي يقضي باستحقاق 5,380,263/00 دولار أمريكي قيمة المتبقي من ما تضمنه تقرير الخبراء والبالغ 100,475,800/00 دولار أمريكي بعد خصم ما تم سداده من المحكوم عليهم وبقيمة 95,095,537/00 دولار أمريكي، وكذلك 9,898,878/00 دولار أمريكي والخاص بالجناية رقم (94/3589) والصادر بشأنها حكم محكمة الاستئناف في 2007/7/24 والمؤيد من قبل محكمة التمييز في 2008/5/13، واستمرار عدم تحصيل قيمة المتبقي من إجمالي المبالغ المحكوم بها لصالح الشركة من حكم لندن شاملة الفوائد حتى أغسطس 2005 والبالغ قيمتها في 2015/3/31 نحو 123,559,000/00 دولار أمريكي.

هذا وقامت الشركة برفع العديد من القضايا المدنية والتي تم إصدار أحكام برفض بعضها وجاري تداول البعض الآخر منها دون إصدار أحكام نهائية بها.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقاريره عن السنوات المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه بأنها قامت برفع دعوى مدنية رقم 94/1212 أمام محكمة لندن.

وطلب الديوان اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والتنسيق مع الجهات المعنية لتحصيل قيمة الأحكام الصادرة، والمتابعة المستمرة لباقي القضايا التي لم يصدر بشأنها أحكام بما يكفل المحافظة على حقوق الشركة طرف الغير.

وأفادت الشركة بأنها قامت باتخاذ كافة الإجراءات القانونية، حيث قامت بتوكيل محامي لمتابعة التنفيذ وفتح ملف تنفيذ لدى الإدارة العامة للتنفيذ التابعة لوزارة العدل للتنفيذ على المتهمين، وكذلك قيام محامي الشركة بالبحث والتحري عن حسابات وأموال وممتلكات المتهمين، إلا أنه لم يتم الاستدلال على أموال للتنفيذ عليها، والأمر ينطبق كذلك على الأحكام الصادرة لصالح الشركة في لندن وجاري المتابعة مع المحامي وإدارة التنفيذ بوزارة العدل للتنفيذ على أموال المتهمين في حال ما تم العثور على أية أموال أو ممتلكات، وسوف تستمر الشركة في بذل جهودها لتحصيل تلك المبالغ وأخذ كل الإجراءات اللازمة لذلك.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه.

8- استمرار عدم وجود دليل موحد لإجراءات الدورة المستندية لإدارات الشركة:

استمرار عدم وجود دليل موحد لإجراءات الدورة المستندية لإدارات الشركة والتي توضح إجراءات العمل بها وتدفق البيانات والمستندات من وإلى كل إدارة، وبما يتعارض مع المادة رقم (2/1) من الفصل الأول من اللائحة المالية للشركة والتي تقضي بأن تقوم بوضع النظم والإجراءات التي تمكنها من متابعة تنفيذ أحكام اللائحة المالية لمؤسسة البترول الكويتية والقرارات التنفيذية لها، خاصة وأنها قامت بتحديث نظام الحاسب الآلي المستخدم (أوراكل).

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك بتقاريره عن السنوات المالية السابقة، وأفادت الشركة في حينه بأنها تعمل على وضع دليل موحد لكافة الإجراءات بمجموعات العمل والمتوقع الانتهاء منه خلال السنة المالية 2014/2013.

وطلب الديوان مجدداً الإسراع بإعداد وتوثيق دليل موحد لإجراءات الدورة المستندية المستخدمة بإدارات الشركة والالتزام بما جاء باللوائح والتعليمات الصادرة في هذا الشأن، وبما يكفل إحكام الرقابة على تداول البيانات وأعمال الشركة.

وأفادت الشركة بأن مجموعة إدارة الجودة والصحة والسلامة والأمن والبيئة وإدارة المخاطر الشاملة قامت بتشكيل فريق عمل يقوم بإنشاء وتطوير منظومة منبثقة وشبيهة لمنظومة الأمن والصحة والسلامة والبيئة التابعة لمؤسسة البترول الكويتية وإدراج جميع المجاميع بالشركة بها، حيث تم الانتهاء من هذه المرحلة في مايو 2015 ورصد فترة زمنية لمدة سنة واحدة للتطبيق الميداني للمنظومة ابتداء من 2015/6/1 وحتى 2016/5/31، ومن خلال هذه الفترة سيتم مراجعة وإضافة الإجراءات الداخلية لكل مجموعة على حده لتحقيق هدف تطبيق نظام موحد للإجراءات على أمل الانتهاء من هذه المرحلة في الموعد المحدد.

وعقب الديوان بسرعة الانتهاء من الدليل الموحد لإجراءات الدورة المستندية لإدارات الشركة ومتابعة التطبيق الميداني له، واتخاذ ما يلزم من إجراءات حتى يحقق الهدف من تطبيقه.

9- الملاحظات المستمرة لأكثر من سنة مالية ولم تقم الشركة بتلافيها:

- **حققت الشركة صافي أرباح خلال السنة المالية 2015/2014 نتيجة دعم مؤسسة البترول الكويتية، بواسطة دفع علاوة على أسعار التأجير السنوية للناقلات الخاصة**

بالغطاء الاستراتيجي بمبلغ 49,772,177/058 دينار كويتي، الأمر الذي ترتب عليه زيادة أسعار تأجير الناقلات بنسب تراوحت ما بين 86% إلى 194%، وأورد الديوان بيان يبين ذلك. (وتكررت هذه الملاحظة لمدة سنتين)

- عدم الصرف على بعض المشروعات الرأسمالية، وتأجيل تنفيذ بعضها من عام لآخر ليصل توقع انجاز البعض منها لعام 2020، فضلاً عن تدني الصرف على البعض الآخر منها والمرحلة من سنوات سابقة يرجع بعضها لعام 2009 وتراوحت النسبة بين 3% إلى 15%، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك. (وتكررت هذه الملاحظة لمدة ست سنوات)

- حقق فرع الوكالة البحرية صافي خسائر بلغت خلال السنة المالية 2015/2014 نحو 2,078,000/000 دينار كويتي وبانخفاض قدره 535,000/000 دينار كويتي وبنسبة 20% عن الخسائر المحققة خلال السنة المالية 2014/2013 والبالغ قيمتها 2,612,000/000 دينار كويتي، ليصل إجمالي صافي الخسائر المحققة خلال الفترة من السنة المالية 2011/2010 وحتى السنة المالية 2015/2014 نحو 8,027,000/000 دينار كويتي، وأورد الديوان بيان يبين ذلك. (وتكررت هذه الملاحظة لمدة خمس سنوات)

- عدم تضمين قيمة مخزون الشركة لبنود المخزون من قطع الغيار والمواد الموجودة بالناقلات وفرع الوكالة البحرية وعدم جردها، والاحتفاظ ببعض المواد بمخزن فرع تعبئة الغاز المسال بالشعيبة رغم عدم ادراجها عهدة، وعدم الالتزام بالحد الأدنى والأعلى لبعض بنود المخزون، ووجود كميات كبيرة ومتنوعة من المواد الخارجة عن نطاق الاستخدام دون اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو التصرف بها حتى 2015/3/31، فضلاً عن شراء بعض قطع الغيار وتحميلها على المصروفات دون اثباتها بحساب المخزون، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك. (وتكررت هذه الملاحظة لمدة ثلاث سنوات)

- وجود قصور بلائحة مشتريات الشركة والإجراءات المنظمة لها، من حيث عدم تضمين اللائحة للحد الأعلى لأوامر الشراء، وعدم تغطيتها للإجراءات لكافة أفرع الشركة المختلفة واقتصارها على أعمال شراء عمليات الأسطول وتفصيل إجراءاتها، فضلاً عن عدم الالتزام بتصنيف أوامر الشراء والفصل بين طلبات الشراء وطلبات أداء الخدمات، وأيضاً عدم وجود عقد لتزويد الشركة بالمواد الغذائية وقيامها بالشراء بالأمر المباشر عن طريق الجمعيات التعاونية وبعض شركات التغذية. (وتكررت هذه الملاحظة لمدة سنتين)

- **عـدم الالتزام بموازنة خطة التدريب والتطوير الوظيفي للسنة الماليـة 2015/2014، حيث بلغ المنصرف الفعلـي 2,842,000/000 دينـار كـويتي وبانخفـاض قـدره 1,017,000/000 دينار كويتي وبنسبة 26% عن المقـدر والبـالغ 3,859,000/000 دينار كويتي، يتمثل معظمها وبقيمة 720,000/000 دينار كويتي وبنسـبة 47% عـن المقدر لمصنع تعبئة الغاز المسـال، وأورد الديوان بيـان يبين ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظـة لمدة سنتين)
- **عدم الالتزام بخطة التوظيف خلال السنة المالية 2015/2014، حيث بلغ إجمالي عـدد القوى العاملة التشغيلية وغير التشغيلية نحو (706) موظف وبانخفاض قـدره (52) موظف وبنسبـة 7% عن المقدر له والبالغ (758) موظف، وأورد الديوان بيان يوضح ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة خمس سنوات)
- **عدم الالتزام بساعات العمل الإضافي المسموح بها للموظفين والبالغة 40 ساعة شهرياً خلال السنة المالية 2015/2014، حيث بلغت ساعات العمل الإضافي للبعض منهم عدد 82 ساعة وبزيادة قدرها 42 ساعة وبنسبة 105% من عدد الساعات المسموح بهـا، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة سبع سنوات)

10- تحليل الإيرادات والمصروفات وتطور عناصر المركز المالي للشركة للسنوات الماليـة من 2013/2012 إلى 2015/2014:

أ- تحليل الإيرادات والمصروفات وصافي الربح:

يوضح الجدول التالي التطورات التي طرأت على الإيرادات والمصـروفات وصـافي الربح للسنوات المالية الثلاث الأخيرة:

مليون دينار كويتي

السنة المالية	2013/2012	2014/2013	2015/2014
الإيـــــــــرادات	71.6	92.5	114.3
المصـــــــــروفات	78.3	72.1	91.2
صافي الربح (الخسارة)	(6.7)	20.4	23.1

ومن البيان السابق للإيرادات والمصروفات وصافي الربح للشركة للسنوات المالية من 2013/2012 إلى 2015/2014 يمكن عرض التطورات الأساسية لهذه العناصر على النحو التالي:

- **الإيرادات:**

استمرت الإيرادات في الارتفاع خلال الفترة حيث بلغت خلال السنة المالية 2013/2012 نحو 71.6 مليون دينار كويتي ثم ارتفعت إلى 92.5 مليون دينار كويتي خلال السنة المالية 2014/2013 ثم استمرت في الارتفاع حتى بلغت 114.3 مليون دينار كويتي خلال السنة المالية 2015/2014 وبزيادة قدرها 21.8 مليون دينار كويتي وبنسبة 23.6% عن السنة المالية 2014/2013.

والبيان التالي يوضح التغير في بنود الإيرادات خلال السنتين الماليتين 2014/2013، 2015/2014:

مليون دينار كويتي

السنة المالية / الإيرادات	2014/2013	2015/2014	التغير	
			المبلغ	النسبة %
إيرادات العمليات	95.3	112.3	17	17.8
إيرادات الأنشطة الأخرى	(2.8)	2	4.8	171.4
الإجمالي	92.5	114.3	21.8	23.6

- **المصروفات:**

تذبذبت المصروفات خلال الفترة حيث بلغت 78.3 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2013/2012 ثم انخفضت إلى 72.1 مليون دينار كويتي خلال السنة المالية 2014/2013 ثم ارتفعت إلى 91.2 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2015/2014 وبارتفاع قدره 19.1 مليون دينار كويتي وبنسبة 26.5% عن السنة المالية 2014/2013.

والبيان التالي يوضح التغير في بنود المصروفات خلال السنتين الماليتين 2014/2013، 2015/2014:

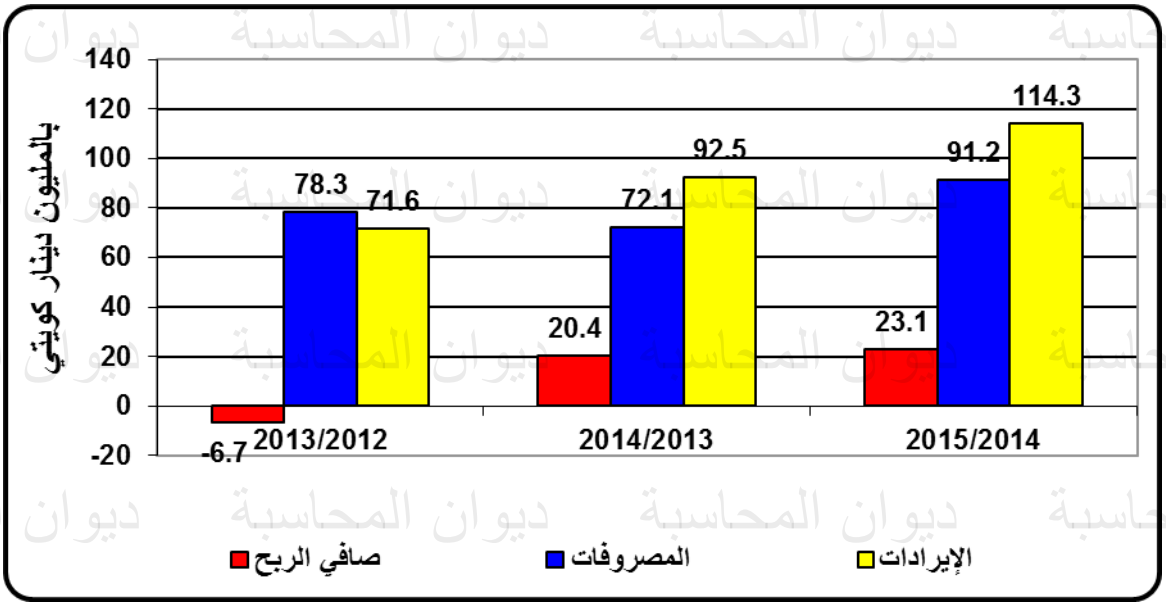
مليون دينار كويتي

السنة المالية / المصروفات	2014/2013	2015/2014	التغيـــر	
			المبلغ	النسبة %
تكلفـــة العمليـــــات	48.9	53	4.1	8.4
مصروفات وأعباء أخـرى	23.2	38.2	15	64.7
الإجمالي	72.1	91.2	19.1	26.5

- **صافي الربـــــــح:**

تغيرت نتائج أعمال الشركة خلال الفترة بشكل ملحوظ نتيجة التطورات التي صـاحبت كل من الإيرادات والمصروفات، حيث بلغ صافي الخسائر خلال السـنة الماليـة 2013/2012 نحو 6.7 مليون دينار كويتي ثم حققت الشركة أرباح بلغت 20.4 مليون دينار كويتي خـــلال السنة المالية 2014/2013 ثم ارتفعت إلى 23.1 مليون دينار كويتي خـلال السـنة الماليـة 2015/2014 بارتفاع قدره 2.7 مليون دينار كويتي وبنسـبة 13.2% عـن السـنة الماليـة 2014/2013.

والبيان التالي يوضح تطور العناصر السابقة خلال الفترة المذكورة:



ب- تطور عناصر المركز المالي:

يوضح البيان التالي التغيرات التي طرأت على عناصر المركز المالي للشركة خلال السنوات المالية الثلاث الأخيرة:

مليون دينار كويتي

م	السنة المالية / البيان	2013/2012		2014/2013		2015/2014	
		مبلغ	نسبة %	مبلغ	نسبة %	مبلغ	نسبة %
1	موجودات متداولة	42.8	7.3	62.1	8.9	67.9	9
2	موجودات غير متداولة	35	6	35.1	5	35.1	4.7
3	موجودات ثابتة (بالصافي)	505.2	86.7	603.4	86.1	648.1	86.3
4	إجمالي الموجودات	583	100	700.6	100	751.1	100
5	خصوم متداولة	41.9	7.2	53.3	7.6	49.4	6.6
6	خصوم طويلة الأجل	371	63.6	456.9	65.2	488.2	65
7	إجمالي الخصوم	412.9	70.8	510.2	72.8	537.6	71.6
8	حقوق الملكية	170	29.2	190.4	27.2	213.5	28.4
9	إجمالي الخصوم وحقوق الملكية	583	100	700.6	100	751.1	100

ومن البيان السابق يمكن عرض التطورات التي طرأت على كل من الموجودات والخصوم وحقوق الملكية خلال تلك الفترة.

- **إجمالي الموجودات:**

ارتفع إجمالي الموجودات بصفة مستمرة خلال الفترة من 583 مليون دينار كويتي في 2013/3/31، إلى 751.1 مليون دينار كويتي في 2015/3/31 وبزيادة قدرها 50.5 مليون دينار كويتي وبنسبة 7.2% عما كان عليه في 2014/3/31 البالغة 700.6 مليون دينار كويتي، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى الزيادة في صافي الموجودات الثابتة والموجودات المتداولة.

هذا وبلغت نسبة صافي الربح (الخسارة) إلى إجمالي الموجودات خلال تلك الفترة (1.1%)، 2.9%، 3.1% على التوالي.

- **إجمالي الخصوم:**

ارتفع إجمالي الخصوم بصفة مستمرة خلال الفترة من 412.9 مليون دينار كويتي في 2013/3/31 إلى 537.6 مليون دينار كويتي في 2015/3/31 وبزيادة قدرها 27.4 مليون دينار كويتي وبنسبة 5.4% عما كان عليه في 2014/3/31 والبالغ 510.2 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة إجمالي الخصوم إلى حقوق الملكية (نسبة المديونية) خلال الفترة 242.9%، 268%، 251.8% على التوالي.

- **حقوق الملكية:**

ارتفعت حقوق الملكية بصفة مستمرة خلال الفترة حيث بلغت 170 مليون دينار كويتي في 2013/3/31 ثم ارتفعت إلى 190.4 مليون دينار كويتي في 2014/3/31، ثم استمرت في الارتفاع إلى 213.5 مليون دينار كويتي وبزيادة قدرها 23.1 مليون دينار كويتي وبنسبة 12% عما كانت عليه في 2014/3/31.

وقد بلغت نسبة صافي الربح (الخسارة) إلى حقوق الملكية خلال تلك الفترة (3.9%)، 10.7% 10.8% على التوالي.

- **الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية:**

تأسست الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية في مارس 1981 كشركة مساهمة كويتية مقفلة طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم 6 لسنة 1980 بإنشاء مؤسسة البترول الكويتية، ويسري في شأنها أحكام قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والنظام الأساسي لها، وذلك بغرض القيام خارج دولة الكويت بأعمال التنقيب والحفر للبحث عن النفط الخام والغاز الطبيعي وتطوير حقول النفط والغاز وإنتاجها وجميع العمليات المساندة وكل ما من شأنه أن يساعد على إدارة وتنفيذ تلك الأعمال، ولها أن تشترك بأي وجه مع الهيئات الأخرى التي تزاول أعمال شبيهه أو التي تعاونها على تحقيق أغراضها وأن تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

وبلغ رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع في 2014/12/31 مبلغ 538,893,000/000 دينار كويتي.

وبلغ صافي ربح الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31 مبلغ 11,128,000/000 دينار كويتي مقابل 48,262,000/000 دينار كويتي في 2013/12/31 بانخفاض قدره 37,134,000/000 دينار كويتي وبنسبة 77%.

ونورد فيما يلي أهم الملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة للحسابات والبيانات المالية المجمعة للشركة في 2014/12/31:

1- **الملاحظات التي شابت الآبار والسفينة العائمة لمشروع موتنيير بأستراليا:**

أ- **تأخر صيانة بعض الآبار بمشروع موتنيير بأستراليا وزيادة تكلفتها الفعلية عن المقدرة:**

تأخرت الشركة في إصلاح وصيانة بعض الآبار المتوقفة بمشروع موتنيير بأستراليا، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض إجمالي كمية الإنتاج الفعلي خلال العام 2014 والذي بلغ 158,230 برميل وبانخفاض قدره 417,375 برميل وبنسبة 73% عن المخطط والبالغ 575,605 برميل، مما أدى إلى انخفاض كمية المبيعات الفعلية والإيرادات الفعلية عن المخطط لهما، كما بلغت قيمة ما تحملته الشركة من تكاليف لإصلاح تلك الآبار خلال العام المالي 2014 نحو 45,680,000/00 دولار أمريكي وبزيادة قدرها

7,730,000/00 دولار أمريكي وبنسبة 20% عن المقـــدرة والبالغـــة 37,950,000/00 دولار أمريكي.

ب- كثرة توقفات السفينة العائمة لمشروع موتنيير وفلتشر وفيونيكان على الـرغم مـن اجراء الاصلاحات اللازمة لها:

كثرة التوقفات للسفينة العائمة المرتبطة بالمشروعات موتنيير وفلتشر وفيونيكان، الأمر الذي ترتب عليه توقف انتاج بعض الآبار بسبب ذلك لمدة 145 يوماً، هذا بالإضافة إلى اختلاف نوعيـة ومواصفـات النفط المنتج نتيجـة عطل أحـد سخانات معالجـة النفط بالسفينة العائمة وتحمل الشـركة لخسائر بيع تلك الشحنات بلغت نحـو 9,306,424/74 دولار أمريكي.

كمـا قامت الشـركة بزيادة نسبة مسـاهمتها في مشروع موتنيير خلال العام المـالي 2013 وفقاً لقرار مجلس الإدارة رقم (2013/2) المؤرخ 2013/1/28 وبنسبة 4.1% بمبلـغ 8,500,000/00 دولار أمريكي، وليصل إجمالي نسبة حصتها إلى 37.5%، وذلك بناءً على ما جاء بدراسات الجدوى الاقتصادية، وأن من أحد المميزات للمشروع هو الاستفادة من السـفينة العائمة المرتبطة بالمشروع ومشروعي فلتشر وفيونيكان.

وطلب الديوان الالتزام بمواعيد خطط الصيانة واتخاذ ما يلزم من إجراءات لعدم التأخر في اجراء الإصلاح للآبار والسفينة العائمة مستقبلا، لما لـذلك مـن آثـار علـى مؤشـرات المشروعات ونتائجها الاقتصادية.

وأفادت الشـركة بأن موازنـة عام 2014 تم وضع تقديراتهـا في منتصف عام 2013 وقد بنيت تلك التقديرات على أن العمل المتوقع للإصلاح والصيانة يحتاج إلى فتـرة زمنيـة معينـة لإنجازها وبتكلفة متوقعـة، إلا أن تعطل مضخات الآبـار أدى إلـى توقـف الانتـاج بمشروع موتنيير فـي أكتوبر 2013، بالإضافة إلى عدم توفر حفارة الإصلاح المناسبة حتـى شهر يوليـو 2014، وتردي الأحوال الجويـة أدت إلى تأخير الإنتهاء من عمليات الصيانة كما هو مخطط لها وزيادة في مبلغ الصيانة المقدر.

أما بالنسبة لتوقف السفينة العائمة فقد كان لنتيجة حـدوث بعـض المشـاكل الفنيـة ووجـود تسربات في بعض أجزاء السفينة والأنابيب مما تطلب إرسال السفينة إلـى الإصـلاح

والصيانة في يناير 2015، إلا أن تعطل أحد سخانات معالجة النفط اللازمة لعملية التسخين أدى إلى زيادة في نسبة الماء وهو ما أثر على مواصفات شحنة تصدير واحدة فقط.

ومن أسباب قيام الشركة بزيادة نسبة مساهمتها في مشروع موتنيير هو العوائد المتوقعة مثل زيادة الاحتياطي النفطي وزيادة في العوائد المالية، أما السبب الرئيسي لربط آبار تطوير وانتاج حقلي فلتشر وفيونيكان بالمنصة العائمة لمشروع موتنيير هو عدم إمكانية تطوير هذه الحقول منفردة وذلك لارتفاع قيمة التكاليف التطويرية اللازمة، إلا إذا تم الربط مع المنصة العائمة لمشروع موتنيير ويترتب من ربط المشروعين ببعضهما مشاركتهما التكاليف التشغيلية مما يساهم وبشكل مباشر في إطالة العمر التشغيلي الافتراضي لمشروع موتنيير، والإنتاج الإجمالي للشركة من فلتشر وفيونيكان والعوائد المالية المستقبلية وهو ما يحقق الاستفادة المثلى للموارد المتاحة.

وعقب الديوان باتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي أسباب تأخر أعمال الصيانة للآبار والسفينة العائمة والتي ذكرتها الشركة بردها وذلك للحد من زيادة تكاليف الصيانة ولزيادة الإنتاج وضرورة مراعاة الدقة عند تقدير تكلفة الإصلاح.

2- <u>عدم قيام الشركة بالبدء بأعمال مشروع (WA – 427) بأستراليا:</u>

قامت الشركة خلال العام المالي 2012 بزيادة حصة مساهمتها من نسبة 35% إلى تملك كامل للمشروع (WA – 427) بأستراليا، وذلك وفقاً لقرار مجلس الإدارة رقم (2012/28) الصادر في 2012/8/15 والقيام بدور مشغل المشروع بدلاً من المشغل السابق والذي قرر الانسحاب من المشروع وعدم استكمال المرحلة الثانية له.

ولم تقم الشركة بالبدء بأعمال المشروع وحفر بئر الاستكشاف الذي قدر تكلفته بنحو 27,360,000/00 دولار أمريكي والاستفادة من تمديد رخصة الامتياز، على الرغم من قرب انتهاء المرحلة الثانية بتاريخ 2015/8/15 وتحمل الشركة لمصروفات بلغت حتى 2014/12/31 نحو 2,797,000/00 دولار أمريكي.

وطلب الديوان بيان أسباب تملك كامل المشروع على الرغم من عدم البدء في أعمال المشروع وقرب انتهاء المرحلة الثانية.

وأفادت الشركة بأن السبب وراء تملك المشروع بالكامل هو قناعة الشركة من أن المشغل قرر الانسحاب دون عمل كل الدراسات اللازمة والكافية لتقييم إحتمالات نجاح المشروع، وعلى ضوء تحقيق المشروع المجاور لاكتشاف بئر غاز قريب من حدود ترخيص المشروع قررت الشركة الاستمرار في عمل الدراسات اللازمة، وبالاتفاق مع الجهات المسئولة بالدولة تم تغيير نطاق العمل ليشمل تأخير حفر البئر الإستكشافي والبدء فقط بعمل الدراسات الجيوفيزيائية الجديدة الأكثر تطورا لتقليل المخاطر الجيولوجية في حفر البئر، وهو ما يعطي الشركة فرصة أفضل لاتخاذ القرار المناسب للاحتفاظ بالمشروع وحفر البئر أو التخلي عن المشروع دون الحاجة إلى حفر البئر وتكون الشركة وفرت مصروفات الحفر مقارنة بمبالغ الدراسات عند تخارجها من المشروع بدون الحاجة إلى أي التزامات أخرى، كما أن هذه الدراسات الجيوفيزيائية الجديدة والتي مازالت جارية ستكون عوائدها مجزية في كلا الحالتين حيث تعطي الشركة تصور أوسع للمنطقة لأي مشروعات جديدة مقارنة بتكلفة تلك الدراسات.

وعقب الديوان بسرعة الانتهاء من الدراسات الجيوفيزيائية التي أشارت إليها الشركة بردها لقرب انتهاء رخصة الامتياز وتحملها مصروفات سنوية نظير ذلك وموافاته بالقرار الذى سوف تتخذه بهذا الشأن.

3- <u>انخفاض مؤشرات واقتصاديات بعض المشروعات على الرغم من حداثة الاستحواذ عليها:</u>

أ- <u>تخفيض قيمة مشروعات ريسكو أنرجي والتي تم الاستحواذ عليها عام 2013:</u>

قامت الشركة بالاستحواذ خلال العام المالي 2013 على شركة ريسكو انرجي والتي تمتلك بعض المشروعات الاستكشافية والتطويرية والإنتاجية بنسب مختلفة بكل من اندونيسيا والفلبين وبقيمة 251,000,000/00 دولار أمريكي، وتبين من المراجعة ما يلي:

- حققت المشروعات الاستثمارية الإنتاجية (Galoc - ONWJ - SES) لصافي خسائر خلال العام المالي 2014 بلغت 56,408,073/00 دولار أمريكي، ويرجع ذلك إلى تخفيض قيمة الاستثمار بنحو 56,125,294/00 دولار أمريكي، هذا بخلاف ما سبق تخفيضه في العام المالي 2013 بنحو 7,537,000/00 دولار أمريكي وليصل إجمالي ما تم تخفيضه منذ الاستحواذ على الاستثمار نحو 63,662,294/00 دولار أمريكي.

وسبق للديوان أن أشار في تقريره عن العام المالي 2012 إلى تحقيق شركة ريسكو أنرجي لصافي خسائر قبل الاستحواذ عليها وانخفاض معدل الانتاج اليومي لمشروعي (ONWJ و SES) وقصر فترة الاستفادة منهما نظرا لحجم الاحتياطي النفطي المؤكد لهذين المشروعين، وأفادت الشركة في حينه إلى أن هذا المشروع مجدي اقتصاديا.

- لم تقم الشركة بتنفيذ خطة الحفر الاستكشافي لمشروع (ايفندو) وبما يتعارض مع دراسة الجدوى الاقتصادية السابقة للاستحواذ على الاستثمار والتي تضمنت حفر عدد (7) آبار استكشافية قدرت تكلفتهم بنحو 7,232,000/00 دولار أمريكي، الأمر الذي قد يؤثر على نتائج أعمال المشروع.

وطلب الديوان دراسة أسباب الانخفاض المستمر في قيمة المشروع على الرغم من إفادة الشركة السابقة بأن هذا المشروع مجدي اقتصاديا، وبيان أسباب عدم تنفيذ خطة الحفر لمشروع (ايفندو) كما وردت في دراسة الجدوى حتى العام المالي 2014.

وأفادت الشركة بأن توقعات الانخفاض في أسعار النفط المستقبلية عالميا أدى إلى تكوين مخصص انخفاض القيمة لبعض المشروعات ومن ضمنها مشروعات ريسكو أنرجي وذلك بسبب انخفاض صافي التدفقات النقدية المستقبلية لتلك المشروعات عن صافي التكلفة الرأسمالية الحالية لها، وفي حال تحسن أسعار النفط المستقبلية ستتحسن التدفقات النقدية وقد لا تكون هناك حاجة لهذه المخصصات فيتم إلغائها كما حدث خلال سنوات مالية سابقة، وقد اتخذت الشركة قراراً بوقف الصرف على أي مصروفات رأسمالية جديدة في كل من مشروع (SES) ومشروع (ONWJ) إلى حين البت في موقف الشركة تجاه هذين المشروعين ودراسة البدائل المتوفرة لتحسين اقتصادياتهما.

أما بالنسبة لخطة الحفر لمشروع ايفندو فإن موازنة عام 2014 تم وضع تقديراتها في منتصف عام 2013 وقد بنيت تلك التقديرات على حفر 7 آبار، إلا أن نتائج الآبار الثلاثة التي تم حفرها خلال عام 2013 لم تكن مشجعة، وهو ما جعل الشركاء يقررون تأجيل تنفيذ خطة الحفر حتى الإنتهاء من تقييم المشروع على ضوء تلك النتائج.

وعقب الديوان بموافاته بنتائج دراسة البدائل المتوفرة لتحسين اقتصاديات المشروعين التي أشارت إليهم الشركة بردها وسرعة الانتهاء من تقييم مشروع ايفندو واتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه خطة حفر الآبار في ضوء نتائج ذلك التقييم.

ب- <u>الملاحظات التي شابت مشروع ألما وغالية بالمملكة المتحدة:</u>

قامت الشركة خلال العام المالي 2012 بالدخول في مشروع إعادة تطوير حقلي ألما وغالية الواقعين في بحر الشمال بالمملكة المتحدة وبحصة بلغت نسبتها 35% مقابل مبلغ وقدره 853,000,000/00 دولار أمريكي، وذلك بموافقة مجلس الإدارة على الاستثمار بالمشروع بالقرار رقم (2012/17) المؤرخ 2012/5/3، وذلك قبل صدور نتائج دراسة جدوى الاستثمار من قبل المكاتب الاستشارية والتي أصدرت تقريرها في شهر يوليو 2012، وذلك طبقا لما ورد بتقرير وحدة التدقيق الداخلي التابع لمؤسسة البترول الكويتية الصادر في مارس 2013، وتبين من المراجعة ما يلي:

- قامت الشركة بدراسة اختبار انخفاض قيمة المشروع خلال العام المالي 2014 والتي أسفرت نتائجها عن تخفيض قيمة المشروع بنحو 51,000,000/00 دولار أمريكي، وذلك لانخفاض المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من المشروع خلال العمر الإنتاجي له، على الرغم من عدم بدء الإنتاج بالمشروع حتى نهاية العام المالي 2014.
- لم تلتزم الشركة بتنفيذ حفر بئرين تطويريين والمخطط حفرهما خلال العام المالي 2014 وبتكلفة قدرت بنحو 142,000,000/00 دولار أمريكي.

وطلب الديوان بيان أسباب موافقة مجلس إدارة الشركة على الدخول بالمشروع قبل صدور نتائج دراسة جدوى الاستثمار، وتخفيض قيمة المشروع قبل البدء في عملية الإنتاج، والتأخر في بدء عملية الإنتاج وحفر البئرين التطويريين.

وأفادت الشركة بأن موافقة مجلس الإدارة على الدخول في المشروع بناءً على التوصية المقدمة له في المذكرة رقم (RBA 024/2012) والتي طلبت أن يتم تفويض رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب استكمال الصفقة إن لم تسفر دراسة جدوى الاستثمار الجاري إعدادها عن أية موانع تعيق الاستمرار في استكمالها أو عن اختلاف في قيمتها، أما بالنسبة لتأخر بدء الإنتاج من المشروع وكذلك تأخر تنفيذ برنامج الحفر المخطط له

ضمن موازنة عام 2014 فهو يرجع إلى تأخر الانتهاء من الأعمال الإنشائية الخاصة بالسفينة العائمة والمتوقع بدء الإنتاج خلال النصف الثاني من عام 2015، واتخاذ قرار بتأجيل حفر البئرين لمرحلة أخرى من مراحل العمل لحفرهما خلال عام 2016، في حين إن الانخفاض في توقعات أسعار النفط المستقبلية هو ما أدى إلى أخذ مخصص انخفاض القيمة للمشروع، وفي حال تحسن أسعار النفط المستقبلية ستتحسن التدفقات النقدية وقد لا تكون هناك حاجة لهذه المخصصات فيتم إلغائها كما حدث خلال سنوات مالية سابقة.

وعقب الديوان على أهمية عرض نتائج دراسات الجدوى الاقتصادية النهائية على مجلس الإدارة قبل اتخاذ قرار الدخول في الاستثمارات وقبل ابرام تلك الصفقات والالتزام بالبدء في انتاج المشروع خلال النصف الثاني من عام 2015 كما جاء برد الشركة لتحقيق الاستفادة من اقتصاديات المشروع.

4- <u>الملاحظات التي شابت مشروعات شركة كوفبك النرويج:</u>

قامت الشركة في شهر أبريل 2013 بالاستحواذ على شركة نورسكا والتي تمتلك خمس رخص امتياز بنسب تتراوح ما بين 5% الى 30% في الجرف القاري النرويجي وتسجيلها تحت اسم كوفبك النرويج وبتكلفة بلغت 170,000,000/00 دولار أمريكي، وتبين من المراجعة ما يلي:

أ- <u>انخفاض قيمة بعض مشروعات شركة كوفبك النرويج وكامل الاحتياطي النفطي لها:</u>

قامت الشركة بتخفيض قيمة مشروع ايمي بقيمة 91,320,084/00 دولار أمريكي وهو حقل تطويري تمتلك الشركة فيه نسبه 10% وذلك لانخفاض قيمة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من المشروع خلال العمر الإنتاجي له، هذا بخلاف ما تم شطبه من مصروفات خلال العام المالي 2014 والبالغة 4,415,748/00 دولار أمريكي وليصل إجمالي ما تحمله المشروع من انخفاض قيمة وشطب مصروفات خلال العام المالي 2014 نحو 95,735,832/00 دولار أمريكي، هذا بالإضافة إلى قيامها بتخفيض كامل الاحتياطي النفطي للمشروع وبكمية 5.36 مليون برميل، واتخذت الشركة قرار بعدم المضي قدماً في المرحلة التطويرية للمشروع، على الرغم من تحملها لمصروفات تطويرية للمشروع بلغت قيمتها خلال العام المالي 2014 نحو 46,212,000/00 دولار أمريكي.

كما تحملت الشركة خسائر بلغت قيمتها 5,088,175/00 دولار أمريكي نتيجة التخلي عن رخصة امتياز مشروع (PL019D) خلال العام المالي 2014 وذلك لعدم اقتصادية الاحتفاظ به، وسبق أن تخلت الشركة عن رخصة امتياز مشروع (PL332) في العام المالي 2013.

ب- <u>التأخر في إصدار الخطة التطويرية لرخصتي مشروع برايم وتخفيض كامل حجم الاحتياطي النفطي لأحدهما:</u>

قامت الشركة خلال العام المالي 2013 بالاستحواذ على مشروع برايم والمتضمن رختي بريم وميكاريل وبقيمة 36,500,000/00 دولار أمريكي، منها 14,600,000/00 دولار أمريكي تمثل قيمة شراء بيانات مسح ثلاثي الأبعاد وإعداد التصميم الهندسي الأولي، وتضمنت دراسة الجدوى الاقتصادية السابقة للاستحواذ على المشروع ضرورة اتخاذ القرار النهائي بشأن اصدار خطة تطويرية للمشروع خلال يناير 2014 من قبل الشركاء وتقديمها للحكومة النرويجية لاعتمادها، والذي يتطلب في حال الموافقة عليها اعتماد مبلغ بنحو 414,000,000/00 دولار أمريكي كمصروفات تطويرية، حيث قدر انتاجه وفقاً لدراسة الجدوى بنحو 42.8 مليون برميل نفط وبدء الإنتاج خلال عام 2018.

كما لم تقم الشركة باتخاذ القرار النهائي بشأن اصدار الخطة التطويرية للمشروع حتى نهاية العام المالي 2014، وذلك بسبب حاجة الشركاء لمزيد من الدراسات والأبحاث، الأمر الذي ترتب عليه قيامها بتخفيض كامل حجم الاحتياطي النفطي لأحد حقول المشروع ميكاريل بنحو 1.65 مليون برميل.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه تم انتهاء فترة الامتياز خلال شهر فبراير 2015 وقامت الشركة بتمديد الامتياز للمشروع برايم وميكاريل لمدة عام وعام ونصف على التوالي.

وطلب الديوان دراسة أسباب تدني المؤشرات الاقتصادية لبعض مشروعات شركة كوفبك النرويج واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق العوائد من تلك الاستثمارات وفق دراسات الجدوى الاقتصادية لها وسرعة اتخاذ قرار بشأن الخطة التطويرية لمشروع برايم.

وأفادت الشركة بأن التطورات الخاصة بمشروع ايمي نتيجة تغير المشغل وأحد الشركاء لوجهة نظرهما تجاه المشروع وقرارهما بعدم الاستمرار فيه والتعجيل بعمليات الهجر والاخلاء،

إلا أن كوفبك تعمل مع الشريك الآخر للطلب من الجهات المسؤولة اعطاء الفرصة لاستكمال كافة عمليات التقييم الممكنة قبل التقرير بصورة نهائية في عدم الاستمرار في المشروع، ونتيجة لذلك فإن احتياطيات المشروع لم تلغى وإنما تم إعادة تصنيفها من احتياطيات محتملة لتصنف تلك الاحتياطيات كموارد محتملة كما ورد بتقرير لجنة مراجعة الاحتياطيات والموارد النفطية، أما بالنسبة لرخصة امتياز(PL019D) فقد تم التخلي عنها نظرا لعدم وجود أي جدوى اقتصادية من الاستمرار بها.

أما بالنسبة لرخصتي مشروع برايم فقد اتفق الشركاء على طلب التمديد من الجهات المختصة لإجراء المزيد من الجهود والأعمال لمحاولة تخفيض تكاليف خطة التنمية نظراً لانخفاض أسعار النفط عالمياً قبل الالتزام النهائي بالخطة، ومن شأن التخفيض في تكاليف المقاولين تحسين اقتصاديات المشروع، ووافقت الجهات المختصة على التمديد وتم منح الشركاء عام إضافي لتقديم خطة تنمية جديدة تراعي انخفاض أو تحسن أسعار النفط، وبخصوص رخصة ميكاريل فقد أكدت الدراسات على أن فصل رخصة بريم عن رخصة ميكاريل يمثل أفضل الحلول الفنية والاقتصادية لتنمية الرخصتين، والدراسات الحالية على ضوء تدني أسعار النفط لا تشجع على تنميتها في الوقت الحالي، حيث أن المشروع بحاجة لإجراء المزيد من الدراسات الفنية والتقييم للتأكد من الجدوى الاقتصادية، ونتيجة لذلك فإن احتياطيات المشروع لم تلغى وإنما تم إعادة تصنيفها من احتياطيات محتملة لتصنف تلك الاحتياطيات كموارد محتملة كما ورد بتقرير لجنة مراجعة الاحتياطيات والموارد النفطية.

وأشارت الشركة إلى وجود وعاء ضريبي خاص بشركة كوفبك النرويج يعطي الشركة الفرصة لاستغلاله في مشاريعها المستقبلية، حيث بلغت قيمة موجودات الضرائب المؤجلة ضمن أصول الشركة والواردة في البيانات المالية لعام 2014 مبلغ وقدره 254,400,000/00 دولار أمريكي.

وعقب الديوان بأهمية إعادة تقييم جدوى مشروعات كوفبك النرويج التشغيلية في ظل انخفاض اقتصادياتها وإعادة تصنيف احتياطاتها المحتملة إلى موارد محتملة والاستمرار في التخلي عن الامتيازات المملوكة لها، والإسراع في الانتهاء من الدراسات الفنية لتقييم الجدوى الاقتصادية لإصدار الخطة التطويرية لرخص مشروع برايم.

5- تحقيق بعض مشروعات الشركة الانتاجية لصافي خسائر على الرغم من تحقيقها لصافي أرباح في العام السابق:

حققت بعض المشروعات الإنتاجية في الشركة لصافي خسائر في العام المالي 2014 على الرغم من تحقيقها لصافي أرباح خلال العام المالي 2013، وتبين ذلك مما يلي:

- حقق مشروع كيرثار خلال العام المالي 2014 لصافي خسائر بلغت نحو 10,352,000/00 دولار أمريكي، وبانخفاض قدره 34,650,000/00 دولار أمريكي وبنسبة 143% عن صافي أرباح العام المالي 2013 والبالغة 24,298,000/00 دولار أمريكي، ويرجع ذلك إلى تخفيض قيمة المشروع بنحو 18,014,075/00 دولار أمريكي لانخفاض المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة خلال العمر الإنتاجي له، كما تحملت مصروفات رأسمالية تطويرية واستكشافية خلال العام المالي 2014 على المشروع وبقيمة 129,012,000/00 دولار أمريكي.

- حقق مشروع سيرام خلال العام المالي 2014 لصافي خسائر بلغت نحو 28,376,858/00 دولار أمريكي، وبانخفاض قدره 29,785,858/00 دولار أمريكي وبنسبة 2114% عن صافي أرباح العام المالي 2013 والبالغة 1,409,000/00 دولار أمريكي، واستمر التخفيض في قيمة المشروع، حيث انخفض خلال العام المالي 2014 بنحو 14,892,801/00 دولار أمريكي، وليصل إجمالي ما تم تخفيضه نحو 65,002,801/00 دولار أمريكي حتى العام المالي 2014.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقاريره عن السنوات المالية السابقة، وأفادت الشركة في حينه بأن المشروع يتضمن موارد محتملة بعد دراستها يمكن للشركة إعادة تصنيف جزء منها إلى احتياطيات محتملة ومن ثم يتم الغاء جانب من المخصص واعتباره كإيراد.

- حقق مشروع شنجوتي في موريتانيا خلال العام المالي 2014 لصافي خسائر بلغت نحو 17,878,554/00 دولار أمريكي، وبانخفاض قدره 39,283,554/00 دولار أمريكي وبنسبة 184% عن صافي أرباح العام المالي 2013 والبالغة 21,405,000/00 دولار أمريكي، كما قامت بتخفيض كامل الاحتياطي النفطي المتبقي للمشروع بما يقدر بنحو 250 ألف برميل.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقاريره عن السنوات المالية السابقة، وأفادت الشركة في حينه بأنها تسعى إلى تحسين اقتصاديات المشروع، وتخفيض تكاليف التشغيل.

- حقق مشروع زمزمة خلال العام المالي 2014 لصافي خسائر بلغت نحو 11,931,663/00 دولار أمريكي، وبانخفاض قدره 28,144,663/00 دولار أمريكي وبنسبة 174% عن صافي أرباح العام المالي 2013 والبالغة 16,213,000/00 دولار أمريكي، وكذلك تخفيض حجم الاحتياطي النفطي للمشروع خلال العام المالي 2014 بكمية 5.12 مليون برميل.
- انخفضت مؤشرات مشروع سخبور بباكستان وتحقيقه لصافي خسائر بلغت نحو 4,112,362/00 دولار أمريكي، وكذلك انخفاض حجم الاحتياطي النفطي له بكمية 250 ألف برميل وليصل إلى 100 ألف برميل في 2014/12/31.

وطلب الديوان بيان أسباب تحقيق تلك المشروعات لخسائر وانخفاض مؤشراتها الاقتصادية مقارنة بالعام المالي السابق، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي هذه الخسائر والحد منها لما لذلك من أثر على عوائد استثمارات الشركة.

وأفادت الشركة بأن انخفاض أسعار النفط عالميا أدى إلى أخذ مخصص انخفاض القيمة للمشروعات المشار إليها بالتقرير باستثناء مشروع شنجوتي وذلك بسبب انخفاض صافي التدفقات النقدية المستقبلية لتلك المشروعات عن صافي التكلفة الرأسمالية الحالية لهما، وفي حال تحسن أسعار النفط المستقبلية ستتحسن التدفقات النقدية وقد لا تكون هناك حاجة لهذه المخصصات فيتم إلغائها كما حدث خلال سنوات مالية سابقة، أما سبب تحمل الشركة لمصروفات رأسمالية في مشروع كيرثار في عام 2014 فيرجع ذلك إلى تقديم توصيل البئرين الإنتاجيين من عام 2015 كما هو مخطط في السابق، وكذلك تم حفر بئر استكشافي في عام 2014 والذي كان من المفترض حفره في عام 2013، بالإضافة إلى زيادة في حجم أنابيب الإنتاج من (6 إلى 16 بوصة) وهو ما مكن من زيادة كميات الإنتاج من (61 مليون قدم مكعب قياسي) في عام 2013 ليصل إلى (95 مليون قدم مكعب قياسي) في عام 2014، كما أن كميات الإنتاج وصلت إلى (130 مليون قدم مكعب قياسي) خلال النصف الأول من عام 2015،

وأن المشروع حقق 65,600,000/00 دولار أمريكي كصافي أرباح من تاريخ الاستملاك وحتى تاريخه.

وبالنسبة لمشروع سيرام، فإن الخسائر جاءت بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط، لكن من خلال تقييم أداء الآبار التي تم حفرها مؤخرا من قبل الشركاء، فإن هناك مؤشرات تفيد امكانية استخراج كميات أكبر من الاحتياطيات المسجلة، وسوف يتم تأكيدها عن طريق الدراسات القائمة وعمليات الحفر المستمرة والتي عن طريقها سيتم رفع كفاءة الإنتاج في عام 2015، كما أن الموارد المحتملة في مشروع سيرام سوف تخضع لتقييم مكثف وذلك لتأكيد الجدوى الاقتصادية لتنمية تلك الاحتياطيات، وفي ظل أسعار النفط المنخفضة تعمل الشركة مع المشغل وشركاءها على مراجعة ومحاولة ترشيد التكاليف التشغيلية لمشروع شنجوتي وهو ما سيؤدي إلى تحسين اقتصاديات المشروع.

أما بخصوص مشروع زمزمة فقد تأثر الإنتاج خلال الفترة ما بين شهر مايو وأغسطس وذلك بسبب توقف الإنتاج من بئرين مما أدى إلى زيادة التكاليف لإصلاحهما واعادتهما إلى الإنتاج، كما أن هبوط أداء الآبار غير المتوقع استوجب تخفيض في حجم الاحتياطي النفطي للمشروع، كما أن المشروع حقق 61,900,000/00 مليون دولار أمريكي كصافي أرباح من تاريخ الاستملاك وحتى تاريخه، وفيما يتعلق بمشروع سخبور فقد تم عمل اختبار المدى الطويل لبئر لندالي الاستكشافي وتبين من خلال تقييمه عدم الجدوى الاقتصادية لهذا البئر مما أدى إلى انخفاض المؤشرات الاقتصادية لهذا المشروع.

وعقب الديوان بأهمية قيام الشركة بالتقييم المستمر لمشروعاتها في ظل انخفاض أسعار النفط واتخاذ ما يلزم من إجراءات للحد من آثارها على نتائجها وترشيد التكاليف التشغيلية لها وتلافي المعوقات والمشاكل الفنية التي تواجهها وذلك للحد من خسائرها.

6- **<u>الملاحظات المستمرة لأكثر من سنة مالية ولم تقم الشركة بتلافيها:</u>**

- **انخفض صافي الربح المحقق للشركة خلال العام المالي 2014 حيث بلغ نحو 42,437,000/00 دولار أمريكي، وبانخفاض قدره 128,002,000/00 دولار أمريكي وبنسبة 75% عن صافي الأرباح المخططة والبالغة نحو 170,439,000/00 دولار أمريكي، وكذلك بانخفاض قدره 127,863,000/00 دولار أمريكي وبنسبة**

75% عن صافي أرباح العام المالي 2013 والبالغة 170,300,000/00 دولار أمريكي. (وتكررت هذه الملاحظة لمدة خمس سنوات)

- **لم تحقق الشركة معدل الإنتاج اليومي المخطط له خلال العام المالي 2014، حيث بلغ معدل الإنتاج اليومي الفعلي نحو 73,565 برميل وبانخفاض قدره 43,537 برميل وبنسبة 37% عن المخطط له والبالغ 117,102 برميل.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة خمس سنوات)
- **لم تحقق الشركة كمية وقيمة المبيعات المخططة خلال العام المالي 2014، حيث بلغ إجمالي كمية المبيعات الفعلية نحو 25.9 مليون برميل وبانخفاض قدره 16.8 مليون برميل وبنسبة 39% عن المخطط لها والبالغة 42.7 مليون برميل، وكذلك انخفاض قيمة المبيعات الفعلية البالغة نحو 1,470,389,000/00 دولار أمريكي وبانخفاض قدره 794,315,000/00 دولار أمريكي وبنسبة 35% عن المخططة والبالغة 2,264,704,000/00 دولار أمريكي.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة خمس سنوات)
- **لم تحقق الشركة حجم الاحتياطي النفطي المخطط له، حيث بلغت كميته بتقرير لجنة الاحتياطيات النفطية في 2014/12/31 نحو 466.7 مليون برميل نفط مكافئ وبانخفاض قدره 140.3 مليون برميل نفط مكافئ وبنسبة 23% عن المخطط له والبالغ كميته 607 مليون برميل نفط مكافئ، الأمر الذي قد يؤدي إلى قلة المنافع الاقتصادية المستقبلية وانخفاض القيمة الحقيقية لمشروعات الشركة.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة خمس سنوات)
- **حقق مشروع هارييت خسائر خلال العام المالي 2014 بلغت نحو 14,786,011/00 دولار أمريكي، بالإضافة إلى صافي خسائر العامين الماليين السابقين والبالغ قيمتهما نحو 31,504,000/00 دولار أمريكي ليصل إجمالي الخسائر خلال الفترة من العام المالي 2012 وحتى نهاية العام المالي 2014 نحو 46,290,011/00 دولار أمريكي، هذا بالإضافة إلى استمرار انخفاض معدل الإنتاج اليومي الفعلي من عام لآخر، حيث بلغ خلال عام 2014 نحو 678 برميل وبانخفاض قدره 812 برميل وبنسبة 55% عن معدل الإنتاج الفعلي للعام 2013 والبالغ 1,490 برميل.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة سنتين)

- **تحمل الشركة خسائر الخروج من بعض مشروعاتها الاستكشافية بلغت نحو 90,720,000/00 دولار أمريكي، وذلك لعدم تحقيقها لأية مؤشرات إيجابية أو وجود مواد هيدروكربونية بكميات اقتصادية وذلك منذ الاستحواذ عليها وحتى عام 2014، وبما لا يتفق مع نتائج دراسات الجدوى الاقتصادية السابقة للاستحواذ على تلك المشروعات.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة ثلاث سنوات)
- **تحمل الشركة لمصروفات الجهود الاستكشافية والبالغة 18,813,293/00 دولار أمريكي في نهاية السنة المالية 2014 وذلك لعدم بدء الإنتاج بمنطقة الامتياز (7) باليمن وانعكاس أثر ذلك على الاحتياطي النفطي للشركة، على الرغم من تضمين دراسة الجدوى الاقتصادية لتقديرات معدل إنتاج يومي بما كميته 1,790 برميل بداية من عام 2009 وإضافة احتياطي نفطي للشركة بنحو 66 مليون برميل.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة أربع سنوات)
- **تحمل الشركة نحو 2,230,496/00 دولار أمريكي خلال السنة المالية 2014 كمصروفات منطقة الامتياز (B) بالسودان ليصبح إجمالي ما تحملته الشركة منذ الاستحواذ وحتى نهاية السنة المالية 2014 نحو 70,805,060/00 دولار أمريكي على الرغم من عدم بدء العمل به وخروج الشريك منذ عام 2007.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة سبع سنوات)

7- تحليل الإيرادات والمصروفات وتطور عناصر المركز المالي للشركة للسنوات المالية من 2012 إلى 2014:

أ- تحليل الإيرادات والمصروفات وصافي الربح:

يوضح الجدول التالي التطورات التي طرأت على الإيرادات والمصروفات وصافي الربح للسنوات المالية الثلاث الأخيرة بشكل إجمالي:

مليون دينار كويتي

البيان / السنة المالية	2012	2013	2014
الإيـــــــرادات	363.5	406.7	448.6
المصروفـــــات	307.9	358.4	437.5
صافي الربـــــح	55.6	48.3	11.1

ومن البيان السابق للإيرادات والمصروفات وصافي الربح للشركة للسنوات المالية مـــن 2012 إلى 2014 يمكن عرض التطورات الأساسية لهذه العناصر على النحو التالي:

- **الإيـــــــرادات:**

بلغت الإيرادات خلال السنة المالية 2012 نحو 363.5 مليـــون دينـــار كـــويتي، فـــي حين ارتفعت لنحـــو 406.7 مليون دينار كويتي خلال السنة الماليـــة 2013، واســـتمرت فـــي الارتفـــاع خلال السنة المالية 2014 لتصل إلـــى 448.6 مليون دينار كويتي وبزيادة عن السنة المالية السابقة بقيمة 41.9 مليون دينار كويتي وبنسبة 10.3%.

والبيـــان التالـــي يوضـــح التغيـــر فـــي بنـــود الإيـــرادات خـــلال السنتيـــن الماليتيـــن 2013، 2014:

مليون دينار كويتي

الإيـــرادات / السنة المالية	2013	2014	التغيـــــر	
			المبلغ	النسبة %
إيرادات المبيعـــــــات	405.9	424.1	18.2	4.5
إيرادات (خسائر) الأنشطة الأخرى	0.8	24.5	23.7	2,962.5
الإجمالـــــــــي	406.7	448.6	41.9	10.3

- **المصروفـــــــات:**

بلغت المصروفات خلال السنة المالية 2012 نحو 307.9 مليون دينار كويتي، وارتفعت خلال السنة المالية 2013 حيث بلغت نحو 358.4 مليون دينـــار كويتي، واستمرت في الارتفاع خلال السنة المالية 2014 لتصل إلى 437.5 مليون دينار كويتي، وبزيادة قدرها 79.1 مليـــون دينار كويتي وبنسبة 22.1% عما كانت عليه في السنة المالية السابقة.

والبيان التالي يوضح التغير في بنود المصروفات خلال السنتين الماليتين 2013، 2014:

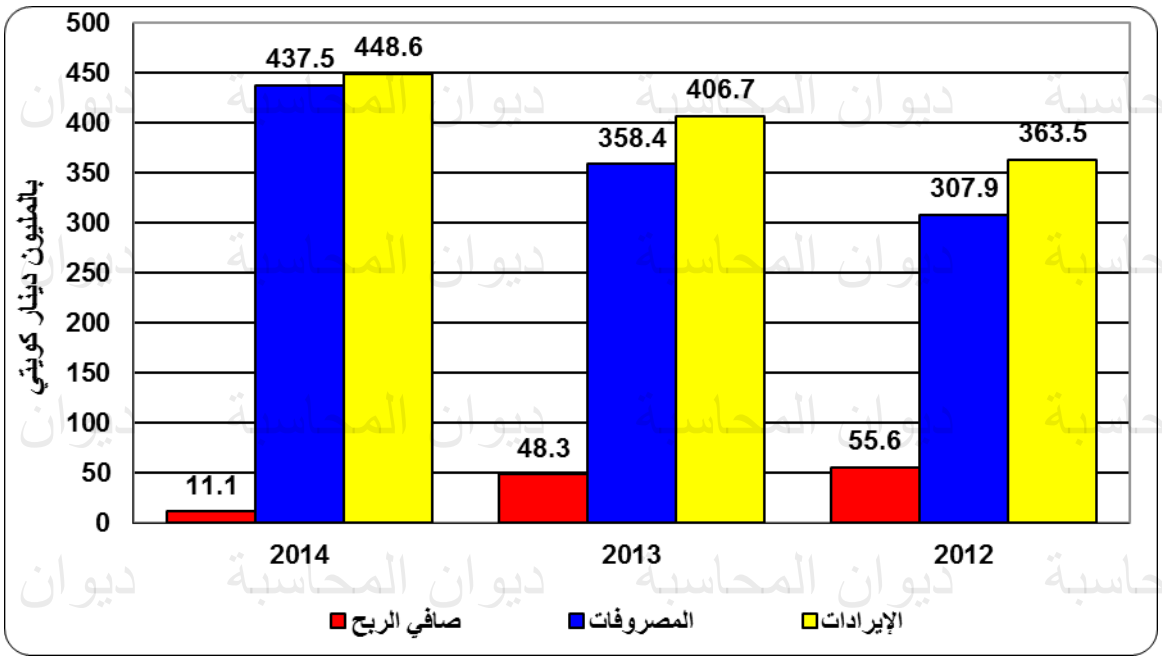
مليون دينار كويتي

المصروفات / السنة المالية	2013	2014	التغير	
			المبلغ	النسبة %
تكلفة المبيعات	222.4	278.6	56.2	25.3
مصروفات وأعباء أخرى	136	158.9	22.9	16.8
الإجمالي	358.4	437.5	79.1	22.1

- **صافي الربح:**

انعكست التغيرات التي صاحبت الإيرادات والمصروفات على نتائج أعمال الشركة، حيث بلغت الأرباح خلال السنة المالية 2012 نحو 55.6 مليون دينار كويتي وانخفضت إلى 48.3 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2013، ثم استمرت في الانخفاض خلال السنة المالية 2014 لتصل إلى 11.1 مليون دينار كويتي.

والبيان التالي يوضح تطور العناصر السابقة خلال الفترة المذكورة:



ديوان المحاسبة

ب- تطور عناصر المركز المالي:

يوضح البيان التالي التغيرات التي طرأت على عناصر المركز المالي للشركة خلال السنوات المالية الثلاث الأخيرة:

مليون دينار كويتي

م	البيان / السنة المالية	2012		2013		2014	
		مبلغ	نسبة (%)	مبلغ	نسبة (%)	مبلغ	نسبة (%)
1	موجودات متداولة	256	24.2	432.3	25.9	292.9	11
2	موجودات غير متداولة	800.7	75.8	1,237.1	74.1	2,400.4	89
3	إجمالي الموجودات	1,056.7	100	1,669.4	100	2,693.3	100
4	خصوم متداولة	566.8	53.6	480.4	28.8	543.5	20.2
5	خصوم غير متداولة	127.8	12.1	541.2	32.4	1,044.8	38.8
6	إجمالي الخصوم	694.6	65.7	1,021.6	61.2	1,588.3	59
7	حقوق الملكية	362.1	34.3	647.8	38.8	1,105	41
8	إجمالي الخصوم وحقوق الملكية	1,056.7	100	1,669.4	100	2,693.3	100

ومن البيان السابق يمكن عرض التطورات التي طرأت على كل من الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية خلال تلك الفترة.

- **إجمالي الموجودات:**

ارتفع إجمالي الموجودات بصفة مستمرة خلال الفترة من 1,056.7 مليون دينار كويتي في 2012/12/31 إلى 2,693.3 مليون دينار كويتي في 2014/12/31 وبزيادة قدرها 1,023.9 مليون دينار كويتي وبنسبة 61.3% عما كان عليه في 2013/12/31 والبالغ 1,669.4 مليون دينار كويتي.

وانخفضت نسبة صافي الربح إلى إجمالي الموجودات بصفة مستمرة خلال الفترة، حيث بلغت 5.3%، 2.9%، 41.% على التوالي.

- **إجمالي الخصـــــــوم:**

ارتفع إجمالي الخصوم خلال الفترة من 694.6 مليون دينار كويتي في 2012/12/31 إلى 1,588.3 مليون دينار كويتي في 2014/12/31 وبزيادة قدرها 566.7 مليون دينار كويتي وبنسبة 55.5% عما كان عليه في 2013/12/31 والبالغ 1,021.6 مليـون دينـار كـويتي، وتركزت هذه الزيادة في مخصص الإزالة ومطلوبات ضرائب مؤجلة وقروض طويلة الأجـل، هذا وبلغت نسبة إجمالي الخصوم إلى حقوق الملكية (نسبة المديونية) خلال الفتـرة 191.8%، 157.7%، 143.7% على التوالي.

- **حقوق الملكيـــــــة:**

انعكست التغيرات التي صاحبت نتائج أعمال الشركة على مجموع حقـوق الملكية مما ترتب عليـه ارتفـاع قيمتهـا بصفـة مستمـرة خلال الفترة من 362.1 مليـون دينـار كويتي في 2012/12/31 إلى 1,105 مليون دينـار كويتـي فـي 2014/12/31 وبزيـادة قـدرها 457.2 مليون دينار كويتي وبما نسبته 70.6% عما كانت عليه فـي 2013/12/31 والبالغ قيمتهـا نحو 647.8 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة صافـي الربـح إلى مجمـوع حقـوق الملكية خـلال الفتـرة 15.4%، 7.5%، 1% على التوالي.

- **الشركة الكويتية لنفط الخليج:**

تأسست الشركة الكويتية لنفط الخليج في فبراير 2002 كشركة مساهمة كويتية مقفلة مملوكة بالكامل لمؤسسة البترول الكويتية طبقا للمرسوم بقانون رقم 6 لسنة 1980 بإنشاء مؤسسة البترول الكويتية ويسري في شأنها أحكام قانون الشركات وتعديلاته رقم 25 لسنة 2012.

ومن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة القيام بالعمليات المتعلقة بالتنقيب والحفر للبحث عن النفط والغاز وتطوير الحقول وإنتاج النفط والغاز ونقلهما وتخزينهما وتسليمهما وتسويقهما ومعالجة النفط والغاز وتصديرهما وعمليات المصافي والأعمال المساندة، وتملك حصة دولة الكويت من أية أصول قائمة وأية أصول تحت الإنشاء وأية أصول تنشأ مستقبلا بهدف استغلال الثروة الطبيعية الهيدروكربونية المشتركة وتحصيل جميع حقوق دولة الكويت من عائد العمليات المشتركة لاستغلال الثروة الطبيعية الهيدروكربونية في المنطقة المقسومة.

في 2005/1/19 صدر القرار الوزاري رقم (2005/2) بنقل مسئولية إدارة حصة دولة الكويت النصفية في عمليات الوفرة المشتركة من شركة نفط الكويت إلى الشركة الكويتية لنفط الخليج، وتمت عملية نقل الأصول في يناير 2006.

وبذلك أصبحت الشركة الكويتية لنفط الخليج تقوم بإدارة حصة دولة الكويت في منطقتي العمليات المشتركة بالخفجي والوفرة.

ويبلغ رأس مال الشركة المصرح به والمدفوع 120,000,000/000 دينار كويتي في 2014/12/31، والشركة لا تحقق أية أرباح من نشاطها الرئيسي وهو إنتاج النفط والغاز، حيث يتم تغطية كافة المصروفات والنفقات المتعلقة بهذا النشاط من قبل مؤسسة البترول الكويتية.

ونورد فيما يلي أهم الملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة لحسابات وسجلات الشركة:

1- منطقتي العمليات المشتركة:

أ- الملاحظات التي شابت عمليات إنتاج النفط في منطقتي العمليات المشتركة في الخفجي والوفرة:

- استمر انخفاض متوسط الإنتاج الفعلي اليومي عن الإنتاج المخطط له من النفط الخام في منطقتي العمليات المشتركة في الخفجي والوفرة خلال السنة المالية 2014، والبيان التالي يبين ذلك:

ألف برميل باليوم

البيان	منطقة العمليات المشتركة في الخفجي			منطقة العمليات المشتركة في الوفرة		
	2013	2014	الفرق عن العام السابق	2013	2014	الفرق عن العام السابق
الإنتاج المخطط	297	311	14	212	205	(7)
الإنتاج الفعلي	252	162	(90)	210	195	(15)
الفرق عن المخطط	(45)	(149)	(104)	(2)	(10)	(8)
نسبة الفرق عن المخطط %	(15.2)	(47.9)	--	(0.9)	(4.9)	--

ومن البيان السابق يتضح ارتفاع الإنتاج المخطط له اليومي وانخفاض الإنتاج الفعلي اليومي في منطقة العمليات المشتركة في الخفجي خلال السنة المالية 2014 عنه في السنة المالية 2013 بينما انخفض الانتاج المخطط له اليومي والانتاج الفعلي اليومي في منطقة العمليات المشتركة في الوفرة، علما بأن الإنتاج من عمليات الخفجي المشتركة قد توقف تماما منذ 2014/10/16.

- استمر انخفاض الإنتاج الإجمالي السنوي من النفط في منطقة العمليات المشتركة في الوفرة وتذبذب الإنتاج الإجمالي السنوي من النفط في منطقة العمليات المشتركة بالخفجي خلال الخمس سنوات الأخيرة، والبيان التالي يبين ذلك:

البيان / السنوات	منطقة العمليات المشتركة في الخفجي			منطقة العمليات المشتركة في الوفرة		
	إجمالي الإنتاج السنوي بالبرميل	الفرق من سنة لأخرى بالبرميل	نسبة الفرق %	إجمالي الإنتاج السنوي بالبرميل	الفرق من سنة لأخرى بالبرميل	نسبة الفرق %
2010	100,303,574	-	-	86,127,228	-	-
2011	97,712,847	(2,590,727)	(2.6)	80,114,212	(6,013,016)	(7)
2012	108,805,327	11,092,480	11.3	79,308,524	(805,688)	(1)
2013	92,175,148	(16,630,179)	(15.3)	76,696,014	(2,612,510)	(3.3)
2014	59,263,150	(32,911,998)	(35.7)	71,244,206	(5,451,808)	(7.1)

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقاريره عن السنوات المالية السابقة، وأفادت الشركة في حينه بأنه سوف يتم التنسيق لزيادة الإنتاج في العمليات المشتركة بالخفجي والوفرة.

وطلب الديوان ضرورة وضع الحلول اللازمة لإعادة إنتاج منطقة العمليات المشتركة بالخفجي إلى ما كانت عليه حتى يتم تجنب التلف المتوقع لمنشآت الإنتاج والآبار في حال استمرار توقف الإنتاج لفترة طويلة، والإسراع بتنفيذ وإنجاز المشروعات الخاصة بزيادة الإنتاج في المنطقتين.

وأفادت الشركة بأن استمرار انخفاض متوسط الإنتاج الفعلي اليومي والإنتاج الإجمالي السنوي من النفط في منطقة العمليات المشتركة في الوفرة يعود إلى عدة أسباب منها انخفاض الإنتاج الفعلي من النفط الثقيل من الآبار المطورة حديثا، وكذلك تأخر الإنتاج من بعض المشروعات المعتمدة بخطة الإنتاج لأسباب تعاقدية مع المقاول كمشروع ضخ البخار المرحلي، ونتيجة لذلك قامت العمليات المشتركة بالوفرة بوضع الخطط والحلول للعمل على الإسراع بتنفيذ وإنجاز العديد من المشروعات لتقليل انخفاض الإنتاج الإجمالي الفعلي مثل تطوير وتحسين استيعاب معدلات المياه المصاحبة للنفط بمراكز التجميع بحيث يتم استيعاب كل الإنتاج من كل الآبار المنتجة، وإعادة تقييم أداء الآبار المنتجة الحالية والمستقبلية وتحديث بياناتها بخطط الإنتاج المقبلة، واستهداف طبقات ذات مواصفات إنتاجية أفضل بالمكامن النفطية الحالية لحفر آبار الإنتاج المستقبلية.

أما في منطقة العمليات المشتركة بالخفجي فيعود السبب لانخفاض الإنتاج اليومي واستمرار انخفاض متوسط الإنتاج الفعلي اليومي عن الإنتاج المخطط له من النفط الخام بسبب القرار الأحادي بإيقاف الإنتاج من قبل الشريك في أكتوبر 2014 مما أدى إلى إغلاق شامل للإنتاج غير مخطط له، وإغلاق الإنتاج لمعمل الحوت غير مخطط له خلال عام 2014.

وعقب الديوان بالتزام الشركة بسرعة تنفيذها للمشروعات التي أشارت إليها بردها في منطقة العمليات المشتركة في الوفرة والتنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية ووزارة النفط الكويتية بخصوص القرار المتخذ من الشريك بإيقاف الإنتاج في منطقة العمليات المشتركة بالخفجي.

ب- <u>استمرار زيادة متوسط تكلفة إنتاج البرميل بمناطق العمليات المشتركة:</u>

استمرت زيادة متوسط تكلفة إنتاج البرميل من النفط من سنة لأخرى خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وقد بلغ متوسط تكلفة إنتاج البرميل 5/646 دينار كويتي خلال السنة المالية 2014، بينما بلغ 4/328 دينار كويتي خلال السنة المالية 2013 بزيادة قدرها 1/318 دينار كويتي وبنسبة 30.5%، والبيان التالي يبين استمرار الزيادة خلال الثلاث سنوات السابقة في ظل انخفاض كميات الإنتاج:

السنوات	كميات الإنتاج بالبرميل	إجمالي التكاليف		متوسط تكلفة إنتاج البرميل	
		فلس	دينار كويتي	فلس	دينار كويتي
2012	94,056,926	000	342,662,197	643	3
2013	84,435,581	000	365,435,022	328	4
2014	65,253,678	000	368,412,042	646	5

ومن البيان السابق يتبين أن انخفاض الإنتاج الإجمالي السنوي وزيادة التكاليف من سنة لأخرى أدى إلى استمرار زيادة متوسط تكلفة إنتاج البرميل.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقاريره عن السنوات المالية السابقة، وأفادت الشركة في حينه بأنها تعمل على سرعة إنجاز بعض المشروعات التي ستساعد على تحسين الإنتاج وتقليل تكلفة البرميل.

وطلب الديوان دراسة المعوقات التي أدت إلى تدني الإنتاج وكذلك توقف منطقة العمليات المشتركة بالخفجي ووضع الحلول المناسبة لتلافيها وسرعة إنجاز المشروعات التي تساعد في زيادة الإنتاج في منطقتي العمليات المشتركة وبالتالي خفض متوسط تكلفة إنتاج البرميل.

وأفادت الشركة بأن هناك بعض المعوقات التي أدت إلى تدني إنتاج النفط في منطقة العمليات المشتركة بالوفرة مثل الانخفاض الطبيعي للإنتاج في الحقول البرية، وانخفاض ضغط المكامن النفطية، والحاجة المتزايدة إلى عمليات صيانة الآبار والمرافق السطحية التي تؤدي إلى زيادة التكاليف، ونتيجة لذلك قامت المنطقة بوضع عدة حلول منها تنفيذ مشروع المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد في المنطقة البرية، كما تعاقدت مع شركتين استشاريتين لدراسة الاحتياطيات النفطية للمكامن وتحسين الاستفادة المستقبلية منها وتحديد الجوانب التي يمكن معالجتها لتحسين تكلفة الإنتاج، وتطبيق نسب الاستهلاك الجديدة التي تم الموافقة عليها من قبل المجلس الأعلى للبترول والذي ساهم في انخفاض التكاليف، وإنجاز بعض المشروعات التي سوف تساعد في زيادة الإنتاج.

أما في منطقة العمليات المشتركة بالخفجي فقد واجهت الشركة عدة معوقات منها توقف الإنتاج الكلي من منطقة العمليات المشتركة في أكتوبر 2014 بسبب قرار أحادي الجانب من قبل الشريك، والانخفاض الطبيعي للإنتاج في الحقول البحرية، وتوقفات الإنتاج غير المخطط لها من حقلي الخفجي والحوت، وعدم توفر المعلومات بخصوص الاحتياطيات النفطية للمكامن، ونتيجة لذلك قامت الشركة بوضع عدة حلول منها تنفيذ مشروع المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد لحقل الحوت، والتعاقد مع شركات استشارية لتحديد نواحي الخلل واقتراح الحلول الفنية لوقف الأعطال المتكررة ودراسة الاحتياطيات النفطية للمكامن.

وعقب الديوان بالتزام الشركة بما جاء بردها من العمل على تنفيذ الحلول الفنية التي وضعتها لمنطقتي العمليات المشتركة وسرعة الانتهاء من الدراسات والمسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد واتخاذ ما يلزم من إجراءات في ضوء نتائج ذلك لمعالجة تدني الإنتاج وارتفاع التكاليف.

ج- استمرار حرق كميات كبيرة من الغاز المصاحب لإنتاج النفط في منطقتي العمليات المشتركة بالوفرة والخفجي:

استمر حرق كميات كبيرة من الغاز المصاحب لإنتاج النفط في منطقتي العمليات المشتركة بالوفرة والخفجي خلال السنة المالية 2014 وتمثل حصة دولة الكويت في كل منطقة منها 50% حيث تم استخدام ما نسبته 47.8% ، 47% على التوالي فقط من كمية الغاز المصاحب كوقود لتشغيل محطات توليد القوى الكهربائية وتحليه المياه وتشغيل مراكز تجميع النفط الرئيسية وغيرها من أوجه النشاط، والبيان التالي يوضح كميات الغاز المحروقة خلال السنوات الخمس الأخيرة:

بليون قدم مكعب

السنة	منطقة العمليات المشتركة في الوفرة			منطقة العمليات المشتركة في الخفجي		
	الغاز المصاحب	الغاز المحروق	نسبة الغاز المحروق إلى المصاحب %	الغاز المصاحب	الغاز المحروق	نسبة الغاز المحروق إلى المصاحب %
2010	38,848	21,854	56.3	29,954	25,862	86.3
2011	37,710	21,855	58	28,054	21,531	76.7
2012	36,615	19,986	54.6	28,169	17,741	63
2013	41,407	27,359	66.1	22,699	14,661	64.6
2014	36,868	19,240	52.2	12,435	6,588	53

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقاريره عن السنوات المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه أنه تم وضع خطط لمعالجة هذا الموضوع في منطقة عمليات الوفرة المشتركة أما فيما يخص منطقة العمليات المشتركة في الخفجي فإنه تم إنجاز 4 مشروعات والتي من شأنها الوصول إلى نسبة تعادل 4% لحرق الغاز في أبريل 2017.

وطلب الديوان سرعة استكمال تنفيذ تلك الخطط والمشروعات للاستفادة من الغاز المصاحب لسد الحاجه الماسة لدولة الكويت من الغاز، وحفاظاً على البيئة من انبعاثات تلك الغازات.

وأفادت الشركة بأنها قامت بتنفيذ عدة مشروعات لتقليل حرق الغاز على المدى القصير، حيث تعاونت مع شركة نفط الكويت في مشروع توسعة استغلال خط الغاز الواصل من الوفرة

إلى غرب الكويت، وتم الانتهاء من تنفيذ هذا المشروع في نهاية شهر مـــارس 2014 حســـب المخطط وتم تخفيض نسبة حرق الغاز المصاحب للوفرة من 65% في عـــام 2013 إلـــى مـــا يقارب 51% حاليا، كما قامت الشركة بالتعاون والتنسيق مع شركة نفط الكويت لدراسة زيـــادة كميات الغاز المستغلة من خلال نفس شبكة الأنابيب الواصلة من الوفرة إلى غرب الكويت.

أما على المدى الطويل فستنفذ منطقة العمليات المشتركة بالوفرة مشروع وحدة استغلال الغاز المركزية، والمتوقع الانتهاء منه في عام 2018 وتم الانتهاء من مرحلة الدراسات الهندسية لمشروع معالجة الغاز في يوليو 2014 وجاري عرض المشروع على لجنة العمليات المشتركة لأخذ الموافقة للانتقال إلى مرحلة تنفيذ المشروع، أما في منطقة العمليات المشتركة بالخفجي فقد قامت بعدة مشروعات مثل مشروع تصدير الغاز والغاز الطبيعي المسال إلى الملاك، ومشروع مرافق غاز الحوت المصاحب، كما أنه جاري العمل على تنفيذ مشروع تصدير الغـــاز والغـــاز المسال من منطقة الخفجي وربطه بشركة البترول الوطنية الكويتية عن طريق شبكة شركة نفط الكويت في منتصف عام 2016 وعلى الرغم من توقف الإنتاج فإن سير المشروعات الرأسمالية لم يتوقف ومازال مستمراً حسب الجدول الزمني لكل مشروع.

وعقب الديوان مؤكداً على طلبه، وضرورة الإسراع في تنفيذ المشروعات التي أشارت إليها الشركة بردها للاستفادة من الغاز المصاحب للإنتاج في المنطقتين.

2- منطقة العمليات المشتركة بالخفجي:

أ- الملاحظات التي شابت عمليات الإنتاج في منطقة العمليات المشتركة بالخفجي:

- **إيقاف الإنتاج في معمل الحوت على الرغم من عمل التصليحات والفحوصات اللازمـــة لخط الإنتاج التي أكدت سلامة الخط والأنابيب:**

توقف إنتاج معمل الحوت والذي يقوم بمعالجة خام الخفجي رطـــاوي فـــي 2014/1/8 نتيجة لوجود تسرب في خط الإنتاج الرئيسي القادم من منصة إنتاج خام الرطاوي البحرية إلـــى المعمل البري حتى يتم فحص خط الإنتاج وعمل التصليحات اللازمة، ولايزال خـــط الإنتـــاج متوقف من طرف مجموعة العمليات، ومن المتوقع تشغيله بعد الانتهاء من تنفيذ خـــط الإنتـــاج الجديد المتوقع استكماله في نهاية عام 2015.

وحسب إفادة الشركة المؤرخة 2015/1/20 فإن العمليات المشتركة بالمنطقة قامت بجميع أعمال المسح والتفتيش اللازمة بناء على طلب اللجنة التشغيلية، وذلك للتأكد من حالة الخط وسلامة الأنابيب، وقد قام المقاول المحايد المختص بالمشروعات بتقديم تقريرين فنيين منفصلين أفادا بأن المسح يشير إلى عدم وجود ضعف في سماكة الخط ولا تشكل أي خطر على المنطقة، كما أن نتائج قراءات المسح في حدود النطاق الطبيعي المسموح به، وأن قراءات نظام الحماية تقدر بأقل من القيمة المسموحة طبقا لمعايير الشركة الممثلة للجانب الآخر، وعليه فإن النتائج الفنية تؤكد صلاحية أنبوب النفط واحتمال حدوث تسريبات مرة أخرى سترتفع إذا لم يتم تشغيل الخط ووضعه بالمسار الطبيعي، وذلك بسبب تراكم كميات المياه المشبعة بمركبات مسببة للتآكل، الأمر الذي سيؤدي إلى صدأ وتآكل الخط بشكل يصعب تصليحه، وبناء على ذلك تم تقديم خطة إلى الإدارة العليا لعمليات الخفجي المشتركة لتشغيل الإنتاج بصورة تدريجية، ووضع برامج ودوريات مراقبة على مدار الساعة للتأكد من عدم وجود تسريب وتشكيل فريق متكامل من أفراد إدارة الرصيف البحري والملاحة وإدارة حماية البيئة للتخلص السريع والفعال من أي تسريب، مع تواجد بارجات فحص وصيانة خاصة بالشركة وبالمقاول المختص بالمشروعات بالقرب من الخط وذلك لتحقيق رفع الجاهزية لعمل التصليحات اللازمة في حال وجود أي تسريب، إلا أن تلك الخطة قوبلت بالرفض من قبل ممثلي الجانب الآخر في اللجنتين التشغيلية والتنفيذية معللين هذا الرفض بأسباب بيئية قد تسبب إضرار بالبيئة البحرية على الرغم من أن التقارير الفنية تؤكد أن عدم التشغيل قد يؤدي إلى زيادة نسبة التآكل بسبب ركود السوائل داخل الخط وحدوث تسريب جميع محتوى الأنبوب من الزيت الخام والماء في البحر وبالتالي إلحاق الضرر بالبيئة البحرية، وقد تم رفع الموضوع للجهات الحكومية لبحث الخلاف في حينه.

- **<u>مخالفة رئيس لجنة العمليات المشتركة بالمنطقة (رئيس الشركة الممثلة للجانب الآخر) لاتفاقية عمليات الخفجي المشتركة:</u>**

قام رئيس لجنة العمليات المشتركة بالمنطقة (رئيس الشركة الممثلة للجانب الآخر) باتخاذ قرارات فردية من جانبه ودون أخذ موافقة ممثلي الشركة الكويتية لنفط الخليج عليها وذلك بالمخالفة الصريحة لاتفاقية عمليات الخفجي المشتركة بشأن تفويض السلطات والصلاحيات المحددة لاتخاذ أي قرارات تتعلق بوقف العمليات بالمنطقة وفق الفقرة رقم (9-9) من المادة رقم (9) من اتفاقية العمليات المشتركة بالخفجي والتي تنص على أن "تتطلب كافة

قرارات لجنة العمليات المشتركة سواء بشأن الأمور الإجرائية أو الموضوعية التصويت بالأغلبية بما في ذلك تصويت عضوين على الأقل من كل طرف من بين أعضاء اللجنة الحاضرين"، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

- **إيقاف إنتاج وحدة الغاز البرية:**

قام رئيس لجنة العمليات المشتركة بالمنطقة باتخاذ قرار فردي يتعلق بإيقاف إنتاج وحدة الغاز البرية في 2014/5/25 حتى 2014/9/10 وذلك لأسباب غير مثبتة وغير متفق عليها متعلقة بالمخاطر المحتملة للبيئة والسلامة ودون موافقة ممثلي الشركة الكويتية لنفط الخليج عليها، مما أدى إلى إنخفاض كميات إنتاج خام الخفجي من 280 ألف برميل يومياً إلى 140 ألف برميل يومياً وبنسبة 50% مع الأخذ في الاعتبار أن معدل الإنتاج الكلي المخطط له في منطقة العمليات المشتركة يبلغ 311 ألف برميل يومياً مما استدعى زيادة حاجة المنطقة من استهلاك وقود الديزل حيث بلغت قيمة ما تم استهلاكه 10,749,825/890 دينار كويتي حتى 2014/12/31 وبنسبة زيادة بلغت 84.5% عن التكلفة الإجمالية المقدرة والبالغة 5,826,547/000 دينار كويتي.

- **إغلاق حقل الخفجي:**

قام رئيس لجنة العمليات المشتركة بالمنطقة (رئيس الشركة الممثلة للجانب الآخر) باتخاذ قرار فردي يتعلق بإيقاف الإنتاج في منطقة العمليات المشتركة بالخفجي وبشكل كامل ابتداءً من 2014/10/16 وبدون موافقة ممثلي الشركة الكويتية لنفط الخليج بالمخالفة لاتفاقية عمليات الخفجي المشتركة مستنداً بذلك على قرار الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة في دولة الشريك التي أصدرت مقاييس واشتراطات بيئية جديدة تتعلق بجودة الهواء، علما بأن هذه المقاييس تطبق على المشروعات الجديدة فقط والتي هي في مرحلة دراسة الجدوى والتصميم، أما المنشآت القائمة فتمنح فترة سماح خمس سنوات ابتداء من تاريخ صدور القرار في 2014/3/2، وقد تم رفع الموضوع إلى اللجنة التنفيذية المشتركة، ونظراً لعدم تجاوب الجانب الآخر لم يتم الاجتماع معهم إلا في 2014/11/30، حيث أكد أعضاء اللجنة الممثلين للشركة الكويتية لنفط الخليج رفض القرارات الفردية من قبل رئيس لجنة العمليات المشتركة والتأكيد على شمول قانون الجانب الآخر للرئاسة العامة للبيئة على فترة سماح 5 سنوات للمنشآت

القائمة، بالإضافة إلى عدم الاتفاق والقرار المنفرد من قبل الجانب الآخر بما يخص لوائح ومعايير الانبعاثات الغازية بشأن التطبيق الضروري لحرق الغازات، فيما أكد مجدداً أعضاء اللجنة الممثلين للشركة الممثلة للجانب الآخر موقفهم بالحفاظ على الإغلاق التام للإنتاج حتى يتم الانتهاء من كافة المشروعات التي تكفل التوافق التام مع الاشتراطات البيئية.

- **الآثار المترتبة على إيقاف الإنتاج في المنطقة:**

تبين وجود خسائر وآثار سلبية تترتب على توقف الإنتاج فعلياً في المنطقة منذ 2014/10/16 وفقاً لما جاء بكتاب الرئيس التنفيذي للشركة المؤرخ 2015/4/8، وهي كما يلي:

- **خسائر مالية على أساس متوسط سعر برميل النفط (50 دولار أمريكي):**
  - تكاليف إيقاف العمليات = 105,000,000/00 دولار أمريكي.
  - تكاليف حماية المنشآت = 55,000,000/00 مليون دولار أمريكي.
  - تكاليف إعادة الإنتاج = 50,000,000/00 دولار أمريكي.
  - الخسائر المالية الشهرية = 325,000,000/00 دولار أمريكي.
  - الخسائر المالية السنوية = 3,950,000,000/00 دولار أمريكي.
  - الخسائر المالية المرتبطة بالإنتاج = 250,000,000/00 دولار أمريكي شهرياً.
  - الخسائر المالية المرتبطة بهجرة النفط = 75,000,000/00 دولار أمريكي.
  - مطالبات تعويض المقاولين وتكاليف الإجراءات القانونية.
- **الخسائر الأخرى:**
  - التأخر في إجراءات تشغيل المشروعات بعد اكتمالها.
  - خسارة حصة مؤسسة البترول الكويتية في أسواق النفط العالمية.
  - عدم الاستفادة الكاملة للمصافي ومرافق تكرير النفط.
  - التأثير السلبي لسمعة مؤسسة البترول الكويتية والشركة الكويتية لنفط الخليج.
  - التلف المتوقع لمنشآت الإنتاج والآبار في حال استمرار توقف الإنتاج لفترة طويلة.
  - التأخر في تنفيذ المشروعات الرأسمالية الاستراتيجية في مجالات الاستكشاف والتطوير والاستفادة من الغاز وتطوير مرافق الإنتاج.

وطلب الديوان اتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم الإخلال بشروط الاتفاقية الموقعة بين الجانب الكويتي والجانب الآخر وعدم اتخاذ قرارات فردية خصوصاً فيما يتعلق بالإنتاج وتطبيق قرار الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة وفقاً لما تضمنه بإعطاء فترة سماح 5 سنوات للمنشآت القائمة وضرورة التنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية ووزارة النفط الكويتية لحل مشكلة إيقاف الإنتاج وكذلك اتخاذ الإجراءات الكفيلة لخفض النفقات في المنطقة قدر الإمكان لحين عودة الإنتاج.

وأفادت الشركة بأنه تمت مخاطبة وزير البترول والثروة المعدنية في دولة الشريك بتاريخ 2014/6/29 من قبل وزير النفط الكويتي للإيعاز للشركة الممثلة للجانب الآخر لإعادة تشغيل مرفق الحوت حيث جاء الرد أنه لا يوجد ضمان لعدم حدوث تسريبات مستقبلية وذلك لقدم عمر الأنبوب والبالغ حوالي 45 عاما وهو ما يتجاوز عمره الافتراضي وأنه بعد عمل الحسابات التقديرية وجد أن استبدال الأنبوب بآخر جديد يستغرق نفس الفترة الزمنية لاستبدال الجزء الذي يحدث منه التسريبات فقد إرتأت الشركة الممثلة للجانب الآخر استبدال الأنبوب، حيث تم ترسية المشروع وجاري العمل فيه ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذه في عام 2016، كما تم مخاطبة وزير البترول والثروة المعدنية في دولة الشريك من قبل وزير النفط الكويتي في 2014/10/27 ردا على كتابه ولشرح ملابسات عملية الايقاف وتعنت الشركة الممثلة للجانب الآخر وعدم التزامها بما جاء بالتقرير الفني النهائي للمقاول الصادر في أبريل 2014 على صلاحية الأنبوب الحالي مع توصية المقاول بتشغيل الأنبوب تحت الملاحظة لحين جاهزية الأنبوب الجديد وأنه لم يحدث أي حادثة تسريب منذ 17 شهراً وكذلك الالتزام الكامل ببنود الاتفاقية الخاصة بالعمليات المشتركة وتجنب القرارات أحادية الجانب.

أما بخصوص موضوع إيقاف الإنتاج وإغلاق حقل الخفجي فقد أرسلت إدارة الشركة الكويتية لنفط الخليج بتاريخ 2014/10/19 خطاباً لرئيس اللجنة التشغيلية للعمليات المشتركة يتضمن اعتراضها على إيقاف الإنتاج، وخطاباً آخر بتاريخ 2014/10/21 لرئيس مجلس إدارة الشركة الممثلة للجانب الآخر بخصوص القرارات آحادية الجانب المتخذة ومخالفتها لاتفاقية التشغيل المشتركة الموقعة بين الجانبين.

كما تم عقد اجتماع اللجنة التنفيذية المشتركة بتاريخ 2014/11/30 والذي سجلت فيه الشركة الكويتية لنفط الخليج اعتراضها على قرار وقف الإنتاج وطلبت دراسة البدائل المتاحة لمعالجة الموضوع، وتم عقد اجتماع آخر لها بتاريخ 2014/12/24، والتي أصدرت قرارات لم

يقم الجانب الآخر بتنفيذها، ونظراً لإصرار الشريك باستمرار وقف الانتاج، فقد تم رفع الموضوع إلى الحكومتين المعنيتين تطبيقاً للبند (25-2) من اتفاقية التشغيل، ومنذ توقف الإنتاج وإدارة عمليات الخفجي المشتركة على اتصال دائم بوزارة النفط ومؤسسة البترول الكويتية والتي أخطرتنا برفع الموضوع مع كافة المراسلات إلى القيادة السياسية، وما زال الموضوع يتم متابعته من قبل الشركة، كما قامت العمليات المشتركة بخفض النفقات التشغيلية المعتمدة من 680,000,000/00 دولار امريكي إلى 500,000,000/00 دولار أمريكي.

وعقب الديوان باستمرار التنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية ووزارة النفط الكويتية لحل مشكلة إيقاف الإنتاج واتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم الإخلال ببنود الاتفاقية المشتركة وإفادته بما يتم.

ب- <u>استمرار عدم تزويد الديوان بالبيانات الخاصة بهجرة النفط في المنطقة:</u>

استمرت المنطقة بعدم تزويد الديوان بالبيانات الخاصة بكميات النفط المهاجرة من حقل الخفجي إلى حقل السفانية بالجانب الآخر عن السنة المالية 2014 وذلك لتقييم ظاهرة هجرة النفط ووضع الحلول المناسبة للحد منها، وطلب الديوان تلك البيانات من خلال مراسلاته بهذا الشأن.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقاريره عن السنوات المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه أن آخر دراسة خاصة بهجرة النفط تم اعتمادها وإصدارها في عمليات الخفجي المشتركة كانت عن نهاية عام 2011.

وطلب الديوان مجدداً تنفيذ المشروعات الخاصة بالحفر والإنتاج للحد من هجرة النفط من حقل الخفجي إلى حقل السفانية بالجانب الآخر وكذلك استمرار الشركة بالتنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية ووزارة النفط الكويتية لسرعة الحصول على تلك البيانات لأهميتها في تحقيق استراتيجيتها، وموافاته بالمستجدات أولاً بأول.

وأفادت الشركة بأنها تقوم بالمتابعة المستمرة مع وزارة النفط الكويتية والتي قامت بمخاطبة وزارة البترول والثروة المعدنية في دولة الشريك بتاريخ 2014/7/23 حول الموضوع كما قامت الشركة بمخاطبة مؤسسة البترول الكويتية بتاريخي 2014/10/20، 2015/2/15 لمتابعة المستجدات حول الموضوع، ولا زال هذا الموضوع من ضمن الموضوعات العالقة التي يتم مناقشتها على المستوى الرسمي مع الجانب الآخر.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه.

ج- الملاحظات التي شابت المشروعات الرأسمالية بالمنطقة:

- **استمرار عدم التزام المنطقة بتحقيق خطة الانفاق الرأسمالي للمشروعات الإنتاجية:**

استمر عدم التزام المنطقة في تحقيق خطة الإنفاق الرأسمالي للمشروعات الإنتاجية خلال السنة المالية 2014، حيث تم اعتماد مبلغ 1,062,580,000/00 دولار أمريكي بالموازنة التقديرية لهذه المشروعات، وتم طلب اعتمادات إضافية لها لتصبح إجمالي قيمة المبالغ المعتمدة 1,147,150,000/00 دولار أمريكي في حين تم صرف مبلغ 636,010,000/00 دولار أمريكي فقط على تلك المشروعات بانخفاض قدره 511,140,000/00 دولار أمريكي وبنسبة 45% من المبلغ المعتمد، والبيان التالي يبين ذلك:

مليون دولار أمريكي

المشروعات الإنتاجية	المبلغ المعتمد الأولي	المبلغ بعد الاعتمادات الإضافية	المنصرف الفعلي	الفرق بين المبلغ بعد الاعتماد الإضافي والمنصرف الفعلي	نسبة الفرق إلى المعتمد %
تنمية الآبار الإنتاجية	271.09	273.19	176.48	(96.71)	(35)
الاستكشافات	87.91	87.47	0.44	(87.03)	(99)
التسهيلات الإنتاجية	352.52	408.02	248.75	(159.27)	(39)
رسملة الأعمال على البئر	251.87	251.87	152.87	(99)	(39)
الدعم الصناعي	62.31	83.98	49.02	(34.96)	(42)
الصحة والسلامة والبيئة	14.73	15.18	2.11	(13.07)	(86)
الدعم الاجتماعي	8.48	8.48	2.74	(5.74)	(68)
الأصول المنقولة	13.66	18.96	3.60	(15.36)	(81)
الإجمالي	1,062.58	1,147.15	636.01	(511.14)	(45)

ومن البيان السابق يتبين استمرار قيام المنطقة بطلب اعتمادات إضافية للمشروعات الإنتاجية في حين لم تقم بصرف المبالغ المعتمدة الأصلية قبل طلب تلك الاعتمادات لبعض المشروعات الإنتاجية.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقاريره عن السنوات المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه أن المنطقة قامت بوضع خطط لتحسين الالتزام بالإنفاق الرأسمالي.

وطلب الديوان الالتزام بالخطط الموضوعة وتفعيل الإجراءات اللازمة لتحقيق خطة الإنفاق الرأسمالي لكي يمكن الاستفادة من مشروعات الإنتاج طبقاً للمواعيد المحددة لها لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة.

وأفادت الشركة بأنها تطبق مؤشرات الإنفاق التي تساعد في تحقيق أداء أفضل لخطة الإنفاق الرأسمالي وأن الانخفاض في الصرف يعتبر أحد نتائج توقف الإنتاج لفترة غير معلومة مما أدى إلى تأخير مراحل بعض المشروعات.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه.

- **مشروع تعديل مسار الخطوط البحرية:**

قامت المنطقة بإسناد المشروع رقم (HD553FM05) الخاص بتعديل مسار خطوط الزيت والغاز والذي بدأ العمل به في 2011/1/3 على أن ينتهي في 2015/12/31 إلى إحدى الشركات الأجنبية بمبلغ 35,233,000/00 دولار أمريكي، وتبين تدني نسب إنجاز المشروع حتى 2014/12/31، حيث بلغت 24.8% في حين أن النسبة المحددة هي 77% وفقاً لتقرير دائرة المشروعات للربع الرابع، ويرجع السبب الرئيسي للتأخير إلى تغير خطط إدارة الإنتاج البحري المسئولة عن طلب أوامر العمل الخاصة بتعديل مسارات خطوط الزيت والغاز البحرية لتسهيل دخول الحفارات البحرية إلى منصة الإنتاج، الأمر الذي تطلب تأجيل أو إيقاف بعض الأعمال والعودة لها لاحقا، وكان من المفترض حسب الخطة المعتمدة من دائرة الإنتاج البحري أن يتم تعديل مسار عدد 5 خطوط زيت وغاز خلال السنة المالية 2014 إلا أنه تم تعديل خط واحد فقط.

وطلب الديوان اتخاذ الإجراءات الكفيلة لسرعة إنجاز المشروع لما له من أهمية في الإنتاج بالمنطقة وإعادة تقييم المقاولين بناءً عن تعاملاتهم السابقة مع الشركة لما لذلك من تأثير مباشر على إنجاز المشروعات وتحميل المقاول بغرامات التأخير وفقاً لبنود العقد.

وأفادت الشركة بأن المقاول يعمل بأوامر رسمية من المنطقة تصدر على حسب أولويات العمل في المواقع البحرية مع مراعاة شروط الأمن والسلامة وهذه التغييرات في الخطط لا تؤثر على المدفوعات اليومية للمقاول لأن عقد المقاول يعتمد على الدفع اليومي للعمل المستمر المطلوب من المنطقة بغض النظر عن موقع ونوعية هذا العمل مما يعني أنه عندما يتوقف

العمل في موقع للعودة إليه لاحقاً فإن العمل يكون مستمراً في موقع آخر وعليه يكون الدفع اليومي للمقاول مستمر لكونه على رأس العمل.

وعقب الديوان مؤكداً على مراعاة الدقة عند إعداد خطة الأعمال المطلوبة لضمان إنجازها وفق الجدول الزمني المحدد لها.

- **مشروع تركيب خط نقل خام الحوت الجديد:**

قامت المنطقة بإسناد المشروع رقم (HQ130PC12) الخاص بتركيب خط نقل خام الحوت الجديد والذي بدأ العمل به في 2013/5/7 على أن ينتهي في 2014/11/6 إلى إحدى الشركات الأجنبية بقيمة 64,500,000/00 دولار أمريكي، ولم يتم الانتهاء من تنفيذ المشروع حتى 2014/12/31، حيث بلغت نسبة الإنجاز الفعلية 17.5% وذلك حسب تقرير دائرة المشروعات للربع الرابع، ويرجع السبب الرئيسي للتأخير إلى تعرض المقاول لأزمة مالية أثرت على سير الأعمال، مما أدى إلى توقف الأعمال الجوهرية المتعلقة بتغليف الأنابيب، والمسح الذي يسبق أعمال التركيب، وكذلك تجميع الوحدات خارج الموقع، كما لم يلتزم المقاول بخطة توفير العمالة منذ مايو 2014 حيث بلغت في أحد الأشهر 9% فقط، ونظرا لهذه الأسباب لم يتم البدء بأعمال البناء والتركيبات الرئيسية للمشروع.

والجدير بالذكر أن المقاول طلب في 2014/7/1 برفع مطالبات بقيمة 96,400,000/00 دولار أمريكي وزيادة مدة المشروع لينتهي في 2015/9/11 إلا أن المنطقة قامت في 2014/11/26 برفض تلك المطالبات نتيجة لعدم وجود تبريرات كافية لها.

علماً بأن المشروع يعتبر ضروريا لاستبدال خط الإنتاج الحالي المتوقف منذ 2014/1/8 نتيجة تسرب تم إصلاحه ولكن لم يتم الإنتاج منه لرفض الشريك تشغيله خوفا من الأضرار بالبيئة في حال حدوث تسريب جديد والانتظار لحين الانتهاء من المشروع.

وطلب الديوان دراسة وتقييم أداء المقاول وقدرته على تنفيذ المشروع واتخاذ ما يلزم في ضوء نتائج تلك الدراسة وإعادة تقييم المقاولين فنياً ومالياً قبل التعاقد معهم لكي تتجنب المنطقة تأخر تنفيذ المشروعات عن الخطط المحددة لها.

وأفادت الشركة بأنه تم تقييم أداء المقاول وأسباب عدم قدرته على إنجاز العمل وتبين أن السبب الرئيسي هو عدم قدرته مالياً على الاستمرار في العمل، وبناء على ذلك تم عقد اجتماع

معه حيث طلب مبلغ مقدم للصرف على بعض الأعمال المتبقية لإنجاز المشروع من خلال القيمة الأصلية للعقد، وقامت المنطقة بدراسة طلبه لإنجاز المشروع بأسرع وقت ممكن، لذلك تم تجهيز مذكرة تفاهم ليتم اعتمادها من المقاول تقضي باستمراره فوراً في تنفيذ الأعمال طبقا للقيمة المعتمدة للعقد، حيث تتولى المنطقة مهمة صرف مستحقات الموردين بشكل مباشر بعد تقديم المقاول الضمانات المالية المطلوبة، وما زالت المباحثات مستمرة معه حيث من المتوقع الانتهاء من المسودة النهائية للاتفاق مع خطة سير العمل للمرحلة القادمة في نهاية شهر يونيو من عام 2015 كما تم تقييم المقاول مالياً وفنياً قبل ترسيه العقد طبقا للوثائق المقدمة منه وكانت النتائج إيجابية في حينه.

وعقب الديوان بسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة للانتهاء من تنفيذ المشروع لما لذلك من أثر على الإنتاج واتخاذ الإجراءات اللازمة مع المقاول للحفاظ على حقوق المنطقة ودراسة إجراءات تقييم المقاولين مالياً وفنياً واتخاذ ما يلزم في ضوء نتائج تلك الدراسة لضمان تنفيذ المشروعات في الوقت المحدد لها.

- **<u>مشروع المسح الزلزالي لحقل الحوت:</u>**

قامت المنطقة بإسناد عقد تنفيذ المشروع رقم (HQ028ED11) الخاص بإجراء مسح زلزالي ثلاثي الأبعاد لحقل الحوت للحصول على بيانات عالية الجودة لاستكشاف وتطوير الحقل والذي بدأ تنفيذه بتاريخ 2012/9/2 على أن ينتهي في 2014/3/11 إلى إحدى الشركات بمبلغ 50,554,000/00 دولار أمريكي، وتبين عدم دقة نطاق العمل الأصلي للمشروع، الأمر الذي أدى إلى قيام المنطقة بإصدار أمر تغييري بتاريخ 2013/11/7 بتمديد العقد لمدة 6.5 شهر لينتهي في 2014/9/30 وذلك لإضافة أعمال جديدة عبارة عن أعمال التفسيرات الجيولوجية والجيوفيزيائية وبعض أعمال المعالجة الخاصة للبيانات الزلزالية.

وطلب الديوان مراعاة الدقة عند اعداد نطاق العمل الأصلي للعقد للحد من إصدار أوامر تغييرية لاحقاً وتجنباً لتأخر انتهاء المشروع في الوقت المحدد.

وأفادت الشركة بأن مشروع المسح الزلزالي لحقل الحوت كان ثلاثي الأبعاد ومتعدد البيانات وقد كانت هذه التجربة الأولى للمنطقة وعليه فقد كانت الحاجة لتعديل نطاق العمل الأصلي للمشروع من أجل الحصول على بيانات سيزميه ذات جودة ودقة عالية والتي كان

يحكمها طبيعة البيانات السيزميه المسجلة في الحقل، ويتم ذلك حسب الإجـراءات المتبعة فـي المنطقة.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه.

- **مشروع تحسين وصيانة آبار الخفجي المرسملة:**

قامت المنطقة بإسـناد المشـروع رقـم (HQ776ED08) الخـاص بتحسـين وصيانـة الآبار المرسملة في المنطقـة إلى إحدى الشركات بمبلغ 136,954,000/00 دولار أمريكي، وتبين من المراجعة ما يلي:

- تدني نسب إنجاز المشروع حتى 2014/12/31، حيث بلغت 39% في حين أن النسبة المستهدفة هي 73%، ويرجع السبب الرئيسي للتأخير إلى توقف منصتي الحفر التابعتين لإحدى الشركات لمدة 185 يوم نتيجة انتهاء شهادات السلامة الخاصة بمعدات الحفـر للحفارتيـن، مما أدى إلى توقف العمل.
- عدم تحقيق خطة صيانة وتحسين الآبار الخاصة بالمشروع لعدد 40 بئر، حيث بلغ عدد الآبار التي تم صيانتها 14 بئر خلال السنة المالية 2014، وتم تأجيل ونقل عدد 26 بئر إلى خطة صيانة الآبار المرسملة الخاصة بالفترة 2015–2019 وذلك نتيجـة لسـوء تخطيط المقاول وضعف متابعة المنطقة له، مما أدى إلى حدوث عدة مشاكل منها عـدم القدرة للوصول لبعض الآبار نتيجة لوجود كابلات طاقة وخطوط أنابيب تعيق وصـول منصة الحفر إلى تلك المواقع، وكذلك عدم إجراء مسح التربة لبعض منصات الإنتـاج، الأمر الذي أدى إلى زيادة فـترات التأخير وبالتالي عدم تحقيق خطط الصـيانة التـي تخص السنة.

وطلب الديوان الالتزام بتنفيذ المشروعات وخطط الصيانة للآبار الإنتاجية في مواعيدها المحددة، وإعادة تقييم أداء المقاولين في ضوء تنفيذهم للمشروعات الحالية بالشركة والعمل على سرعة حل المشاكل أثناء التنفيذ والتأكد من صلاحية شهادات السلامة الخاصة بمعدات الحفر قبل بدء العمل.

وأفادت الشركة بأن التأخير يرجع لانتهاء شهادات السلامة الخاصـة بمعـدات الحفـر للحفارتيـن، مما أدى إلى توقف العمل لحين تجديد تلك الشهادات وصيانة المعـدات اللازمـة،

ونتيجة لذلك لم يتم التجديد لعقدي الشركة المتخصصة بتوريد منصات الحفر رغم حاجة الشركة لمنصات حفر إضافية خلال السنة السابقة، وسوف تقوم الشركة بالأخذ بتوصيات الديوان في أن تقوم بإخطار ومتابعة الإدارات المعنية في عمليات الخفجي المشتركة بفحص جميع المستندات والشهادات التابعة للمقاول وخاصة المتعلقة في السلامة وصحة المعدات للعمل وفقا لشروط السلامة المعتمدة في عمليات الخفجي المشتركة حتى لا تؤثر في تعطيل الأعمال.

وعقب الديوان بالتزام الشركة بما جاء بردها من مراعاتها لصلاحية شهادات السلامة الخاصة بمعدات الحفر قبل بدء العمل وأثناء التنفيذ لضمان استمراريته ومتابعة تنفيذ المشروعات واتخاذها الإجراءات اللازمة مع المقاولين غير الملتزمين بتنفيذ الأعمال.

- **مشروع حفر آبار استكشافية وتخطيطية للمنطقة الواقعة بين حقلي الحوت واللولو:**

قامت المنطقة بتأجيل المشروع رقم (HQ830ED09) الخاص بحفر آبار استكشافية وتخطيطية للمنطقة الواقعة بين حقلي الحوت واللولو والذي بلغت الموازنة المعتمدة له 232,367,000/00 دولار أمريكي في عام 2013 لمدة خمس سنوات بعد أن تبين لها وجود حاجة لإجراء دراسات ومسوحات زلزالية جديدة، وكذلك لعدم قدرة الحفارات المتعاقدة معها لحفر هذا النوع من الآبار، الأمر الذي أدى إلى عدم الاستفادة من المشروع وزيادة الإنتاج في المنطقة.

وطلب الديوان بيان أسباب عدم دقة الدراسات الفنية والمسوحات الزلزالية والمعدة قبل البدء بأعمال المشروع وعدم قدرة الحفارات المتعاقد معها لحفر هذا النوع من الآبار وأن يتم استكمال جميع دراسات المشروع الجديدة بالشمولية والدقة المطلوبة قبل اعتمادها.

وأفادت الشركة بأن عمليات الخفجي المشتركة قامت برصد ميزانية لمشروع حفر آبار استكشافية في الطبقات العميقة وذلك بناء على توجيهات من الشريكين ولكن منذ البدء في تجهيز العقد، قام الشريك بتأجيل تنفيذ المشروع حتى عام 2017، كما قامت باستعجال الأمر بالتنسيق مع شركة نفط الكويت وذلك لدراسة إمكانية قيام الحفارات المتوفرة لديها من الناحية الفنية لحفر هذا النوع من الآبار، حيث بينت الدراسة أنها لا تصلح لحفر الآبار العميقة.

وعقب الديوان بمراعاة الدقة للدراسات الفنية والمسوحات الزلزالية المعدة قبل البدء بأعمال المشروع تجنباً لتأخر المشروعات عن الخطط المحددة لها.

- **مشروع تمديد وتوزيع الخطوط البحرية للزيت والغاز:**

تبين من مراجعة المشروع رقم (HD553FM05) الخاص بتمديد وتوزيع الخطوط البحرية للزيت والغاز والذي بلغت الموازنة المعتمدة له 77,452,000/00 دولار أمريكي في عام 2011 ولمدة 5 سنوات، ما يلي:

- تدنت نسبة إنجاز المشروع حتى 2014/12/31، حيث بلغت 68.9% في حين أن النسبة المخططة لها 85.3%.
- تدني الصرف الفعلي على المشروع خلال عام 2014، حيث بلغ المنصرف 2,660,000/00 دولار أمريكي بانخفاض قدره 12,250,000/00 دولار أمريكي وبنسبة 82.2% عن المبلغ المقدر للصرف والبالغ 14,910,000/00 دولار أمريكي.

ويرجع ذلك إلى عدم دقة خطط الإنتاج وكذلك التغيير في أولويات العمل وعدم التنسيق بين دائرة الصيانة ودائرة الإنتاج البحري في المنطقة، حيث تم إصدار أمري عمل من دائرة الصيانة للمقاول لمد الخطوط البحرية للزيت والغاز لمنصة الإنتاج البحري المتكاملة خلال الربع الأخير من عام 2014 ولم يتم تنفيذ تلك الأوامر من قبل دائرة الإنتاج البحري لوجود حفار بحري على المنصة وتمت جدولتها للتنفيذ خلال الربع الأول من عام 2015.

وطلب الديوان مراعاة الدقة عند تحديد أولويات العمل وخطط الإنتاج قبل بدء الأعمال والتنسيق مع الإدارات المختلفة عند إصدار طلبات وأوامر عمل من قبل دائرة الصيانة أو دائرة الإنتاج البحري لتجنب أي تأخير عند التنفيذ.

وأفادت الشركة بأنه يتم تحديد وجدولة خطة العمل في تمديد وتوزيع الخطوط البحرية مع الإدارات المختلفة وعقد اجتماعات دورية مع أخذ موافقات الدوائر المعنية لدراسة مسار الخطوط البحرية الجديدة وتجنب تعارض الورشة العائمة (البارجة البحرية) المملوكة للمقاول مع الوحدات البحرية المختلفة وذلك لتجنب أي تأخير عند التنفيذ.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه.

- **مشروع تمديد خط أنابيب لنقل حصة الكويت من الغاز الطبيعي:**

قامت المنطقة بإسناد المشروع رقم (HQ001KGOC11) الخاص بتمديد خط أنابيب لنقل حصة الكويت من الغاز والغاز المسال والذي يقدر بحوالي (40 مليون قدم مكعب) من الغاز وحوالي (6,000 برميل) من الغاز المسال يومياً والمنتج من العمليات المشتركة بالخفجي إلى دولة الكويت إلى إحدى الشركات العربية بمبلغ 153,340,610/00 دولار أمريكي ولمدة 3 سنوات ابتداءً من 2012/2/5، وتبين من المراجعة ما يلي:

- تم إيقاف المشروع في نهاية شهر أغسطس 2012 لمدة 8 شهور نتيجة اعتذار شركة نفط الكويت عن الاتفاق المسبق بالموافقة على ربط خط الغاز بمشروع وحدة صائد الشوائب الوسطى، مما ساهم بتدني نسبة إنجاز المشروع الفعلية، حيث بلغت 54.71% بينما كانت نسبة الإنجاز المخططة 87.4% حتى 2014/12/31.
- نقل إدارة المشروع من الشركة الكويتية لنفط الخليج (المكتب الرئيسي) إلى منطقة العمليات المشتركة بالخفجي، حيث تبين أن جميع العقود والخدمات المتعلقة بإدارة المشروع واستلام ودفع الفواتير تتم عن طريقها وذلك على الرغم من تمويل المشروع من الجانب الكويتي فقط لكونه أحادي الجانب للشريك الكويتي.
- إصدار عدد 11 أمر تغييري بإجمالي 1,552,098/00 دولار أمريكي على العقد مما أدى إلى تحمل الشركة أعباء مالية إضافية لتصبح التكلفة الإجمالية للمشروع 154,892,708/00 دولار أمريكي، وأورد الديوان بيان بجميع الأوامر التغييرية والتي تبين أن أغلبها ناتجة عن تغييرات في نطاق العقد.

وطلب الديوان سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال أعمال المشروع بالوقت المحدد نظرا لما له من أثر على عمليات الشركة والحد من إصدار الأوامرالتغييرية تفادياً لتحمل الشركة أعباء مالية إضافية، وضرورة احتفاظ إدارة العقود بالمكتب الرئيسي بنسخة من جميع العقود والخدمات والفواتير المتعلقة بمثل تلك المشروعات حتى يمكنها من الرقابة والمتابعة الفعالة عليها خاصة وأن الشركة تتحمل تكلفتها بالكامل.

وأفادت الشركة بأن المشروع يسير وفقاً للجدول الزمني المعدل دون تأخير حيث من المتوقع انتهاؤه في عام 2016.

وعقب الديوان مؤكداً على المتابعة المستمرة لتنفيذ المشروع حتى يتم الانتهاء منه في التاريخ المحدد له وتفعيل الرقابة على تكلفته خاصة وأن الشركة تتحملها بالكامل.

- **استمرار عدم الاستفادة من الاحتياطيات النفطية الموجودة بمكمن حقل الدرة:**

استمر توقف أعمال تنفيذ مشروع تطوير حقل الدرة في المنطقة خلال السنة المالية 2014 والذي بلغت تكلفته التقديرية 816,910,000/00 دولار أمريكي تمثل 34% من إجمالي قيمة المشروعات الرأسمالية في المنطقة، حيث أفادت الشركة أنها رفعت الموضوع إلى مؤسسة البترول الكويتية ووزارة النفط الكويتية وذلك للتنسيق مع وزارة البترول والثروة المعدنية في دولة الشريك لإيجاد حل في سبيل الاستفادة من الاحتياطيات النفطية الموجودة في حقل الدرة بأسرع وقت ممكن نظراً لكونه من المشروعات الحيوية التي تعود بالفائدة على أعمال الشركة من خلال توريد الغاز والغاز المسال لدولة الكويت علماً بأنه قد تم صرف مبلغ 87,710,000/00 دولار أمريكي حتى نهاية ديسمبر 2012 تمثلت في عقد الدراسة التفصيلية وعقود فرعية وخدمات بنسبة 48% من إجمالي مبالغ مقدرة لهذه البنود بلغت 180,000,000/00 دولار أمريكي.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقاريره عن السنوات المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه بأنها قامت بالتنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية بهذا الشأن.

وطلب الديوان استمرار التنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية ووزارة النفط الكويتية للعمل على تذليل الصعوبات التي تواجه الشركة مع الجانب الآخر بهذا الخصوص لأهمية المشروع للشركة بوجه خاص والدولة بوجه عام.

وأفادت الشركة بأن وزارة النفط قامت بالتنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية والشركة حيث وجه وزير النفط الكويتي خطاب لنظيره من الجانب الآخر بتاريخ 2014/10/27 لحثه على استئناف المشروع، وبدوره قام وزير البترول والثروة المعدنية في دولة الشريك بتاريخ 2015/1/5 بالموافقة على مقترح تكليف شركة استشارية لدراسة الخيار الأمثل لتطوير حقل الدرة على أساس أصول التشغيل السليمة وطبقا لأحدث أساليب الصناعة وتخفيض التكاليف الرأسمالية والتشغيلية وتحقيق النواحي الأمنية اللازمة.

وعقب الديوان باستمرار الشركة بالتنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية ووزارة النفط الكويتية ومتابعة مقترح تكليف الشركة الاستشارية لدراسة الخيار الأمثل لتطوير حقل الدرة وموافاته بما يتم في هذا الشأن.

د- استمرار قيام المنطقة بإلغاء بعض المناقصات بعد دراستها وطرحها وقبل ترسيتها:

استمرت المنطقة بإلغاء بعض المناقصات خلال السنة المالية 2014 بعد دراستها وطرحها واعتمادها بالموازنات الرأسمالية السابقة وعددها أربع مناقصات، والبيان التالي يبين ذلك:

م	رقم المناقصة	موضوعها	أسباب إلغاؤها
1	HQ223ED13	عمليات الحفر وصيانة الآبار	قبول عطاء واحد فقط من الناحية الفنية من أصل 3 عطاءات
2	HT220CB13	أثاث لمنازل العائلات	حسب تعميم وزارة النفط لابد من مراجعة نطاق العمل وإعادة تقديمه
3	HD251ED13	البطانة الداخلية للأنابيب وملحقاتها	نتيجة طول إجراءات المناقصة لم تعد الحاجة للمشروع
4	HQ247ED13	أدوات الطوارئ	لم يقدم أي من المتناقصين عطاءاتهم

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقريره عن السنة المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه بأن لجنة العمليات المشتركة ولجنة المناقصات المشتركة في المنطقة تقومان بالعمل للحد من إلغاء المناقصات مستقبلاً.

وطلب الديوان مجدداً مراعاة الدقة عند تحديد المواصفات الفنية للمناقصات وإعداد الدراسات اللازمة لتجنب إلغاؤها أو لإعادة طرحها مرة أخرى أو التمديد لمقاولين حاليين وتحمل الشركة تكاليف إضافية نتيجة لذلك، وضرورة تأهيل المقاولين القادرين على تلبية احتياجات المنطقة من تنفيذ المشروعات.

وأفادت الشركة بأن ذلك يرجع إلى عدة أسباب منها أن لجنة المناقصات المشتركة في اجتماعها بتاريخ 2014/3/11 لم توافق على فتح أسعار العطاءات المقدمة لإحدى المناقصات وطلبت البحث عن إمكانية تمديد مدة العقد كما أن وزارة البترول والثروة المعدنية في دولة الشريك طلبت إعطاء الأولية للمشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية أو الخليجية لذلك تم إعادة صياغة نطاق عمل إحدى المناقصات مما أدى إلى إلغاؤها في حين لم يتقدم أي مقاول بعطائه لمناقصة أخرى مما أدى إلى إلغاؤها أيضاً.

وعقب الديوان بأهمية مراعاة الأسباب التي أوردتها الشركة في ردها عند تحديد المواصفات الفنية للمناقصات مستقبلاً لتجنب إلغاؤها أو إعادة طرحها مرة أخرى أو التمديد لمقاولين حاليين وتحمل الشركة تكلفة إضافية.

هـ- استمرار التأخر في أعمال التوريد لبعض أوامر الشراء:

استمر التأخر في أعمال التوريد لبعض أوامر الشراء مما قد يسبب تأخر في تنفيذ بعض المشروعات أو الأعمال الخاصة بالعمليات الإنتاجية، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقريره عن السنة المالية 2012، وأفادت الشركة في حينه بأنها ستقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تأخر توريد المواد المشتراه.

وطلب الديوان مجدداً دراسة أسباب تأخر توريد المواد واتخاذ ما يلزم من إجراءات نحو الموردين المتأخرين ووضع آلية لتجنب التأخير مستقبلاً.

وأفادت الشركة بأنه في حالة الموردين الذين يقومون بتأخير توريد المواد الأخرى (غير الكيماوية والاتصالات) لأسباب غير مقبولة فقد تم تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في كراسة المناقصات (غرامات التأخير) كما تم الاستعانة بأحد المكاتب الاستشارية لوضع آلية لقياس أداء الموردين ولتجنب التأخير مستقبلاً.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه وبسرعة وضع المكتب الاستشاري آلية لتجنب التأخير كما جاء برد الشركة ومتابعة تنفيذها.

و- الملاحظات التي شابت أعمال الحفر التطويري والاستكشافي في المنطقة:

تبين من مراجعة أعمال الحفر التطويري والاستكشافي ما يلي:

- توقف عدد 18 بئر عن الإنتاج بمكامن حقل الخفجي حتى 2014/12/31 يرجع بعضها إلى عام 1981 منها عدد 10 آبار معلقة عن الإنتاج وعدد 8 آبار مهجورة، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.
- استمر زيادة عدد أيام الحفر الفعلية لبعض الآبار عن عدد الأيام المقدرة لها حيث بلغت نسبة الزيادة لإحدى تلك الآبار 33%، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.

- استمر وجود آبار تم الانتهاء من حفرها ولم يتم ربطها بمراكز التجميع ووجود آبار أخرى تم ربطها بمراكز التجميع ولم توضع على خط الإنتاج الأمر الذي يحول دون الاستفادة من تلك الآبار، وأورد الديوان بيان بالآبار التي تم حفرها خلال السنة ولم يتم ربطها بمراكز التجميع وكذلك بيان بالآبار التي تم ربطها بمراكز التجميع خلال السنة ولم توضع على الإنتاج.
- استمر عدم توزيع التكلفة المقدرة لكل بئر على عناصر التكاليف الخاصة به، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقاريره عن السنوات المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه بأنها ستقوم بتحسين عملية التخطيط لعمليات الحفر الفعلية.

وطلب الديوان مجدداً مراعاة الدقة عند تحديد الأيام المقدرة لعمليات الحفر والصيانة للآبار وسرعة ربط الآبار بعد حفرها بمراكز التجميع ووضعها على الإنتاج لما له من تأثير على عمليات وخطط الإنتاج، وكذلك تلافي أوجه القصور في نظام التكاليف لتحديد التكلفة الفعلية لكل بئر.

وأفادت الشركة بأن هناك بعض الصعوبات في الآبار مثل استعصاء مواسير الحفر، وتهدم وانهيار جدران البئر، وبذلك يزيد الوقت الفعلي للبئر مقارنة بالوقت المقدر، وفي بعض الأحيان يتم تعديل خطة الحفر للوصول لإنتاج أعلى من المقرر، وسيتم العمل على تحسين التخطيط لعدد أيام الحفر من خلال الخطة تحت الإعداد والخاصة للسنوات 2015-2019 لتشمل التحوط للتوقفات غير المنتجة خلال عمليات الحفر، علماً بأنه لم يتم توصيل أنابيب تدفق النفط من محطة الضخ الى مراكز التجميع (IWJ6,7) بعد حفر هذه الآبار وهي مدرجة في الجدول الزمني بالخطة المعتمدة، وسوف يتسنى لدائرة الاستكشاف والتطوير بناء قاعدة بيانات تفصيلية يتم من خلالها توزيع التكاليف المقدرة بدقة على عناصر التكاليف الخاصة ومراعاة الدقة عند تحديد الأيام المقدرة لعمليات الحفر والصيانة للآبار.

وعقب الديوان بالتزام الشركة بما جاء بردها من مراعاتها للدقة عند تحديدها لأيام الحفر والصيانة وتنفيذها خطة للحد من التوقفات غير المنتجة وبنائها قاعدة بيانات تفصيلية يتم من خلالها توزيع التكاليف المقدرة بدقة على عناصر التكاليف.

ديوان المحاسبة

ز- **عدم مراعاة الدقة عند إعداد خطط الصيانة في المنطقة:**

تبين من مراجعة خطط الصيانة في المنطقة خلال السنة المالية 2014، ما يلي:

- انخفضت تكلفة الصيانة الفعلية لبعض الخزانات عن التكلفة المقدرة لها، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.
- تأخرت المنطقة بإجراء الصيانة للخزانات حيث تم صيانة خزانين فقط من أصل 9 خزانات كان مخطط صيانتهم خلال السنة المالية 2014.

وطلب الديوان مراعاة الدقة في إعداد التكاليف المقدرة لأعمال الصيانة للخزانات حتى تكون أداة فعالة للرقابة وكذلك تنفيذ خطة الصيانة للخزانات طبقاً للتواريخ المحددة لها حتى يمكن الاستفادة مها.

وأفادت الشركة بأن تأخر إجراء الصيانة يعود لعدم الترخيص بإخراج الخزان من الخدمة لأسباب تشغيلية، وعدد الخزانات المقدرة سنوياً لا يتجاوز 4 خزانات في أحسن الاحوال حسب الظروف التشغيلية.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه.

3- منطقة العمليات المشتركة بالوفرة:

أ- **الملاحظات التي شابت العقود في المنطقة:**

- **العقد رقم (JO/SC267/WO10):**

قامت المنطقة بإسناد العقد رقم (JO/SC267/WO10) والخاص بالتحكم بجودة مناقصات وعقود خدمات صيانة الآبار وحفرها والتدقيق عليها لإحدى الشركات الأجنبية بمبلغ 1,730,225/00 دولار أمريكي ولمدة 5 سنوات تبدأ من 2012/1/5، وتبين من المراجعة ما يلي:

- التعاقد مع المورد كمصدر وحيد على الرغم من اعتراض ممثل الشركة الكويتية لنفط الخليج في لجنة المناقصات الداخلية في المنطقة على ذلك.

- ضعف الرقابة على أداء المقاول وذلك للتأكد من التزامه بتنفيذ بنود العقد، حيث يقوم القسم المعني بالمنطقة بطلب تنفيذ الأعمال عن طريق البريد الالكتروني، وبالتالي عدم قدرة المنطقة على متابعة الأعمال التي أوكلت للمقاول أولا بأول.
- عدم قيام المنطقة بإصدار شهادة نهاية أعمال أوامر الخدمة للمقاول والتي تحدد مدى التزامه بتنفيذ الخدمة كما ينبغي وفي الوقت المحدد مما يؤدي إلى صعوبة تطبيق الغرامات عليه إن وجدت، حيث أفادت المنطقة بردها المؤرخ 2014/3/11 بأنها ستقوم بإعداد نماذج لطلبات الخدمة تكون مستوفية لبداية ونهاية الخدمة.
- عدم قيام المقاول بتجديد وثيقة التأمين، حيث انتهت صلاحيتها في 2012/12/14 ولم تغطي كامل فترة العقد والتي تنتهي في 2016/1/5.
- عدم قيام المقاول بتعيين عمالة وطنية كويتية ومن الجانب الآخر بالمخالفة للبند رقم (19.13) من الشروط العامة لعقود الخدمات الذي ينص على "ضرورة قيام المقاول بتعيين عمالة وطنية كويتية ومن الجانب الآخر على هذا العقد".

وطلب الديوان ضرورة طرح مثل تلك العقود كمناقصة عامة وذلك للاستفادة من تنافس المقاولين وبالتالي الحصول على أفضل الأسعار، وكذلك وضع نظام دقيق لمتابعة أوامر الخدمة أولا بأول لكي تتجنب المنطقة أي تأخير عليها، وضرورة متابعة المقاولين للقيام بتجديد وثيقة التأمين حفاظا على ممتلكات المنطقة وحقوقها، وإلزام المقاول بتنفيذ جميع بنود العقد وخاصة فيما يتعلق بتعيين القوى العاملة الوطنية.

وأفادت الشركة بأنه تم أخذ الموافقات اللازمة لطرح العقد كمصدر وحيد كما أوجدت نظام متابعة لأداء المقاولين وستقوم بتفعيل البند الخاص بتوظيف القوى العاملة الوطنية حسب اللائحة التنفيذية.

وعقب الديوان بالتزام الشركة بما جاء بردها من تطبيق البند المتعلق بتعيين القوى العاملة الوطنية ومتابعة تطبيق النظام الذي وضعته الشركة لأداء المقاولين لضمان حسن سير الأعمال.

- **العقد رقم (JO/HC100/MP09):**

قامت المنطقة بإسناد العقد رقم (JO/HC100/MP09) والخاص ببناء خزانين للنفط الخام سعتهما 100 ألف برميل، و50 ألف برميل بالإضافة إلى بناء خزانين آخرين لتخزين الكيماويات في المنطقة بسعة 25 ألف برميل لكل منهما، لإحدى الشركات بمبلغ 5,687,000/000 دينار كويتي ولمدة 730 يوم تبدأ من 2012/1/7، وتبين من المراجعة ما يلي:

- تأخر بدء تنفيذ العقد لمدة 22 شهر، حيث كان التاريخ المحدد للبدء في 2010/3/1.
- زادت القيمة الفعلية للعقد بمبلغ 1,677,000/000 دينار كويتي وبنسبة زيادة قدرها 42% عن القيمة التقديرية البالغة 4,010,000/000 دينار كويتي.
- تأخرت المنطقة بإقفال المناقصة من 2010/4/4 ولأكثر من مرة حتى 2010/5/30، وهو ما ترتب عليه عدم الشفافية بين جميع المقاولين المتقدمين وكذلك تأخر الإجراءات التالية حتى إتمام التعاقد.
- عدم قيام المنطقة بتطبيق بند غرامات التأخير على المقاول بدقة، حيث لم يلتزم بتنفيذ الأعمال وفق المدة الزمنية المتفق عليها والتي تنتهي في 2014/1/6 وبزيادة قدرها 449 يوم حيث تم احتساب غرامة تأخير بقيمة 723,800/000 دينار كويتي وهي تمثل 329 يوم في حين تبلغ قيمة الغرامة الواجب احتسابها 987,800/000 دينار كويتي حتى تاريخ 2015/3/31.
- قام المقاول بطلب تأشيرات عمالة بلغت 325 عامل كما جاء بكتابه المؤرخ 2013/2/18 واستخدم منها 144 عامل لتنفيذ العقد، وبنقص قدره 181 عامل عن إجمالي عدد العمالة الممنوحة له، وعلى الرغم من ذلك قام المقاول بطلب عدد 70 سمة دخول تجارية أخرى وبصورة مستعجلة ولمدة 9 شهور، تم تمديدها لاحقا لتصل إلى 20 شهر وفق ما جاء بتقرير وحدة التدقيق الداخلي في المنطقة.

وطلب الديوان مراعاة الدقة في تحديد تكلفة المشروعات ومدة تنفيذها وكذلك مواعيد إقفال المناقصات حتى يتم الاستفادة منها حسب الخطط المحددة لها، وتطبيق بنود العقد الخاصة

بغرامات التأخير على المقاول وعدم تخفيضها حفاظا على حقوق المنطقة، ودراسة الحاجة الفعلية من العمالة التي يطلبها المقاولين في عقودهم حتى تتجنب الشركة استخدام تلك التأشيرات بغير الغرض المخصص لها.

وأفادت الشركة بأن سبب تأخير بدء تنفيذ العقد هو أن أقل الأسعار المقدمة من المقاولين للمناقصة كان أعلى من التكلفة التقديرية التي تم اعتمادها مما تطلب تغيير ميزانية المشروع حسب الإجراءات المتبعة والحصول على الموافقات الرسمية، كما أنها تتفق مع ملاحظة الديوان فيما يخص الفارق بين التكلفة الفعلية والتقديرية وستقوم بورش عمل مع الجهات الطالبة لتحديد نطاق الأعمال والتكلفة التقديرية وذلك لتفادي هذا الأمر مستقبلاً، كما أنها قامت بالتمديد لإتاحة الفرصة لعدد أكبر من المقاولين للمشاركة والحصول على سعر تنافسي، كما ستقوم بتطبيق غرامات التأخير على المقاول فور وصول الفواتير المتبقية في حال ثبت أن أسباب التأخير كانت من قبله، أما فيما يخص طلب المقاول عدد 70 سمة دخول تجارية إضافية فإن ذلك رغبة منه بسرعة تنفيذ أعمال العقد لعدم تمكنه من جلب العمالة الكاملة في الوقت المناسب حسب طلب التأشيرات، ونتيجة لذلك اعتمدت الشركة في عام 2014 وضع آلية تقرير استخدام العمالة في العقود بشكل ربع سنوي يقدم من قبل المقاولين لمتابعة مثل هذه الأمور بالإضافة الى طلب كل المناقصين تقديم عرض مع كل مناقصة للعمالة المطلوبة للأعمال والخدمات.

وعقب الديوان مؤكداً على التزام الشركة بتنفيذ الإجراءات التي أشارت إليها بردها من وضعها آلية لاستخدام العمالة في العقود وتطبيقها غرامات التأخير على المقاول فور وصول الفواتير المتبقية وتحديد نطاق الأعمال والتكلفة بدقة لتفادي تأخر بدء تنفيذ المشروعات مستقبلاً.

- **العقد رقم (JO/SC187/GS07):**

قامت المنطقة بإسناد العقد رقم (JO/SC187/GS07) والخاص بتقديم خدمات النظافة والتغذية في المنطقة لإحدى الشركات بمبلغ 4,765,760/000 دينار كويتي ولمدة 43 شهراً تبدأ من 2009/3/21، وتبين من المراجعة ما يلي:

- تأخر بدء تنفيذ العقد لمدة 7 شهور، حيث كان التاريخ المخطط له 2008/8/21، مما أدى إلى تمديد العقد السابق.

- زادت القيمة الفعلية للعقد بمبلغ 1,965,760/000 دينار كويتي وبنسبة زيادة قدرها 70% عن القيمة التقديرية البالغة 2,800,000/000 دينار كويتي.

- مخالفة المنطقة للبند رقم (2.6) من بنود العقد والذي ينص على "إمكانية تمديد مدة العقد لسنتين بحد أقصى" حيث قامت المنطقة بإصدار أمر تغييري لتمديد مدة العقد لسنتين تنتهي في 2014/3/20، ثم قامت بإصدار أمر تغييري آخر لتمديد مدة العقد مرة أخرى لمدة 5 شهور تنتهي في 2014/8/20 وبقيمة إجمالية بلغت 544,000/000 دينار كويتي لتصبح المدة الإجمالية للعقد 29 شهراً.

وطلب الديوان مراعاة الدقة في تحديد قيمة العقود ومدتها حتى تكون أداه فعالة في الرقابة على تنفيذها، والالتزام بتطبيق بنود العقد فيما يخص المدة المسموح بها لتمديده.

وأفادت الشركة بأن القيمة التقديرية الأولية تم إعدادها بناءً على الهيكلة التنظيمية الفعلية الموجودة حينها وبعد تغييرها من قبل الشريكين تم تغيير القيمة التقديرية لاستيعاب العمالة المضافة تباعاً وتبني المعايير المستحدثة لأعمال التجهيزات الغذائية، أما بشأن التمديد لأكثر من سنتين فكان ذلك للدواعي التشغيلية آنفة الذكر، كما أنها ستقوم بمراعاة الدقة في تحديد قيمة العقود ومدتها والالتزام بتطبيق جميع بنود العقود مستقبلاً.

وعقب الديوان بأهمية التزام الشركة بما جاء بردها من مراعاتها الدقة في تحديد قيمة العقود ومدتها والتزامها بتطبيق بنود العقود.

- **<u>العقد رقم (JO/SC151/LSP06):</u>**

قامت المنطقة بإسناد العقد رقم (JO/SC151/LSP06) والخاص بتصميم الأعمال الهندسية والميكانيكية والكهربائية وبناء المرافق الخاصة بدائرة الغمر بالبخار لإحدى الشركات بمبلغ 19,825,000/000 دينار كويتي ولمدة 4 سنوات تبدأ من 2006/12/16 وتنتهي في 2010/12/15، وتبين من المراجعة ما يلي:

- تمديد العقد حتى 2015/7/31 وبزيادة قدرها 55 شهر عن التاريخ المحدد وذلك بالمخالفة للبند رقم (4.7) من العقد والتي ينص على أن "مدة العقد تبلغ 4 سنوات مع إمكانية تمديد العقد لمدة سنة إضافية واحدة فقط.

- عدم مراعاة الدقة في تقدير القيمة التقديرية للعقد والبالغة 25,000,000/000 دينار كويتي بزيادة قدرها 5,175,000/000 دينار كويتي عن القيمة الفعلية للعقد.

- قامت المنطقة بتضمين قيمة العقد مبلغ احتياطي بلغ 5,000,000/000 دينار كويتي وهو يمثل نسبة 25% من القيمة الإجمالية للتعاقد.

- قامت المنطقة بإصدار عدد 4 أوامر تغييرية لإجراء بعض التعديلات على نطاق العقد وزيادة كميات المواد المطلوبة وإضافة مواد شرائية في مجال العمل وإجراء بعض التغييرات في التصاميم الهندسية والإنشائية وقد قام المقاول خلالها بتنفيذ تلك الأعمال دون زيادة قيمة العقد أثناء الفترة مما يدل على أن القيمة المتعاقد عليها كانت مرتفعة وغير دقيقة.

- تم زيادة مبلغ بند الاحتياطي لاحقا من خلال الأمر التغييري رقم 4 بمبلغ 2,000,000/000 دينار كويتي وذلك رغبة من المنطقة ببناء مبنى مكاتب جديد لقسم (EOR) وذلك دون طرحها كمناقصة عامة كان بإمكان المنطقة حينها الحصول على أسعار تنافسية أفضل ولتصبح القيمة الإجمالية لبند الاحتياطي 7,000,000/000 دينار كويتي فيما بلغت القيمة الإجمالية للعقد 21,825,000/000 دينار كويتي.

- ارتفعت القيمة الفعلية لبعض أوامر الخدمة عن قيمتها المقدرة وبلغت نسبة الزيادة في إحداها إلى 274%، مما يدل على عدم الدقة في إعداد القيمة التقديرية لبعض أوامر الخدمة، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.

وطلب الديوان الالتزام ببنود العقد فيما يتعلق بالفترة الإضافية ومراعاة الدقة عند تحديد التصاميم الهندسية والإنشائية والأعمال والمواد المطلوبة، وكذلك مدة التنفيذ وتجنب تضمين العقود مبالغ احتياطية حتى تكون قيمة العقد أداة فعالة للرقابة عند تنفيذه والحد من إصدار الأوامر التغييرية بتحديد نطاق الأعمال والتكلفة التقديرية بدقة.

وأفادت الشركة بأنه بالنسبة للبند رقم (4.7) فهو ينص على إمكانية تمديد العقد لمدة سنة إضافية آخذين في الاعتبار إمكانية التمديد اذا اقتضت الحاجة التشغيلية ذلك بعد أخذ الموافقات المطلوبة، أما بخصوص القيمة الأصلية للعقد والبالغة 19,825,000/000 دينار كويتي وهي متضمنة مبلغ الاحتياطي والبالغ 5,000,000/000 دينار كويتي والتي وضعت عند تحضير

العقد لأن المشروع كان رائدا على المنطقة وتم فيه تجربة الحقن بالبخار بالمكمن الكربوني لأول مرة في العالم، حيث كان هناك الكثير من المجهول بما يخص المشروع وطريقة استجابة المكمن الكربوني للحقن بالبخار ويحتاج السرعة باتخاذ القرار وتطبيقه على أرض الواقع من قبل المقاول، أما فيما يخص إصدار عدة أوامر تغييرية فقد تم عقد عدة مفاوضات مع المقاول لضمان تغيير نطاق الأعمال حسب الحاجة التشغيلية لكل أمر تغييري لضمان الإبقاء على قيمة العقد الأصلية، أما بالنسبة للأمر التغييري المتعلق بقسم (EOR) فقد قام القسم بأخذ جميع الموافقات اللازمة من قبل لجنة العمليات المشتركة في المنطقة وبعده تم الطلب من قسم (LSP) تنفيذ المشروع بعد تأكد القسم من الموافقات المطلوبة كما هو مسموح به بالعقد وإتباع الإجراءات واللوائح الموجودة بالعقد، كما أنها ستقوم بمراعاة الدقة في تحديد قيمة العقود ومدتها والالتزام بتطبيق جميع بنود العقود.

وعقب الديوان بالتزام الشركة بما جاء بردها بمراعاة الدقة في تحديد قيمة العقود ومدتها والالتزام بتطبيق بنود العقد وكان من الأجدر طرح مشروع بناء مكاتب (EOR) في مناقصة عامة حتى تتمكن الشركة من الحصول على أسعار أفضل نتيجة التنافس بين الشركات.

- **العقد رقم (JO/SC370/JEP13):**

قامت المنطقة بإسناد العقد رقم (JO/SC370/JEP13) والمبرم في 2014/1/26 بمبلغ 225,420,726/39 دولار أمريكي لإحدى الشركات الأجنبية ولمدة خمس سنوات والخاص بتنفيذ عملية المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد في المنطقة والذي يغطي مساحة 4,612 كيلو متر مربع، وتبين من المراجعة ما يلي:

- تأخر البدء بإجراءات الطرح والترسية للمناقصة، حيث تم إدراج المبلغ المخصص للعقد ضمن ميزانية الشركة للسنة المالية 2009، إلا أنه لم يتم البدء بإجراءات الطرح إلا في نهاية ديسمبر 2013.
- أبدت منطقة العمليات المشتركة في نوفمبر 2013 رغبتها بالتعاقد مع نفس المقاول بالأمر المباشر على طريقة (Back to Back) مع عقد رقم (12050768) لدى شركة نفط الكويت والذي يعطي الحق للشركات الزميلة في الاستفادة من عقود قائمة بينهما وذلك لعدة أسباب منها اختصاراً للوقت لعدم إجراء مناقصة، وعدم الحاجة لدفع تكاليف

نقل المعدات المطلوبة وذلك لوجودها في عقد مشابه لدى شركة نفط الكويت، ولدى المقاول الخبرة في عقود مشابهه في كل من دولة الكويت والجانب الآخر، كما أن قيمة التعاقد بطريقة (Back to Back) تبلغ 200,000,000/00 دولار أمريكي تقل بمبلغ 25,420,726/39 دولار أمريكي عن القيمة التي تم التعاقد بها من خلال إجراء مناقصة.

- قامت المنطقة لاحقاً بطرح مناقصة جديدة للمشروع وإلغاء رغبة التوجه بالأمر المباشر وذلك رغبة من مؤسسة البترول الكويتية بالحصول على أسعار تنافسية من شركات أخرى.
- قصر المدة ما بين طرح المناقصة والإقفال، حيث تم طرح المناقصة في 2013/12/22 وتم الإقفال في 2014/1/12، وهي فترة غير كافية للمقاولين لدراسة وتقييم نطاق العمل وتقديم عرض سعر دقيق وفق الاحتياجات المطلوبة لتنفيذ العقد، علما بأنه تم إصدار توضيح رقم (1) في 2014/1/5 للإجابة على 67 استفسار تم طرحها من قبل المقاولين في الاجتماع التمهيدي.
- قبول العطاء المقدم من المقاول على الرغم من ملاحظات لجنة المناقصات المشتركة في كتابها المؤرخ 2014/1/12 على عطاءه ومن تلك الملاحظات عدم استخدامه لصيغة العطاء والمرفقات الأصلية للشركة، حيث قام بتسليم أسعاره في نماذج خاصة، بالإضافة إلى أن الكميات التي قدمها المقاول في العطاء لا تطابق الكميات المحددة في وثائق المناقصة، مما أدى الى اختلاف سعر العطاء المقدم من قبله والبالغ 120,592,240/000 دينار كويتي أي ما يعادل تقريبا 427,632,142/26 دولار أمريكي عن سعر الترسية والبالغ 225,420,726/39 دولار أمريكي وبفرق يبلغ 202,211,415/87 دولار أمريكي، ويرجع سبب الفرق إلى أن المقاول قدم اقتراحات بديلة من قبله لم تكن مطلوبة من العمليات المشتركة بالوفرة.

وطلب الديوان عدم التأخر بإجراءات طرح العقود، وبيان أسباب قصر المدة ما بين الطرح والترسية وقبول العطاء المقدم من قبل المقاول على الرغم من عدم استيفائه للشروط المطلوبة وعدم التعاقد مع المقاول بالأمر المباشر.

وأفادت الشركة بأن تأخر البدء بإجراءات طرح المناقصة كان بسبب انتظار موافقة الشريك على نقاط الاتفاق والاختلاف الفنية واللوجستية بهذا الشأن، أما بخصوص تطبيق آلية (Back to Back) مع عقد شركة نفط الكويت، فلقد كان توجه الشركة الاستفادة من الآلية المذكورة بالاستعجال بتوقيع العقد لوجود مشروعات مهمة مرتبطة بشكل مباشر بنتائج المسح وقد كان هناك رأي من قبل مؤسسة البترول الكويتية ووزارة النفط الكويتية إلى فتح باب المنافسة والتوجه إلى خيار المناقصة، كما أفادت أن عقد شركة نفط الكويت لا يتضمن بعض المتطلبات والمواصفات الفنية الإضافية والمختلفة، وكذلك لا يتضمن مناطق السبخات والعقبات اللوجستية في المنطقة، أما فيما يتعلق بقصر المدة ما بين طرح المناقصة والإقفال فإن ذلك للاستعجال بتوقيع العقد لوجود مشروعات مهمة مرتبطة بشكل مباشر بنتائج المسح، وقد تم توضيح ذلك لكل من المقاولين في أول اجتماع تمهيدي ولم يبدي أي منهم تحفظا بهذا الشأن، كما لم يبدي أي منهم رغبته بالزيارة الميدانية لمنطقة العمليات المراد العمل بها لمعرفتهم المسبقة بالمنطقة والمشروع.

أما فيما يتعلق بقبول العطاء من المقاول فإنه قام بتسليم أسعاره بنماذج خاصة أكثر مرونة وقام بتقديم خمسة خيارات إضافية، وقد تم اختيار أحد تلك التصاميم لأنه يطابق المواصفات المطلوبة والموافق عليها من قبل الشريكين وتم أخذ الموافقة من لجنة المناقصات المشتركة على عدم استخدام صيغة العطاء والمرفقات الأصلية للشركة، كما أن إرشادات التناقص في مستند المناقصة لا تنص على رفض عطاء المقاول في مثل هذه الحالات وذلك مراعاة لتوضيح عطاءات المقاولين.

وعقب الديوان مؤكداً على مراعاة أخذ الموافقات من الشركاء في الوقت المناسب لضمان عدم التأخير بإجراءات طرح المناقصات وضرورة أن تكون الأعمال محددة بشكل دقيق وواضح قبل طرحها ووجوب منح المتناقصين فترة كافية للدراسة وفهم جوانب المشروع بشكل كاف حتى تكون العطاءات المقدمة دقيقة ومتوافقة مع النماذج المعتمدة في الشركة، كما أن تعاقد الشركة عن طريق المناقصة حملها مبلغ إضافي قدره 25,420,726/39 دولار أمريكي، ولم يحقق الهدف منه المتمثل في الحصول على أسعار مناسبة.

- **العقد رقم (JO/SC214/CD08):**

قامت المنطقة بإسناد العقد رقم (JO/SC214/CD08) والخاص بتقديم خدمات إنهاء بعض الأعمال الخاصة بعقود قائمة في المنطقة كمقاول بديل لإحدى الشركات بمبلغ 9,983,992/000 دينار كويتي ولمدة 4 سنوات على أن تبدأ تلك الأعمال في 2009/12/12، وتبين من المراجعة ما يلي:

- قامت المنطقة خلال السنة المالية 2014 بإصدار عدد أمرين تغييريين بقيمة 8,000,000/000 دينار كويتي، بالإضافة إلى أمر تغييري خلال السنة المالية 2013 بقيمة 4,000,000/000 دينار كويتي لزيادة مدة العقد لمدة سنة بسبب عدم استكمال أعمال العقد، ليصبح إجمالي قيمة الأوامر التغييرية 12,000,000/000 دينار كويتي وبنسبة 120% من قيمة العقد.
- وجود عدد 25 أمر عمل تم إصدارها خلال السنة المالية 2014 تجاوزت التاريخ المحدد للانتهاء منها ولا زالت حتى 2015/3/31، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.
- عدم قيام المنطقة بتطبيق بند غرامات التأخير على المقاول على الرغم من تأخره في تنفيذ بعض أوامر العمل، وذلك بالمخالفة للبند رقم (4.6.10) من الشروط الخاصة بالعقد، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.

وطلب مراعاة الدقة عند تحديد الاحتياجات الفعلية للعقد للحد من إصدار أوامر تغييرية واتخاذ ما يلزم من إجراءات تجاه المقاول لتأخره في إنجاز بعض أوامر العمل وتطبيق غرامات التأخير عليه وفق بنود العقد وذلك حفاظاً على حقوق الشركة.

وأفادت الشركة بأنه تم طلب الأوامر التغييرية بناءً على احتياجات المنطقة المشتركة لبعض الأعمال التي لم يكن مخطط لها في بداية العقد، أما بالنسبة للأوامر التي تم إصدارها خلال السنة المالية 2014 وتجاوزت التاريخ المحدد للانتهاء فذلك نتيجة لتأخر المقاول في إصدار بعض شهادات الإنجاز على الرغم من إنجاز الأعمال على أرض الواقع وتم إصدارها لاحقا ومنها من سيطبق عليها غرامات تأخير، أما بالنسبة لعدم تطبيق غرامات التأخير على المقاول فذلك لأسباب عدة منها تغييرات فنية في المشروعات من قبل المنطقة المشتركة.

كما قامت الشركة في عام 2014 بالتعاقد مع شركة استشارية للنظر في أداء المشروعات وتقديم توصيات لأفضل السبل لإدارة المشروعات والنظر في نطاقات المشروعات وتم رفع التوصيات في أواخر عام 2014 إلى لجنة العمليات المشتركة للرد والعمل على تلك التوصيات، وللحد من إصدار أوامر تغييرية أخذت الشركة على عاتقها تبني الآليات التي قدمها أحد المستشارين والتي يمكن تطبيقها بشكل فوري ولا تحتاج لأخذ موافقات الشريكين بهذا الخصوص.

وعقب الديوان بمراعاة الدقة عند تحديد أعمال العقد وتطبيق الآليات التي قدمها المستشار للحد من إصدار الأوامر التغييرية وإلزام المقاول بإصدار شهادات الإنجاز حال الانتهاء من أوامر العمل المباشرة وموافاته تفصيلاً بما يتم بشأن تطبيق غرامات التأخير عليه طبقاً لبنود العقد واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ توصيات الشركة الاستشارية المتعلقة بأفضل السبل لإدارة المشروعات.

- **<u>العقد رقم (JO/SC280/WO11):</u>**

قامت المنطقة بإسناد العقد رقم (JO/SC280/WO11) الخاص بخدمات صيانة المضخات وقطع غيارها لإحدى الشركات بقيمة 30,442,116/00 دولار أمريكي والذي بدأ العمل به في 2013/12/22 ولمدة خمس سنوات، وتبين من المراجعة ما يلي:

- عدم قدرة المقاول على تنفيذ أمر التوريد رقم (WOD/NOV/13/434) والمؤرخ 2013/11/22 بقيمة 677,541/00 دولار أمريكي، وتجدر الإشارة إلى أنه قام في وقت سابق بتوريد طلبية تبين للمنطقة عدم مطابقتها للمواصفات المنصوص عليها بالعقد، بالإضافة إلى أن التوريد تم من خلال مقاول باطن غير معتمد من قبل المنطقة، وعليه تم رفض الطلبية.

- تقدم المقاول بطلب إضافة مورد جديد نظرا لعدم قدرة المورد الأصلي على توريد الطلبيات المطلوبة منه نظرا لبعض المشاكل الفنية والإدارية لدى المصنع وذلك على الرغم من تعهده سابقاً بالالتزام بالأسعار والمواصفات المقدمة من قبله، الأمر الذي أدى إلى موافقة المنطقة على ترسية العقد عليه.

وتجدر الإشارة إلى أن الديوان في تقريره عن السنة المالية السابقة قد أبدى تحفظه لترسية المناقصة على المقاول وذلك لأن أسعار قطع الغيار والبنود المتنوعة المقدمة منه غير واقعية لأنها تقل عن أسعار المصنع بشكل كبير وبالتالي لم يتمكن من الوفاء بالتزاماته تجاه توريد المواد حسب الخطة وتأخر أعمال المنطقة المترتبة على ذلك.

وطلب الديوان اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحفظ حقوق المنطقة تجاه المقاول وبيان أسباب الترسية عليه على الرغم من وجود مؤشرات مسبقة تدل على وجود مخاطر كبيرة وراء التعاقد معه أشار إليها الديوان في تقريره عن السنة المالية السابقة.

وأفادت الشركة بأنها تتفق مع ملاحظة الديوان وسوف تقوم إدارة عمليات الوفرة المشتركة بالعمل لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ حقوق المنطقة تجاه المقاول بما ينص عليه العقد، كما أن لجنة المناقصات بالمنطقة قد اعتمدت عطاء المقاول المذكور بعد أخذ تعهد خطي رسمي بالتزامه بالبنود والأسعار المذكورة في العقد.

وعقب الديوان بأهمية قيام المنطقة باتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المقاول لحفظ حقوقها كما أفادت بردها وتطبيق غرامات التأخير عليه طبقاً لبنود العقد وإعادة تقييم أداء المقاولين قبل الترسية تجنباً لتعثرهم أثناء التنفيذ.

- **<u>العقد رقم (JO/SC162/MP07):</u>**

قامت المنطقة بإسناد العقد رقم (JO/SC162/MP07) والخاص بأعمال التنظيف للسوائل النفطية اللزجة عن طريق إزالتها من البحيرات النفطية وإعادة تدويرها إلى محطات الإنتاج لإحدى الشركات بمبلغ 5,767,800/000 دينار كويتي على أن تبدأ الأعمال في 2009/1/1 ولمدة 3 سنوات، وتبين من المراجعة ما يلي:

- تأخر البدء في تنفيذ العقد إلى 2009/12/6 بمدة قدرها 340 يوم عن تاريخ التنفيذ طبقاً للعقد.
- قامت المنطقة بالموافقة لتمديد مدة العقد 6 مرات حتى يتسنى للمقاول استكمال أعمال العقد وإزالة ما تبقى من رواسب نفطية في البئر رقم (PIT28-A)، حيث قامت المنطقة بإصدار عدد 9 أوامر تغييرية على العقد أما لزيادة المدة أو القيمة أو كلاهما معا وبالتالي بلغت قيمة العقد 9,564,792/000 دينار كويتي بزيادة قدرها

3,796,992/000 دينار كويتي وبنسبة 66% من القيمة الأصلية للعقد، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

- عدم التزام المقاول بالمواصفات الفنية مما أدى إلى قيام المنطقة بتغيير مواصفات نطاق عمل العقد بتقليل الحد الأدنى لمعدل المعالجة وتقليل الكمية المعاد تدويرها من 3,000 برميل في اليوم إلى 800 برميل في اليوم حتى يتسنى للمقاول الوصول إلى جودة أفضل للمواد المعاد تدويرها.

وطلب الديوان بيان أسباب تأخر تاريخ بداية العقد وكذلك زيادة مدة العقد وتكلفته ومراعاة تحديد نطاق الأعمال بدقة لتجنب إصدار أوامر تغييرية.

وأفادت الشركة بأن البداية الفعلية للعقد في تاريخ 2009/12/6 والفترة المذكورة هي فترة الانتقال والتحضير للعقد حسب بنود العقد، كما جاء التمديد ليلبي احتياجات وأهداف الشركة البيئية وذلك من خلال تفريغ الحفر البترولية وتحقيق اشتراطات ومتطلبات الهيئة العامة للبيئة، وجاءت الزيادة في القيمة المالية لطبيعة العقد، حيث أن القيمة التي تدفع للمقاول هي مقابل ما يتم إرساله من كميات إلى مركز التجميع الرئيسي، كما أن الكمية التقديرية الأولية لم تكن دقيقة وتم تمديد العقد لضمان تفريغ الحفرة بالكامل كما أن طلب الأمر التغييري رقم (9) لم يتم توقيعه من قبل المقاول بعد أخذ الموافقات المطلوبة من لجنة مناقصات العمليات المشتركة، كما جاء تقليل كميات الحد الأدنى في المواد البترولية المعاد تدويرها لمعالجة مشكلة نسبة الأملاح في المواد المرسلة إلى مركز التجميع الرئيسي، وحيث أن بنود العقد لا تتضمن في مواصفاتها الفنية على نسبة محددة للأملاح في المنتج المعاد تدويره، اقتضى من الشركة معالجة هذه المشكلة بتخفيض الكميات.

وعقب الديوان بمراعاة الدقة في تحديد القيمة التقديرية ونطاق العمل والمواصفات الفنية في العقد لتجنب إصدار أوامر تغييرية وتحمل الشركة تكلفة إضافية وتأخر الانتهاء من تنفيذ المشروع.

- **<u>الملاحظات التي شابت الخلافات بين الشريكين في المنطقة:</u>**

قامت الشركة الممثلة للجانب الآخر في المنطقة بطلب تأجيل طرح وترسية بعض المناقصات وأوامر الشراء في منطقة العمليات المشتركة وذلك بسبب اعتراضها على دفع

حصتها البالغة 2.5% من ضريبة الجمارك المستحقة لدولة الكويت على المعدات والمواد التي سيتم توريدها من قبل المقاولين في المنطقة، كما رفضت تحميل المقاولين قيمة تلك التكاليف، وكذلك لعدم موافقة الحكومة الكويتية على ملفات استقدام العمالة الأجنبية للشركة ممثلة الجانب الآخر وهذا التأجيل من الجانب الآخر سيؤدي إلى تأخر العمليات في المنطقة وبالتالي انخفاض عمليات الإنتاج، وكذلك قيام المقاولين المتعاقدين لتوريد تلك المعدات والمواد للمنطقة باللجوء للقضاء وتحميل منطقة العمليات بالتكاليف أو الخسائر التي قد يتحملونها من جراء هذا القرار، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على المناقصات وأوامر الشراء التي تم تأجيل البت فيها في اجتماع لجنة المناقصات الداخلية رقم (14/17) المؤرخ 2014/11/10.

وطلب الديوان دراسة الأمور العالقة مع الشريك ووضع الخطط البديلة التي تضمن عدم توقف الإنتاج في المنطقة والتنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية ووزارة النفط الكويتية لضمان استمرارية الإنتاج.

وأفادت الشركة بأن شركة ممثل الجانب الآخر قامت بتاريخ 2015/3/18 بتوجيه خطاب إلى الشركة تضمن طلب وقف عمليات الإنتاج إعتباراً من مايو 2015 وأوضحت في خطابها المذكور بأن ذلك يرجع لوجود عدد من المعوقات الإدارية المتمثلة بعدم الإفراج عن المواد والمعدات التابعة لها ولعمليات الوفرة المشتركة وكذلك إغلاق ملف الشركة وعدم الإعتداد بها كصاحب عمل، كما أرسلت خطابا آخر بتاريخ 2015/5/12 يفيد بعدم مقدرتها على المشاركة بعمليات الإنتاج المشتركة بالوفرة ما لم يتم تسوية المعوقات المشار إليها مع الجهات الرسمية في دولة الكويت.

هذا وجاري التنسيق مع الجهات المعنية بكل من وزارة النفط الكويتية ومؤسسة البترول الكويتية لمراجعة هذا الموضوع وتحديد التوجهات اللازمة بشأنه.

وعقب الديوان على ضرورة استمرار التنسيق مع الجهات المعنية في كلا البلدين من أجل حل تلك الخلافات ولضمان عودة الإنتاج في المنطقة.

- **عدم الدقة عند احتساب القيمة التقديرية لبعض العقود:**

عدم دقة المنطقة في احتساب القيمة التقديرية لبعض العقود، الأمر الذي أدى إلى الاختلاف الكبير بين القيمة التقديرية والفعلية بلغت في أحدها 564.8%، والبيان التالي يبين أمثلة على ذلك:

رقم العقد	القيمة التقديرية	القيمة الفعلية	فرق القيمة التقديري – الفعلي	نسبة الفرق إلى التقديري %	العملة
JO/SC185/PG07	669,300/000	4,449,502/000	3,780,202/000	564.8	دينار كويتي
JO/SC162/MP07	2,100,000/000	5,767,800/000	3,667,800/000	174.7	دينار كويتي
JO/HC14/MP03	2,330,000/000	4,098,000/000	1,768,000/000	75.9	دينار كويتي
JO/SC278/DD11	9,500,000/000	5,978,000/000	(3,522,000/000)	(37.1)	دينار كويتي
JO/SC329/AI12	10,600,000/000	5,339,785/000	(5,260,215/000)	(49.6)	دينار كويتي
JO/HC125/MP12	90,000,000/000	44,289,000/000	(45,711,000/000)	(50.8)	دينار كويتي
JO/HC102/FE09	1,866,000/000	690,000/000	(1,176,000/000)	(63)	دينار كويتي
JO/SC332C1/AI12	3,550,000/000	239,600/000	(3,310,400/000)	(93.7)	دينار كويتي
JO/SA127/WA09	700,000/00	2,450,000/00	1,750,000/00	250	دولار أمريكي
JO/SA96/DD07	4,500,000/00	7,500,000/00	3,000,000/00	66.7	دولار أمريكي

وطلب الديوان مراعاة الدقة عند إعداد القيمة التقديرية للعقود وضرورة دراسة الأسباب التي أدت إلى تلك الفروق الكبيرة واتخاذ ما يلزم من إجراءات في ضوء نتائج تلك الدراسة لتلافي ذلك.

وأفادت الشركة بأنها قامت في عام 2014 بالتعاقد مع شركة استشارية للنظر في أداء المشروعات وتقديم توصيات لأفضل السبل لإدارتها كما قامت بتقديم ورق عمل للفرق المعنية قبل البدء في طرح أي مشروع وذلك لتحري الدقة في احتساب القيمة التقديرية عن طريق تحديد نطاق العمل المطلوب.

وعقب الديوان بسرعة انتهاء الشركة الاستشارية من تقديم توصياتها والعمل على تنفيذها وذلك حتى تكون القيمة التقديرية للعقود دقيقة وأداة فعالة للرقابة.

ب- <u>الملاحظات التي شابت المشروعات الرأسمالية بالمنطقة:</u>

- **<u>مشروع رقم (2010/8/W/01):</u>**

تأخر بدء المشروع الخاص بتجديد مركز التجميع الرئيسي في المنطقة والبالغ قيمته 159,000,000/000 دينار كويتي، حيث بدأ تنفيذه في أبريل 2012 في حين كان المقرر له أن يبدأ في عام 2010، وتبين من المراجعة ما يلي:

- بلغت القيمة التقديرية لبعض أذونات الصرف على المشروع 1,933,956/000 دينار كويتي في حين بلغت قيمتها الفعلية 904,251/000 دينار كويتي وبنسبة انخفاض بلغت 53%، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.
- تدنت نسب الإنجاز حيث كان المخطط لها 44% في حين أن ما تم تنفيذه هو 23% من المشروع وذلك نتيجة لقيام المنطقة بتغيير جزئي من نطاق عمل المشروع وكذلك إضافة عدة مشروعات منها مشروع تجديد مركز التجميع الرئيسي ومشروع تنفيذ أعمال التصميم والتوريد والإنشاء.
- ضعف أداء المقاول في تنفيذ الأعمال الإنشائية مما أدى إلى تأخرها، حيث قدرت نسبة الإنجاز 39.2% من مجمل العمل الإنشائي في حين بلغت النسبة فعليا 0.9% فقط.
- قامت المنطقة بتعليق إرسال باقي الشحنات المطلوبة من بلد المنشأ، كما قامت الشركة بدفع رسوم جمركية كبيرة عنها وعن الشريك وذلك لوجود خلافات بين الشريكين تتعلق بإيقاف توريد المواد والمعدات الجديدة من الخارج وذلك نظرا لعدم موافقة شركة ممثل الجانب الآخر على دفع ما يخصها من ضريبة لإدارة الجمارك الكويتية لاستخراج تلك المواد والمعدات مما أدى إلى تراكم شحنات المواد في الجمارك، حيث بلغ عدد الشحنات التي وصلت لإدارة الجمارك، 14 شحنة في حين تم الإفراج عن عدد 5 شحنات فقط منها وذلك لأسباب مختلفة، كما قامت إدارة العمليات في المنطقة بإعادة جدولة وصول المواد حسب الحاجة إليها في المشروع والبحث عن ما يمكن الحصول عليه من مواد مثيلة لها لدى الموردين المحليين وذلك لتقليل الأضرار التي نشأت عن توقف توريدها من الخارج، الأمر الذي أدى إلى قيام المقاول بتخزين عدد 9 شحنات جاهزة في

مخازن المصنع في بلد المنشأ واحتساب تكاليف لأغراض التخزين والحفظ والتأمين كقيمة مضافة على قيمة العقد.

وطلب الديوان دراسة الخلافات العالقة بين الشريكين لتلافي أي تأخير لأعمال ومشروعات المنطقة قد تؤثر على عملية الإنتاج وبيان أسباب تأخر البدء في المشروع وتدني نسب الإنجاز واتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ضعف أداء المقاول ومراعاة تأهيل المقاولين القادرين على تنفيذ الأعمال بالكفاءة وفي الوقت المحدد لذلك.

وأفادت الشركة بأن فريق عمل المشروع قام بإعادة النظر في التكلفة والخيارات الممكنة للمشروع نظراً لارتفاع القيمة التقديرية له والذي تم الانتهاء من عمل الدراسة الأولية له في شهر أبريل 2010 وقد اعتمدت لجنة العمليات في المنطقة تغيير نطاق عمل المشروع لتخفيض التكلفة الإجمالية وتمت الموافقة على ميزانية المشروع في سبتمبر 2012 وترسية المناقصة في مارس 2013، أما فيما يخص التدني في أذونات الصرف فيرجع السبب لإنتهاء عقد المكتب الهندسي المعتمد لقسم المشاريع الكبرى وعدم السماح لتجديد العقد من قبل الشركاء، وفيما يخص تدني نسب الإنجاز فيعزى الأمر إلى ضعف أداء المقاول مما حدا بالشركة الى إعادة صياغة نطاق الأعمال للتمكن من إنهاء المشروع مما انعكس على نسب الإنجاز المخطط لها عند بدء المشروع.

ويرجع السبب الرئيسي في ضعف أداء المقاول بتنفيذ الأعمال الإنشائية إلى الخلاف الناجم مع مقاول الباطن والتأخير في إنجاز الرسومات المطلوبة للبدء بالأعمال الإنشائية وأيضاً فشل المقاول بتوفير الطاقة العمالية التي يستلزمها مشروع بهذا الحجم.

وعقب الديوان بقيام الشركة باتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المقاول لضعف أدائه وعدم توفيره للطاقة العمالية اللازمة للمشروع وتحميله بغرامات التأخير طبقاً لبنود العقد ووضع آلية لتنظيم علاقة المقاول مع مقاولي الباطن وعلاقتهم بالشركة والتي تضمن حسن سير الأعمال، وضرورة التنسيق لحل الخلافات بين الشريكين.

- **مشروع رقم(2007/8/W/01):**

تبين من مراجعة المشروع رقم (2007/8/W/01) الخاص بتجميع ومعالجة الغاز والالتزام بمعايير انبعاثات الغاز وإنشاء محطة لتوزيع الكهرباء وإنشاء أنبوب لنقل الغاز المنتج لحقل الوفرة والبالغة قيمته 101,766,000/000 دينار كويتي والذي تم اعتماد ميزانيته في عام 2007، ما يلي:

- قامت المنطقة بتغيير نطاق العقد الأولي للمشروع الرئيسي، حيث تم نقل مشروع إنشاء محطة توزيع الكهرباء من نطاق المشروع وإضافة نطاق عمل جديد مع الإبقاء على التمويل الخاص بهذا المشروع والبالغ قيمته 16,400,000/000 دينار كويتي من ضمن ميزانية المشروع الرئيسي.
- تم الانتهاء من الدراسات التصميمية الأولية لمشروع تجميع الغاز ومشروع معالجة الغاز إلا أن المنطقة قامت لاحقا بتغيير مقاول التصاميم الأولية.
- تدنت نسب الصرف على المشروع حيث بلغ المنصرف 16,465,000/000 دينار كويتي وبانخفاض قدره 85,301,000/000 دينار كويتي وبنسبة 83.8% عن قيمة المشروع، وذلك لتأخر المشروع في المرحلة الثالثة من التصاميم الأولية في حين كان من المفترض أن يدخل مرحلة البناء في الوقت الحالي حسب المخطط للمشروع.

وطلب الديوان مراعاة الدقة عند إعداد نطاق العمل الأصلي للمشروع حتى لا يتم التعديل بعد ذلك مما يؤدي إلى التأخر في التنفيذ وتأهيل المقاولين القادرين على تنفيذ الأعمال تفادياً لتكرار تأخرهم ودراسة الأسباب التي أدت إلى انخفاض نسب الصرف على المشروع والعمل على تلافيها واتخاذ الإجراءات الكفيلة بسرعة الانتهاء من المشروع.

وأفادت الشركة بأن محطة توزيع الكهرباء الجديدة ستكون من اختصاص فريق عمل استراتيجية الطاقة الكهربائية بالوفرة، وأن تكلفة المشروع المحول تصل إلى 16,400,000/000 دينار كويتي حولت للفريق المختص على أن يكون المشروع جاهز للتسليم في العام 2017، كما أن عقد تقديم الخدمات التصميمية كان يدار من قبل أحد المقاولين حيث استلم طلب الدراسة وقام بالعمل عليها وبعد انتهاء العقد أصبح العقد البديل لتقديم الخدمات التصميمية يدار من قبل مقاول آخر والذي قام باستكمال الخدمات الفنية للمشروع ذاته، كما أن

سبب تأخر المشروع هو أن التوقعات الأولية لنسبة الغاز المستخرج أقل تقريبا بنسبة 50% من النسبة المتوقعة وكل التصاميم الهندسية تمت على حساب الكمية العالية من الغاز، وستتم مراجعة جميع التصاميم لتتلائم مع نسبة الغاز الجديدة.

وعقب الديوان بمراعاة الدقة عند تحديد نسبة الغاز المستخرج حتى تكون التصاميم الهندسية ملائمة له وكذلك عند تحديد نطاق أعمال المشروع حتى لا يتم نقل أو إضافة أعمال إليها بعد التعاقد والعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة للانتهاء من المشروع واستفادة الشركة منه.

- **مشروع رقم (2011/8/W/04):**

تبين من مراجعة المشروع رقم (2011/8/W/04) الخاص بتصميم وتوريد وتركيب النظام الآلي للتحكم في معلومات عدد 550 بئر في المنطقة (المرحلة الثانية) والذي تم اعتماد ميزانيته في عام 2011، ما يلي:

- تأخرت المنطقة بأخذ الموافقات اللازمة للصرف على المشروع والبالغة قيمته 11,710,000/000 دينار كويتي حتى 2015/4/22 مما أدى إلى تأخر التاريخ المتوقع للانتهاء منه في عام 2016 إلى الربع الأول من عام 2019 وذلك نتيجة لعدم الانتهاء من عملية تجهيز وإعداد وثائق ورسومات التصميم اللازمة لطرح المشروع على المقاولين للتقدم بعطاءاتهم بسبب عدم توفر الموارد البشرية اللازمة للانتهاء من إعداد تلك المستندات والوثائق.
- تأخرت المنطقة في اتخاذ الإجراء اللازم لمدة 4 سنوات نحو مطالبة المقاول بالتعويض بقيمة 2,773,136/000 دينار كويتي المؤرخة 2011/4/6 نتيجة لادعائه تأخير تنفيذ بعض أعمال المشروع في المرحلة الأولى من قبل الشركة، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة المقاول على تحديد نطاق العمل الدقيق للمرحلة الثانية.

وطلب الديوان سرعة أخذ الموافقات المطلوبة للمشروعات ووضع الإجراءات اللازمة لتفادي تأخرها عن تواريخها المحددة لها، وبيان أسباب تأخر المنطقة في البت بمطالبة المقاول بالتعويض واتخاذها كافة الإجراءات لضمان حقوقها لديه.

وأفادت الشركة بأنه تم تفعيل نشاط اللجنة الخاصة بالنظر بمطالبات المقاولين في بداية عام 2014، وتم الانتهاء في البت في مطالبة المقاول والرد عليه، وحالياً تم الانتهاء من اعداد حزمة الوثائق والرسومات للمشروع وجاري تجهيزها للطرح، وجاري أيضاً العمل على الحصول على الموافقات اللازمة لاعتماد الصرف.

وعقب الديوان مؤكداً على سرعة الحصول على الموافقات اللازمة واتخاذ إجراءات طرح المناقصة نظراً لأهمية المشروع للمنطقة وموافاته بما يتم حيال مطالبة مقاول المرحلة الأولى.

- **الملاحظات التي شابت اعتمادات الصرف في المنطقة:**

تبين من فحص اعتمادات الصرف على المشروعات في المنطقة (AFE'S) حتى 2014/12/31 ما يلي:

- وجود اعتمادات صرف منتهية يعود بعضها منذ مارس 2010 ولم يتم تجديدها حتى 2014/12/31، وذلك على الرغم من عدم انتهاء الأعمال المرتبطة بها، والبيان التالي يبين أمثلة على ذلك:

رقم اعتماد الصرف	قيمة اعتماد الصرف		تاريخ انتهاء الاعتماد
	فلس	دينار كويتي	
206248701	000	1,490,000	مارس 2010
209340103	000	5,170,000	ديسمبر 2011
211347602	000	2,767,600	ديسمبر 2012
212346602	000	298,000	مارس 2013
212321413	000	650,000	يونيو 2013
212347708	000	5,316,400	ديسمبر 2013
212346703	000	4,893,300	ديسمبر 2013

- عدم أخذ الموافقات اللازمة لزيادة الصرف على بعض الاعتمادات حتى 2014/12/31، والبيان التالي يبين أمثلة على ذلك:

رقم اعتماد الصرف	قيمة اعتماد الصرف		المبلغ المنصرف فعلياً		الفرق بين المبلغ المنصرف – المعتمد	
	فلس	دينار كويتي	فلس	دينار كويتي	فلس	دينار كويتي
214255202	000	1,180,046	000	1,361,049	000	181,003
209339501	000	2,220,000	000	2,475,879	000	255,879
213349204	000	7,475,200	000	8,015,311	000	540,111
212347708	000	5,316,430	000	5,569,013	000	252,583
212349203	000	7,653,800	000	7,889,469	000	235,669

- التأخر في أخذ الموافقات اللازمة من الشريكين، والبيان التالي يبين أمثلة على ذلك:

رقم اعتماد الصرف	تاريخ طلب الموافقة من الطرفين	تاريخ الموافقة		عدد الايام التي استغرقتها الموافقة حتى 2015/3/5	
		الشركة الكويتية لنفط الخليج	الشركة الممثلة للشريك	الشركة الكويتية لنفط الخليج	الشركة الممثلة للشريك
214346327	2014/4/1	2014/4/16	-	15	338
214346329	2014/4/1	2014/4/17	-	16	337
214348402	2014/9/10	2014/10/12	-	32	176
210341202	2014/9/11	-	-	175	175
214347203	2014/9/14	2014/10/1	2015/2/22	17	161
212346312	2014/9/22	2014/10/12	2015/2/24	20	155
212346315	2014/10/1	2014/10/26	2015/2/24	25	146
213346323	2014/10/1	2014/10/28	2015/2/17	27	139
213349901	2014/10/21	2014/11/5	2015/2/19	15	121

- مشروعات تم الانتهاء منها فعلياً بعضها منذ أبريل 2011 ولم يتم إقفال أذونات الصرف الخاصة بها حتى2014/12/31، والبيان التالي يبين أمثلة على ذلك:

رقم اعتماد الصرف	اسم المشروع	تاريخ انتهاء أعمال المشروع فعلياً
209340103	مشروع حفر، استكمال وتركيب 10 آبار تطويرية في حقل الوفرة	أبريل 2011
210339802	حفر 6 آبار أفقية في حقل جنوب أم قدير وحقل جنوب الفوارس	يوليو 2011
212321413	مشروع حفر ستة آبار ذات زاوية عالية في حقل الوفرة	ديسمبر 2012
212349602	مشروع استبدال برنامج الحماية القديم	ديسمبر 2012
211347704	مشروع حفر بئران ذات زاوية عالية في حقل الوفرة	مارس 2013
208324040	مشروع السياج الأمني لجنوب أم قدير	أكتوبر 2013

وطلب الديوان دراسة اعتمادات الصرف لتجديد المنتهي منها وإقفال ما تم الانتهاء منها فعليا وأخذ الموافقات اللازمة على الزيادة التي تم صرفها لبعضها وسرعة أخذ الموافقات اللازمة من الشريكين على بعضها لكي تتفادى المنطقة تأخير المشروعات المتعلقة بها.

وأفادت الشركة بأن قسم التخطيط في العمليات المشتركة يقوم بإرسال بريد الكتروني للشريكين أسبوعيا يحتوي على المشروعات التي لم تتم الموافقه عليها من قبلهم، هذا ويتم كذلك إرسال مذكرة بشكل شهري للشريكين تحتوي على المشروعات التي لم يوافق عليها من قبل كل شريك على حده.

وعقب الديوان على ضرورة التنسيق بين الشريكين نحو سرعة الموافقة على اعتمادات الصرف في الوقت المناسب لكي تتجنب المنطقة تأخر تنفيذ بعض المشروعات عن الخطط الموضوعة لها، وكذلك إقفال ما تم الانتهاء منها فعلياً واعتماد الزيادة التي تم صرفها لبعضها.

- **استمرار قيام المنطقة بإلغاء مشروعات سبق اعتمادها بالموازنات الرأسمالية السابقة:**

استمر قيام المنطقة بإلغاء بعض المشروعات خلال السنة المالية 2014 وذلك بعد دراستها وطرحها واعتمادها بالموازنات الرأسمالية السابقة منها 3 مشروعات تخص مشروع الغمر بالبخار أما لعدم الحاجة أو لسوء التنسيق مع الإدارات الأخرى في المنطقة لمعرفة الاحتياجات الفعلية للمشروعات، والبيان التالي يبين ذلك:

رقم المشروع	اسم المشروع	القيمة		سبب الإلغاء
		فلس	دينار كويتي	
2010/8/W/10	ربط مضخة صيانة ضغط الماء بالآبار	000	570,000	حسب توصية مجموعة تطوير الحقول في المنطقة لأن للمشروع منافع قليله
2013/8/W/02-01/10	محاكاة نظام البخار في مشروع الغمر بالبخار	000	840,000	لوجود إمكانية في شراء المواد المطلوبة في عقد آخر
2012-2013/8/W/01-05/07	مضخة ضغط الغاز لإمداد الوقود لمشروع الغمر بالبخار	000	950,000	بسبب وجود ما يكفي من الغاز لتشغيل المولدات انتفت الحاجة من شراء المضخة
2013/8/W/02-01/08	خزان لتخزين الديزل لمشروع الغمر بالبخار	000	400,000	بسبب وجود ما يكفي من الغاز لتشغيل المولدات انتفت الحاجة من تخزين الديزل

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقاريره عن السنوات المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه بأن لجنة العمليات المشتركة ولجنة المناقصات المشتركة في المنطقة تقومان باتخاذ ما يلزم للحد من إلغاء المشروعات مستقبلاً.

وطلب الديوان دراسة المشروعات بدقة وتحديد الحاجة الفعلية لها قبل اعتمادها بالموازنة وطرحها لتجنب إلغاؤها أو لإعادة طرحها مرة أخرى حفاظاً على الوقت والتكلفة.

وأفادت الشركة بأن العمليات المشتركة في الوفرة ستقوم بالأخذ في الاعتبار التوصيات والملاحظات من قبل الديوان لتجنب إلغاء بعض المشروعات الرأسمالية أو لإعادة طرحها مرة أخرى من خلال العمل على تطبيق نظام البوابات المطبق من قبل مؤسسة البترول الكويتية لتحديد المشروعات ودراسة الجدوى قبل رصدها واعتمادها حفاظا على الوقت والتكلفة.

وعقب الديوان بسرعة تطبيق نظام البوابات التي أشارت إليها الشركة في ردها ومتابعة تنفيذه لتجنب إلغاء المشروعات أو إعادة طرحها مرة أخرى حفاظاً على الوقت والتكلفة.

ج- <u>عدم قيام الشركة بتزويد الديوان بنتائج لجان التحقيق:</u>

لم تقم الشركة بتزويد الديوان بنتائج لجان التحقيق التي شكلتها لمعالجة ملاحظات سبق أن أوردها الديوان في تقاريره السابقة، ويمكن بيانها كما يلي:

- نتائج اللجنة المشكلة لبحث الملاحظات التي شابت المحول الكهربائي لحقل جنوب أم قدير الذي احترق في 2011/6/1 بسبب خلل في نهاية الكيبل لنقطة التوصيل مما أدى إلى انفجار وحدوث حريق نتيجة لتسرب زيت المحول والذي سبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقريره عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31.

- نتائج اللجنة المشكلة لبحث مخالفات إحدى الشركات لبيع وصيانة وإصلاح معدات استخراج النفط في تنفيذها لأعمال العقد رقم (JO/SC266/SG10) الخاص بتقديم خدمات خاصة للآبار في المنطقة وبقيمة إجمالية بلغت 3,380,000/00 دولار أمريكي، حيث تم رفع تقرير لجنة التحقيق إلى لجنة العمليات المشتركة بالوفرة في 2013/5/1.

وطلب الديوان سرعة موافاته بنتائج وتوصيات اللجان المشكلة لبحث موضوع الملاحظات على تلك العقود.

وأفادت الشركة بأنه سيتم تزويد الديوان لاحقاً بمذكرة تتضمن نتائج لجان التحقيق التي شكلتها الشركة لمعالجة المخالفات الواردة بملاحظة الديوان.

وعقب الديوان أن الشركة تأخرت بموافاته بشأن المخالفات التي أبلغها بها حيث ورد من الشركة تقرير اللجنة المشكلة لدراسة الإجراءات التي شابت المحول الكهربائي بتاريخ 2015/7/8، وكذا تقرير اللجنة المشكلة بشأن مخالفات إحدى الشركات بتاريخ 2015/7/5، كما أنها تقاعست في تزويده بما اتخذته من إجراءات على ضوء نتائج أعمال هذه اللجان خلال الموعد المحدد طبقاً للبند رقم (8) من المادة (52) من القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة وتعديلاته.

د- <u>الملاحظات التي شابت توقفات أجهزة الحفر ومرافق الإنتاج بالمنطقة:</u>

- استمرت كثرة التوقفات غير المخطط لها لأجهزة الحفر في المنطقة، حيث بلغ إجمالي عدد ساعات التوقف 7,186 ساعة خلال السنة المالية 2014، والبيان التالي يبين أمثلة على ذلك:

رقم البئر	عدد مرات التوقف	إجمالي عدد ساعات التوقف
EW-44	26	1,146.5
R-144	25	684
SF-53	23	177
SG-75	28	524.5
EW-75	14	733

- استمرت كثرة الأعطال الفنية في مرافق الإنتاج في المنطقة، حيث بلغ عدد تلك التوقفات 55 توقف خلال السنة المالية 2014 فيما بلغت الكميات غير المنتجة نتيجة تلك التوقفات 529,595 برميل، في حين بلغ عدد تلك التوقفات 32 توقف وبلغت الكميات غير المنتجة 486,653 برميل خلال السنة المالية 2013، والبيان التالي يبين ذلك:

الفترة	السنة المالية 2014		
	عدد التوقفات	عدد أيام توقف وحدات الإنتاج	كمية النفط غير المنتجة نتيجة التوقف/ بالبرميل
يناير – مارس	12	165	105,621
أبريل – يونيو	16	174	117,643
يوليو – سبتمبر	13	127	112,646
أكتوبر – ديسمبر	14	233	193,685
الإجمالي	55	699	529,595

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقريره عن السنة المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه بأنها ستعمل للتقليل من هذه التوقفات باتخاذها عدة إجراءات.

وطلب الديوان مجدداً دراسة أسباب تلك التوقفات في المنطقة في ضوء استمرارها وزيادتها من سنة لأخرى وعدم جدوى الإجراءات التي قامت بها المنطقة والتي أوردتها بردها العام السابق واتخاذ ما يلزم من إجراءات للحد من هذه التوقفات لما له من أثر على كمية إنتاج المنطقة.

وأفادت الشركة بأن ذلك يرجع للظروف التي تمر بها المنطقة حيث لم يوافق الشريك على توقيع العقد الذي تم ترسيته لإحلال وتجديد المعدات مما اضطر منطقة العمليات للاستمرار باستخدام المعدات الحالية المتقادمة وذات كفاءة محدودة ومتدنية والتي أدت إلى استمرار التوقفات وكثرة الأعطال غير المتوقعة.

وعقب الديوان بسرعة التنسيق مع الشريك على إحلال وتجديد المعدات المتقادمة وذات الكفاءة المحدودة للحد من تلك التوقفات غير المخطط لها والتي تؤثر بالسالب على كميات إنتاج المنطقة.

هـ- <u>استمرار عدم مراعاة الدقة في خطط الصيانة في المنطقة:</u>

استمرت المنطقة بعدم مراعاة الدقة في تحديد عناصر خطط الصيانة بأعمال أقسام الصيانة الميكانيكية والكهربائية وسلامة الأصول خلال السنة المالية 2014، حيث بلغت التكلفة الفعلية لفحص وصيانة الخزانات ومراكز التجميع 878,586/322 دينار كويتي بزيادة قدرها 107,681/594 دينار كويتي وبنسبة 14% عن التكلفة التقديرية البالغة 770,904/728 دينار كويتي، وأورد الديوان بيانات تبين أمثلة على:

- زيادة تكلفة الصيانة الفعلية عن المقدرة لبعض الخزانات.
- زيادة عدد أيام الصيانة الفعلية عن المقدرة لبعض الخزانات.
- اختلاف تكلفة الصيانة الفعلية عن المقدرة لبعض مراكز التجميع وبنسب كبيرة.
- اختلاف عدد أيام الصيانة الفعلية عن المقدرة لمراكز التجميع.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقريره عن السنة المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه بأن ذلك يرجع إلى إجراء أعمال صيانة أكثر مما هو مخطط لها، وعدم إضافة بعض تكاليف الصيانة ضمن التكلفة المقدرة لصيانة بعض الخزانات، وإجراء أعمال الصيانة الإضافية لها استدعت زيادة عدد الأيام الفعلية عن المقدرة.

وطلب الديوان مجدداً مراعاة الدقة عند إعداد خطط الصيانة في المنطقة حتى تكون أداة فعالة للرقابة وكذلك للاستفادة من مراكز التجميع والخزانات في عمليات الإنتاج.

وأفادت الشركة بأن المنطقة تبنت تطبيق الصيانة الدورية على جميع الأصول والمعدات لضمان سلامتها والحفاظ على كفاءتها كما قامت مؤخراً بعمل تغييرات بالأنظمة المتبعة فاستحدثت منهجية لمثل هذه الأعمال معمولاً بها عالميا، تساهم في إدارة الصيانة وتطويرها والمحافظة عليها لتفادي أي خلل يحدث للمعدة بسبب إهمال الصيانة مما قد يؤدي إلى توقفها لإجراءات تصحيحية وقد يؤثر سلبا على الإنتاج.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه، وضرورة متابعة تنفيذ المنهجية التي أشارت إليها الشركة في ردها وتقييم آثارها على دقة خطط الصيانة في المنطقة.

و- <u>الملاحظات التي شابت أعمال الحفر التطويري والاستكشافي في المنطقة:</u>

تبين من مراجعة أعمال الحفر التطويري والاستكشافي في المنطقة خلال السنة المالية 2014 ما يلي:

- عدم دقة الدراسات التي قامت بها المنطقة والتي تحدد كميات زيادة انتاج البئر بعد الانتهاء من أعمال الصيانة له، حيث انخفض إنتاج بعض الآبار بعد إجراء الصيانة لها وبلغت نسبة الانخفاض لبعضها 71.9%، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.
- استمر عدم دقة تقدير عدد أيام حفر الآبار التنموية المقدرة عن الفعلية والتي تؤدي إلى زيادة التكلفة الفعلية عن المقدرة لحفر تلك الآبار، حيث بلغت نسبة زيادة عدد أيام الحفر الفعلية عن المقدرة 111.6% لأحد تلك الآبار، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.
- استمر وجود انحرافات كبيرة بين التكاليف الفعلية عن المقدرة لعناصر التكاليف الرأسمالية على الآبار التنموية، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.

- استمر انخفاض انتاج بعض الآبار وتوقف البعض الآخر عن الإنتاج بعد إجراء الصيانة لها الأمر الذي أدى إلى عدم الاستفادة من إنتاج هذه الآبار، والبيان التالي يبين أمثلة على ذلك:

رقم البئر	تاريخ الصيانة	تكاليف الصيانة		إنتاج البئر		الفرق الإنتاج بعد الصيانة – قبل الصيانة
		فلس	دينار كويتي	قبل	بعد	
SP-820	2014/8/29	000	26,759	195.2	0	(195.2)
SG-1	2014/5/8	000	285,141	998.1	0	(998.1)
R-73	2014/3/24	000	20,790	319.5	8.9	(310.6)
S-613	2014/3/6	000	10,846	329.3	82.8	(246.5)
W-18	2014/1/19	000	14,315	120.9	33.8	(87.1)
S-614	2014/4/30	000	15,085	148.7	46.5	(102.2)
R-139	2014/12/15	000	15,702	623.1	240.9	(382.2)
S-735	2014/4/6	000	11,918	429.9	198.2	(231.7)
S-1001	2014/9/25	000	10,538	527.2	244.4	(282.8)
S-566	2014/2/1	000	11,123	248.3	146.3	(102)

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقاريره عن السنوات المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه بأن أسباب التفاوت في عدد الأيام والتكلفة ترجع إلى حدوث مشاكل فنية بالحفر أما انخفاض أو توقف الإنتاج لبعض الآبار بعد إجراء الصيانة لها يعود لعدة أسباب ذكرتها الشركة في ردها.

وطلب الديوان مجدداً مراعاة التطورات المستقبلية والمشاكل الفنية أثناء التنفيذ عند إعداد الدراسات الخاصة بالحفر للحد من زيادة عدد أيام الحفر وكذلك تكلفة الحفر ودراسة الأسباب التي أدت إلى انخفاض الإنتاج وتوقفه في بعض الآبار بعد إجراء صيانة لها ووضع الحلول المناسبة لها لتجنب تكرار ذلك مستقبلاً.

وأفادت الشركة بأن انخفاض قيمة اختبار البئر المذكور بعد الصيانة يعود إلى استغراق بعض الآبار فترات زمنية أطول لكي تعود إلى الإنتاجية المرجوة ويظهر ذلك من خلال الاختبارات التالية للإختبار الأول للبئر بعد الصيانة، كما تقوم المنطقة بعمل برامج رأسمالية لإعادة إنتاج البئر في حالة وجود مشكلة ميكانيكية قبل أو أثناء الصيانة، وكذلك تعمل على زيادة عدد مرات الاختبار للبئر لمعرفة قيمة إنتاجية البئر الفعلية قبل عمل الصيانة، كما أن الظروف التي تمر فيها المنطقة أدت إلى عدم إتمام التعاقد مع معدات حفر جديدة حسب الخطة الموضوعة

مما اضطر العمليات المشتركة للاستمرار باستخدام المعدات الحالية المتقادمة وذات كفاءة محدودة ومتدنية والتي أدت إلى استمرار التوقفات وكثرة الأعطال غير المتوقعة مما أدى إلى عدم الدقة في تقدير عدد أيام الحفر التنموية.

وفيما يخص وجود انحرافات كبيرة بين التكاليف الفعلية عن المقدر لها فإنه يرجع إلى حدوث مشاكل فنية بالحفر مثل توقفات أجهزة الحفر والذي يؤدي بدوره لحدوث فروقات بين التكلفة الفعلية والمقدرة، ووجود مخاطر عالية تختلف من بئر إلى آخر حسب موقع البئر الجيولوجي ومشاكل طبيعة الطبقات التي تمر من خلالها الحفارات، أما انخفاض إنتاجية بعض الآبار بعد الصيانة في أغلب الأحوال يعود لبعض الأسباب مثل تعذر الدقة في الاختبار الأول بعد الصيانة مباشرةً وكذلك فإن بعض الآبار بها مشاكل ميكانيكية وفنية.

وعقب الديوان مؤكداً على ملاحظته وضرورة تحديث الدراسات أولاً بأول والتي تحدد كميات زيادة الإنتاج للبئر لتلافي طول الفترة ما بين الدراسة والصيانة الفعلية ومراعاة المشاكل الفنية أثناء التنفيذ عند إعداد الدراسات الخاصة بالحفر وتنفيذ الخطة الموضوعة من قبل المنطقة بتوفير معدات حفر جديدة لضمان عدم زيادة أيام الحفر الفعلية عن المقدرة وبالتالي تقليل تكاليف حفر الآبار واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من حدوث المشاكل الفنية والميكانيكية لحفر الآبار التنموية لضمان إنتاجية عالية لها.

ز- <u>استمرار عدم وجود اتفاقية عمل مشتركة جديدة تنظم أعمال التحاسب وسياسات شئون العاملين الموحدة بالمنطقة:</u>

استمر عدم وجود اتفاقية عمل مشتركة جديدة تنظم أعمال التحاسب وسياسات شئون العاملين الموحدة بالمنطقة، حيث يتم تطبيق ما يلي:

- اتفاقية التشغيل للتحاسب بين الطرفين والتي أبرمت بتاريخ 1960/2/5 بين شركتين أمريكيتين إحداها التي كانت تدير حصة دولة الكويت والأخرى والتي كانت تدير حصة الجانب الآخر ويسري عليهما قوانين ولاية نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية.
- لوائح نظام شئون العاملين واللائحة الإدارية ونظام الجزاءات في كل من الشركة الكويتية لنفط الخليج وشركة ممثل الجانب الآخر مما يؤدي إلى عدم تحقيق العدالة بين موظفي الشركة.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقاريره عن السنوات المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه بأنها مستمرة لاستكمال التفاوض مع الشريك.

وطلب الديوان مجدداً ضرورة الانتهاء من توقيع تلك الاتفاقية لكي تحقق مبدأ الشفافية والعدالة بين الشركتين في عمليات التحاسب والعمل في المنطقة.

وأفادت الشركة بأن الجهود لا زالت مستمرة لاستكمال التفاوض مع الشريك وإتمام صياغة مسودة الاتفاقية والاتفاق على ما تتضمنه من أحكام وبنود وبرغبة من الشريكين فقد تم توقيع اتفاقية مرحلية لمشروع الانتاج المحسن للنفط مع نهاية عام 2014، كما يتم إعداد اتفاقية شاملة جديدة لعمليات الوفرة المشتركة، ومازالت جهود الشركة مستمرة مع الشريك للخروج بمسودة تتضمن جميع الأحكام والبنود التي تؤدي إلى تحقيق العدالة بين موظفي المنطقة، وسيتم موافاة الديوان بالمستجدات في حينه.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه وموافاته بما يتم في هذا الشأن.

4- المكتب الرئيسي:

أ- الملاحظات التي شابت العقود والمشتريات في المكتب الرئيسي:

- عدم إحالة طلبات الشراء بالأمر المباشر إلى لجنة المناقصات الداخلية بالشركة للحصول على موافقتها قبل استدراج عروض الأسعار:

لم يتم إحالة الأوامر المباشرة للشراء بالشركة والتي تزيد قيمتها عن 30,000/000 دينار كويتي إلى لجنة المناقصات الداخلية بالشركة للحصول على موافقتها قبل استدراج عروض الأسعار بالمخالفة للبند (ج – ثانيا) من الباب الثالث من نظم العقود والمشتريات بالشركة، هذا وتكتفي الشركة بأخذ موافقة لجنة المناقصات الداخلية على الترسية فقط وبعد استدراج عروض الأسعار.

وطلب الديوان ضرورة الالتزام بنظم العقود والمشتريات بالشركة.

وأفادت الشركة بأنها سوف تحرص مستقبلاً على عرض الطلب على لجنة المناقصات الداخلية أولاً قبل استدراج عروض الأسعار في حالة الأمر المباشر.

وعقب الديوان بالتزام الشركة بما جاء بردها.

- **الإعتماد على الأمر المباشر عوضا عن المناقصة لإجراء التعاقد مع المقاولين:**

اعتمدت الشركة على الأمر المباشر عوضا عن المناقصة لإجراء التعاقد مع المقاولين في عقود ومشتريات المركز الرئيسي وذلك على الرغم من أن بعضها لا يعتبر مصدر وحيد، وقد بلغت جملتها 20 عقد وبنسبة 52.6% من جملة العقود والمشتريات التي تم توقيعها أو بدأ العمل بها في السنة المالية 2014 وعددها 38 عقد، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.

وطلب الالتزام بالنظم والإجراءات الخاصة بإبرام العقود وأوامر الشراء والاعتماد على المناقصة لضمان حصول الشركة على أسعار أفضل نتيجة التنافس في ظل وفرة المواد والخدمات المطلوبة لدى عدة موردين.

وأفادت الشركة بأنها سوف تحرص مستقبلاً على الحد من اللجوء للأمر المباشر إلا في الحالات الملحة التي تستلزم ذلك.

وعقب الديوان بالتزام الشركة بما جاء بردها.

- **عقد رقم (HO/TC01/S14):**

قامت الشركة بإسناد العقد رقم (HO/TC01/S14) والخاص بتوريد الوجبات الغذائية للموظفين وخدمات الضيافة في المركز الرئيسي لإحدى الشركات المحلية بمبلغ 321,352/800 دينار كويتي والذي بدأ في 2014/9/1 ولمدة ثلاثة سنوات، وتبين من المراجعة ما يلي:

- مخالفة البند رقم (4) من ثانيا من الباب الثالث والخاص بأحكام المناقصات العامة المحدودة في المكتب الرئيسي بالشركة والذي ينص على " أن تقوم الجهة الطالبة برفع طلبات عقود الخدمات والمقاولات والتوريد الدورية متضمنة كافة البيانات المطلوبة بفترة كافية لا تقل عن 7 أشهر قبل انتهائها لإتاحة المدة اللازمة لإنهاء الإجراءات المتعلقة باستبدالها بعقود جديدة"، إلا أن الجهة الطالبة قدمت طلب طرح المناقصة إلى الدائرة التجارية في 2013/12/12 لاستبدال العقد الحالي الذي ينتهي في 2014/2/28 أي قبل شهرين ونصف فقط من انتهاء العقد وهي فترة غير كافية لإجراءات الطرح والترسية الأمر الذي أدى إلى تمديد العقد الحالي لمدة 6 أشهر لحين إتمام الإجراءات المذكورة.

- عدم مراعاة الدقة في تحديد القيمة التقديرية للعقد، حيث بلغت 659,433/150 دينار كويتي بزيادة قدرها 338,080/350 دينار كويتي وبنسبة 51% من قيمة العقد.

- عدم مراعاة الدقة في إعداد مستندات ووثائق المناقصة الأمر الذي اضطر معه أربعة مقاولين من أصل سبعة قاموا بشراء مستندات المناقصة بإرسال استفسارات في 2014/2/20 و2014/2/23 تتعلق بالمطالبة بالقيام بزيارة ميدانية لرؤية طبيعة الوجبات وطريقة تقديم الخدمة والسؤال عن أوزان الوجبات وطرق التغليف.

- تأخرت الشركة في إرسال محضر الاجتماع التمهيدي الذي عقد في 2014/2/19 إلى المناقصين والذي يعتبر جزء لا يتجزأ من مستندات المناقصة مما اضطر الشركة لتمديد فترة الإقفال لأكثر من مرة لينتهي في 2014/3/31 بدلا من 2014/3/9 وذلك لتتمكن من إرسال محضر الاجتماع التمهيدي وكذلك ملحق تعديل وثائق المناقصة الذي تم إرساله في 2014/3/18.

- السماح للمقاولين الذين لم يلتزموا بشراء كراسة المناقصة ولم يلتزموا بحضور الاجتماع التمهيدي الإلزامي للعقد بالمشاركة وتقديم عطاءاتهم وذلك بناء على قرار لجنة المناقصات الداخلية المؤرخ 2014/3/26، وقبل الإقفال بفترة قصيرة وذلك بالمخالفة للإجراءات المتبعة في هذا الشأن، الأمر الذي قد يدفعهم لتقديم بيانات غير دقيقة في عطاءاتهم كما يؤثر ذلك على دقة السعر المقدم.

وطلب الديوان مراعاة الشركة الدقة عند إعدادها الاحتياجات الفعلية والمستندات اللازمة للعقد وكذلك الالتزام بتطبيق أحكام المناقصات العامة فيما يتعلق بإتمام إجراءات طرح وترسية العقود الجديدة تفاديا لتأخير تنفيذها عن التاريخ المحدد لها.

وأفادت الشركة بأن الزيادة التي حصلت بنسبة 51% من القيمة التقديرية للعقد كانت بسبب التنافس الشديد بين المتقدمين للمناقصة علماً بأنه عند احتساب المعدل بين أعلى الأسعار وأقلها فسوف يكون المعدل وفقاً للمعدلات الطبيعية للقيمة التقديرية، كما أكدت حرصها التام على الأخذ في الاعتبار ملاحظات الديوان.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه.

- **عقد رقم (HO/TC09/S12):**

قامت الشركة بإسناد العقد رقم (HO/TC09/S12) والخاص باستئجار مركبات للعاملين بالشركة ولأعمالها مع إمدادها بالسائقين لإحدى الشركات المحلية بمبلغ 1,306,971/619 دينار كويتي لمدة سنتان على أن تبدأ الأعمال في تاريخ 2013/2/1 وتنتهي في 2015/1/31، وتبين من المراجعة مخالفة البند رقم (4) من ثانيا من الباب الثالث والخاص بأحكام المناقصات العامة المحدودة في المكتب الرئيسي بالشركة والذي ينص على أن "تقوم الجهة الطالبة برفع طلبات عقود الخدمات والمقاولات والتوريد الدورية متضمنة كافة البيانات المطلوبة بفترة كافية لا تقل عن 7 أشهر قبل انتهائها لإتاحة المدة اللازمة لإنهاء الإجراءات المتعلقة باستبدالها بعقود جديدة"، حيث تم رفع الطلب بتاريخ 2012/3/14 وقبل 4.5 شهور من انتهاء العقد السابق بتاريخ 2012/7/31 مما أدى إلى إصدار الأمر التغييري الثالث للعقد السابق رقم (HO/TC16/S09) بقيمة 274,981/000 دينار كويتي وتمديد العقد لمدة 6 شهور.

وطلب الديوان الالتزام بتطبيق أحكام المناقصات العامة فيما يتعلق بإتمام إجراءات طرح وترسية العقود الجديدة تفاديا لإصدار أوامر تغييرية على العقود السارية.

وأفادت الشركة بأنها قامت بوضع خطة عمل جديدة بالتنسيق مع كافة الدوائر المعنية تشمل توفير الوقت الكافي لإصدار جميع العقود وبذلك يتم تلافي التأخير في إبرام العقود الجديدة وإصدار أية أوامر تغييرية.

وعقب الديوان بمتابعة تنفيذ خطة العمل التي أشارت إليها الشركة بردها لتلافي التأخير في إبرام العقود الجديدة والحد من إصدار أوامر تغييرية لتمديد العقود السارية.

- **عقد رقم (HO/TC13/S13):**

قامت الشركة بإسناد العقد رقم (HO/TC13/S13) والخاص بتقديم خدمات التخليص والسفر لإحدى الشركات المحلية بمبلغ 471,109/200 دينار كويتي ولمدة 36 شهر، وتبين من المراجعة ما يلي:

- عزوف بعض الشركات المدعوة لتقديم عطاءاتها للمناقصة، حيث تقدم عدد 3 شركات فقط في حين تم دعوة 17 شركة.

- عدم مراعاة الدقة في إعداد القيمة التقديرية للعقد، حيث بلغت 622,027/863 دينار كويتي وبزيادة قدرها 150,918/663 دينار كويتي وبنسبة 24.3% عن قيمة العقد.

- قامت الشركة بمخالفة البند رقم (4) من ثانيا من الباب الثالث من نظم العقود والمشتريات بالشركة والذي ينص على أن "تقوم الجهة برفع طلبات عقود الخدمات والمقاولات والتوريد الدورية متضمنة كافة البيانات المطلوبة بفترة كافية لا تقل عن 7 أشهر قبل انتهائها" حيث تم رفع الطلب بتاريخ 2013/8/25 وقبل 6 شهور من انتهاء العقد السابق بتاريخ 2014/2/28.

وطلب الديوان مراعاة الدقة عند إعداد القيمة التقديرية حتى تكون أداة فعالة للرقابة وكذلك العمل على دراسة أسباب عزوف الشركات عن المشاركة في مثل تلك المناقصات واتخاذ ما يلزم في ضوء نتائج تلك الدراسة حتى يمكن الاستفادة من الأسعار التنافسية والالتزام بتطبيق نظم العقود والمشتريات بالشركة.

وأفادت الشركة بأن عزوف بعض المناقصين يرجع لارتباطهم بأعمال أخرى كما أن المنافسة الشديدة بينهم أدت إلى زيادة القيمة التقديرية بنسبة 24%، كما أكدت على وجوب البدء بإجراءات التجهيز للعقد الجديد لمدة 7 أشهر من انتهاء العقد على الأقل.

وعقب الديوان بموافاته بالإجراءات التي سوف تتخذها الشركة لمعالجة أسباب عزوف بعض الشركات عن المشاركة في بعض مناقصات الشركة ومراعاتها الدقة عند إعدادها القيمة التقديرية والتزامها بتطبيق نظم العقود والمشتريات كما جاء بردها.

- **<u>عقد رقم (HO/TC10/S14):</u>**

قامت الشركة بإسناد العقد رقم (HO/TC10/S14) والخاص باستئجار مركبات للعاملين بالشركة مع إمدادها بالسائقين والمسند تنفيذه لإحدى الشركات المحلية بمبلغ 1,740,986/000 دينار كويتي لمدة سنتان على أن تبدأ الأعمال في 2015/2/1 وتنتهي في 2017/1/31، وتبين من المراجعة ما يلي:

- قامت الشركة بتأجير السيارات بمبالغ مرتفعة، والبيان التالي يبين أمثلة على ذلك:

نوع المركبة	اسم السيارة	قيمة الإيجار الشهري		قيمة الإيجار خلال مدة العقد	
		فلس	دينار كويتي	فلس	دينار كويتي
دفع رباعي	رينج روفر سبورت اوتوبيوجرافي – 2015	000	1,450	000	34,800
صالون	مرسيدس (S400L – 2015)	000	1,000	000	24,000
صالون	لكزس (LS 460 – 2015)	000	900	000	21,600
دفع رباعي	جمس يوكون دينالي (XL) – 2015	000	625	000	15,000

- وضع مواصفات تفصيلية دقيقة لبعض السيارات، الأمر الذي أدى إلى حصرها على نوع محدد من السيارات في السوق المحلي وبالتالي عدم الحصول على أسعار أفضل نتيجة التنافس بين الشركات لتعدد الأنواع، والبيان التالي يبين ذلك:

نوع المركبة	المواصفات		حسب العقد
رباعية الدفع	قدرة المحرك		4999.7 سي.سي
	التسارع		5.3 ثانية
	الطول		4850 ميليمتر
	الارتفاع		1780 ميليمتر
	نظام نقل الحركة وديناميكية القيادة	ناقل حركة أوتوماتيكي ذو 8 سرعات	موجود
		البرنامج الديناميكي	موجود
		توجيه عزم الدوران	موجود
		الديناميكيات التكيفية	موجود
		نظام الاستجابة للتضاريس	موجود
		الاستجابة الديناميكية	موجود

وطلب الديوان بيان أسباب ارتفاع القيمة الإيجارية للسيارات وتحديد المواصفات التفصيلية الدقيقة التي تحول دون الاستفادة من بقية أنواع السيارات المشابهة والحصول على أسعار أفضل نتيجة التنافس بين الشركات.

وأفادت الشركة بأنه تم ترسية العقد على المتقدم بأقل الأسعار كما تم وضع المواصفات الموحدة لمؤسسة البترول الكويتية الخاصة بالسيارات كحد أدنى لمواصفات سيارات العقد وقد تم

وضع نماذج سيارات مطابقة للمواصفات متوافقة مع ما يتم طرحه لمناقصات السيارات للقطاع النفطي، وتم التنسيق مع المؤسسة والشركات النفطية الزميلة بهذا الخصوص.

وعقب الديوان أن الشركة لم تقم بالرد على ما جاء بطلبه كما أنها لم تلتزم بترشيد الانفاق على بند تأجير السيارات بل على العكس قامت بتحديد مواصفات دقيقة تنطبق على نوع معين من السيارات وتحد من الأنواع الأخرى وبالتالي عدم حصولها على أسعار أفضل نتيجة التنافس، كما لم يتبين الهدف من هذه الدقة في تحديد مواصفات سيارات للعاملين وليس لمعدات وآلات فنية لعمليات التشغيل وكان من الأفضل الاختيار بناءً على سعر الإيجار مع المحافظة على تأديتها للخدمة بكفاءة وليس لمواصفات دقيقة لا تخدم الغرض من الاستخدام.

ب- <u>قيام الشركة بمخالفة بعض اللوائح ونظم العمل:</u>

- **<u>مخالفة البند (د) من الباب الأول من نظم العقود والمشتريات بالشركة:</u>**

قامت بعض الدوائر الطالبة في الشركة بالتواصل مع المقاولين وذلك قبل إبرام العقود بالمخالفة للبند (د) من الباب الأول من نظم العقود والمشتريات بالشركة الذي نص على أن "جميع الاتصالات مع المقاولين قبل الترسية تتم عن طريق فريق العمل المختص التابع لدائرة الشؤون التجارية، ويحظر على أي جهة طالبة داخل الشركة القيام بالاتصال أو التعامل مع المناقصين بأي شكل من الأشكال سواء كان رسمي أو غير رسمي وتحت أية ظروف قبل إبرام العقد"، والبيان التالي يبين المخالفات بهذا الخصوص:

رقم العقد	الدائرة الطالبة	الاتصالات مع المقاولين	تاريخ الاتصال	تاريخ الترسية
HO/TA04/MP14	الموارد البشرية	فاكس من المقاول الى الدائرة الطالبة بالموافقة على التعاقد على طريقة (BACK TO BACK)	2014/2/10	2014/3/12
HO/TA15/MS14	مساندة الإدارة	مذكرة داخلية من الدائرة الطالبة الى الشئون التجارية مرفقا فيها عرض المقاول مما يدل على وجود تنسيق مسبق بين الدائرة الطالبة والمقاول	2014/3/24	2014/5/21
HO/C22/S12	دائرة الخدمات	مراسلات مع عدة مقاولين بغرض المفاوضات للتعاقد بطريقة (BACK TO BACK)	2012/4/10	تاريخ الاقفال في 2012/11/19

وطلب الديوان الالتزام بالنظم والإجراءات التي تنظم أعمال العقود والمشتريات بالشركة.

وأفادت الشركة بأنه في حالات المناقصات ذات المصدر الوحيد تكون حاجة التواصل لازمة لتحديد قيمة التعاقد بما يتطابق مع سعر المصدر الوحيد، حيث أن تحديد الميزانية لأي عقد يقع على عاتق الجهة الطالبة وهو أمر مطلوب من قبل الشؤون التجارية عند إرسال طلبات التعاقد وفقا لنظم العقود والمشتريات بالشركة، وسوف يتم التنسيق مباشرة ما بين دائرة العقود والإدارة المعنية بالشركة بهذا الشأن مستقبلاً.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه وأن ما ذكره من أمثلة بالملاحظة ليست في المراحل الأولى لإعداد الطلب وليست بهدف تحديد قيمة تقديرية كما جاء برد الشركة إنما للتفاوض المباشر قبل التعاقد تستوجب أن تكون عن طريق الدائرة التجارية بما يتفق ونظم العقود والمشتريات بالشركة.

- **مخالفة البند (9) من التعميم رقم 2011/7 الخاص بنظام المناقصات والعقود بالشركة:**

خالفت الشركة البند رقم (9) من التعميم رقم (2011/7) الخاص بنظام المناقصات والعقود بالشركة الذي أشار إلى أنه في حال تضمين العقود القائمة الحالية والمستقبلية للبند الاحتياطي، فإنه يتعين أن لا يزيد قيمة البند الاحتياطي عن 10% من قيمة العقد، والبيان التالي يبين العقود التي زاد فيها البند الاحتياطي عن النسبة المقررة:

رقم العقد	قيمة العقد الإجمالية	قيمة البند الاحتياطي	نسبة البند الاحتياطي إلى إجمالي قيمة العقد %	العملة
HO/C26/IT09	1,996,520/000	917,320/000	46	دينار كويتي
HO/D27/LG12	1,218,000/00	287,108/08	23.6	دولار أمريكي
HO/C10/S14	1,740,986/000	401,766/000	23.1	دينار كويتي
HO/A25/IT09	3,305,326/00	559,221/00	17	دولار أمريكي
HO/C09/S12	1,306,971/619	217,828/603	16.7	دينار كويتي
HO/l07/PR12	9,696/000	1,616/000	16.7	دينار كويتي

وطلب الديوان ضرورة الالتزام بالإجراءات والتعاميم الإدارية التي تنظم الأعمال في الشركة وخاصة فيما يتعلق بتحديد قيمة الاحتياطي في العقود وذلك لإحكام الرقابة على تنفيذها.

وأفادت الشركة بأنه سيتم الأخذ في الاعتبار ملاحظات الديوان وسيتم تلافي مثل هذه الملاحظات مستقبلاً.

وعقب الديوان بالتزام الشركة بما جاء بردها.

5- **الملاحظات المستمرة لأكثر من سنة مالية ولم تقم الشركة بتلافيها**:

أ- **منطقة العمليات المشتركة بالخفجي:**

- **قامت المنطقة بإصدار العديد من الأوامر التغييرية في السنة المالية 2014 بتكلفة تمثل نسبة كبيرة من قيمة بعض العقود بلغت في إحداها 124%، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة أربع سنوات)

- **لم تقم المنطقة بإجراء جرد شامل لمواد وقطع غيار المخزون البالغ 129,218,776/80 دولار أمريكي، حيث تم جرد 12% من تلك المواد خلال السنة المالية 2014 وبقيمة 56,626,685/58 دولار أمريكي لعدد 2,395 صنف في حين أنها قامت بجرد 12% من تلك المواد خلال السنة المالية 2013 وبقيمة 57,417,197/11 دولار أمريكي لعدد 2,204 صنف، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة سنتين)

- **وجود مواد كيماوية منتهية الصلاحية ضمن المخزون من المواد وقطع الغيار بمبلغ 81,862/99 دولار أمريكي في نهاية السنة المالية 2014، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة ثلاث سنوات)

- **وجود مواد وقطع غيار متقادمة وبطيئة الحركة لم تستخدم منذ 5 سنوات وأكثر، بلغ إجمالي قيمتها 20,401,574/97 دولار أمريكي وبنسبة 15.8% من إجمالي قيمة المخزون البالغة 129,218,776/80 دولار أمريكي في نهاية السنة المالية 2014 وأورد الديوان بيان يبين ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة خمس سنوات)

- **وجود مواد محجوزة لفترات طويلة لدوائر معينة دون أن يتم سحبها من المخازن في نهاية السنة المالية 2014 بقيمة إجمالية قدرها 8,170,409/57 دولار أمريكي لعدد 33,563 صنف وأورد الديوان بيان يبين ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة سنتين)

- **استمرت كثرة التوقفات غير المخطط لها لأجهزة الحفر في المنطقة خلال السنة المالية 2014، حيث بلغ إجمالي عدد ساعات التوقفات 1,567.5 ساعة بلغت تكلفتها**

9,024,076/20 دولار أمريكي مما أدى إلى ضياع فرصة زيادة الإنتاج في المنطقة، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك. (وتكررت هذه الملاحظة لمدة ثلاث سنوات)

- **استمرت توقفات الإنتاج غير المخطط لها في حقلي الخفجي والحوت في المنطقة نتيجة أعطال فنية، حيث بلغ عدد تلك التوقفات (31) مما أدى إلى انخفاض الإنتاج بكميات بلغت 11.2 مليون برميل خلال السنة المالية 2014 حسب خطة الإنتاج، في حين بلغ عدد التوقفات (44) خلال السنة المالية 2013، وكمية النفط غير المنتجة 6.1 مليون برميل حسب خطة الإنتاج، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة أربع سنوات)

ب- <u>منطقة العمليات المشتركة بالوفرة:</u>

- **قامت المنطقة بإصدار العديد من الأوامر التغييرية على بعض العقود وبنسب كبيرة تزيد عن قيمتها الفعلية عند التعاقد، تصل في أحدها إلى 607% وذلك نتيجة عدم الدقة في إعداد الدراسات الفنية اللازمة للمشروعات الرأسمالية مما يؤدي إلى تحمل المنطقة أعباء مالية إضافية وتأخر الاستفادة من تلك المشروعات في العمليات الإنتاجية، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة ثمان سنوات)

- **التأخر في تنفيذ بعض المشروعات الرأسمالية وتدني نسبة الصرف للبعض الآخر مما قد يؤدي إلى تحمل المنطقة مزيداً من الأعباء المالية الإضافية وتأخر الاستفادة من هذه المشروعات في العمليات الإنتاجية بالمنطقة، وأورد الديوان بيانان يبينان أمثلة على عدم البدء في تنفيذ بعض المشروعات الرأسمالية وكذلك انخفاض نسب الصرف للبعض الآخر.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة ست سنوات)

- **وجود مواد مشتراه للاستخدام المباشر بلغت قيمتها 10,747,489/037 دينار كويتي لعدد (1634) صنف في نهاية السنة المالية 2014 لم يتم الاستفادة منها بزيادة قدرها 3,839,060/593 دينار كويتي وبنسبة 55.6% عن قيمتها البالغة 6,908,428/444 دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2013، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة سبع سنوات)

- **وجود مواد راكدة وبطيئة الحركة بلغت قيمتها 6,486,214/250 دينار كويتي لعدد 10,723 صنف يعود بعضها لعام 1978، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة أربع سنوات)

6- **المخالفات المالية**:

- **عدم الالتزام بأحكام المادة (52) من القانون رقم (1964/30) وذلك في الموضوع التالي:**

- **المخالفة المالية رقم (47 – 2015/2014) بشأن مخالفات العقد (HO/CO2/IT11) المبرم مع إحدى الشركات:**

  - ورد للديوان كتاب الشركة مرفقاً به التقرير النهائي لأعمال لجنة التحقيق في المخالفات الخاصة بالعقد (HO/CO2/IT11) المبرم مع إحدى الشركات وما انتهت إليه من نتائج وتوصيات وكذلك ما تم اتخاذه من إجراءات في هذا الشأن.
  - طلب الديوان اتخاذ اللازم نحو موافاته بالقرارات الإدارية الصادرة بالتصرف المعتمدة من السلطة المختصة ونتيجة تصرف النيابة العامة حيال الوقائع المشار إليها إعمالا لأحكام المادة 55 من قانون الديوان .
  - ورد للديوان كتاب الشركة مرفقاً به الآتي:
    - بلاغ إلى النائب العام بالتحقيق في الاعتداء على المال العام.
    - القرارات التنفيذية الخاصة بمجازاة المخالفين.
  - خاطب الديوان الشركة طالباً ضرورة موافاته بتصرف النيابة العامة بالموضوع وما تم من إجراءات حيال المبالغ التي صرفت دون وجه حق.
  - ورد للديوان كتاب الشركة والمتضمن الإفادة بأن المخالفة المالية المعنية لازالت محل التحقيق من قبل النيابة العامة.
  - ورد للديوان كتاب الشركة والذي تفيد فيه بأنه لم يطرأ جديد على هذه المخالفة حيث لم يحدد لها جلسة بعد أمام المحكمة الجزائية المختصة
  - لا يزال الديوان يتابع الموضوع.

- **الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود (كافكو):**

تأسست الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود (كافكو) في 1963/7/1 ويسري في شأنها أحكام قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والنظام الأساسي لها وهي إحدى الشركات التابعة والمملوكة بالكامل لمؤسسة البترول الكويتية وذلك بغرض توفير وقود الطائرات وتزويده لجميع الطائرات المدنية التي تستخدم مطار الكويت الدولي، كما تقوم بتقديم خدماتها لسلاح الجو الكويتي من حيث يتم تزويده بوقود الطائرات وصيانة معدات التزويد الخاصة بها.

وبلغ رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع في 2015/3/31 مبلغ 15,000,000/000 دينار كويتي.

وبلغ صافي ربح الشركة 8,859,551/000 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 2015/3/31 بزيادة قدرها 878,472/000 دينار كويتي وبنسبة 11% عن السنة المالية المنتهية في 2014/3/31 والبالغ 7,981,079/000 دينار كويتي.

ونورد فيما يلي أهم الملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة لحسابات وسجلات الشركة:

1- استمرار وجود أرصدة لبعض المدينين التجاريين التي تجاوزت فترات الإئتمان المحددة لهم:

ارتفعت أرصدة المدينين التي تجاوزت مديونياتهم لفترات الإئتمان المحددة لهم من عام لآخر والذي بلغ إجماليها في 2015/3/31 مبلغ 50,398,306/000 دينار كويتي وبزيادة قدرها 14,110,320/000 دينار كويتي وبنسبة 39% عن أرصدة السنة المالية السابقة والبالغة 36,287,986/000 دينار كويتي، وأورد الديوان بيان يوضح أمثلة على ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة المبالغ المتأخرة على شركة الخطوط الجوية الكويتية بلغت 46,782,561/715 دينار كويتي وبنسبة 95% من مديونيتها في 2015/3/31 البالغة 49,348,638/726 دينار كويتي.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقاريره عن السنوات المالية السابقة، وأفادت الشركة في حينه أن المبالغ المتأخرة والمديونيات المستحقة جميعها تندرج تحت العملاء الحكوميين لدى

الشركة ويرجع التأخير لصعوبة الدورة المستندية وأوامر الصرف لدى هذه الجهات، أما فيما يخص مديونية شركة الخطوط الجوية الكويتية فقد تم رفع الأمر لمجلس الوزراء.

وطلب الديوان مجدداً العمل على متابعة تحصيل مديونية العملاء وذلك لضمان عدم تراكم المديونية.

وأفادت الشركة بأنها لاتزال تواجه صعوبات في تحصيل مديونياتها مع العملاء الحكوميين وقامت باتخاذ عدة إجراءات خلال السنة المالية الحالية منها عقد اجتماع مع رئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية الذي وعد بالالتزام بالخطة الزمنية لجدولة المديونية التي تم إعدادها، وتم عقد عدة اجتماعات مع الجهات المعنية بوزارة الدفاع حول المبالغ المعلقة للشركة.

وعقب الديوان بالعمل على متابعة تحصيل مديونية شركة الخطوط الجوية الكويتية طبقاً للخطة الزمنية التي تم الاتفاق عليها، وموافاته بما يتم الاتفاق عليه مع وزارة الدفاع لتسوية المبالغ المعلقة.

2- <u>تحمل الشركة مصروفات وخسائر عدم وجود نظام حفظ وأرشفة وإدارة الوثائق الكترونياً:</u>

قامت مؤسسة البترول الكويتية في عام 2013 بمطالبة الشركة بمبلغ 2,070,785/54 دولار أمريكي والمتمثلة بقيمة ما كميته (3,074 طن متري) من وقود الطائرات تم حسابها بالخطأ عند إعداد الفاتورة المتعلقة بها خلال شهر ديسمبر 2009، ونظراً لتعرض المستندات للحريق في مكان حفظها بشركة المخازن العمومية في 2011/1/16 لم تتمكن الشركة من التحقق من صحة ماجاء بكتاب المؤسسة، كما قامت شركة التأمين برفض سداد قيمة المطالبة التأمينية البالغة نحو 15,000/000 دينار كويتي والمتعلقة بالتعويض عن الخسائر الناتجة عن حريق المستندات، وذلك لعدم تمكن الشركة من توفير المعلومات عن قيمة المستندات التي فقدت وصعوبة تقدير تكلفة إعدادها وبما يتعارض مع المادة رقم (70) من بوليصة التأمين رقم (F/2009/007921) على السجلات ونظام الكمبيوتر وأوراق وسجلات ذو قيمة.

وطلب الديوان بيان أسباب عدم توافر نظام لحفظ وأرشفة وإدارة وثائق الشركة، والعمل على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة في هذا الشأن لتلافي تكرار ذلك، وبما يكفل المحافظة على وثائق ومستندات الشركة وحقوقها طرف الغير.

وأفادت الشركة بأنها في طور تطبيق نظام (الأوراكل) الإلكتروني واعتماد بياناتها المالية من خلاله وستتوفر قاعدة بيانات كاملة للنظام المالي للشركة يمكن الرجوع إليها إذا لزم الأمر.

وعقب الديوان مؤكدا على ما جاء بطلبه والعمل على سرعة الانتهاء من تطبيق نظام (الأوراكل) الذي أشارت إليه الشركة في ردها وذلك لحفظ حقوقها تجاه الغير.

3- <u>عدم الحصول على كفالات من بعض العملاء:</u>

قامت الشركة بإلغاء بعض الكفالات البنكية لبعض خطوط الطيران فضلا عن التعاقد مع بعض الشركات دون الحصول على كفالات، وأورد الديوان بيان يوضح أمثلة على ذلك.

وطلب الديوان بيان أسباب إلغاء الكفالات وكذلك عدم الحصول عليها من بعض العملاء ودراسة وحصر لجميع العملاء والتأكد من تقديمهم لكفالات تضمن حقوق الشركة.

وأفادت الشركة بأنها بصدد إعداد دراسة شاملة بالتنسيق مع بعض شركات التزويد في المنطقة لاعتماد نظام عالمي لتأمين وضمان حقوق الشركة يشمل جميع العملاء من شركات الطيران بأنواعها.

وعقب الديوان مؤكدا على طلبه وموافاته بنتائج الدراسة التي أشارت إليها الشركة بردها.

4- <u>صدور العديد من الأوامر التغييرية لبعض العقود:</u>

قامت الشركة بإصدار أوامر تغييرية لبعض العقود والتي تراوحت نسبتها ما بين 20.7% إلى 95.7 % من القيمة التعاقدية، الأمر الذي قد يؤثر على العروض المقدمة من الموردين والمقاولين لتلك المناقصات والأعمال والقيم التي يتم الترسية بها، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.

وطلب مراعـــاة الدقة عند تحديد نطاق الأعمال لتلافي إصدار العديـــد مـــن الأوامـــر التغييرية لما لذلك من أثر على الأسعار التنافسية لتلك المناقصات.

وأفادت الشركة بأنه أثناء تنفيذ تلك المشروعات تم مواجهة المشاكل أوردتها الشركة في ردها استدعت صدور تلك الأوامر التغييرية.

وعقب الديوان مؤكدا على ما جاء بطلبه.

5- **<u>الملاحظات المستمرة لأكثر من سنة مالية ولم تقم الشركة بتلافيها:</u>**

- **قامت الشركة بإسناد بعض العقود للعرض الوحيد بما يتعارض مع البند (3) من المادة رقم (6.2) لآلية العمل المعتمدة لإجراءات الشراء، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة سنتين)
- **عدم مراعاة الدقة عند تحديد القيمة التقديرية لأعمال المناقصات، حيث تبين التفـــاوت الكبير بين القيمة التقديرية والقيمة الفعلية المقدمة بالعطاءات والتي تم الترسية عليها حيث تراوحت النسبة بين 16% ، 65% وأورد الديـــوان بيـــان يبين أمثلة على ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة أربع سنوات)
- **انخفـــاض نسب الصرف على المشـــروعات الرأسمالية عن المقـــــدر لهـــــا خـــلال السنة المالية 2015/2014 حيث بلغ المنصرف الفعلـــي 563,000/000 دينار كويتي وبانخفاض قدره 575,000/000 دينار كويتي وبنسبة 51% عـــن المقـــدر والبـــالغ 1,138,000/000 دينـــار كويتـــي، وأورد الديـــوان بيـــان يبين أمثلـــة على ذلـــك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة سنتين)
- **عدم قيام الشركة برسملة بعض المشروعات التي تم الانتهاء منها، الأمر الذي ترتـــب عليه عدم احتساب أقساط الاستهلاك لتلك الأصول وفقاً لتواريخ اســـتخدامها الفعليـــة وعدم إظهار حسابات الأصول الثابتة على حقيقتها في نهاية الســـنة الماليـــة، وأورد الديوان بيان يبين أمثلة على ذلك.** (وتكررت هذه الملاحظة لمدة ثلاث سنوات)

6- تحليل الإيرادات والمصروفات وتطور عناصر المركز المالي للشركة للسنوات المالية من 2013/2012 إلى 2015/2014:

أ- تحليل الإيرادات والمصروفات وصافي الربح:

يوضح الجدول التالي التطورات التي طرأت على الإيرادات والمصروفات وصافي الربح للسنوات المالية الثلاث الأخيرة بشكل إجمالي:

مليون دينار كويتي

البيان / السنة المالية	2013/2012	2014/2013	2015/2014
الإيرادات	180.2	176.2	172.1
المصروفات	175.1	168.2	163.2
صافي الربح	5.1	8	8.9

ومن البيان السابق للإيرادات والمصروفات وصافي الربح للشركة للسنوات المالية من 2013/2012 إلى 2015/2014 يمكن عرض التطورات الأساسية لهذه العناصر على النحو التالي:

- **الإيرادات:**

بلغت الإيرادات 180.2 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2013/2012 وانخفضت إلى 176.2 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2014/2013 واستمرت في الانخفاض في السنة المالية 2015/2014 حيث بلغت 172.1 مليون دينار كويتي وبنقص قدره 4.1 مليون دينار كويتي وبنسبة 2.3% عن السنة المالية 2014/2013.

والبيان التالي يوضح التغير في بنود الإيرادات خلال السنتين الماليتين 2014/2013 و 2015/2014:

مليون دينار كويتي

السنة المالية / الإيـــرادات	2014/2013	2015/2014	التغيـــــر	
			المبلغ	النسبة %
المبيعـــــــــــات	174.4	169.1	(5.3)	(3)
إيرادات الأنشطة الأخرى	1.8	3	1.2	66.7
الإجمالي	176.2	172.1	(4.1)	(2.3)

- **المصروفـــــــات:**

بلغت المصروفات خلال السنة المالية 2013/2012 نحو 175.1 مليون دينار كويتي ثم انخفضت في السنة المالية 2014/2013 حيث بلغت 168.2 مليون دينار كويتي واستمرت في الإنخفاض في السنة المالية 2015/2014 حيث بلغت 163.2 مليون دينـــار كويتـــي بنقـــص قـــدره 5 مليون دينار كويتي وبنسبة 3% عن السنة المالية 2014/2013.

والبيان التالي يوضح التغير فـــي بنـــــود المصروفـــات خـــلال السنتيـــن الماليتيـــن 2014/2013 و 2015/2014:

مليون دينار كويتي

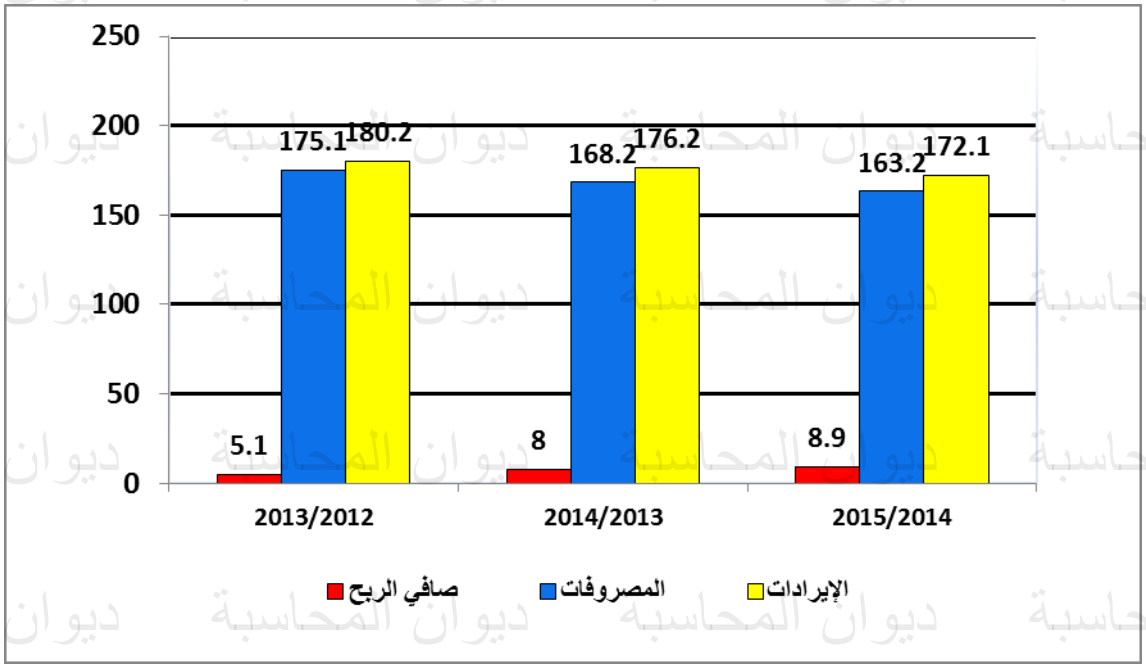
السنة المالية / المصروفات	2014/2013	2015/2014	التغيـــــر	
			المبلغ	النسبة %
تكلفة المبيعـــــــــــات	156.4	151.3	(5.1)	(3.3)
مصروفات وأعباء أخـــرى	11.8	11.9	0.1	0.9
الإجمالي	168.2	163.2	(5)	(3)

- **صافي الربـــــــح:**

ارتفع صافي الربح خلال الفترة نتيجة التطورات التي صاحبت كـــل مـــن الإيـــرادات والمصروفات حيث بلغ في السنة المالية 2013/2012 نحو 5.1 مليون دينار كويتي ثم ارتفـــع

إلى 8 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2014/2013 واستمر بالإرتفاع حتى بلغ 8.9 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2015/2014.

والبيان التالي يوضح تطور العناصر السابقة خلال الفترة المذكورة:



ب- تطور عناصر المركز المالي:

يوضح البيان التالي التغيرات التي طرأت على عناصر المركز المالي للشـــركة خـــلال السنوات المالية الثلاث الأخيرة:

مليون دينار كويتي

م	السنة المالية / البيـــــان	2013/2012		2014/2013		2015/2014	
		مبلغ	نسبة (%)	مبلغ	نسبة (%)	مبلغ	نسبة (%)
1	موجودات متداولة	42.7	50	69.1	62.6	77.9	66.1
2	موجودات غير متداولة	42.7	50	41.2	37.4	39.9	33.9
3	إجمالي الموجودات	85.4	100	110.3	100	117.8	100
4	خصوم متداولة	27.9	32.7	53	48	60.6	51.4
5	خصوم غير متداولة	25.4	29.7	22.3	20.3	21.3	18.1
6	إجمالي الخصوم	53.3	62.4	75.3	68.3	81.9	69.5
7	حقوق المساهمين	32.1	37.6	35	31.7	35.9	30.5
8	إجمالي الخصوم وحقوق المساهمين	85.4	100	110.3	100	117.8	100

ومن البيان السابق يمكن عرض التطورات التي طرأت علـــى كـــل مـــن الموجـــودات والمطلوبات وحقوق المساهمين خلال تلك الفترة.

- **إجمالي الموجـــــــودات:**

بلغ إجمالي الموجودات 85.4 مليـــون دينـــار كويتـــي في 2013/3/31 ثم ارتفع إلى 110.3 مليون دينار كويتي في 2014/3/31 ثم ارتفع إلى 117.8 مليون دينار كـــويتي فـــي 2015/3/31 وبزيادة قدرها 7.5 مليون دينار كويتي وبنسبة 6.8% عمـــا كـــان عليـــه فـــي 2014/3/31.

وبلغت نسبة صافي الربح إلى إجمالي الموجودات خلال الفتـــرة 6%، 7.3% ، 7.6% على التوالي.

- **إجمالي الخصـــــــوم:**

بلغ إجمالي الخصوم 53.3 مليون دينـــار كويتـــي فـــي 2013/3/31 ثم ارتفع إلـــــى 75.3 مليون دينار كويتي في 2014/3/31 ثم ارتفع إلى 81.9 مليـــون دينـــار كـــويتي فـــي 2015/3/31 وبزيادة قدرها 6.6 مليون دينار كويتي وبنسبة 8.8% عمـــا كـــان عليـــه فـــي 2014/3/31.

وبلغت نسبة إجمالي الخصوم إلى حقـــوق المساهمين (نسبة المديونية) خـــلال الفتـــرة 166%، 215.1% ، 228.1% على التوالي.

- **حقوق المساهميـــــــــن:**

بلـــغ إجمالـــي حقـــوق المســـاهمين في 2013/3/31 نحو 32.1 مليون دينار كـــويتي ثـــم ارتفـــع إلـــى 35 مليـــــون دينـــار كـــويتي فـــي 2014/3/31، واســـتمر بالإرتفـــــاع ليصبـــح 35.9 مليون دينار كويتي في 2015/3/31.

وبلغت نسبة صافي الربح إلى إجمالي حقوق المساهمين خلال الفترة 15.9%، 22.9%، 24.8% على التوالي.

- **شركة خدمات القطاع النفطي:**

تأسست شركة خدمات القطاع النفطي في 2005/8/22 وهي شركة مساهمة كويتية تابعة لمؤسسة البترول الكويتية ومملوكة بالكامل لها ويسري في شأنها قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته والنظام الأساسي لها، ومن الأغراض التي تأسست الشركة من أجلها تقديم الخدمات البترولية المساندة بما فيها أعمال البناء وإقامة التركيبات والأجهزة وصيانتها وتشغيلها وكافة أعمال الخدمات المتصلة بها وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية للعاملين في القطاع النفطي وأسرهم وتوفير خدمات الأمن والسلامة للأصول التابعة للشركات النفطية وتوفير المتطلبات والخدمات اللازمة لوحدات الإطفاء في الشركات النفطية وتوفير الخدمات اللازمة لإسكان العاملين ولمدينة الأحمدي وتوفير الخدمات الاستشارية وتوريد العمالة المتخصصة وتملك وحيازة وإنشاء واستئجار وإدارة وتشغيل العقارات والمتاجرة في المواد والخدمات والمعدات اللازمة للأغراض الواردة فيما سبق.

ويبلغ رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع في 2015/3/31 مبلغ 75,000,000/000 دينار كويتي.

وأسفرت نتيجة نشاط الشركة للسنة المالية المنتهية في 2015/3/31 عن تحقيق صافي ربح بلغ 157,892/000 دينار كويتي.

ونورد فيما يلي أهم الملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة لحسابات وسجلات الشركة:

1- استمرار مخالفة قرار مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية رقم (2013/64):

صدر قرار مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية رقم (2013/64) في 2013/7/24 بنقل أنشطة شركة خدمات القطاع النفطي وموظفيها وأصولها للشركات الزميلة تمهيداً لتصفيتها، وكذلك القرار الإداري للرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية رقم (34) لسنة 2013 الصادر بتاريخ 2013/7/31 بتشكيل لجنة لنقل الأنشطة والعاملين في شركة خدمات القطاع النفطي، وقد أنهت اللجنة أعمالها في يونيو 2014 ولم تقم بنقل جميع الأنشطة والعاملين للشركات الزميلة وفقاً لما جاء بالقرار الإداري المشار إليه، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

كما قامت الشركة بإعداد تقديرات للميزانية التشغيلية لها للسنة المالية 2016/2015 ووضعت الخطط والبرامج لتعيين وتدريب العمالة الوطنية، والعمل على تطوير وتحسين إجراءات العمل المطلوبة، وتعزيز الموارد والإمكانيات اللازمة لتنفيذ المشروعات الرأسمالية، تنفيذاً للكتاب الموجه للرئيس التنفيذي بالوكالة للشركة من نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية المؤرخ في 2014/4/27.

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقريره عن السنة المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه أنه جاري العمل على اتمام الانتهاء من نقل ما تبقى من أنشطة وعاملين بالتنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية والشركات النفطية وفق ما جاء في توصية الديوان.

وطلب الديوان سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل كافة العقود والأنشطة والعاملين بالتنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية والشركات الزميلة تنفيذاً لقرار مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية المشار إليه.

وأفادت الشركة بأنه قد تجاوز التنفيذ 90% وجاري العمل على إتمام إجراءات نقل ما تبقى من أنشطة وعاملين وعقود، أما ما يخص الميزانية 2016/2015 فقد تم اعتمادها لحاجة العمل بالوقت الحالي.

وعقب الديوان بسرعة الانتهاء من نقل ما تبقى من أنشطة الشركة وعقودها وأصولها والعاملين فيها بالتنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية والشركات الزميلة وموافاة الديوان بما يتم بهذا الشأن.

2- <u>استمرار وجود رصيد مديونيات مستحقة على الأطراف ذات الصلة:</u>

استمرار وجود رصيد مديونيات على الأطراف ذات الصلة بلغ إجماليها 40,969,809/000 دينار كويتي في 2015/3/31 بزيادة قدرها 6,158,526/000 دينار كويتي وبنسبة 18% عن السنة المالية السابقة والبالغة 34,811,283/000 دينار كويتي، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وسبق للديوان أن أشار الى ذلك في تقريره عن السنة المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه بأنها تعمل بالتنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية والشركات الزميلة لتحصيل تلك المبالغ.

وطلب الديوان مجدداً التنسيق مع كل من مؤسسة البترول الكويتية والشركات الزميلة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لسرعة تحصيل تلك المبالغ حتى لا تشكل عائق عند نقل أنشطة الشركة تنفيذاً لقرار مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية رقم (2013/64).

وأفادت الشركة بأنها تتفق مع ما جاء في ملاحظة الديوان وأنه جاري تحصيل الديون من الشركات الزميلة من خلال اجتماعات دورية تتم بهذا الصدد، أما الزيادة في المديونية فهي ناتجة عن قيمة الأصول التي تم نقلها للشركات الزميلة وجاري العمل على تحصيلها.

وعقب الديوان بالتزام الشركة بما جاء بردها بسرعة تحصيلها للديون حفاظاً على حقوقها وموافاته بما يتم بهذا الشأن مرفقاً بالمصادقات على تلك المبالغ من قبل الشركات الزميلة.

3- <u>حصول بعض الموظفين على رواتبهم ومزاياهم على الرغم من إنهاء عقودهم:</u>

تبين من مراجعة التعميم الإداري الصادر بتاريخ 2014/6/18 والذي يقضي بنقل عدد 38 موظف إلى الشركات الزميلة بالقطاع النفطي والذي نص على أن "شركة خدمات القطاع النفطي لن تكون مسئولة عن المنقولين اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق 2014/6/18" بسبب إنهاء العلاقة التعاقدية معهم، وعلى الرغم من ذلك تبين وجود عدد 7 موظفين لم يتم نقلهم للشركات الزميلة ولم يتم وقف رواتبهم ومزاياهم، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وطلب بيان أسباب عدم التزام الشركة بالتعميم الصادر من الرئيس التنفيذي بالوكالة والاستمرار في صرف رواتب ومزايا للمتبقي من الموظفين الواردة أسمائهم بالتعميم رغم تحديد تاريخ معين لانتقالهم.

وأفادت الشركة بأن عملية النقل تتم بالتنسيق بين الشركة والشركة المنقول لها الموظف ونظراً لعدم جاهزية بعض الشركات الزميلة وطلبها مهلة لتهيئة أماكن وشواغر لنقل العاملين إليها، وتم انتقال معظم العاملين فور توفر الشواغر.

وعقب الديوان مؤكداً على ما جاء بطلبه ودراسة الوضع القانوني لاستمرارية هؤلاء الموظفين بالشركة واستمرار صرف رواتبهم ومزاياهم من قبلها وموافاته بما يتم.

4- **الملاحظات التي شابت العقود:**

أ- **استمرار عدم نقل العقد الخاص باستحداث وتنفيذ منهج تدريبي متكامل لقياديي مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة:**

استمرار عدم نقل العقد رقم (49) إلى مؤسسة البترول الكويتية والخاص باستحداث وتنفيذ منهج تدريبي متكامل لقياديي مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة على الرغم من صدور قرار نقل أنشطة الشركة تمهيدا لتصفيتها في تاريخ 2013/7/24، علماً بأن العقد يخص مؤسسة البترول الكويتية وبالتالي كان يجب طرحه عن طريقها وعرضه على الجهات الرقابية بالدولة (لجنة المناقصات المركزية – ديوان المحاسبة).

وسبق للديوان أن أشار إلى ذلك في تقريره عن السنة المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه أن المؤسسة أبدت عدم رغبتها بنقل العقد في الوقت الحالي للمزيد من التنسيق.

وطلب الديوان بيان أسباب عدم طرح العقد عن طريق مؤسسة البترول الكويتية، وكذلك استمرار عدم نقله إليها رغم صدور القرار الخاص بنقل أنشطة الشركة وموظفيها وأصولها للشركات الزميلة تمهيداً لتصفيتها.

وأفادت الشركة بأنه جاري التنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية للاتفاق على آلية نقل العقد الى المؤسسة أو إحدى الشركات الزميلة، أما بخصوص تبعية العقد لمؤسسة البترول الكويتية فإن الشركة قامت بطرح وادارة العقد بناءً على طلب من المؤسسة حسب كتاب الرئيس التنفيذي لها بتاريخ 2012/6/12.

وعقب الديوان بسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل العقد إلى مؤسسة البترول الكويتية خصوصاً أن الإشراف عليه يتم عن طريقها وموافاته بما يتم في هذا الشأن.

ب- **الملاحظات التي شابت العقد رقم (19):**

تبين من مراجعة العقد رقم (19) والمبرم مع أحد المقاولين والبالغ قيمته 533,405/000 دينار كويتي لمدة ثلاث سنوات ابتداء من 2011/4/13، الملاحظات التالية:

- قامت الشركة بتمديد العقد لمدة 12 شهرا ابتداء من 2014/4/14 وحتى 2015/4/13 بمبلغ 145,675/000 دينار كويتي دون إصدار أمر تغييري، وذلك بالمخالفة للبندين (32.1.1 ، 32.1.4) من العقد اللذان ينصان على "أنه يجب إصدار أمر تغييري في حال زيادة أو تقليص أعمال العقد وفي حال تمديد العقد يجب إصدار أمر تغييري" ولا يوجد في اللائحة كما هو موضح في رد الشركة بتاريخ 2014/12/17 بند يسمح باستثناءات للجنة المناقصات الداخلية بالشركة، مع الأخذ بعين الاعتبار تحمل الشركة لتكاليف إضافية نتيجة هذا التمديد.

- مخالفة البند رقم (3.4) من العقد والذي ينص على أن "على الشركة إبلاغ المقاول برغبتها بتمديد العقد قبل 30 يوم، حيث قامت الشركة بإرسال طلب التمديد في 2014/4/10 أي قبل 3 أيام من تاريخ انتهاء العقد.

والجدير بالذكر أن البند (4) من المادة الثالثة للعقد يسمح للشركة بتمديد العقد بمدة أقصاها 12 شهرا، مع عدم إعفائها من استثناء إصدار أمر تغييري لأي تمديد بعد نهاية العقد.

وطلب الديوان بيان أسباب عدم إصدار الشركة أمر تغييري بتمديد العقد.

وأفادت الشركة بأن دائرة الخدمات التجارية قامت بإعداد الأمر التغييري للعقد، وتم عرضها على لجنة المناقصات الداخلية بتاريخ 2014/4/9، وكان قرار اللجنة بالإجماع الموافقة على تمديد العقد لمدة 12 شهر دون إصدار الأمر التغييري وسيتم اتخاذ الاجراء المناسب لضمان الالتزام ببنود العقد مستقبلا.

وعقب الديوان مؤكداً على الالتزام ببنود العقد وتطبيق الإجراءات واللوائح المتبعة في هذا الشأن.

ج- <u>الملاحظات التي شابت العقد رقم (28):</u>

تبين من مراجعة العقد رقم (28) والخاص بنظام الأوراكل المبرم مع أحد المقاولين بتاريخ 2011/6/29، والبالغ قيمته 327,747/000 دينار كويتي لمدة ثلاث سنوات إضافة إلى مبلغ 228,164/000 دينار كويتي تخص شراء رخصة (أوراكل) والدعم لمدة سنة واحدة مع مقاول آخر، قيام الشركة باحتساب مبلغ 123,000/000 دينار كويتي بمبلغ احتياطي يعادل 20% من القيمة التقديرية للعقد والرخصة والبالغة 615,000/000 دينار كويتي، على الرغم

من عدم وجود بند في لائحة العقود والمشتريات بالشركة يجيز احتساب المبلغ الاحتياطي أو النسبة المسموح بها.

وطلب الديوان وضع ضوابط وآلية لتحديد نسبة مبلغ الاحتياطي من ضمن لائحة العقود والمشتريات وذلك لإحكام الرقابة عليها.

وأفادت الشركة بأنها تتفق بهذا الشأن مع ملاحظة الديوان وسيتم أخذ الملاحظة بعين الاعتبار.

وعقب الديوان التزام الشركة بما جاء بردها من تنفيذها طلب الديوان وموافاته بما يتم في هذا الشأن.

د- استمرار الملاحظات الخاصة بعقد توريد السيارات ووسائل الانتقال بالأجر للشركة والشركات الزميلة:

- استمرار عدم قيام الشركة بتحديد سقف أعلى لإيجار السيارة أسوة بما هو مطبق بمؤسسة البترول الكويتية بالقرار الصادر من وزير النفط رئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية رقم 2007/17.

- استمرار عدم قيام الشركة بتحديد موعد لنقل العقد إلى إحدى الشركات الزميلة على الرغم من صدور قرار مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية بنقل أنشطة الشركة بتاريخ 2013/7/24 تمهيدا لتصفيتها.

وسبق للديوان أن أشار الى ذلك في تقريره عن السنة المالية السابقة وأفادت الشركة في حينه بأنه سيتم التنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية.

وطلب الديوان مجددا تحديد سقف أعلى لإيجار السيارات أسوة بما هو مطبق بمؤسسة البترول الكويتية، وتحديد موعد لنقل العقد في ضوء قرار نقل أنشطة الشركة تمهيداً لتصفيتها.

وأفادت الشركة بأنه لم يستدل من القرار المذكور ما يفيد تحديد سقف أعلى لإيجار السيارات للشركات النفطية وجاري العمل على نقل عقد تأجير السيارات إلى شركة ناقلات النفط الكويتية.

وعقب الديوان أن القرار الصادر من وزير النفط رئيس مجلس إدارة مؤسسة البتـــرول الكويتية رقم 2007/17 بشأن تحديد سقف أعلى لإيجار السيارات تم الإشارة إليه للاسترشاد به ووضع آليه مشابهة له لعقود السيارات في شركة خدمات القطاع النفطي، وضرورة سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل عقد إيجار السيارات إلى شركة ناقلات النفط الكويتية كما أفادت الشركة بذلك في ردها.

هـــ- عدم مراعاة الدقة عند تحديد القيم التقديرية للعقود:

وجود فروقات بالزيادة أو بالنقصان بين القيم التقديرية للعقود وقيمة الترسية وصلت في إحداها إلى 81%، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وطلب الديوان مراعاة الدقة عند إعداد الدراسات الخاصة بتحديد القيم التقديرية للعقـــود حتى تكون أداة فعالة للرقابة على تنفيذها.

وأفادت الشركة بأنها تتفق مع ملاحظة الديوان بهذا الخصوص.

وعقب الديـــوان مؤكدا على ما جاء بطلبـــه وتزويده بما يتـــم اتخـــاذه من إجـــراءات بهذا الشأن.

و- قيام الشركة بإصدار أوامر تغييرية بتكلفة تمثل نسبة كبيرة من قيمة العقود:

قامت الشركة بإصدار العديد من الأوامر التغييرية بتكلفة تمثل نسبة كبيرة من قيمة تلك العقود بلغت احداها 41%، وأورد الديوان بيان يبين ذلك.

وطلب الديوان دراسة نطاق أعمال العقود وتكلفتها بشكل دقيق حتى يمكن إحكام الرقابة على تنفيذها تلافيا لإصدار أوامر تغييرية بنسب كبيرة.

وأفادت الشركة بأنها ستلتزم بما ورد في ملاحظة الديوان مستقبلا.

وعقب الديوان على أهمية التزام الشركة بما جاء بردها من مراعاتها الدقة عند دراستها لنطاق أعمال العقود وتكلفتها.

5- **المخالفات المالية:**

- **عدم الالتزام بأحكام المادة (52) من القانون رقم (1964/30) وذلك في الموضوع التالي:**

- **المخالفة المالية رقم (146 – 2015/2014) بشأن الملاحظات التي شابت ساعات العمل الإضافي لنشاط الأمن والإطفاء والأمن الصناعي:**

  - ورد للديوان كتاب مؤسسة البترول الكويتية مرفقاً به تقرير لجنة التحقيق في المخالفات والملاحظات الواردة في تقرير الجهاز المركزي للتدقيق الداخلي في 2014/4/2 بشأن الأعمال والإجراءات ذات الصلة بالعمليات التشغيلية لشركة خدمات القطاع النفطي ومنها ما يتعلق بالملاحظات التي شابت ساعات العمل الإضافي لنشاط الأمن والإطفاء والأمن الصناعي.
  - وتبين للديوان أن لجنة التحقيق المشكلة من مؤسسة البترول الكويتية انتهت إلى عدم وجود مخالفة بالعمل الإضافي استناداً إلى أن المستندات مستكملة ومعتمده من المستويات الوظيفية ذات العلاقة.
  - وقرر الديوان تأجيل البت في الموضوع لحين انتهاء لجنة حماية الأموال العامة من فحصها للموضوع.
  - لايزال الديوان يتابع الموضوع.

6- **تحليل الإيرادات والمصروفات وتطور عناصر المركز المالي للشركة للسنوات المالية 2013/2012 – 2015/2014:**

أ- **تحليل الإيرادات والمصروفات وصافي الربح:**

يوضح الجدول التالي بيان بالإيرادات والمصروفات وصافي الربح للسنوات المالية الثلاث الأخيرة بشكل إجمالي:

ألف دينار كويتي

البيان / السنة المالية	2013/2012	2014/2013	2015/2014
الإيرادات	131,543.6	115,131.8	42,980.3
المصروفات	127,612.8	112,997.2	42,822.4
صافي الربح (الخسارة)	3,930.8	2,134.6	157.9

ومن البيان السابق للإيرادات والمصروفات وصافي الربح للشركة يمكن عرض التطورات الأساسية لهذه العناصر على النحو التالي:

- **الإيرادات:**

استمرت الإيرادات بالانخفاض خلال السنوات حيث بلغت 131,543.6 ألف دينار كويتي في السنة المالية 2013/2012 ثم انخفضت في السنة المالية 2014/2013 لتبلغ 115,131.8 ألف دينار كويتي واستمرت في الانخفاض في السنة المالية 2015/2014 بمبلغ 72,151.5 ألف دينار كويتي وبنسبة 62.7% لتصبح 42,980.3 ألف دينار كويتي.

والبيان التالي يوضح التغير في بنود الإيرادات خلال السنتين الماليتين 2014/2013 2015/2014:

ألف دينار كويتي

الإيرادات / السنة المالية	2014/2013	2015/2014	التغير	
			المبلغ	النسبة %
إيرادات الخدمات	105,057.2	39,750.5	(65,306.7)	(62.2)
إيرادات الفوائد	953.8	721.9	(231.9)	(24.3)
فروقات ترجمة العملة	3.6	169.7	166.1	4,613.9
إيرادات أخرى	235.5	715.2	479.7	203.7
مخصصات انتفى الغرض منها	8,881.7	1,623	(7,258.7)	(81.7)
الإجمالي	115,131.8	42,980.3	(72,151.5)	(62.7)

- **المصـــروفـــــات:**

استمرت المصروفات بالانخفاض خلال السنوات حيث بلغت 127,612.8 ألف دينـــار كويتي في السنة المالية 2013/2012 ثم انخفضت فـــي الســـنة الماليـــة 2014/2013 لتبلـــغ 112,997.2 ألف دينار كويتي واستمرت بالانخفاض في السنة الماليـــة 2015/2014 بمبلـــغ 70,174.8 ألف دينار كويتي وبنسبة 62.1% لتصبح 42,822.4 ألف دينار كويتي.

والبيـــان التالي يوضح التغـــــيـــر في بنـــــود الإيـــــــرادات خـــــلال الســـنتين الماليتـــين 2014/2013 و 2015/2014:

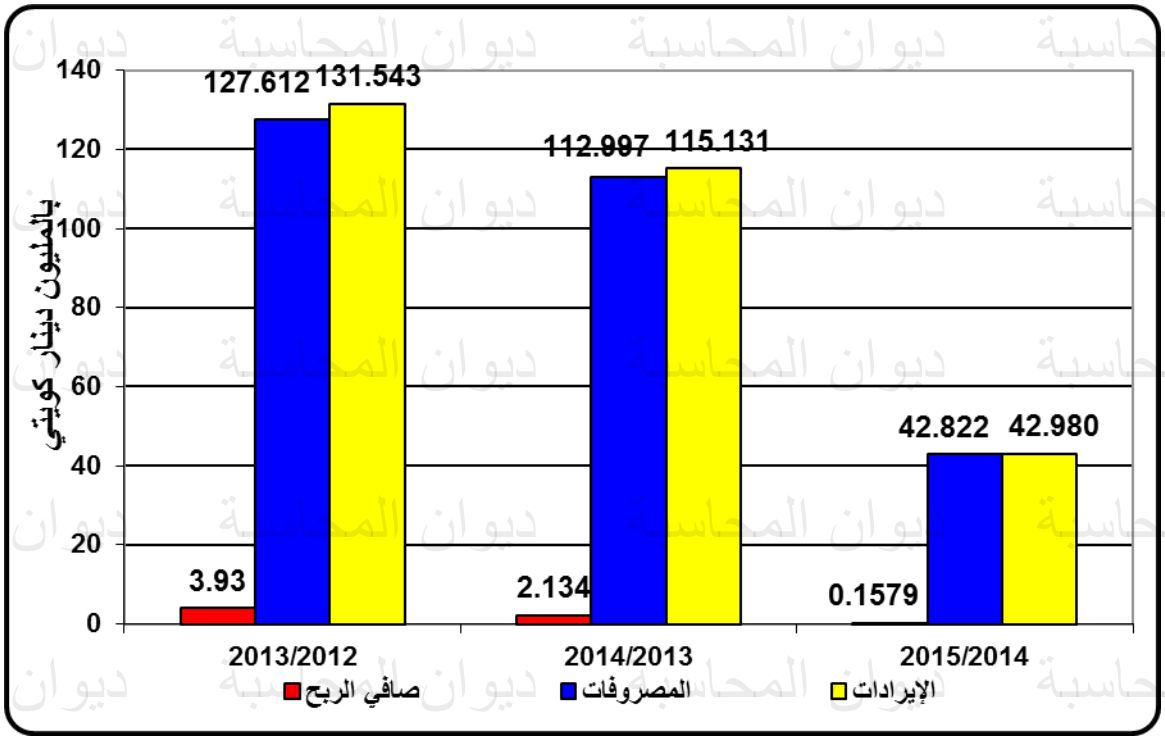
ألف دينار كويتي

السنة المالية / المصروفات	2014/2013	2015/2014	التغـير	
			المبلغ	النسبة %
تكاليف الموظفين	63,657.1	7,613.6	(56,043.5)	(88)
التكاليف المباشرة لخدمات العقود الاستشارية	25,334	28,984.8	3,650.8	14.4
مصروفات قـــوى الأمن الصناعي	4,436.7	--	(4,436.7)	(100)
مصروفات التدريب والتطويـــر	1,799.1	102.1	(1,697)	(94.3)
مصروفات عمومية وإداريـــة	17,731.6	6,083.5	(11,648.1)	(65.7)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	38.7	38.4	(0.3)	(0.8)
الإجمالـــــي	112,997.2	42,822.4	(70,174.8)	(62.1)

- **صـــافي الـــربـــح:**

حققت الشركة خلال السنة المالية 2015/2014 صافي ربح بلغ 157.9 ألـــف دينـــار كويتي، بانخفاض قدره 1,976.7 ألف دينار كويتي عن صافي ربح السنة المالية 2014/2013 والبالغة 2,134.6 ألف دينار كويتي.

والبيان التالي يوضح تطور العناصر السابقة خلال الفترة المذكورة:



ب- تطور عناصر المركز المالي:

يوضح البيان التالي التغيرات التي طرأت على تطور عناصر المركز المالي للسنوات المالية من 2013/2012 إلى 2015/2014:

ألف دينار كويتي

م	السنة المالية / البيان	2013/2012		2014/2013		2015/2014	
		المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %
1	موجودات متداولة	112,471	96.6	103,010.2	96	84,710.9	99.7
2	موجودات ثابتة (الصافي)	3,959.8	3.4	4,392.6	4	229.8	0.3
3	إجمالي الموجودات	116,430.8	100	107,402.8	100	84,940.7	100
4	خصوم متداولة	15,307.2	13.1	18,320.7	17.1	5,221.7	6.1
5	خصوم غير متداولة	23,405.4	20.1	11,529.7	10.7	2,008.7	2.4
6	إجمالي الخصوم	38,712.6	33.2	29,850.4	27.8	7,230.4	8.5
7	صافي حقوق الملكية	77,718.2	66.8	77,552.4	72.2	77,710.3	91.5
8	إجمالي الخصوم وحقوق الملكية	116,430.8	100	107,402.8	100	84,940.7	100

- **إجمـــالـــي الموجـــــــودات:**

استمر إجمالي الموجودات بالانخفاض حيث بلغ 116,430.8 ألف دينار كـــويتي فـــي السنة المالية 2013/2012 ثم انخفض في السنة المالية 2014/2013 ليبلغ 107,402.8 ألـــف دينار كويتي واستمر بالانخفاض في السنة المالية 2015/2014 بمبلغ 22,462.1 ألف دينـــار كويتي وبنسبة 20.9% ليبلغ 84,940.7 ألف دينار كويتي وبلغت نسبة صافي الربح إلى إجمالي الموجودات خلال تلك الفترة 3.4%، 2%، 0.2% على التوالي.

- **إجمـــالـــي الخصـــــــــوم:**

استمر إجمالي الخصوم بالانخفاض خلال السنوات المالية حيث بلـــغ 38,712.6 ألـــف دينار كويتي في السنة المالية 2013/2012 وفي السنة المالية 2014/2013 بلـــغ 29,850.4 ألف دينار كويتي واستمر بالانخفاض في السنة المالية 2015/2014 بمبلغ 22,620 ألف دينار كويتي وبنسبة 75.8% ليبلغ 7,230.4 ألف دينار كويتي وبلغت نسبة إجمالي الخصـــوم إلـــى صافي حقوق الملكية 49.8%، 38.5%، 9.3% على التوالي.

- **حـــقـــوق الملـــكيـــــــة:**

تذبذب صافي حقوق الملكية خلال السنوات المالية حيث انخفض خلال الســـنة الماليـــة 2014/2013 ليصبح 77,552.4 ألف دينار كويتي عمـــا كـــان عليـــه فـــي الســـنة الماليـــة 2013/2012 والبالغ 77,718.2 ألف دينار كويتي ثم ارتفع بمبلغ 157.9 ألف دينار كـــويتي وبنسبة 0.2% في السنة المالية 2015/2014 ليصبح 77,710.3 ألف دينار كويتي.

وبلغت نسبة صافي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات خلال تلك الفتـــرة 66.8%، 72.2%، 91.5% على التوالي.

ديوان المحاسبة

الفصل الثالث

نتائج رقابية

المحـــور الأول

النتـائـــج الرقـابيـــة

أ- ملخص توصيات تقييم كفاءة وفاعلية نظم وخطط الحفر التنموي للآبار وأثرهـــا علـــى زيادة الإنتاج المستهدف بمنطقة الوفرة بالشركة الكويتية لنفط الخليج:

- **أهداف الفحص:**

يهدف الفحص بشكل عام إلى تقييم كفاءة الإجراءات والضوابط الموضوعة مـــن قبـــل الشركة الكويتية لنفط الخليج لمراقبة أعمال الحفر التنموي للآبار بحقول النفط بمنطقة الـــوفرة، وأثر ذلك على زيادة الإنتاج المستهدف من النفط الخام، والتحقق من مدى كفاءة وفاعلية تنفيـــذ تلك الأعمال وفقاً لمعايير الاقتصاد في النفقات والكفاءة والفعالية في الأداء.

- **مجال الفحص:**

تناول التقرير تقييم كفاءة وفاعلية نظم وخطط الحفر التنموي للآبار وأثرها على زيـــادة الإنتاج المستهدف بمنطقة الوفرة بالشركة خلال الفترة من عام 2009 إلى عام 2013.

- **وفي ضـــوء البيانات والمعلومات التي توافرت لديوان المحاسبة تـــم التوصـــل إلـــى النتائج نورد أهمها في ما يلي:**

- وجود انحرافات ما بين المخطط والفعلي لحفر آبار التنمية خلال فترة التحليل، وتركـــز الانحراف ما بين عدد الآبار المخططة والفعلية فـــي الأعـــوام 2009، 2010، 2013 بنسب بلغت 26%، 15% بالنقص، 13% بالزيادة في تلك الأعوام على التوالي، الأمر الذي يشير إلى عدم دقة خطط الحفر مما ينعكس أثره سلباً على خطط الإنتاج المستهدف من تلك الآبار التي لم يتم حفرها، ويؤدي إلى تولد مخاطر تتمثل في تحمـــل الشـــركة أعباء مالية إضافية نتيجة زيادة أسعار قطع الغيار اللازمة للحفر، وأسعار إيجار أبراج الحفر في الفترات الزمنية اللاحقة.
- تجاوز الفترات الزمنية عند حفر آبار التنمية عن الفترات المخططة لها بنسب تتراوح ما بين 3% لبئر R-123، 106% لبئر SF-26 بعام 2010، 4% لبئر SF-28، 105% لبئر R-129 بعام 2011، 2% لبئر SGWD-5، 80% لبئر M-371 بعـــام 2012، 2% لبئر SF-45، 116% لبئر NW-3 بعام 2013، الأمر الذي يشير إلى عدم دقـــة

الخطط الزمنية لحفر الآبار، ومما يتولد عنه مخاطر التأخر في عمليات التنمية لـــبعض الآبار، وانعكاسها السلبي على تحقيق خطط الإنتاج المستهدف، وزيادة الأعباء المالية.

- عدم وجود تفتيش من قبل الإدارة المعنية بالشركة أو وجود طرف خارجي محايد لتقييم كفاءة أداء المقاولين عند تنفيذ الأعمال المرتبطة بحفر الآبار والتي بلغت قيمتهـــا 328 مليون دينار كويتي وفقاً للعقود التي أبرمتها الشركة خلال فترة التحليل، كمـــا أبرمـــت عقود مع مقاولي خدمات الحفر بذات الشأن بلغت قيمتها 133 مليون دينار كويتي.
- وجود بعض الأوامر التغييرية التي تمت على بعض عقـــود الحفـــر وخـــدمات الحفـــر للمقاولين، وتراوحت نسب الأوامر التغييرية ما بين 9% الـــى 358% خـــلال فتـــرة التحليل، الأمر الذي يشير إلى عدم دقة كل من الدراسات وحجـــم الأعمـــال المطلـــوب تنفيذها قبل طرحها على المقاولين، مما يؤدي الى تولد مخاطر زيادة الاعباء المالية التي تتحملها الشركة.
- تحقيق وفر بإجمالي التكاليف الفعلية لحفر آبار التنمية بمنطقة الوفرة مقارنـــة بإجمـــالي التكاليف المخططة خلال فترة التحليل، وتركز الوفر خلال أعوام 2011، 2010 حيث بلغت نسبة الانحراف 30%، 22% في تلك الأعوام على التوالي، وتحقيق وفر بتكاليف الحفر الفعلية مقارنة بالتكاليف المخططة لبعض الآبار علـــى مســـتوى كافـــة الحقـــول بالمنطقة ومن أبرزها ما نسبته 98% ببئر M-372، 87% ببئر W-170 بحقل الوفرة بعامي 2011، 2012 على التوالي، الأمر الذي يشير إلى عدم دقـــة بعـــض التكـــاليف المخططة لحفر آبار التنمية عند إعداد الموازنات الرأسمالية التقديرية، وبما ينعكس أثره سلبا على فاعلية خطط الحفر.
- وجود انحرافات (تجاوز، وفر) لبعض بنود التكاليف ذات الأهمية (الحفر، طين الحفـــر والمواد الكيماوية، القيسون) ما بين التكاليف الفعلية والتكاليف المخططة خـــلال فتـــرة التحليل لمعظم الآبار بحقول المنطقة، الأمر الذي يشير إلى عدم وضوح أسس توزيـــع التكاليف على تلك البنود.

- **وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فقد أوصى ديوان المحاسبة بما يلي:**
- **توصيات مرتبطة بمخاطر مرتفعة:**

- ضرورة بحث ودراسة أسباب الانحرافات (تجاوز– وفر) في تقديرات بنود تكاليف الحفر خلال فترة التحليل، بما يمكن من وضع التقديرات بصورة صحيحة وواقعية، مع وضع الضوابط الواجبة التي تكفل الالتزام بالخطط والبرامج الزمنية الموضوعة لأعمال الحفر، ومراعاة الدقة عند تحديد الاحتياجات لأعمال الحفر بحيث تعتمد على أسس ودراسات سليمة تكفل فاعلية تنفيذ خطط وبرامج حفر آبار التنمية مستقبلاً، وبما يمكن الحد من المخاطر التي تنتج من عدم فاعلية تلك الخطط، والأعباء الإضافية التي تتحملها الشركة.
- إعداد نماذج لتقييم أداء مقاولي الحفر، خدمات الحفر على أن تكون معدة على أسس ومعايير ثابتة (فنية، غير فنية) وذات أوزان نسبية ودرجات ثابتة حسب أهميتها حتى يمكن الاستعانة بها في عمليات التقييم الدورية، لما لذلك من أهمية في توفير مؤشرات ومعلومات حقيقية عن سير أعمال الحفر حتى يمكن الاستفادة منها في تقويم أداء المقاولين أولاً بأول، وبما يكفل التحقق من كفاءة تنفيذ تلك الأعمال بالشكل المطلوب، ولضمان فاعلية تنفيذ البرامج والخطط الزمنية للحفر، وخطط الإنتاج بما يتفق مع الأهداف الاستراتيجية للشركة، ويمكن الاسترشاد بالنموذج المقترح في هذا الصدد.
- بحث الأسباب التي أدت إلى انخفاض معدلات التشغيل اليومية للعديد من الآبار بحقول منطقة الوفرة مما انعكس أثره على ارتفاع كميات الإنتاج غير المحقق لها، واتخاذ ما يلزم نحو دراسة السبل المثلى التي تحد من المشاكل والمعوقات الفنية التي حالت دون تحقيقها للإنتاج المستهدف بما يكفل المحافظة على الطاقة الإنتاجية لتلك الآبار، ويضمن فاعلية خطط الإنتاج.

- **توصيات مرتبطة بمخاطر متوسطة:**

ضرورة العمل على دراسة أسباب تجاوز الفترات الزمنية عند حفر آبار التنمية عن الفترات المخططة، أو تنفيذها في فترات زمنية أقل عن الفترة المخططة لها، والعمل على وضع خطط حفر الآبار بصورة دقيقة وتفعيلها بما يساعد على تخفيض الآثار السلبية المترتبة عنها والمؤثرة على خطط الإنتاج المستهدف.

- **توصيات مرتبطة بمخاطر منخفضة:**

- وضع الضوابط الواجبة التي تكفل الالتزام بالخطط والبرامج الموضوعة لأعمال الحفر، ومراعاة الدقة عند تحديد تلك الخطط بحيث تعتمد على أسس ودراسات سليمة تكفل فاعلية تنفيذ خطط وبرامج حفر آبار التنمية مستقبلاً، وبما يُمكن الحد من المخاطر التي تنتج من عدم فاعلية تلك الخطط وتأثير ذلك على الإنتاج المستهدف للشركة.
- وفي إطار رقابة الديوان اللاحقة تم إعداد تقرير عن" تقييم كفاءة وفاعلية نظم وخطط الحفر التنموي للآبار وأثرها على زيادة الإنتاج المستهدف بمنطقة الوفرة بالشركة الكويتية لنفط الخليج"، ورد رد الشركة بتاريخ 2014/7/13 وتم تعقيب ديوان المحاسبة على ما جاء بالإصدار الأول من التقرير من توصيات والتي سيقوم الديوان بمتابعتها مستقبلاً.

ب- ملخص متابعة توصيات تقييم كفاءة وفاعلية أعمال الصيانة بشبكة خطوط أنابيب النفط بشركة نفط الكويت:

- **أهداف الفحص:**

يهدف الفحص إلى متابعة الإجراءات والضوابط التي اتخذتها الشركة بناءً على التوصيات التي تضمنها تقرير الديوان المؤرخ في 2011/4/13 والذي يتطلب تقييم كفاءة الإجراءات الموضوعة من قبل شركة نفط الكويت لمراقبة أعمال الصيانة بشبكة خطوط أنابيب النفط بالشركة، والتحقق من مدى كفاءة تنفيذ تلك الأعمال وفقاً لمعايير الاقتصاد في النفقات والكفاءة والفاعلية في الأداء.

- **مجال الفحص:**

تناول التقرير متابعة تقييم كفاءة أعمال الصيانة بشبكة خطوط أنابيب النفط بالشركة خلال الفترة من 2011/2010 إلى 2014/2013، ومتابعتها مع فترات التحاليل الواردة بالتقارير السابقة الصادرة لديوان المحاسبة لذات المهمة.

- **وفي ضوء البيانات والمعلومات التي توافرت لديوان المحاسبة تم التوصل إلى النتائج نورد أهمها في ما يلي:**

- بلغت نسبة خطوط الأنابيب المكتمل مجمع إهلاكها بالشركة 35% من إجمالي التكلفة الرأسمالية لها، وتبين ارتفاع نسبة مجمع الإهلاك إلى تكلفة خطوط أنابيب النفط في

منطقة جنوب وشرق الكويت حيث بلغت في 2014/3/31 ما نسبته 36%، علماً بأن بعض تلك الخطوط أضيفت منذ عام 1947 واكتمل مجمع إهلاكها منذ سنوات سابقة ومازالت تعمل بالخدمة التشغيلية.

- زيادة نسبة التطور بصافي حركة خطوط أنابيب النفط بالشركة والتي تمثل الفرق ما بين القيمة الدفترية للخطوط في الفترة ما بين 2006/9/30، 2014/3/31، حيث بلغت ما نسبته 36%، وقد تركزت بما نسبته 175% بمنطقة شمال الكويت، تليها منطقة جنوب وشرق الكويت بنسبة 37%، في حين انخفضت نسبة التطور في منطقة غرب الكويت بما نسبته 37%، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع درجة التقادم لشبكة خطوط أنابيب النفط بمنطقة جنوب وشرق الكويت، بما ينعكس أثره على ارتفاع مستوى المخاطر أثناء خدمتها التشغيلية.
- استمرار انخفاض نسب حوادث التسريبات النفطية بمنطقتي غرب، جنوب وشرق الكويت بما نسبته 51%، 40% بواقع 21، 140 حادث على التوالي خلال الفترة (2011–2014)، في حين كان الانخفاض بتقرير الديوان الصادر في ابريل 2011 بما نسبته 37%، 25% بواقع 43، 233 حادث خلال الفترة (2007–2010)، أما منطقة شمال الكويت انخفضت نسبة حوادث التسريبات النفطية بما نسبته 25% بواقع 77 حادث خلال الفترة (2011–2014)، في حين كانت النسبة مرتفعة بتقرير الديوان الصادر في ابريل 2011 بما نسبته 72% بواقع 103 حادث عن الفترة (2007–2010).
- استمرار مجموعة العمليات في عدم تنفيذ التوصيات الصادرة من قبل فريقي التفتيش والتآكل بشأن أعمال الصيانة والاستبدال اللازمة لبعض خطوط أنابيب النفط بمناطق الشركة بناءً على تقارير الفحص بأسلوب الكاشطة الذكية أو أسلوب الحفر، حيث تراوحت المدة التي لم تتم فيها الإصلاحات المطلوبة ما بين 90 يوم، 1140 يوم، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المخاطر المرتبطة بالكفاءة التشغيلية لتلك الخطوط في ظل التأخر في إصلاحها أو استبدالها كما أشارت إليه تقارير فريق التفتيش والتآكل، وتأخر تنفيذ أعمال الإصلاح المطلوبة لخطي CR057، CR088 بناءً على توصيات تقارير التفتيش والتآكل الصادرة بهذا الشأن والخاصة بأعمال الإصلاح من الخارج، الاستبدال، إعادة

التغليف، وبلغت الفترة الزمنية ما بين تاريخ إصدار التقارير وتاريخ الإصلاح 15 شهر، 30 شهر بكلا الخطين على التوالي.

- الأمر الذي يؤدي إلى تولد مخاطر تشغيلية، مالية، مرتبطة بالصحة والسلامة والبيئة تتمثل في الآتي:
  - وقوع حوادث وتسريبات نفطية ناتجة عن عدم إجراء أعمال الصيانة المطلوبة والمتمثلة في الإصلاحات الخارجية والاستبدال وإعادة التغليف الخارجي لبعض الخطوط.
  - التأثير السلبي على كفاءة تشغيل خطوط أنابيب النفط دون إجراء الصيانة اللازمة لها.
  - التأثير السلبي على البيئة والعاملين في حالة وقوع حوادث أو تسريبات نفطية.
- استمرار وجود خطوط أنابيب نفط غير مستغلة في الخدمة التشغيلية خلال فترة التحليل، حيث بلغت عدد 15 خط ذات أقطار مختلفة تبلغ نسبتها 12% من إجمالي خطوط شبكة أنابيب النفط بمختلف مناطق الشركة والبالغ عددها 129 خط، ويلاحظ انخفاض نسبة تلك الخطوط بمقدار 24% من إجمالي عدد الخطوط بتقرير الديوان الصادر في أبريل 2011.
- الأمر الذي يشير إلى استمرار عدم الاستفادة من رأس المال المستثمر في تلك الخطوط في الخدمة التشغيلية ومساهمتها في تحقيق الأهداف والخطط الاستراتيجية في الشركة ومما يؤدي إلى تحمل الشركة مخاطر مالية تتمثل في الأعباء المالية المتضاعفة عند إجراء أعمال الصيانة لها.

- **<u>وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فقد أوصى ديوان المحاسبة بما يلي:</u>**
- **<u>توصيات مرتبطة بمخاطر مرتفعة:</u>**

- دراسة المعوقات التي أدت إلى استمرار عدم تفعيل الخطط والبرامج الزمنية للفحص بأسلوب الكاشطة الذكية واتخاذ الإجراءات اللازمة حتى يمكن اكتشاف المشاكل والعيوب الفنية بخطوط أنابيب النفط، والقيام بأعمال الصيانة والإصلاح لها بالوقت المناسب، وضمان كفاءة تشغيلها تجنباً لوقوع الحوادث والتسريبات النفطية، وبما يحد من المخاطر.

- بحث ودراسة العوامل المسببة لاستمرار حوادث التسريبات النفطية بشبكة خطوط الأنابيب ومواصلة الجهود المبذولة لتخفيض أعداد تلك الحوادث بما يسهم في رفع كفاءة التشغيل، وبما يكفل الحد من ارتفاع معدلات المخاطر.
- دراسة إعداد استراتيجية لتحديث شبكة خطوط أنابيب النفط بالشركة، والالتزام بتنفيذها من خلال وضع خطط وبرامج زمنية تهدف إلى إنشاء خطوط جديدة، وإحلال وتجديد الخطوط القائمة في ضوء درجة تقادمها، وبما يحافظ عليها لرفع كفاءة الشبكة من خلال تنفيذ البرامج الزمنية المرتبطة بصيانتها، وللحد من المخاطر التي تتعرض لها، بما ينعكس إيجاباً على تحقيق الاهداف الاستراتيجية نحو زيادة الإنتاج.

- **توصيات مرتبطة بمخاطر متوسطة:**

بذل المزيد من الجهد نحو التنسيق بين الفرق المعنية بشكل يضمن إجراء الصيانة اللازمة لخطوط أنابيب النفط في الأوقات المناسبة، للحد من حدوث مخاطر جسيمة، لضمان كفاءتها التشغيلية، ولتحقيق فاعلية الخطط والبرامج الزمنية لتلك الخطوط.

- **توصيات مرتبطة بمخاطر منخفضة:**

مواصلة الجهود المبذولة نحو بحث ودراسة موقف خطوط النفط غير المستغلة في الخدمة التشغيلية بشبكة أنابيب النفط بمناطق الشركة واتخاذ الإجراءات المناسبة، لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من رأس المال المستثمر في تلك الخطوط، ولضمان استمرار كفاءتها التشغيلية عند الحاجة إليها.

وفي إطار رقابة الديوان اللاحقة تم إعداد تقرير عن " متابعة توصيات تقييم كفاءة وفاعلية أعمال الصيانة بشبكة خطوط أنابيب النفط بشركة نفط الكويت"، وتم مناقشة الإصدار الأول بتاريخ 2015/1/14، بحضور ممثلي الشركة، وتم الاتفاق على ما ورد بالتقرير من نتائج وتوصيات، والتي سيقوم الديوان بمتابعتها مستقبلاً.

ج- ملخص متابعة توصيات تقييم كفاءة وفاعلية أعمال الصيانة بمصنع تعبئة الغاز المسال التابع لشركة ناقلات النفط الكويتية:

- **أهداف الفحص:**

يهدف الفحص بشكل عام إلى متابعة الإجراءات التي اتخذتها الشركة بناءً على التوصيات التي تضمنها تقرير الديوان المؤرخ في 2011/6/23 والذي يتطلب تقييم كفاءة

الإجراءات والضوابط الموضوعة من قبل شركة ناقلات النفط الكويتية لمراقبة أعمال الصيانة بمصنع تعبئة الغاز المسال بميناء عبد الله، والتحقق من مدى كفاءة وفاعلية تنفيذ تلك الأعمال وفقاً لمعايير الاقتصاد في النفقات والكفاءة والفعالية في الأداء.

- **مجال الفحص:**

تناول مجال الفحص متابعة توصيات تقييم كفاءة وفاعلية أعمال الصيانة بمصنع تعبئة الغاز المسال بميناء عبد الله بشركة ناقلات النفط الكويتية خلال الفترة من العام المالي 2012/2011 إلى العام المالي 2014/2013.

- **وفي ضوء البيانات والمعلومات التي توافرت لديوان المحاسبة تم التوصل إلى النتائج نورد أهمها في ما يلي:**

- استمرار تنامي الخسائر المحققة لنشاط مصنع تعبئة الغاز المسال حيث وصلت إلى 12 مليون دينار كويتي بعام 2014/2013 مقارنة بعامي 2012/2011، 2013/2012 حيث بلغت 7، 10 مليون دينار كويتي على التوالي، علماً بأنها بلغت 5 مليون دينار كويتي بعام 2010/2009 (وفقاً لما ورد بتقرير ديوان المحاسبة الصادر في يونيو 2011)، كما تبين ارتفاع نسبة التكاليف المحملة لذات النشاط من مصروفات الإدارة العامة مقارنة بإجمالي تكاليف المصنع، حيث تراوحت ما بين 30%، 32% خلال فترة التحليل.
- تقادم ما نسبته 54% من الأصول الثابتة بالمصنع مقارنة بإجمالي التكلفة الرأسمالية لها في 2014/3/31، وتركزت أعلى نسب في مستوى التقادم في السيارات، حيث بلغت ما نسبته 92%، تليها الأثاث التركيبات بما نسبته 82%، ثم الآلات والمعدات بما نسبته 80% مقارنة بإجمالي التكلفة الرأسمالية لكل بند على حده.
- الأمر الذي يؤدي إلى تولد مخاطر تشغيلية، مالية نتيجة ارتفاع تكاليف الصيانة لتلك الأصول، وأخرى مرتبطة بالصحة والسلامة نتيجة تشغيلها.
- انخفاض مستوى الكفاءة الفنية للشاحنات، والرافعات الشوكية (توزيع) مقارنة بحالتها الواردة بتقرير الديوان الصادر في يونيو 2011، حيث يتضمن أسطول الوحدات المتحركة عدد 18 شاحنة وصلت حالتها الفنية إلى درجة مقبول وجيد وبما نسبته 49% من إجمالي أسطول الشاحنات، عدد 36 رافعة شوكية (توزيع) وصلت حالتها الفنية إلى

درجة مقبول وجيد وبما نسبته 100% من إجمالي أسطول الرافعات الشوكية المذكور، هذا بخلاف أن بعض الشاحنات والرافعات الشوكية للتوزيع انتهى عمرها الافتراضي أو قارب على الانتهاء ولا تزال تعمل بالخدمة.

- الأمر الذي يولد مخاطر ذات تأثير سلبي على كفاءة تشغيل أسطول الوحدات المتحركة الذي يتولى مهمة نقل وتوزيع أسطوانات الغاز داخل وخارج المصنع، وأثر ذلك على تكاليف الصيانة.
- وجود بعض الرافعات الشوكية (التوزيع) ذات الحالة الفنية الجيدة على الرغم من أنها تعتبر حديثة لإضافتها للخدمة التشغيلية في أعوام 2010،2011.
- الأمر الذي يشير إلى ضعف كفاءة أعمال الصيانة لها والتي تؤثر تأثيراً مباشراً على حالتها الفنية وتساهم في ارتفاع تكاليف صيانتها في الفترات الزمنية اللاحقة.
- تبين عند إجراء أعمال الفحص على بعض الجوانب ذات الصلة بالسياسات المخزنية للمخزون السلعي من قطع الغيار والمهمات الذي يستخدم في أعمال الصيانة لأصول ومعدات المصنع عن وجود بعض أوجه الضعف المرتبطة بكفاءة إدارة المخزون أثناء تطبيقها، وفيما يلي نذكر أبرزها:
  - استمرار تجاوز أرصدة بعض أصناف المهمات وقطع الغيار بالمخزون السلعي في 2014/3/31 مقارنة بالحد الأعلى لتلك الأصناف بنسب عالية، حيث وصلت نسب التجاوز لبعض الأصناف إلى 325%، 260%، 200%.
  - استمرار انخفاض أرصدة بعض أصناف المهمات وقطع الغيار بالمخزون السلعي في 2014/3/31 عن الحد الأدنى لذات الأصناف بنسب تصل إلى 97%، 96%، 95%، 93%، 90%.
  - عدم صحة الحدود المخزنية لبعض الأصناف من المهمات وقطع الغيار، نظراً لتطابقها (الحد الأعلى، الحد الأدنى) بالمخالفة للأسس والقواعد المخزنية السليمة.

الأمر الذي يشير إلى عدم دراسة الحدود المخزنية بصفة دورية بالمخالفة لما نصت عليه المادة (9/9) بالفصل التاسع من اللائحة المالية للشركة، مما تنعكس سلباً على كفاءة استخدام المخزون السلعي، وبالتالي كفاءة أعمال الصيانة والخطط والبرامج المرتبطة بها عند تنفيذها، مما يؤدي إلى تولد المخاطر التالية عند ارتفاع الأرصدة المخزنية عن الحد الأعلى.

- **وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فقد أوصى ديوان المحاسبة بما يلي:**
- **توصيات مرتبطة بمخاطر مرتفعة:**

- بحث ودراسة الأسباب التي أدت إلى استمرار تحقيق خسائر لنشاط مصنع تعبئة الغاز المسال خلال فترة التحليل، مع ضرورة إعادة النظر في أسس توزيع التكاليف المحملة من مصاريف الإدارة العامة على عمليات المصنع وفقاً لمدى مساهمته في أنشطة الشركة، وبما ينعكس إيجابياً على نتائج هذا النشاط.
- بحث ودراسة إمكانية تحديث الأصول الثابتة وخاصة أسطول الوحدات المتحركة (الشاحنات، الرافعات الشوكية لكل من التشغيل والتوزيع)، وأيضاً الأصول التي ارتفع معدل تقادمها (المباني، الآلات والمعدات)، واتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأنها، والعمل على صيانتها أولاً بأول بما يضمن كفاءتها التشغيلية نظراً لأهميتها الاستراتيجية في عمليات الإنتاج والنقل لمراكز التوزيع.
- ضرورة بحث ودراسة أسباب الانحرافات (الوفر– التجاوز) في تقديرات تكاليف صيانة الأصول خلال فترة التحليل، بما يُمكن من وضع التقديرات للخطط بصورة صحيحة وواقعية، مع وضع الضوابط الواجبة التي تكفل الالتزام بالخطط والبرامج الموضوعة لأعمال الصيانة، بما يكفل الحد من المخاطر التي تنتج من عدم فاعلية تلك الخطط، والأعباء الإضافية التي تتحملها الشركة.

- **توصيات مرتبطة بمخاطر متوسطة:**

ضرورة وضع برامج زمنية دقيقة وواضحة للمشروعات الرأسمالية، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لبحث ودراسة الأسباب المؤدية إلى بطء تنفيذ خطط وبرامج المشروعات الرأسمالية، أو عدم تنفيذ البعض الآخر، والعمل على تلافيها بما يكفل تحقيق فاعلية خطط وبرامج تطوير وإحلال وتجديد أصول المصنع، وتخفيض الأعباء المالية التي تتحملها الشركة عن صيانة الأصول والمعدات العاملة لضمان جاهزيتها، وبما يُمكن من تخفيض المخاطر.

- **توصيات مرتبطة بمخاطر منخفضة:**

دراسة الحدود المخزنية في ضوء معدلات الاستخدام المرتبطة بحركة أصناف المخزون السلعي، وبما يتفق مع نصوص اللائحة المالية المنظمة في هذا الشأن، مع ضرورة الالتزام بالأسس والقواعد المخزنية السليمة حتى يمكن الاستفادة من المخزون السلعي بالشكل المناسب

دون تحمل أي أعباء، وبما لا يحول من تنفيذ أعمال الصيانة بفتراتها المخططة وبالكفاءة المطلوبة.

وفي إطار رقابة الديوان اللاحقة تم إعداد تقرير عن" متابعة توصيات تقييم كفاءة وفاعلية أعمال الصيانة بمصنع تعبئة الغاز المسال التابع لشركة ناقلات النفط الكويتية"، وورد رد الشركة بتاريخ 2014/9/10، كما عقد اجتماع بذات الخصوص بتاريخ 2014/9/30 لمناقشة ما جاء بالإصدار الأول.

المحـــور الثاني

تقرير نتائج الفحص والمراجعة للعقود المخاطبة بالقانون رقم (25) لسنة 1996

في شأن الكشف عن العمولات التـي تقـدم في العـقـــود

التـي تبرمها الدولة خلال السنة المالية 2015/2014

نورد فيما يلي بيانات إجمالية بالعقود الخاضعة لأحكام القانون رقـــم (25) لسنة 1996 في شأن الكشف عن العمولات للقطاع النفطي عن السنة المالية 2015/2014:

1	إجمالي عدد العقود	740
2	إجمالي قيمة العقود	7,392,466,332/293 دينار كويتي
3	العقود التي لم تتضمن نصاً وفقا للمادة (2) من القانون	لا يوجد
4	عدد العقود أو الأوامر التغييرية التي لم يتم عرضها على الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة لأخذ الموافقة عليها	لا يوجد
5	إجمالي قيمة العمولات الواردة بالعقود	2,953,671/124 دينار كويتي
6	عدد العقود التي تتضمن عمولة	235

وفيما يلي جداول إجمالية ببيانات العقود الخاضعة لأحكام القانون رقم (25) لسنة 1996 في شأن الكشف عن العمولات للسنة المالية 2015/2014:

بيان بالعقود المخاطبة بالقانون رقم (25) لسنة 1996 في شأن الكشف عن العمولات التي تقدم في العقود التي تبرمها الدولة عن السنة المالية 2015/2014

م	الجهة	عدد العقود	القيمة الإجمالية للعقود		عدم العرض على الديوان لأخذ الموافقة المسبقة	عدم تضمين أحكام المادة (2) من القانون	بيان العمولة	
			فلس	دينار كويتي			عدد العقود المتضمنة عمولة	قيمة العمولة
								فلس / دينار كويتي
1	مؤسسة البترول الكويتية	396 (*)	189	119,436,315	--	--	197 (**)	436 / 2,839,750
2	شركة نفط الكويت	183	011	3,556,123,183	--	--	33 (***)	000 / 84,600
3	شركة البترول الوطنية الكويتية	88	340	3,632,192,620	--	--	5 (****)	688 / 29,320
4	شركة صناعات الكيماويات البترولية	16	852	8,076,747	--	--	--	-- / --
5	شركة ناقلات النفط الكويتية	22	185	30,120,142	--	--	--	-- / --
6	الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية	10	000	7,536,764	--	--	--	-- / --
7	الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود	23	538	37,929,263	--	--	--	-- / --
8	الشركة الكويتية لنفط الخليج	--	--	--	--	--	--	-- / --
9	شركة خدمات القطاع النفطي	2	178	1,051,296	--	--	--	-- / --
	الإجمالي	740	293	7,392,466,332	--	--	235	124 / 2,953,671

(*) تتضمن 188 عقدا غير محددة القيمة بالإضافة إلى 9 عقود محددة القيمة بدون عمولة.
(**) تتعلق هذه العقود بنشاط تأجير واستئجار السفن من وإلى الغير.
(***) قيمة العمولة نسبة مئوية من القيمة الإجمالية للعقد ونسبة من الإيرادات ومجمل الربح وصافي الربح.
(****) قيمة العمولة نسبة مئوية من القيمة الإجمالية للعقد.

المحـور الثالث

بيـان إحصـائـي بالملاحـظـات المسجلة عن الجهـات والتـي لم تدرج ضمن التقرير السنوي عن السنة المالية 2015/2014

لم يتضمن هذا التقرير العديد من الملاحظات التي تضمنتها التقارير الـــدورية للســنة المالية 2015/2014 عن فحص ومراجعة حسابات وسـجلات مؤسســة البتــرول الكويتيـــة وشركاتها التابعة وذلك لعدة أسباب منها الأهمية النسبية لتلك الملاحظات أو نتيجة تجــاوب تلك الجهات مع الديوان، حيث اكتفى الديوان بعرض أهم ما تكشف له من ملاحظات كنتائج لأعمال التدقيق والفحص والمراجعة على أنشطة تلك الجهات، معطيــاً إياها الفرصة لإتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة أسباب وقوع تلك الملاحظات وتسوية ما يمكن تســـويته منهـــا فـــي حـــدود صلاحياتها القانونية أو الرجوع لجهات الاختصاص بالدولـــة للتنسيق معهـــا بشأن إيجاد الحلول اللازمة لتلافيها، وسيتم متابعة الموضوع من قبل الديوان.

والبيان التالي يوضـــح عدد الملاحظـــات التي لم يتـــم تضمينهـــا فـــي التقريـــر السنـــوي عن كل جهـــة:

الجهـــــــة	عـــدد الملاحظـــات
مؤســســـــة البتـــــرول الكويتيـــــــــة	11
شـــركة نفـــــط الكويـــــــــــت	9
شـــركة البتـــرول الوطنيـــة الكويتيـــة	15
شـــركة صناعـــة الكيماويـــات البترولـيـــــة	3
شـــركة ناقـــلات النفـــط الكويتيـــــــة	12
الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية	6
الشـــركة الكويتيـــة لنفـــط الخليـــــج	1
الشركة الكويتية لتزويد الطائـــرات بالوقـــود	2
شـــركة خدمـــات القطـــاع النفـــطـــي	3
إجـمـالـــــي عـــدد المـلاحـظـــــات	62

ديوان المحاسبة

